اللاجئون الفلسطينيون
في الوطن العربي
الواقع والآفاق

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي
الواقع والآفاق

أعمال ندوة "اللاجئون في الوطن العربي: الواقع والآفاق"

الدوحة 14–15 أبريل/نيسان 2012

مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني

المشاركون:

سلمان أبو ستة	مريم عيتاني	حنين أبو سالم	طارق حمّود
إبراهيم العلي	بشير الزغبي	يوسف أبو السعود	علي هويدي
ماجدة قنديل	عبد النور بن عنتر	ياسر أحمد علي	أديب زيادة
منير شفيق	عدنان أبو عامر	تيري رامبل	جواد الحمد

محمد مشينش

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0877-6

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

تصدير 7

فصل تمهيدي 11

خطة العودة: حقيقة تنتظر التنفيذ..... 13

دراسات اللاجئين الفلسطينيين: إشكاليات منهجية وحلول مقترحة 39

الفصل الأول: البعد القانوني لقضية اللاجئين الفلسطينيين..... 57

القانون الدولي ومسؤولية الدولة ونزوح اللاجئين الفلسطينيين 59

المشاريع الدولية لحل مشكلة الشتات واللاجئين الفلسطينيين..... 69

التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين 77

أزمة الاعتراف باللاجئين الفلسطينيين..... 101

الفصل الثاني: الوطأة الاجتماعية وإشكالات إدارة ملف اللاجئين..... 109

الاجتماعي والسياسي في واقع اللاجئين الفلسطينيين بين ثنائية الاندماج والاغتراب 111

تحديات الهوية لدى الشباب الفلسطيني في الشتات..... 135

أزمة "الأونروا" والجهود العربية والدولية لرعاية اللاجئين الفلسطينيين 147

فلسطينيو العراق..... 165

الفصل الثالث: اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام..... 187

قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل عملية السلام 189

حق اللاجئين الفلسطينيين في المشاركة في مفاوضات الحل الدائم 205

تطور الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 215

الفصل الرابع: اللاجئون الفلسطينيون في ظل الربيع العربي..... 229

الربيع العربي والقضية الفلسطينية: مستويات التأثير وتفاعلاته المستقبلية 231

الشباب الفلسطيني والثورات العربية: مسيرات العودة نموذجاً 243

المبادرة العربية وآفاق الرؤية العربية تجاه حق العودة..... 257

الثورة السورية واللاجئون الفلسطينيون: الواقع والمخاطر..... 263

تصدير

أكثر من ثمانية ملايين لاجئ فلسطيني أغلبيتهم الساحقة تقيم في بلدان عربية، وبقيتهم مشتتون في أنحاء مختلفة من العالم.. تكاد تكون أوضاعهم المأساوية واحدة، وإن اختلفت جوانب معاناتهم حسب الدول المقيمين فيها، وحسب ظروف كل دولة، ومزاج صناع القرار فيها، ومستجداتها السياسية، وبنْيتها الاجتماعية، وظروفها الاقتصادية.

وبالرغم من مرور أكثر من ستة عقود من الزمن على تشريد هؤلاء اللاجئين من ديارهم تحت سياط وغدر الصهاينة، ما يزال هؤلاء يعيشون معاناة تتجدد مع تجدد كل عصر عربي، بتجلياتها الاجتماعية والقانونية والسياسية.. معاناةً لم تستطع الجهود المبذولة، سواء على المستوى العالمي أو العربي وضع حدٍّ لها، بسبب نفوذ إسرائيل في مراكز صناعة القرار الدولي والدعم والتأييد الأمريكي المطلق لها. وبسبب عجز العرب عن خلق توازن يتناسب مع حجمهم ومحورية قضية اللاجئين، بل والقضية الفلسطينية عموما، في كيانهم ووجدانهم.

هذا الكتاب "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق" يرصد أهم ملامح وأوجه معاناة اللاجئين الفلسطينيين. كما يستشرف آفاق قضيتهم، وذلك من خلال دراسات وأوراق قدمها جمْعٌ من الخبراء والباحثين الفلسطينيين والعرب والغربيين المهتمين بقضية اللاجئين في ندوة نظمها مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون، مع مركز العودة الفلسطيني يومي 14 و15 أبريل/نيسان 2012 في العاصمة القطرية الدوحة.

ينقسم الكتاب إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية. فقد طرح الدكتور سلمان أبو ستة المنسق العام لمؤتمر حق العودة ومؤسس ورئيس هيئة أرض فلسطين في لندن في الفصل التمهيدي مشروعا من أدق وأشمل مشاريع التوثيق لقاعدة المعلومات والبيانات المتعلقة بفلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني، مقدما خطة

مفصلة تنتظر التنفيذ لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. كما قدمت الباحثة مريم عياتي في نفس الفصل ورقة عن الدراسات التي نشرت عن اللاجئين، مبيِّنة الإشكاليات المنهجية التي تعاني منها والحلول المقترحة للتغلب على هذه الإشكاليات.

أما الفصل الأول من الكتاب فيتناول الوطأة الاجتماعية على اللاجئين الفلسطينيين من خلال مجموعة رؤى قدم فيها الأكاديمي الفلسطيني أديب زيادة ورقة عن "الاجتماعي والسياسي في واقع اللاجئين الفلسطينيين" في بُعديْ الاندماج والاغتراب، حيث استعرض الواقع السياسي لهؤلاء اللاجئين، وسلّط الضوء على الآلية التي تحكم العلاقة بين الحالة والصورة في هذا الواقع القاسي. أما الباحث يوسف أبو السعود فقد تناول تحديات الهوية لدى الشباب الفلسطيني في الشتات، مبرزًا أثر السياسات الداخلية للدول المضيفة عليهم، ومشكلة غياب المرجعية الفلسطينية، علاوة على سياسات المنظمات الدولية تجاه هويتهم. وفي ورقته "دراسة حالة" عن فلسطينيي العراق يتطرق رئيس لجنة القدس في مركز العلاقات العربية التركية محمد مشينش لواقع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ويبرز صورًا قاسية لمعاناتهم وما يتعرضون له من عنف وتمييز طائفي، كما يقدم إحصائيات شاملة عنهم. أما المدير العام لمنظمة "ثابت" لحق العودة في لبنان علي هويدي فقد تناول أزمة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" والجهود العربية والدولية العاملة على رعايتهم.

وفي الفصل الثاني من الكتاب تناول المتخصص في شؤون اللاجئين الفلسطينيين إبراهيم العلي مشكلة التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين، وانعكاس هذه التشريعات على واقع معاناتهم. كما تناولت الباحثة حنين أبو سالم أزمة الاعتراف باللاجئين الفلسطينيين وكيف أن الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تتعامل مع توصيف اللاجئين تساهم في القضاء على حق العودة التي كفلته المواثيق الدولية. كما كان للقانون الدولي ومسؤولية الدولة المضيفة في ما يتعلق بنزوح اللاجئين نصيب من التحليل مع الباحث في مجال القانون الدولي ودراسات السلام بشير الزغبي، الذي قدم ملاحظات قانونية حول إعلان الوسيط الدولي للأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت بشأن نزوح اللاجئين،

وما تضمنه هذا الإعلان حينها من حقائق حول واقعهم. أما الباحث جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن ورئيس تحرير مجلة (دراسات شرق أوسطية) فقد تطرق من خلال بحثه لموضوع المشاريع الدولية لحل مشكلة الشتات واللاجئين الفلسطينيين، مبرزا إشكالية المصطلحات في الجانب القانوني من هذه القضية.

ويسلط الفصل الثالث من الكتاب الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل عملية السلام، ويبدأ بورقة لمدير عام تجمع العودة الفلسطيني في سوريا (واجب) الباحث طارق حمود، الذي تناول تحولات المكانة السياسية لهذه القضية في ظل مفاوضات السلام. كما ناقش الباحث والمستشار في مركز "بديل" تيري رامبل حق اللاجئين الفلسطينيين في المشاركة في مفاوضات الحل الدائم، وذلك لتمكينهم من لعب دور فعال في حل مشكلتهم المستعصية منذ زمن. أما الدكتور عدنان أبو عامر أستاذ القضية الفلسطينية في (جامعة الأمة) بغزة فقد تطرق لتطور الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتعاملها مع حق العودة، ووضع اللاجئين في الاتفاقيات السياسية ومفاوضات التسوية، والعمل الميداني لإنهاء قضيتهم.

أما الفصل الرابع والأخير من الكتاب فيتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل الربيع العربي، بعد الثورات الشعبية التي أحدثت تغييرا هائلا في الواقع السياسي العربي والدولي، ويبدأ مع الأستاذ المحاضر في جامعة باريس الدكتور عبد النور بن عنتر الذي يتناول مستويات تأثير الربيع العربي وتفاعلاته المستقبلية على القضية الفلسطينية. وبينما تناولت الباحثة ماجدة قنديل واقع اللاجئين الفلسطينيين في ظل الثورة السورية بجميع أبعاده، وفي هذا الفصل، ركز المشرف العام على مجلة (العودة) والمسؤول الإعلامي لمسيرة العودة ياسر أحمد علي على واقع الشباب الفلسطيني في ظل الثورات العربية، متخذًا من مسيرات العودة نموذجا لتأثير هذه الثورات على الشباب الفلسطيني. أما المفكر والباحث في الشؤون الإستراتيجية منير شفيق فقد تناول ما يعرف بالمبادرة العربية وآفاقها تجاه حق عودة اللاجئين.

لقد نجح كتاب "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق" في تسليط الضوء على جميع جوانب معاناة اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية

والقانونية والسياسية، وقدم خلاصات من طرف خبراء وبـــاحثين تفـــتح آفاقًـــا مستقبلية لقضية هؤلاء اللاجئين، وقدم مقترحات وتوصيات لحلها، وإنهاء معانـــاة حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني المشتت في أرجاء الأرض. ويبقى رجاؤنا أن تجد هذه الأفكار النظرية سبيلها إلى حيز التنفيذ الجدّي من طرف صنّاع القرار في الوطن العربـــي.

ولعل الربيع العربـــي اليوم هو الفرصة السانحة للفلسطينيين لينالوا الاهتمـــام المباشر الذي يستحقونه من طرف الشعوب العربية، بعد عقود من الإهمال والمتاجرة بقضاياهم وحقوقهم من قبل حكام مستبدين.. منهم من سقط ومنهم من ينتظر..

محمد الأمين بن المختار

الدوحة، أغسطس 2012

فصل تمهيدي

خطة العودة:
حقيقة تنتظر التنفيذ

د. سلمان أبو ستة
المنسق العام لمؤتمر حق العودة
ومؤسس ورئيس هيئة أرض فلسطين

لا يوجد في تاريخ فلسطين الممتد لخمسة آلاف عام، مثال آخر على نكبة عام 1948، ولا يوجد في تاريخ العالم الحديث مثال آخر يجمع بين الاحتلال والاستعمار والعنصرية وتطبيق مبادئ الفصل العنصري، وإزالة آثار الشعب المحتل وتاريخه والسيطرة الكاملة على جغرافيته مثل الغزو الصهيوني لفلسطين الذي بدأ عام 1948 ولا يزال مستمراً إلى يومنا هذا.

ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال حياً، يطالب باستعادة حقوقه في وطنه، والغزو الصهيوني، وإن كان قد سيطر على البلاد، إلا أنه لم يستطع السيطرة عليها بالكامل، ولم ينعم بالهدوء والراحة، ولا بمشروعية أعماله حسب القانون الدولي، ولا بدعم شعوب العالم ودولها عدا الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوربي.

ونبدأ أولاً بتحديد عدد الشعب الفلسطيني وأماكن تواجده:

فبالرغم من التهجير العرقي المتواصل، فإن فقدان الأرض الفلسطينية لم يترافق دائماً بالغياب التام لشعبها. ولا شك بأن ثلثي الشعب الفلسطيني تحول إلى لاجئين عام 1948 (وارتفع العدد لاحقاً)، ولكن هناك 88% من مجموع الفلسطينيين لا يزالون موجودين داخل فلسطين التاريخية، وفي حلقة محيطة بها في الدول العربية المجاورة لا يتجاوز عرضها 150 كم. (تُظهر **الخريطة رقم 1** توزُّع الفلسطينيين في العالم. كما تُظهر اللاجئين (في المخيمات أو خارجها حسب تصنيف وكالة

الإغاثة للمخيمات) والسكان الأصليين للمنطقة. ويبدو واضحاً أن الأردن تـــؤوي أكبر نسبة من اللاجئين الموجودين خارج فلسطين.

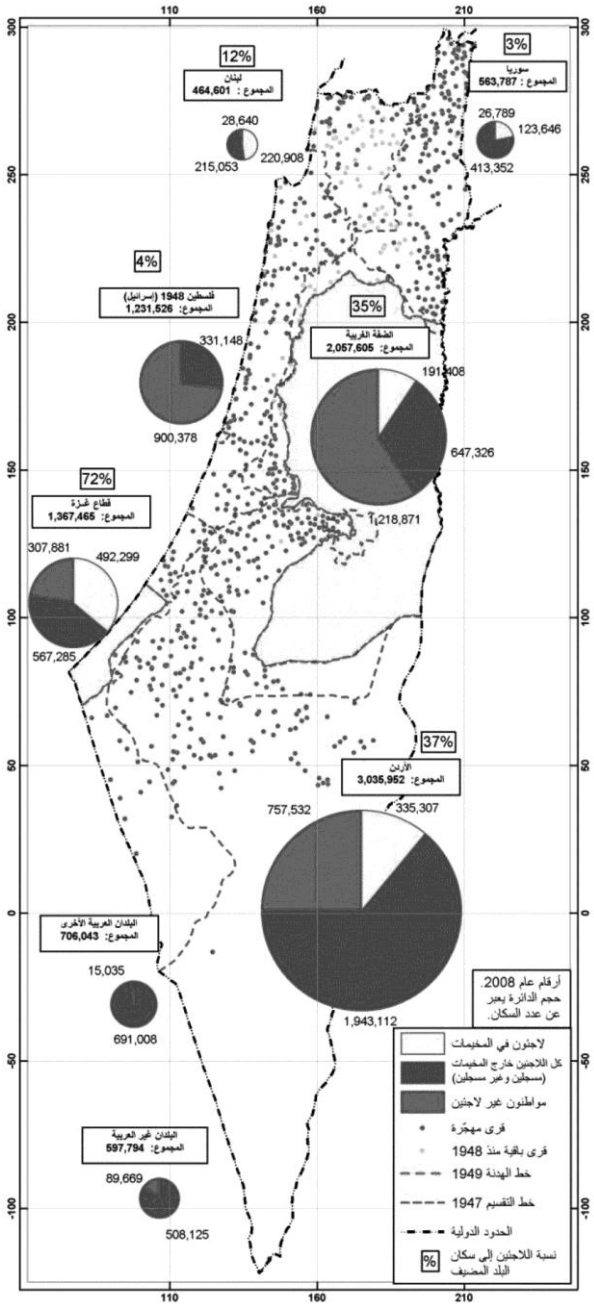

خريطة رقم 1: توزيع الفلسطينيين في العالم

ما زال لاجئو عام 1948، يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في عالمنا المعاصر وأقدمها وأكثرها أهمية سياسية. كما يوجد عدد آخر من الفلسطينيين يطلق عليهم اسم "النازحين" تم تهجيرهم بعد العام 1967 ليصل عدد هؤلاء النازحين اليوم إلى 1,900,000 نسمة. ويلاحظ أن هناك أكثر من 345,000 شخص من اللاجئين الفلسطينيين شردوا من ديارهم عام 1948 وظلوا داخل ما يسمى "إسرائيل" لاحقًا، وأصبحوا مواطنون إسرائيليون. وقد كافح الشعب الفلسطيني طوال ستة عقود لكي يعود إلى دياره. ولا يزال إلى يومنا هذا. ونسأل هنا اليوم: إذا كان التاريخ والواقع والقانون الدولي يؤكدون حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، فما هي العوامل أو العقبات التي تواجه هذه العودة؟

خطة العودة

كان وعد بلفور، الصادر في 2 تشرين الأول/نوفمبر عام 1917، فاتحة لأطول حرب شُنَّت ضد شعب، ودامت 94 عاماً حتى الآن. يقول المؤرخ الإسرائيلي المعروف، آفي شلايم، لقد "كان وعد بلفور واحداً من أسوأ الأخطاء التي ارتكبتها السياسة الخارجية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين. ولقد انطوى هذا الوعد على ظلم كبير للعرب الفلسطينيين وزرع بذورَ صِراعٍ لا ينتهي في الشرق الأوسط"[1]. وتحول ذلك الخطأ إلى أكبر حركة تهجير عرقي مستمرة ومخططة في التاريخ الحديث، جرت خلال العامين 1948–1949. وفيما بعد اتخذ هذا التهجير العرقي المستمر، أشكالاً متعددة، ولكن المبدأ ظل هو نفسه: مصادرة الممتلكات وطرد السكان من الجليل والنقب والضفة الغربية، لا سيما القدس، إضافة إلى القتل الجماعي للمدنيين في المخيمات الفلسطينية.

ورغم كل القوة العسكرية التي يتمتع بها الإسرائيليون، فإنهم لم يربحوا المعركة على المدى الطويل. ورغم الضعف العسكري الذي يعاني منه

---

* هذه الورقة مقتبسة من: سلمان أبو سته، أطلس فلسطين 1917–1966، لندن، هيئة أرض فلسطين 2011.

1 Shlaim, Avi, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace, London: Allen Lane (Penguin Books), 2007, p. 8.*

الفلسطينيون، فإنهم لم يخسروا كل شيء. فهم ما زالوا يعيشون داخل فلسطين وفي الدول المحيطة بها. ثم تضاعف عددهم سبع مرات، وأصبحوا 11 مليون نسمة، وفي حين ازداد عدد الإسرائيليين 10 مرات، بالتكاثر الطبيعي وعلى الأخص باستقدام المهاجرين اليهود، ورغم ذلك فإن عددهم الآن لم يتجاوز نصف عدد الفلسطينيين.

إن شرعية حق العودة راسخة في القانون الدولي. كما يؤكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومواثيق إقليمية مماثلة، والميثاق الدولي الداعي لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري. وقد أكّد المجتمع الدولي على قرار الأمم المتحدة رقم 194، الذي صدر بعد يوم واحد من إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين، أكثر من مائة مرة، أي أكثر من أي قرار آخر صادر عن الأمم المتحدة طوال تاريخها. كما قدّم الخبراء القانونيون والمشرِّعون تفسيرات قاطعة لحق العودة لتدحض الشكوك المطروحة من قبل القانونيين المؤيدين لإسرائيل[1]. إذن فالعودة حق وواجب وضرورة حتمية لمستقبل السلام في المنطقة.

---

1 أنظر مثلاً Boling, Gail, *The Right of Return*, Badil Issue No. 8, Jan 2001, www.badil.org; John Quigley, *Displaced Palestinians and a Right of Return*, Harvard international Law Journal, Vol. 39, No. 1 (Winter 1998) 171; John Quigley, *Mass Displacement and the Individual Right of Return*. British Yearbook of International Law, Vol. 68 (1997) 65; W.T. Mallison and S. Mallison, *The Right to Return*, 9 Journal of Palestine Studies 125 (1980); W.T Mallison & S. Mallison, *An International Law Analysis of the major United Nationals Resolutions Concerning the Palestine question* U.N. Doc. ST/SG/SER.F/4, U.N Sales # E.79.1.19 (1979); W. T. Mallison & S. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and world order* 174-188 (1986); Kathleen Lawand, *The Right of Return of Palestinians in International Law*, International Journal of Refugee Law, Vol. 8, No. 4 (October 1996) 532. أنظر أيضاً تحليل الفقرة رقم 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 11 كانون الثاني/ديسمبر 1948:
Working Paper Prepared by the U.N. Secretariat, U.N. Doc. A/AC.25/W.45, 15 May 1950.

مكونات العودة: ما هي الصيغ الجغرافية والبشرية اللازمة لتطبيق حق العودة، وضمن أي سياق قانوني؟ هذا بدوره يستدعي دراسة ثلاثة مكونات، هـــي: أرض فلسطين، وشعب فلسطين، والقانون الواجب تطبيقه على الأرض والشعب.

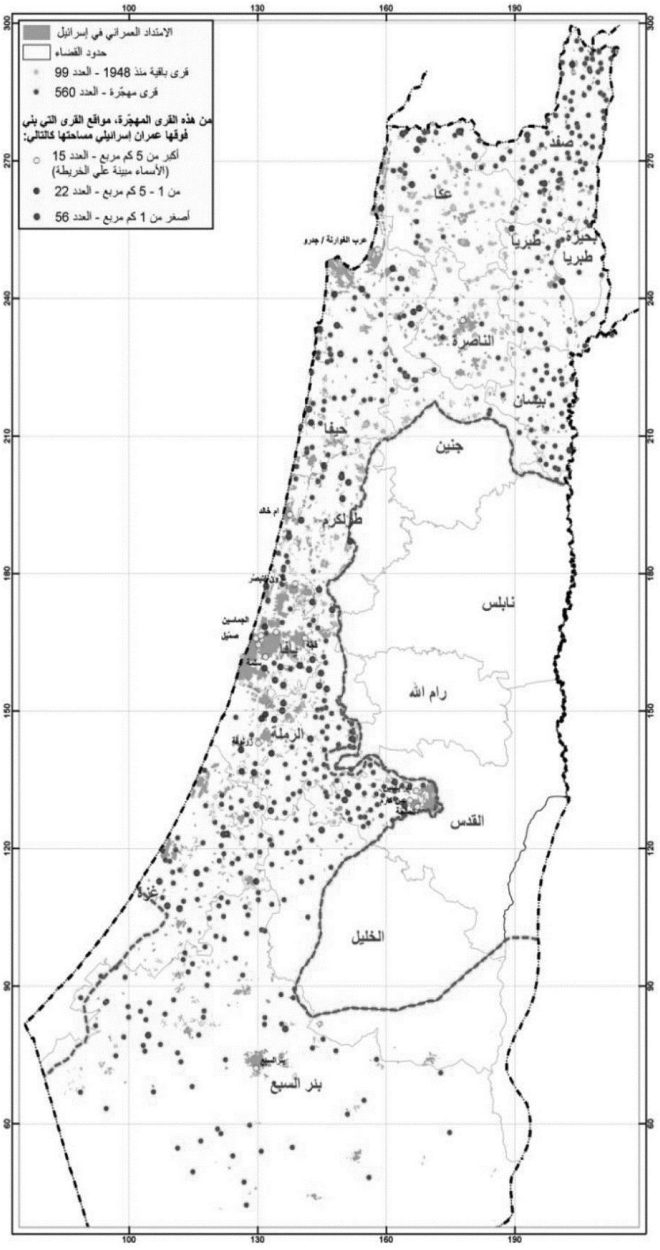

خريطة رقم 2: المواقع الخالية للقى المهجّرة

1 - الأرض

فلسطين بلد موثَّق بشكل جيد. والملكية اليهودية والعربية الفلسطينية للأراضي خلال فترة الانتداب مثبتة بشكل أكيد. وتحتفظ لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة بـ 453,000 سجل للمالكين الفلسطينيين. ورغم أن السجلات المذكورة ليست كاملة، فإنها مع ذلك تشكل مصدراً مفيداً للمعلومات. ويمكن تحديد أملاك الفلسطينيين في فلسطين بأن نطرح من مساحةِ فلسطين مساحةَ الأراضي التي حصل عليها المهاجرون اليهود والتي تم تسجيلها لدى سلطة الانتداب مع حذف أية صفقات تمت عن طريق إجراءات مزورة غير قانونية جرى ادعاؤها زيادة عن الأرقام الحكومية. وما تبقى بعد ذلك فهو أرض فلسطينية. لقد صادرت إسرائيل جميع الأراضي والأملاك الفلسطينية خلال العقود الستة الماضية. والسؤال هو: كيف تُستَخدَم كل تلك الأراضي حالياً؟ ما مدى صلاحيتها لاستقبال مالكيها العائدين؟

بعد طرد الفلسطينيين، بادرت إسرائيل بتدمير القرى الفلسطينية وإنشاء المستعمرات في مواقعها. وقد أظهرت دراسة حول 560 قرية مهجرة، أن مواقع 93 قرية منها فقط تم البناء فيها خلال التوسع العمراني الإسرائيلي الجديد. أنظر **الخريطة رقم 2**. كما توجد خمسة عشر من تلك المواقع فقط، في مناطق إسرائيلية حضرية حديثة رئيسة؛ وهي: توسّع يافا - تل أبيب (عدد القرى المتأثرة 7)، القدس الغربية (عدد 3)، حيفا (عدد 1)، الشريط الساحلي (عدد 2)، وهناك موقعان (بما في ذلك الناصرة العربية) في مكان آخر. هذا بالإضافة إلى توسيع المدن التي كانت فلسطينية في الأصل، حيث هُدمت الأحياء القديمة كلياً أو جزئياً. وتم استيعاب مواقع القرى الخمس عشرة المذكورة ضمن مناطق توسع عمراني جديد، تزيد مساحة كل منطقة عن 5 كم مربع. أما بالنسبة لمناطق التوسع الأصغر مساحة (1-5 كم مربع)، فقد تم استيعاب مواقع 22 قرية. ولكن معظم القرى الأخرى، أي 56 قرية، كانت مواقعها موجودة ضمن أو قرب مستعمرات لا تزيد مساحتها عن 1 كم مربع. إذاً، أنشئت معظم المستعمرات بعيداً عن مواقع القرى التي أُخليت من سكانها. أما غالبية مواقع القرى الفلسطينية فهي بعيدة عن مناطق العمران الإسرائيلي. وبالتالي، فإن إعادة بناء القرى التي أخليت من سكانها على مواقعها

الأصلية لن يمثل مشكلة في ما يخص الحيّز المادي، إذا كان مقدرا لمناطق العمـــران الإسرائيلية أن تبقى في مكانها ولا تُدمَّر مثلما دُمِّرت مناطق العمران الفلسطينية عام 1948.

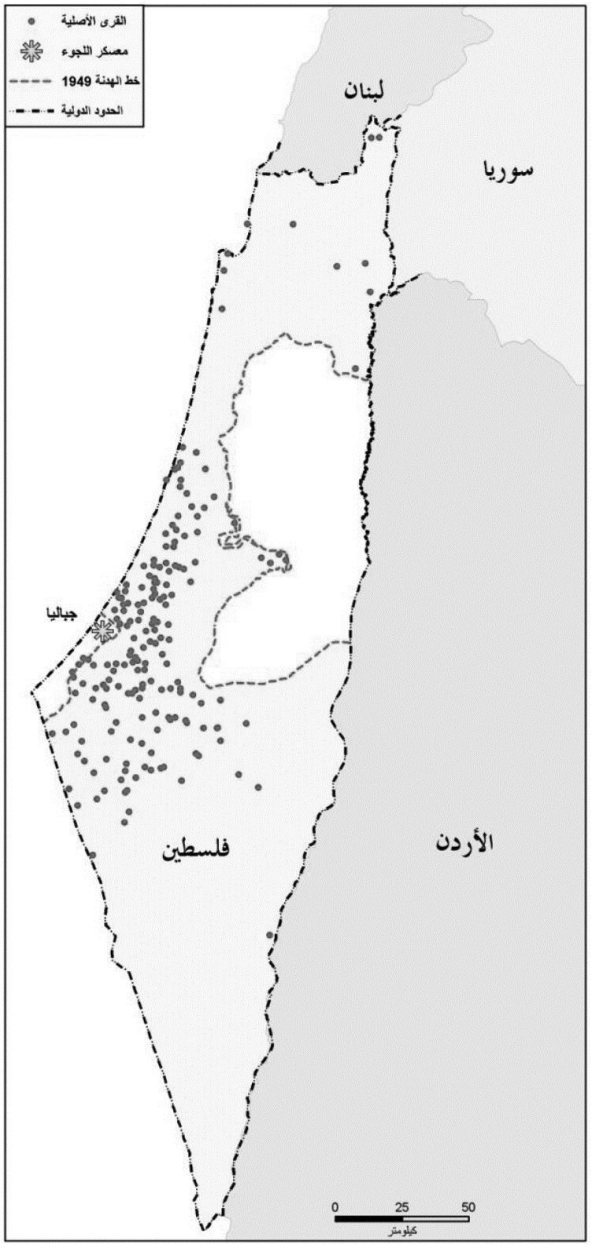

خريطة رقم 3: القرى الأصلية للاجئين في مخيم جباليا

فالسؤال هنا: من الذي يستغل معظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة بكثافة؟ والجواب: إنها آلة الحرب الإسرائيلية، بالإضافة إلى مواقعها على طول السهل الساحلي. حيث تضم تلك المنطقة قواعد عسكرية ومصانع، وأراض للتدريب، وقواعد صاروخية وأسلحة دمار شامل، ومواقع عسكرية أخرى موجودة داخل ما يسمى بالمناطق المغلقة. كما أن كثافة تلك المواقع العسكرية لا تضاهيها كثافة في أي بلد آخر. ولا تزال أراضي اللاجئين تضم القليل من السكان، ما يعني أن بإمكان اللاجئين العودة إلى ديارهم دون عقبات تُذكر.

2 – الشعب

يبلغ تعداد الفلسطينيين في العالم حوالي 11 مليون فلسطيني تقريباً، ثلثا هذا العدد هم لاجئون منذ عام 1948. وإذا أضفنا إليهم أولئك الذين نزحوا عام 1967، لترتفع النسبة ويصبح ثلاثة أرباع الشعب لا يعيشون في ديارهم. وبإمكاننا اليوم معرفة أماكن تواجدهم في المخيمات التي لجأ إليها سكان كل قرية من خلال سجلات اللاجئين المسجلين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). والأهم من ذلك أنه بالإمكان ترتيب عودتهم من مخيمات اللجوء تلك إلى قراهم الأصلية. ولنأخذ حالة مخيم جباليا، وهو أكبر مخيمات قطاع غزة، الذي تعرض لتدمير كبير بطائرات F16 والدبابات الإسرائيلية، ما أدى لمصرع العديد من النساء والأطفال خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008– كانون الثاني/يناير 2009. فالقرى الأصلية للسكان الذين لجؤوا إلى مخيم جباليا، وعائلاتهم الممتدة وحتى أسماؤهم معروفة جميعها[1]. **أنظر الخريطة رقم 3.** وبما أنه ليس ثمة مشكلة في تحديد مواقع الموطن الأصلي والمنفى الحالي، بإمكاننا وضع مخطط لعودة اللاجئين على سبعة مراحل، تضم كل مرحلة نصف مليون لاجئ، وهو ما يقارب عدد السكان المهجرين من قضاء واحد. أنظر **الجدول رقم 1.**

1 أنظر www.unrwa.or، سجل الأونروا يقدم معلومات مفصلة عن اللاجئين.

جدول رقم 1: مراحل عودة القرى		
المرحلة	وصف المرحلة	العدد
1	سوريا + لبنان: القرويون المسجلون	499,403
2	غزة: القرويون المسجلون	686,670
3	الضفة الغربية: القرويون المسجلون	378,037
4	الأردن: القرويون المسجلون	1,134,116
5	المدن: G2 وكافة أهالي المدن غير المسجلين	540,898
6	المدن: G1 أهالي المدن المسجلون	653,245
7	المدن: G1 أهالي المدن غير المسجلين	907,804
	المجموع	**4,800,173**

ملاحظات:

المراحل المقترحة سبعة. كل مرحلة حوالي نصف مليون شخص عدا اثنتين. والأولوية للقرويين المسجلين ثم المدن الصغيرة ثم المدن الكبيرة. الإحصاءات لعام 1998.

والسؤال الآن: عند عودة اللاجئين، من سيجدون مقيماً في أرضهم؟

لقد صنَّفنا السكان الحاليين للأراضي إلى خمس فئات:

1. الفلسطينيون الذين تمكَّنوا من البقاء في الوطن.
2. اليهود الأشكناز الذين احتلوا فلسطين عام 1948.
3. يهود الدول العربية الذين استقدموا لملء الفراغ الذي خلَّفه طرد الفلسطينيين في أوائل الخمسينات.
4. الروس الذين هاجروا بشكل جماعي على مدار خمس سنوات، اعتباراً من عام 1989، بعد زوال الاتحاد السوفييتي.
5. يهود أميركيون وأوروبيون جاؤوا في فترات متقطعة، وخصوصاً بعد احتلال الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان عام 1967.

ولا يُعتبر هذا التصنيف دقيقاً لكنه يُظهر التوجُّهات الأساسية للسكان، خصوصا المهاجرين اليهود، الذين احتلوا المواقع التي طُرد منها الفلسطينيون. ولقد تم التوصل إلى هذا التصنيف التقريبي من واقع البيانات الإسرائيلية الموضوعة على

أساس سنة الهجرة إلى إسرائيل[1] والتوزيع الجغرافي للمهاجرين الجدد والمكان الذي خصص لإقامتهم. وتغطي هذه الدراسة ما يزيد عن ألف مدينة وقرية تعتبر إسرائيلية حالياً. ولكن أقل من خمسين من تلك المدن والقرى تعتبر مدنا كبيرة أو متوسطة ذات شأن. أما الباقي فهو عبارة عن مستعمرات: كيبوتزات أو تجمعات سكنية Moshavim، تضم الواحدة ما بين 50–500 شخصاً. كما قمنا في الوقت نفسه بدراسة السكان الفلسطينيين المنحدرين من 675 مدينة وقرية تعرضت للتهجير العرقي. وتقصينا قراهم الأصلية وكذلك مخيمات اللجوء التي يعيشون فيها من خلال سجلات وكالة "الأونروا"[2]، أي تقصينا الموطن الأصلي ومكان اللجوء (المنفى) للقرى المهجّرة. وبالتالي، أصبح من الممكن تقدير عدد السكان الموجودين حاليًا واللاجئين العائدين وأماكن تواجدهم.

لنأخذ اللواء الشمالي (بتقسيم إسرائيل)، حيث ما تزال نسبة لا بأس بها من السكان الفلسطينيين موجودة. وتُظهر **الخريطة رقم 4** السكان الحاليين والفلسطينيين العائدين. ولا يوجد هنا، على ما يبدو، مشكلة تداخل السكان أو الازدحام. فبإمكان 800,000 لاجئ تقريباً أن يعودوا للإقامة في موطنهم مع أقربائهم وأنسبائهم الباقين على أرض الوطن والذين يمثلون نصف السكان الحاليين. ولا تتطلب العودة أكثر من رحلة قصيرة بالحافلة. ونستطيع تكرار النموذج نفسه في اللواء الجنوبي، الذي لا يمثل مشكلة كبيرة أيضاً. وتُظهر **الخريطة رقم 5** السكان الحاليين موزّعين إلى فئات كما في اللواء الشمالي. وفي ما عدا ثلاث مدن كانت في الأصل فلسطينية، يسكنها اليهود حالياً بعد أن قاموا بتوسيعها، وبعض المدن الصغيرة التي تم "تطويرها" لإسكان اليهود العرب. وعليه فإن جميع اليهود في ريف هذه المنطقة (وعددهم 73,000) يكادون لا يملؤون مخيماً واحداً للاجئين في غزة. ويلاحظ أن كلاً من السكان الموجودين حالياً واللاجئين العائدين يشكلون نفس العدد تقريباً، 800,000 نسمة في كل فئة. وفي حال عودة لاجئي غزة، فإنه

1 أنظر Annual Statistical Abstracts, Central Bureau of Statistics, Israel

2 اللاجئون المسجلون يمثلون فقط 75% من مجموع اللاجئين. يوجد لاجئون لم يتم تسجيلهم خلال الفترة 1949–1950 لأن التسجيل كان يتم على أساس الحاجة إلى الطعام والمأوى، و لم يكن أولئك بحاجة فقد كانت لديهم مواردهم الخاصة.

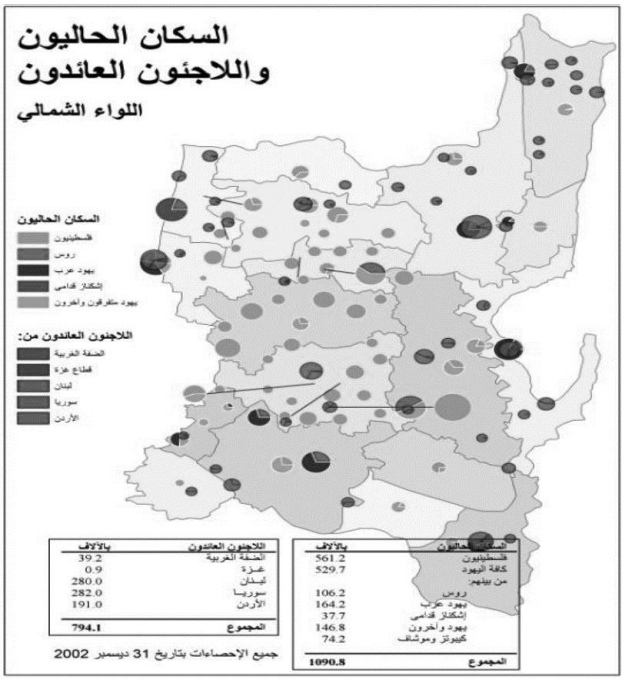

خريطة رقم 4: برنامج العودة للواء الشمالي

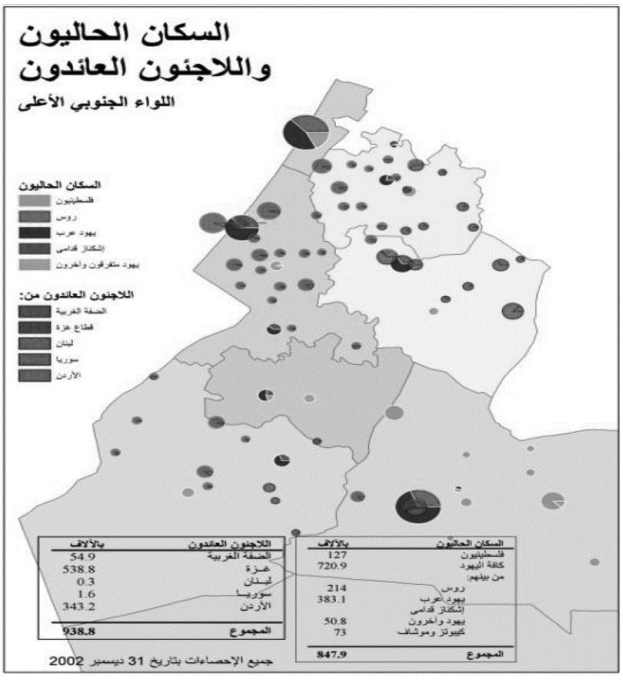

خريطة رقم 5: برنامج العودة للواء الجنوبي الأعلى

بإمكانهم الذهاب إلى مواطنهم الأصلية سيراً على الأقدام خلال ساعة. أما عودة سكان المدن فهي تحتاج لمعالجة مختلفة. ففي حين جرى تدمير معظم القرى، تفاوت مدى تدمير المدن. فقد دُمِّر الجزء القديم من مدينة طبرية تدميراً كلياً. كما تم تدمير الأجزاء القديمة في كل من حيفا ويافا واللد والرملة. والسؤال الآن: هل يمكن لهذه المدن التي دُمِّرت أجزاء منها أن تستوعب سكانها السابقين؟

يضم **الجدول رقم 2** خطة إعادة سكان المدن إلى مواطنهم. ونلاحظ هنا أن ستة مدن كانت مدناً مختلطة لليهود والعرب وكانت تضم أغلبية عربية (انظر المجموعة الأولىG1)، أما الآن فقد بقيت مختلطة وأصبح العرب أقلية فيها، وأن ستة مدن أخرى تم تهجير أهلها العرب عرقياً بصورة كاملة (انظر المجموعة الثانية G2)، وأن مدينتين فقط ظلت عربية (انظر المجموعة الثالثة G3). وبالنسبة للسكان الذين طُردوا من هذه المدن يتمتعون عموماً بثقافة جيدة، وبعلاقات اجتماعية وصِلات أعمال لا بأس بها. وهم لم يسجلوا أنفسهم عام 1950 لدى الأونروا كلاجئين لأنهم لم يكونوا بحاجة للمساعدة أو لأن كرامتهم أبت عليهم ذلك. وفي حال عودتهم، فإن استيعابهم سيكون أكثر سهولة من عملية استيعاب المهاجرين اليهود في إسرائيل خلال العقود الستة الماضية. فقد ازداد عدد السكان اليهود في المواقع الحضرية عشرة أضعاف خلال الفترة 1948-2005، وذلك داخل المدن التي تم تهجير سكانها والتي نحن بصدد الحديث عنها. لقد أمكن استيعاب تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود، بسبب الاستغلال المناسب للمكان، والاعتماد على الأبنية العالية والخدمات البلدية الفعالة. ويلاحظ أن أصحاب البيوت من الفلسطينيين العائدين إلى تلك المدن يمثلون أقل من ثلث السكان اليهود الحاليين، وبالتالي، سوف يكون من الممكن استيعابهم كما تم استيعاب المهاجرين اليهود.

جدول رقم2: مراحل عودة المدن						
المجموعة	المسلسل	المدينة	اللاجئون المسجلون 1998	مجموع اللاجئين 1998	مطلوب إعادتهم إلى مدنهم	فلسطينيون موجودون داخل إسرائيل
المجموعة G1	1	القدس الغربية	104,053.00	427,988.00	427,988.00	
المجموعة G1	2	يافا	174,855.00	472,368.00	454,368.00	18,000.00
المجموعة G1	3	حيفا	190,615.00	447,364.00	424,664.00	22,700.00
المجموعة G1	4	اللـــــــد	99,118.00	119,392.00	103,992.00	15,400.00
المجموعة G1	5	الرملة	72,581.00	107,994.00	96,594.00	11,400.00
المجموعة G1	6	عكا	33,271.00	87,692.00	74,692.00	13,000.00
المجموعة G2	7	صفد	45,242.00	67,888.00	67,888.00	
المجموعة G2	8	طبرية	19,863.00	37,826.00	37,826.00	
المجموعة G2	9	بيسان	28,656.00	36,900.00	36,900.00	
المجموعة G2	10	بئر السبع	35,076.00	39,679.00	36,179.00	3,500.00
المجموعة G2	11	المجدل (عسقلان)	50,626.00	70,595.00	70,595.00	
المجموعة G2	12	إســـــدود	24,682.00	32,911.00	32,911.00	
المجموعة G3	13	الناصرة	9,154.00			62,600.00
المجموعة G3	14	شفـــا عمرو	4,181.00			26,800.00
إجماليات		المجموعة G1	674,493.00	1,662,797.00	1,582,297.00	80,500.00
إجماليات		المجموعة G2	204,145.00	285,800.00	282,300.00	3,500.00
إجماليات		المجموعة G1+2+3	891,973.00	1,948,597.00	1,864,597.00	173,400.00
إجماليات		المجموعة G1-القدس	570,440.00	1,234,810.00	1,154,310.00	80,500.00

تضم **الخريطة رقم 6** بعض الاقتراحات الرامية لإعادة الفلسطينيين إلى عشر مدن. وهنا تبين الخريطة أربع حالات:

1. منطقة العمران خلال فترة الانتداب،
2. حدود تخطيط المدن خلال فترة الانتداب،
3. مساحة منطقة العمران الإسرائيلي،
4. مساحة منطقة العمران الفلسطيني المتوقعة عند عودة أهالي المدن، وقد تمت زيادتها سبعة أضعاف عن حدود الانتداب بسبب زيادة السكان لإظهار الحدود الممكنة لاستيعاب الفلسطينيين العائدين في الوقت الحالي.

وُضِعت حدود المنطقة الأخيرة بحيث لا تتعارض مع منطقة العمران الحالية. ودون الدخول في الكثير من التفاصيل، لا يبدو أن ثمة مشكلة في التوسع لاستيعاب المالكين/السكان الأصليين العائدين إلى بيوتهم في المدن. كما ولا يمثل تأمين المساكن للاجئين العائدين مشكلة. سبق أن أجرينا دراسة بيّنت أن إعادة بناء المنازل المدمّرة للاجئين السابقين والحاليين، وهي أقل من مليون وحدة سكنية، يمكن أن يقوم بها الفلسطينيون أنفسهم[1]. فقد لعب المهندسون الفلسطينيون دوراً مهماً في تنفيذ مشاريع مماثلة، أو أضخم منها في منطقة الخليج العربي.

لقد بيّنا أن تعداد الشعب الفلسطيني معلوم إلى حد كبير. كما قام المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل بتوثيق جيد لليهود الإسرائيليين وأصولهم وتاريخ هجرتهم وعددهم[2]. واستناداً إلى ما يقوله إيان لوستيك[3]، الذي حلل بيانات المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل خلال الفترة 1998–2005، تُظهر أرقام مكتب الإحصاء أن 13,000 مهاجر يهودي يغادرون البلاد كل عام. وقد طرأت على هذا المعدل الوسطي خلال السنوات الأربع التي تلت انتفاضة الأقصى زيادة بلغت 40%، بحيث أصبح الرقم 18,400 مهاجر كل عام. ويقول لوستيك: "سُجِّلت زيادة بلغت 40% في عدد المهاجرين الإسرائيليين الذين حصلوا على إقامة

---

1 Abu Sitta, Salman. From Refugees to Citizens at Home, London: Palestine Return Centre, 2001.

2 أنظر Section2 Population in Israel CBS 57 (2006)

3 Ian S. Lustick, "Abandoning the Iron Wall: Israel and the Middle East Muck", Middle East Policy, Vol. XV, No. 3, Fall 2008.

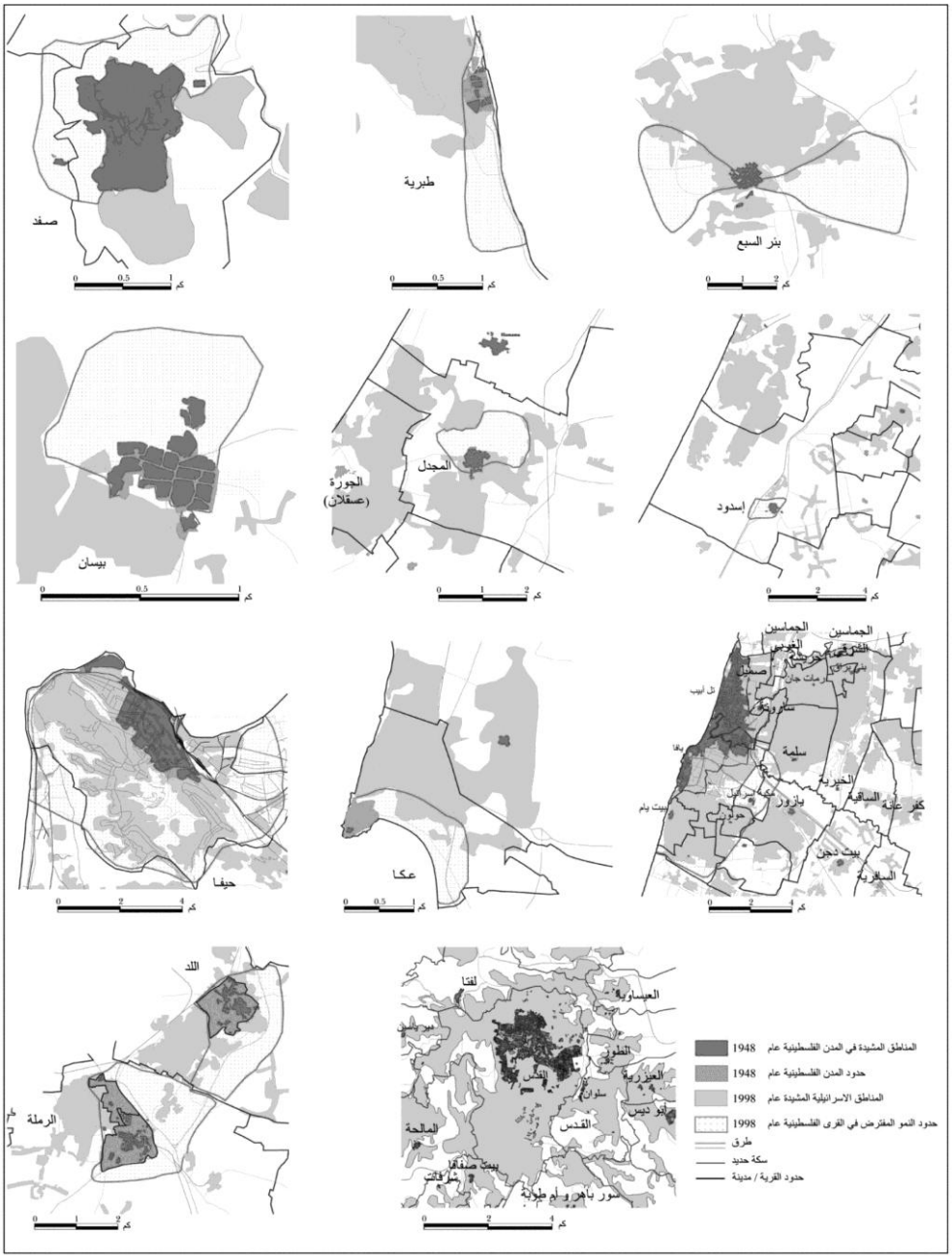

خريطة رقم 6: برنامج العودة للمدن

دائمة أو جنسية في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، وذلك بين السنوات الخمس السابقة لاندلاع انتفاضة الأقصى والسنوات الخمس اللاحقة للانتفاضة. ويمثّل ذلك نقلة مفاجئة من 25,276 مهاجرًا مغادرًا إسرائيل خلال الفترة 1996–2000 إلى 35,372 مهاجرًا مغادرًا خلال الفترة 2001–2005". ويقدّر تقرير يُعزى إلى وكالة الاستخبارات المركزية[1] أنه، وخلال السنوات الخمس عشرة القادمة، سوف ينتقل 2 مليون إسرائيلي، بمن فيهم نصف مليون يحملون حالياً بطاقة عمل خضراء أميركية أو جواز سفر أميركي، للعيش في الولايات المتحدة، وأن 1.6 مليون إسرائيلي سوف يعودون إلى روسيا وأوروبا الشرقية. ومن المهم أن نلاحظ حسب الإحصائيات الإسرائيلية أن ثلاثة أرباع الإسرائيليين مسافرون خارج البلاد على مدار السنة[2].

إن أرقام هجرة يهود إسرائيل إلى الخارج هي مجرد تقديرات قد تكون غير واقعية. لكن الفكرة الهامة هنا هي أن كل يهودي في إسرائيل لديه، أو كان لديه جواز سفر وجنسية، وأحيانا منزل خارج إسرائيل، في حين أن أغلبية الفلسطينيين لا يتمتعون بهذا الخيار ولا يرغبون فيه أصلاً. هذا بالإضافة إلى أن عدد السكان اليهود المقيمين في إسرائيل متغير ولا يمكن التنبؤ به دائماً، في حين أن عدد الفلسطينيين محدد وثابت وينمو باطراد.

تطلق السياسة العنصرية في إسرائيل على وجود الفلسطينيين وتنامي عددهم في أرضهم اسم "القنبلة الديموغرافية"[3]. وإن طبيعة العقيدة الصهيونية تتناقض مع حقوق الإنسان. وما لم تجر حملة شاملة جديدة لطرد الفلسطينيين، فإن توقّع مغادرة الفلسطينيين أرضهم، هو هدف عقيم. يُظهر **الشكل رقم 1** أن معدل النمو الطبيعي بين اليهود في إسرائيل هو 1.57% لغاية عام 2055. الخط العلوي يظهر مجموع

---

1 Franklin Lamb, Fearing One-State Solution, Dissident Voices, 19 February 2009.

2 Israel CBS No. 57 (2006) Table 4.1.

3 عبّر ناتانياهو عن هذه الفكرة في مؤتمر عقد في هرتزليا في كانون الأول/ديسمبر عام 2004. ودعا المتطرف أفيغدور ليبرمان علناً إلى طرد الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. ويشيع النقاش في هذا الموضوع في العديد من قطاعات المجتمع الإسرائيلي دون أي خوف من الرقابة أو من الإدانة.

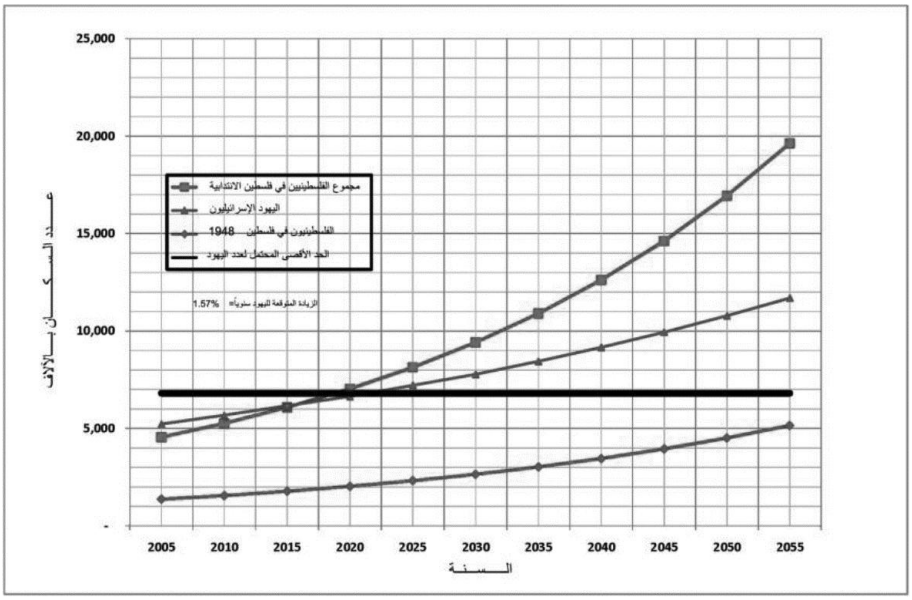

شكل رقم 1: توقعات الزيادة السكانية المستقبلية

عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين الآن، في المناطق الثلاث: إسرائيل والضفة الغربية وغزة. ويمكن القول إن عدد الفلسطينيين في الشتات (غير مبيَّن) خارج حدود فلسطين يصل إلى ذات الرقم تقريباً. وفي مرحلة ما بين العامين 2015–2017، سوف يكون عدد الفلسطينيين في كل فلسطين مساوياً لليهود الإسرائيليين، إن لم يكونوا قد وصلوا إلى هذا العدد الآن في حال تطبيق تعريف دقيق "لليهودي". بينما في عام 2050، سوف يصل عدد الفلسطينيين في فلسطين إلى 17 مليوناً تقريباً. بينما سيصل عدد اليهود الإسرائيليين إلى 11 مليوناً في نفس العام إذا استمر التوجه الحالي على ما هو عليه دون انقطاع. ولكن ليس هنا بيت القصيد.

فعدد اليهود في العالم ثابت منذ مدة طويلة عند الرقم 13 مليوناً بسبب الزيجات المختلطة والذوبان في المجتمعات. وتخطط السياسة الإسرائيلية دائماً لإبقاء خمسة ملايين يهودي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية – فوجودهم هناك أكثر فائدة بالنسبة لإسرائيل[1]. وهذا يعني أن هناك 8 ملايين يهودي، بالحد الأقصى،

1 Adam Mazor, *Israel Plan 2020*, Haifa: Technion, Israel, 1997, Vol. 6, Projections of World Jewry.

يمكن اعتبارهم من سكان إسرائيل في المستقبل أو راغبين في الهجرة إليها، وهذا هو الخط الأسود الأفقي في **الشكل رقم 1**. وبالتالي سوف يصبح الفلسطينيون، دون أدنى شك، الأغلبية يوماً ما وفي منطقة ما في فلسطين. وهذا هو سبب المطالبة الإسرائيلية الجديدة للفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية". وهذا للمفارقة يناقض إعلان استقلال إسرائيل ذاته، الذي يستند في شرعيته على مشروع التقسيم الذي تقدمت به الأمم المتحدة في قرارها رقم (181). فمشروع التقسيم لم يضع في تصوره دولة إثنية أو دينية صافية، ولا يمكن أن يقبل القانون الدولي بذلك. إذاً فأن شعار "الدولة اليهودية" يهدف إلى إنكار حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وإلى منح إسرائيل رخصة لطرد مواطنيها من الفلسطينيين عندما تشاء[1].

3 – القانون

في ما يتعلق بفلسطين، ثمة الكثير من الأسس القانونية[2] التي تدعم إنشاء حكومة مستقلة ديمقراطية حرة، بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووصولاً إلى حق تقرير المصير. ومن الجدير بالذكر أن قرار الأمم المتحدة الشهير، رقم 194، الذي أكّد عليه المجتمع الدولي نحو 135 مرة خلال السنوات الستين الماضية، يضم ثلاثة عناصر أساسية:

- الأول، يدعو لعودة اللاجئين؛
- الثاني، يؤمن لهم الإغاثة لحين العودة؛
- الثالث، وهو الأهم، يوفر آلية لإعادتهم إلى موطنهم وإعادة تأهيلهم.

هذه الآلية هي لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة UN Conciliation Commission for Palestine (UNCCP).

---

1 Cook, Jonathan, *Disappearing Palestine: Israel's Experiments in Human Despair*, London: Zed Books, 2008. *See* also various press releases: www.adalah.org.

2 لدراسة الخلفية القانونية، أنظر W.T. Mallison and S.V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order, Longman, Essex, England. 1986;* John Quigley, *Palestine and Israel: A Challenge to Justice*, Durham University Press, Durham, 1990; Susan Akram, The Palestinian Right of Return in the Context of the One and Two State Solution, forthcoming publication.

فخلال مفاوضات لوزان، 1949–1950، نجحت إسرائيل في عرقلة عودة اللاجئين وتعطيل عمل هذه اللجنة[1]. ولم يبق نافذاً من القرار 194حتى الآن سوى البند الخاص بالإغاثة الذي تنفذه وكالة الأونروا. ولكن عمليا لجنة التوفيق الدولية لا تزال قائمة من الناحية القانونية ولا تزال تشغل مكاتبها في الأمم المتحدة. ويعتبر تقريرها السنوي المعتاد دليلاً على احتقار إسرائيل للشرائع الدولية ولقرارات الأمم المتحدة. ففي كل عام، يرد في التقرير هذه العبارة: "نحن عاجزون عن تسهيل عودة اللاجئين هذا العام".

فالإطار القانوني لعودة اللاجئين متوفر، ويمكن تطبيقه مثلما كان عليه الوضع في العديد من الحالات المشابهة، مثل كوسوفو والبوسنة وأبخازيا والأورغواي وأوغندا وجنوب إفريقيا والعراق وأفغانستان[2]. وهناك العديد من الأمثلة على الإجراءات الدولية الفاعلة في كوسوفو والبوسنة وتيمور الشرقية. فلم يقتصر الأمر على اللجوء إلى القوة لتنفيذ القانون الدولي عند الضرورة، بل أُتُّخِذت بالإضافة لذلك الإجراءات الكفيلة بإزالة، أو تخفيف، العقبات التي كانت تحول دون عودة اللاجئين. ففي يوغوسلافيا السابقة، مثلاً أوصت لجنة بإلغاء كافة أنواع التمييز العنصري، وبإجراء تغييرات في القوانين والنظم المحلية الخاصة بالتجنيس، والحصول على المواطنة، وتحديد وضع اللاجئ، والفترة اللازمة لجعل تلك القوانين والنظم منسجمة مع القانون الدولي. وعندما رفضت السلطات المحلية في كوسوفو إجراء الإصلاحات أو إلغاء قوانين التمييز، قام المجتمع الدولي من جانب واحد بإلغاء القوانين التي تؤثر سلباً على حقوق اللاجئين[3].

---

1 في أيار/مايو من عام 1949، وقعت إسرائيل بروتوكول لوزان تأكيداً لالتزامها بقرار التقسيم (181) وبقرار عودة اللاجئين (194). وكان ذلك بضغط من الولايات المتحدة، وإلا فلن تدعم عضويتها في الأمم المتحدة. ولكن بعد يومين من قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، أنكرت إسرائيل التزامها بالقرارين. أنظر:
Pappe, Ilan, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*, I.B.Tauris, London and New York, 1992.

2 للاطلاع على حالات كهذه، أنظر: www.badil.org/Solutions/restitutuion.htm

3 للاطلاع على المزيد من الإجراءات الدولية، أنظر:
Terry Rempel, "Principles, Obstacles and Mechanisms for Durable solution for Palestinian Refugees", Palestinian Return Migration, Shaml Seminar, June 2001, prepared by Badil Resource Centre, Bethlehem, Palestine.

وإذا افترضنا أن بعض القوى الغربية، وهذا متوقع، ستمنع تطبيق القانون الدولي في فلسطين، عندها يمكن القيام بالإجراءات التالية:

1. يقوم مجلس الأمن، من خلال جميع الوسائل الممكنة المتاحة له، بالسعي لتطبيق القرار 194، الذي صدر في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 والذي أعيد تأكيده سنوياً منذ ذلك التاريخ. ولقد كان من الواجب تطبيق القرار "في أقرب وقت ممكن"، ولكن تم تعليق تطبيق القرار بسبب معارضة إسرائيل، من تاريخ تموز/يوليو 1949، تاريخ اتفاقية الهدنة الأخيرة، إلى يومنا هذا.

هذا القرار يمنح اللاجئين حق العودة إلى مواطنهم الأصلية، وليس إلى أي مكان آخر داخل فلسطين، هذا بالإضافة إلى حق الحصول على تعويض عن

أنظر أيضاً:-

Marcus Cox, "The Right to Return Home: International Invention and Ethnic Cleansing in Bosnia & Herzegovina," 47 International & Comparative Law Quarterly, 610 and 614 (July 1988).

أنظر:

Catherine Phuong, "At the Heart of the Return of the Return Process: Solving the Property Issues in Bosnia and Herzegovina, "Forced Migration Review 7 (April 2000).

أنظر مثلاً:

Concluding Observations on Croatia, CERD/C/304/Add.55, 10 February 1999; CERD, Concluding g Observations on Bosnia and Herzegovina, A/48/18, 15 September 1993. Regulation No. 10. 1999/10 on the repeal of discriminatory legislation affecting housing and rights in property. UN Mission in Kosovo, 13 October 1999.

للاطلاع على تنفيذ إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، أنظر:

Returning Home: Housing and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons. Leckie Scott (ed.). New York: Transnational Publishers Inc., 2003; Paul Prettitore, *The Right to Housing and Property Restitution in Bosnia and Herzegovina: A Case Study*. Working Paper No. 1. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights (April 2003); Madeline Garlick, *The UN Peace Plan for Cyprus: Property, Displacement and Proposed Solutions*", Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003; Monty J. Roodt, *Land Restitution in South Africa*, Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003, p. 67.

الأضرار والخسائر المادية والنفسية، بما في ذلك خسارة مصدر الدخل، طبقاً للقانون الدولي والسوابق القانونية. أما في ما يخص جرائم الحرب فسوف تتعامل معها المحكمة الجنائية الدولية، التي شُكِّلت بموجب قانون روما في تموز/يوليو 1998.

2. ويمكن، في حال فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار بسبب الفيتو الأميركي، دعوة الجمعية العامة للانعقاد بموجب صيغة "الاتحاد من أجل السلام"، التي تتمتع بنفس الأهمية. وبعد إنجاز حق العودة، يمكن تحديد إجراءات التعويض كخطوة منفصلة تالية. التعويض لا يمكن أن يكون بديلاً عن العودة. فأرض الوطن ليست للبيع.

هذا وينبغي دعم صلاحيات لجنة التوفيق الدولية UNCCP لكي تتمكن من التعامل مع الوضع الحالي. فاللجنة يجب أن تكون قادرة على تنفيذ حق العودة واستعمال العقوبات (كما حدث في العراق)، ويجب أن تنشئ هيئة خاصة للتعويضات (وهناك سابقات بهذا الشأن يمكن تطبيقها)، وأن تضّطلع بدور حماية العائدين جسدياً وقانونياً طوال عملية إعادة التأهيل. فهذه الحماية لم يتم توضيحها بعبارات لا لبس فيها، كما يتوجَّب. وبعد تحقيق العودة، ينبغي أن تضاف شروط الحماية التي توفرها المفوضية العليا للاجئين إلى سلطات لجنة التوفيق الدولية UNCCP. فقد استثنت المفوضية العليا الفلسطينيين من مجال حمايتها بموجب الفقرة المسماة ID، وذلك بسبب الوضع الفريد للشعب الفلسطيني. وفي دراسة قانونية رصينة، نجد أن تفويض المفوضية يضيف الحماية إلى اللاجئين في حالات خاصة[1].

وكما أشرنا سابقاً، تم التأكيد على حقوق العائدين المدنية والسياسية بوضوح في الفصلين الثاني والثالث[2] من القرار 181 (II) الصادر في 29 تشرين

---

1 للاطلاع على دراسة مفصلة تُبيِّن أن استثناء الفلسطينيين من ميثاق المفوضية العليا للاجئين (الفقرة ID) إنما يعزِّز، في واقع الأمر، حمايتهم، أنظر:
Susan Akram and Terry Rempel. "Recommendations for Durable Solutions for Palestinian Refugees: A Challenge to the Oslo Framework", Palestine Year book of International Law, to be published.

2 الفصل الثاني من القرار 181، وعنوانه "الحقوق المدنية وحقوق الأقليات"، يضمن حرية العبادة ويمنع التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس. كما يضمن حماية

الثاني/نوفمبر، 1947. وينبغي إدراج هذه الحقوق في تفويض لجنة UNCCP لحماية حقوق العائدين وحمايتهم من أية ممارسات تحمل طابع التمييز أو الفصل العنصري. ولدى عودة اللاجئين، يجب أن يستعيدوا جنسيتهم الفلسطينية. فحسب القانون الدولي[1]، فالشعب والأرض لا يفترقان. والسيادة على الأرض تعني استمرار، أو استرجاع، جنسية شعبها.

وهناك الكثير من العمل بانتظار وكالة الإغاثة (الأونروا). فالوكالة تتمتع بوضع فريد، نظراً لموظفيها الذي يبلغ 30,000 شخص، ولخبرتها الواسعة في مجال تقديم الخدمات بصورة مستمرة إلى اللاجئين، خلال خمسة حروب وعدد لا يحصى من الغارات والهجمات. ويجب أن تضطلع وكالة الإغاثة برعاية كل عمليات إعادة التأهيل. كما يجب أن تحول نفسها إلى شكل من أشكال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أي ألا تقوم فقط بإنشاء البنى التحتية، بل أن تخطط لمشاريع لبناء الاقتصاد. هذا وينبغي أن يستمر تفويضها لمدة عشر سنوات بدءاً من اليوم الأول للعودة، ومن ثم يستمر لعشر سنوات أخرى حسب إنجاز مهمتها.

بعد استعادة الحقوق وإزالة القوانين العنصرية، هناك بالطبع الكثير من الجهود التي يجب أن تبذل في مجال إعادة بناء المكان وتطهيره. فلا يمكن أن تمحى بسهولة آثار ستين عاماً من الحروب والاحتلال وجرائم الحرب والدمار والمعاناة. المهمة الأولى هي تنظيف فلسطين. علينا أن نعيد فلسطين إلى الحياة الطبيعية، بعد ما تعرضت له من ممارسات وتلوث وتخريب. أنظر **الشكل رقم 2**. أولا ينبغي استعادة الملكية الخاصة والعامة في فلسطين. ويجب ترميم المواقع الدينية الأثرية والثقافية[2]. يجب إزالة الغابة الخرسانية التي غطت مساحات كبيرة واستعادة الملامح

متساوية بموجب القانون ويحترم قوانين الأحوال الشخصية. ويضمن أيضاً التعليم الابتدائي والثانوي بلغة المواطن وحسب تقاليده الثقافية. كما يمنع سلب ملكية الأراضي والممتلكات إلا للأغراض العامة وبعد تقديم تعويض كامل. وينص الفصل الثالث على أن لمواطني الدولة، بغض النظر عن العرق والمعتقد والجنس، الحق في التصويت للجمعية التأسيسية للبلاد (البرلمان).

1 أنظر: Quigley, "Mass Displacement", p. 108.

2 العديد من المواقع الدينية والأثرية تم تدميرها وتدنيسها ونهبها، أو جرى الادعاء أنها يهودية. أنظر:

شكل رقم 2: إعادة الوطن إلى أصله

الطبيعية للأرض. كما يجب تنقية الأرض والهواء والماء، التي تعرضت جميعها للتلوث أثناء الاندفاع المحموم للصهيونية لكي تبني وتدمّر[1]. علينا أن نجعل من فلسطين بلداً ذا بيئة نظيفة يستطيع أن يعيش فيه ملايين الناس.

والسؤال هو: هل يمكن تحقيق ذلك؟ إذا أخذنا بالاعتبار نجاح عمليات الإنقاذ وإعادة التأهيل الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من البلاد، وأخذنا بالاعتبار

Kletter, Raz, *Just Past?: The Making of Israeli Archaeology*, London: Equinox, 2006; Abu El-Haj, Nadia, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*, Chicago: The University of Chicago, 2001.

1 للاطلاع على مسح شامل للتلوث الكبير في إسرائيل، أنظر:
Tal, Alon, *Pollution in a Promised Land: an Environmental History of Israel*, Berkeley: University of California Press, 2002.

جسامة محنة اللاجئين، يصبح قيام المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم أمراً واجباً. وينبغي أن يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية لأن المشكلة الفلسطينية تتمتع بالأسس القانونية الأكثر شمولاً، وبإجماع دولي لا لبس فيه. لقد كانت مشكلة فلسطين منذ بدايتها قبل أكثر من نصف قرنٍ، الشغل الشاغل للأمم المتحدة. وبإمكان المنظمة الدولية أن تتصرف، مع أو بدون دعم القوى الغربية التي طالما أحجمت عن تقديم هذا الدعم، من أجل تطبيق القانون الدولي وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

لا جدال بأن تنفيذ خطة العودة هذه سوف يصطدم بعقبات كبيرة، لكن بالإمكان تذليل معظم تلك العقبات. فالمكاسب في هذه الحالة تفوق بمراحل أية كلفة وأية تضحيات قد تُبذَل. والواقع أن العودة سوف تسدد ديناً مضى عليه أربعة وستون عاماً انقضت في الحروب والصراع والمعاناة، وسوف تستهل حقبة من السلام الدائم. فالعودة، قطعاً، أرخص تكلفة من المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدَّمة لإسرائيل، ومن الدمار الذي تتسبب به الحرب. حق العودة للوطن الذي لا يمكن التنازل عنه هو صنو لحق الحياة والعمل والتعليم ولحرية الكلام والعبادة. وبالتالي، فإن المسألة هنا ليست مسألة مساومات أو مقايضات سياسية.

4 – اعتبارات عملية

يمكن، من الوجهة العملية، إثبات وجود عمالة فلسطينية كافية لتنفيذ عملية إعادة تأهيل اللاجئين. فالأعمال الإنشائية ستكون بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد، على الأقل خلال السنوات العشر الأولى. ولن يقتصر مصدر التمويل على التعويضات والهبات والاستثمارات، بل إن استيعاب عمال جدد سوف يرفع من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين الجديدة[1].

1 ثمة رأي مقنع يقول إن بالإمكان دمج العمالة الفلسطينية النشيطة، التي لا غنى عنها للاقتصاد القوي، في المنطقة لأن من شأن ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية لا يستهان بها. على سبيل المثال، يمكن رفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 150% عندما يصل معدل التوظيف ومساهمة العمال إلى المستويات الإسرائيلية. وبالطبع فإن الاستفادة التامة من العمال تتطلب حرية اقتصادية وسياسية لا تتحقق إلا في جو من السلام العادل.
أنظر (فضل النقيب)، " The Palestinian Economy and Prospects for Regional Cooperation", UNCTAD/GDS/SEU/2. June, 1998.

فعندما يعود اللاجئون إلى ديارهم، يمكنهم إحياء قطاع الزراعة والاستفادة من الأراضي وموارد المياه، التي هي ملك لهم في المقام الأول. وسوف يحلّون محل العمال الزراعيين في إسرائيل، ونصفهم من الأجانب على أية حال وهم في تزايد. وضمن المستوى الحالي من مشاركة القوة البشرية في الأعمال (أي نسبة العاملين إلى مجموع القوة البشرية القادرة على العمل)، بإمكان اللاجئين توفير 1,000,000 عامل لقطاع الأعمال، ويمكن مضاعفة هذا الرقم إذا لزم. ويعتبر ذلك أمراً أساسياً لتطوير البنى التحتية والتجارة والفندقة والخدمات التي تمثل 61% من العمل الذي يوفر الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين الجديدة[1].

بعد مراجعة الجوانب القانونية والجغرافية والزراعية والديموغرافية والاقتصادية لعودة اللاجئين، لا نجد أي مبرر قانوني أو عملي لإنكار حق العودة.

فمن الواضح أن العقبة الوحيدة المتبقية على درب السلام الدائم، تتمثل في سياسات إسرائيل العنصرية التي تُمارَس منذ عام 1948. واستكمالا للمشروع الصهيوني خرج المثقفون في إسرائيل، وهم الذين يفترض فيهم سلامة التفكير بفكرة التهجير العرقي وسياسة الفصل العنصري اعتقاداً منهم بأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق رؤيتهم لمستقبل إسرائيل[2]. ولكن هذا مخطط لإزهاق المزيد

---

1 شتت الاحتلال الإسرائيلي القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وجعلها تابعة للاقتصاد الإسرائيلي، بالتالي صادَر إمكانية نموها. يمكن الاطلاع على وصف لعملية عزل العمالة الفلسطينية في تمزق جغرافي أشبه بالبانتوستات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية، في:

Farsakh, Laila, Palestinian *Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*, London and New York: Routledge-Taylor & Francis Group, 2005.

أعيد نشره بالعربية من مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت.

كما نجد وصفاً لعملية تدمير مماثلة في قطاع غزة، في:

Roy, Sarah, Gaza Strip: The Political Economy of De-Development, Washington, DC: The Institute of Palestine Studies, 1995.

هذا التدمير للحياة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتشتت المعروف للاجئين خارج فلسطين يمكن إيقافه عن طريق التوظيف العادل لتلك العمالة في فلسطين الجديدة. بالتالي فإن العودة لن تكون مجرد إحقاق حق، بل إنها ستُنهي إلى جانب ذلك حالة الحصار والخنق الاقتصادي.

2 في كانون الثاني/يناير 2001، عُقد مؤتمر موسَّع في هرتزليا حول "توازن القوة والأمن القوميين في إسرائيل"، حضره 300 شخصية بارزة في مؤسسة الدفاع المحلية والوسط

من الأرواح ولإحداث المزيد من الدمار في المنطقة، ولن ينجح.

بالتالي، فإن السلام العادل لن يتحقق إلا بإلغاء الصهيونية[1]، وباحترام القانون الدولي والالتزام به، وخصوصاً قانون حقوق الإنسان. وبهذا تصبح عودة اللاجئين إلى موطنهم مجرد نتيجة منطقية طبيعية.

قد تبدو الخطة الموضوعة، حالياً، أقرب إلى الأمل البعيد أو الوهم المتفائل. لكن، وخلال أربعة وتسعين عاماً منذ بلفور، لم تفلح جميع محاولات فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية، (رغم نجاح تنفيذها في كثير من الأحيان)، في كسب قبول دائم إضافة إلى أنها خلقت مشهداً دموياً مدمراً شمل المنطقة. وهي لم تلق قبولاً ولا إذعاناً ولا حققت وضعاً هادئاً، ولن يتحقق لها ذلك. فهي تتعارض مع القانون والتاريخ والجغرافيا ومع الروح الإنسانية. قد تبدو عودة اللاجئين بعيدة المنال من وجهة سياسية غربية، لكنها السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم، وهي هدف الفلسطينيين الثابت.

الأكاديمي. قُدمت نتائج المؤتمر إلى موشيه كاتساف، الرئيس الإسرائيلي، حدد المشاركون أبعاد "التهديد" الفلسطيني المتمثل بارتفاع نسبة المواليد (4.6 طفلاً للمرأة العربية مقابل 2.6 للمرأة اليهودية). وجاءت توصياتهم وكأنها مأخوذة حرفياً من كتاب نازي: قطع المزايا الاجتماعية عن العائلات الفلسطينية لأنها تنتج القليل وتستهلك الكثير، إخراج العرب من المناطق العربية وإحلال اليهود محلهم (في الجليل ومرج ابن عامر والنقب)، وتبادل السكان عن طريق ضم المستوطنات إلى إسرائيل وضم المناطق الفلسطينية في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية الجديدة، حرمان الفلسطينيين من حقوقهم بتجريدهم من الجنسية الإسرائيلية (ومن حق الاقتراع) ومنحهم حق الإقامة فقط، زيادة عدد المقترعين اليهود عن طريق السماح للإسرائيليين الموجودين في الخارج بالاقتراع. (وهذه هي الخطوة قبل الأخيرة في عملية منح الجنسية الإسرائيلية لليهود في كافة أنحاء العالم).

أنظر: See Yair Sheleg, "A Very moving Scenario", Ha'aretz 25 March 2001

أثير الموضوع ثانية، هذه المرة من قبل المستوطنين المتعصبين الذين دعوا لارتكاب "نكبة ثانية" بحق الفلسطينيين. اقترح هؤلاء "المشبعين بالكراهية، الذين لا يوقفهم أي رادع أخلاقي، ولا يشعرون بمعاناة الفلسطينيين" إجراء "تطهير عرقي" صريح.

أنظر: Danny Rabinowitz, "Talk of expulsion more ominous than eve", Ha'aretz, 29 May 2001. . يُعقد مؤتمر هرتزليا سنوياً تحت نفس الشعار.

1 إلغاء العقيدة الصهيونية العنصرية ينسجم مع القرار الذي سبق وتبنَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة UN General Assembly A/RES/3379 (XXX) of 10 November 1975 "Elimination of all forms of racial discrimination". "إلغاء كافة أشكال التمييز العنصري". وقد أدى الضغط السياسي لمؤيدي إسرائيل إلى إلغاء القرار، لكن الرأي العام في معظم دول العالم لا يزال يتفق مع القرار.

دراسات اللاجئين الفلسطينيين:
إشكاليات منهجية وحلول مقترحة

مريم عيتاني
باحثة في مجال الدراسات العربية والشرق أوسطية
الجامعة الأمريكية في بيروت

يواجه معظم الباحثين في مجال اللاجئين الفلسطينيين صعوبات عديدة، لعل أبرزها نقص المعطيات الدورية والمحدَّثة عن واقعهم، سواء من إحصائيات أو من متغيرات قانونية وسياسية، والتناقض بين الكثير من الأرقام والدراسات الحالية. وتسعى هذه الورقة لتحديد أبرز التحديات الحالية في هذا المجال، واقتراح آليات ممكنة لمواجهتها، وتأخذ كدراسة حالة أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ حيث إنهم أكثر فئات اللاجئين بروزًا في الأدبيات.

محاور الورقة:

- مقدمة وأسئلة مفتاحية.
- **أولاً**: قراءة عامة في الدراسات الموجودة عن اللاجئين الفلسطينيين بحسب مواضيعها:

1. تقارير ودراسات إحصائية.
2. تقارير ودراسات حقوقية، عن الأوضاع المعيشية.
3. دراسات في الذاكرة والهوية والتاريخ.
4. دراسات في التفاعل والاندماج مع البيئة المحيطة (خاصة في لبنان).

- **ثانيًا**: أبرز الإشكاليات والتحديات
- **ثالثًا**: آليات مقترحة لمعالجة ومواجهة هذه التحديات

مقدمة وأسئلة مفتاحية

على الرغم من مرور أكثر من ستين عامًا على لجوئهم، لم يزل مجال الدراسات المعنية باللاجئين الفلسطينيين هشًا ويعاني من ثغرات كثيرة، ليست تنظيرية تأطيرية بقدر ما هي منهجية وعملية. وتسعى هذه الورقة البحثية لاستعراض واقع دراسات اللاجئين الفلسطينيين اليوم، وتسليط الضوء على أبرز الإشكاليات المنهجية والتحديات، والحلول الممكنة لمواجهتها؛ من خلال دراسة أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كنموذج حالة. وقبل البدء لا بد من أربعة أسئلة مفتاحية:

1 – التعريف: ماذا نعني بدراسات اللاجئين الفلسطينيين؟

لغرض هذا البحث، نعني بدراسات اللاجئين الفلسطينيين، أي دراسة تتناول اللاجئين الفلسطينيين، ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً.

2 – الأهمية: لماذا هذه الدراسات؟ وكيف تختلف عن غيرها؟

تأتي أهمية هذه الدراسات من عدة منطلقات، البديهي منها هو أنها جزء أساسي من الصراع العربي–الإسرائيلي، والأبرز هو أنها تُعنى بشريحة تقارب الثمانية ملايين نسمة[1] موزعة على مختلف أنحاء العالم؛ وتمثل عنصرًا مؤثرًا في سياسات دول الجوار الفلسطيني.

3 – المنهجية: لماذا تشكّل المنهجية الإشكالية الأبرز في هذه الدراسات؟

بسبب التباين الشاسع في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والبيئة التي يعيشون فيها، سواء من حيث مكان إقامتهم أو مستوى المعيشة لديهم، أو البيئة السياسية والأمنية التي يخضعون لها، غدت المنهجية إحدى أبرز الإشكاليات في هذه الدراسات؛ حيث من شبه المستحيل فعليًا الإحاطة بعدد اللاجئين الفلسطينيين ناهيك عن وضعهم أو رسم سياسات تنموية لهم جميعًا.

---

1 بحسب التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011 (تحت الطبع) الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يُقدَّر عدد اللاجئين الفلسطينيين بحوالي 7.88 مليون لاجئ حول العالم، وهم يشكّلون بذلك أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.

وتتفاقم هذه المشكلة في ظل ضعف أو غياب المظلة التي كان من المفترض أن تحمي هؤلاء اللاجئين (الشتات الفلسطيني) وهي منظمة التحرير الفلسطينية، أو على الأقل تهتم بأوضاعهم وتوفر أرقامًا وإحصائيات تساعد الباحثين على دراستهم بشكل أدق وأوفى.

4 – الحالة: لماذا أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كنموذج؟

لأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم أكثر فئات اللاجئين بروزًا في الأدبيات، لعدة عوامل، أهمها ظروف البيئة (لبنان مقارنة بالبيئة الأمنية المتشددة في سوريا ومصر والأردن، وظروف الاحتلال في الضفة وغزة والقدس). مع التوضيح أن التحديات والمقاربات المقترحة لعلاجها ليست حصرًا على اللاجئين في لبنان، كما أن العديد من الدراسات عن اللاجئين في المناطق الأخرى –وخاصة الإحصائيات– مشابهة في مصدرها لتلك عن اللاجئين في لبنان (الأونروا، فافو، السلطات الرسمية).

أولاً: قراءة نقدية عامة في الدراسات الموجودة عن اللاجئين الفلسطينيين

يمكن تصنيف دراسات اللاجئين الفلسطينيين في تصنيفين عامين، الأول: هو الدراسات العامة التي تتناول شقًا مشتركًا بين جميع اللاجئين باختلاف أماكن تواجدهم، والثاني: هو الدراسات التي تركز على اللاجئين في منطقة واحدة، وهي الأكثر في الأدبيات، وسيتم تصنيفها بدورها.

أغلب الدراسات العامة إما تاريخية أو قانونية، وتركز التاريخية على النكبة ومأساة اللاجئين، وتعتمد بمعظمها على التأريخ الشفوي، وعلى الوثائق الأرشيفية بشكل أقل. ولعل أشهرها ما كتبه وليد الخالدي[1] وسلمان أبو ستة[2] ونور مصالحة[3] وليلى أبو لغد[4]. أما القانونية، فتتناول الجوانب والإشكاليات في تعريف اللاجئ

1 وليد الخالدي، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت، 2001، ط3).

2 سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين 1948، جمعية أرض فلسطين (لندن، 2004).

3 Nur Masalha, The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory, Zed Books (London, 2012).

4 Ahmad H. Sa'di and Lila Abu Lughod (Eds.), Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory, Columbia University Press (USA, 2007).

الفلسطيني وحق العودة في القانون الدولي، وأبرزها ربما ما كتبه ليكس تاكنبيرغ[1] وكتاب **نجوى مصطفى حساوي** حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية[2].

ضمن الدراسات العامة أيضًا نوع آخر، وإن كان أقل حضورًا، وهو دراسات التفاعل والاندماج والدراسات المقارنة، خاصة في ظل العولمة، ومجال دراسات السياسات الدولية. ويمكن ذكر عملي ساري حنفي[3] وريكس براينن[4] كمثال.

الدراسات الخاصة أكثر تشعبًا وانتشارًا، وإن كانت تختلف بين منطقة وأخرى؛ فمثلاً، يُعتبر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أكثر اللاجئين دراسة وتعريضًا في الأدبيات والأبحاث، بسبب السهولة النسبية في الوصول إليهم وعدم وجود بيئة أمنية شديدة الحساسية مشابهة لتلك في سوريا والأردن، وهي الدول الثلاث التي تعمل فيها الأونروا. أما في مصر والعراق، فتكاد الدراسات عن اللاجئين الفلسطينيين تنعدم إذا ما استثنينا ما صدر –وأغلبه مقالات– عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق واستهدافهم في الفترة ما بعد الاحتلال الأميركي. والأمر نفسه ينطبق على الفلسطينيين في الخليج العربي أو أوروبا أو أميركا.

وقبل البدء في تصنيف الدراسات الخاصة، تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يركز كمثال على الأدبيات الخاصة باللاجئين في لبنان بوصفهم أكثر الفئات تناولاً ودراسة؛ مع الإقرار بما لهذه التجربة من خصوصية، لكنها غنية بحيث تعكس بشكل

---

1 Lex Takkenberg, The Status of Palestinian Refugees in International Law, Clarendon Press (UK, 1998).

والكتاب صدر أيضًا بترجمة عربية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.

2 نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت، 2008).

3 ساري حنفي، بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية–مواطن (رام الله، 1997). وانظر أيضًا: ساري حنفي (محرر)، عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2008).

4 Rex Brynen and Roula el-Rifai (Eds.), Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development, I.B. Tauris (London, 2007).

واضح الإشكاليات والتحديات في دراسة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام. كما نشير إلى أن التصنيف ليس حصريًا أو استثنائيًا؛ بحيث إن العمل الواحد قد يقع في أكثر من فئة تصنيفية. ويمكن تصنيف هذه الدراسات في أربعة عناوين رئيسية:

1 – تقارير ودراسات إحصائية

يُعد غياب الأرقام المحدّثة والتي يمكن الاعتماد عليها مشكلة جوهرية في دراسات اللاجئين الفلسطينيين، وإن كانت هناك أرقام تقريبية يستخدمها الباحثون، خاصة في دول الجوار الفلسطيني. أبرز هذه الأرقام هي تلك الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[1]، والوكالة النرويجية للتنمية (فافو)[2]، والجهات الرسمية في الدول المعنية، والباقي عبارة عن إصدارات لمنظمات غير حكومية دولية أو إقليمية أو محلية، ومجموعات حقوقية، وهي غير دورية.

لكن أرقام الأونروا مثيرة للجدل في أوساط الأكاديميين والباحثين على استعمالاتها[3]؛ حيث إنها تعكس فعليًا عدد اللاجئين المسجلين في الأونروا، فيكفي أن نذكر مثلاً عدد المخيمات التي لا تعترف بها الأونروا في لبنان والأردن وسوريا للدلالة على حجم الثغرة، دون الإشارة إلى اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين في الوكالة أساسًا رغم إقامتهم في هذه الدول. أرقام الفافو تحظى بمصداقية أعلى لدى الباحثين، وإن كانت غير دورية وتقديرية (مثلاً بخصوص اللاجئين في لبنان، الدراسة الأخيرة كانت في 2007 باستخدام إحصائية أُجريت في 2005 واقتصرت على مخيم نهر البارد[4]. وفي الحقيقة فإن معظم الأرقام المتوفرة لتواريخ أحدث هي

1 انظر: موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: http://www.unrwa.org

2 انظر: موقع الوكالة النرويجية (فافو): http://www.fafo.no/ais/middeast/palestinianrefugees/index.htm

3 في دراسة عن أرقام الأونروا ومدى القدرة على استخدامها في الأبحاث، وكيف، انظر:
Lena C. Endresen and Geir Ovensen, The Potential of UNRWA Data for Research on Palestinian Refugees, FAFO website, last retreived on 13/3/2012. See: http://www.fafo.no/pub/rapp/176/176.pdf

4 Tiltnes, A. (2007). A Socio-economic Profile of the Nahr El-Bared and Beddawi Refugee Camps of Lebanon Based on the 2006 Labour Force Survey among Palestinian Refugees in Lebanon. FAFO. Retrieved May 11, 2011, from http://www.fafo.no/pub/rapp/10036/10036.pdf.

تقديرات للباحثين أو مقاربات بين الأرقام المختلفة، فمثلاً لسنة 2001، قدّرت السلطات اللبنانية عدد اللاجئين الفلسطينيين بحوالي 400 ألف لاجئ، وقدرت الأونروا العدد بحوالي 214 ألفًا داخل المخيمات و168 ألفًا خارجها، في حين قدرت الفافو عددهم بحوالي 200 ألف بالإجمال، 140 ألف منهم يقيمون في المخيمات[1].

ومن الأمثلة الأخرى عن هذه الدراسات: إحصاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا عن الأونروا في الذكرى الستين لتأسيسها (مركز العودة الفلسطيني وآخرون، 2010)[2]، واستطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين عن حقوقهم المدنية (في لبنان، مؤسسة شاهد، أغسطس/آب2010)[3]، وتقرير لمؤسسة ثابت عن عمالة الأطفال الفلسطينيين في لبنان والتسرب المدرسي (منظمة ثابت، 2009)[4]، واستطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عن الأوضاع الأمنية (الدولية للمعلومات، مايو/أيار 2007)[5]، واستطلاع رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات للاجئين الفلسطينيين في لبنان (مايو/أيار 2006)[6]، واستطلاع رأي

1 Tiltnes, A. (2005). Falling Behind. A Brief on the Living Conditions of Palestinian Refugees in Lebanon. FAFO. Retrieved May 11, 2011, from http://www.fafo.no/pub/rapp/464/index.htm

2 مركز العودة الفلسطيني–لندن وآخرون، استطلاع رأي للاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان حول خدمات الأونروا في الذكرى الستين لتأسيسها، إبريل/نيسان 2010. متوفر على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عبر الرابط التالي:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4527.html

3 شاهد: المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، نتائج استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حول قضايا تتعلق بحقوقهم المدنية، أغسطس/آب 2010، انظر الرابط:
http://www.pahrw.org/default.asp?contentid=300&MenuID=7

4 ثابت: المنظمة الفلسطينية لحق العودة، تسرب وعمالة الأطفال الفلسطينيين في لبنان، مايو/أيار 2009، متوفرة عبر موقع مركز الزيتونة للدراسات والنشر:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=90946

5 الدولية للمعلومات، استطلاع رأي الفلسطينيين في المخيمات واللبنانيين في صيدا وطرابلس حول الأوضاع الأمنية في لبنان، مايو/أيار 2011، متوفرة عبر موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. انظر:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=42262

6 محسن صالح، الملخص التنفيذي لاستطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: الملخص التنفيذي، مايو/أيار 2006. انظر:
http://www.alzaytouna.net/arabic/loadattachment.php?attachmentid=200_11367_313

أجرته هيئة اللاجئين في الدانمارك عن الفلسطينيين في لبنان ممن لا يحملون بطاقات هوية (2005)[1]. وجميعها غير دورية ومحدودة النطاق، باستثناء ربما إحصاءات منظمة شاهد التي تحرص دائمًا على توفير أرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولكن تركز على نطاق المعاناة؛ إذ إنها بطبيعتها مؤسسة هدفها دعم حقوق الفلسطينيين في لبنان.

ولعل النقد الأبرز لهذه الدراسات يتركز في خانتين: الأولى: إشكالية الاعتمادية والمصداقية، التي تعود لمدى تمثيل العينة قيد الدرس لمجتمع اللاجئين، ومفهوم "مجتمع اللاجئين" واستثناء المقيمين خارج المخيمات فيه، وعامل الثقة وما يتبعه من تأثير على الإجابات (خاصة عند ارتباط الأمر بالدعم والمساعدات كالأونروا والمؤسسات الحقوقية أو الأجنبية)؛ والثانية: المصلحة والانحياز -الظاهر منها أو الخفي- للباحثين أو الجهة القائمة على الإحصائيات؛ حيث إننا نجد كافة الجهات التي تقوم بهذه الإحصائيات لها خلفية سياسية أو أيديولوجية معينة، ربما ترتبط بكونها فلسطينية أو بسياسة خارجية تحاول الوساطة في حل قضية اللاجئين، وهو ما يترك أثره على النتائج والأرقام، أو على الأقل في اختيار مواضيع الاستطلاعات والمخرج النهائي من النتائج[2].

2 - تقارير ودراسات حقوقية عن الأوضاع المعيشية

ويشمل هذا التصنيف الدراسات والتقارير التي تتناول الجوانب القانونية والاجتماعية والتعليمية والصحية وأوضاع العمل للاجئين الفلسطينيين. وتركز هذه الدراسات عادة على الصعوبات التي يواجهها اللاجئون ومعاناتهم، والقيود القانونية المفروضة عليهم، وعادة ما تصدر عن ناشطين وجهات حقوقية وإنسانية محلية أو دولية؛ وإن كان هذا الموضوع هو أيضًا الأكثر بروزًا في الأدبيات العامة عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الكتب العامة، مقالات وتحقيقات المجلات والصحف، مراجعات أوضاع اللاجئين، الخلفيات والمقدمات في التقارير والدراسات الإحصائية...). ومن الأمثلة على الكتب في هذا المجال الواقع

1 Danish Refugee Council (2005), Non-ID Palestinian Refugees in Lebanon. Danish Refugee Council, Beirut.

2 سوف يتم التطرق إلى هذا الموضوع بتفصيل أكبر في الإشكاليات.

الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان (2009)[1]، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (2008)[2]، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان لمحمد علي الخالدي (2001)[3]. لكن أغلب الأدبيات في هذه الفئة هي عبارة عن تقارير صادرة إما عن منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية[4]، والمنظمة الدولية للأزمات[5]، أو جهات خارجية مثل الوكالة النرويجية (فافو)[6]، أو عن منظمات حقوقية فلسطينية محلية وبشكل رئيسي

1 محمود العلي، الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان بين التدامج والتمايز، باحث للدراسات (بيروت، 2012).

2 محسن صالح (تحرير)، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت، 2008).

3 محمد علي الخالدي، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان 2001، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت، 2001).

4 Amnesty International (October 2007). Exiled and Suffering: Palestinian Refugees in Lebanon. Retrieved May 11, 2011, from http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE18/010/2007.

5 المنظمة الدولية للأزمات، تقرير الشرق الأوسط رقم 84: "أرض خصبة لزعزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، فبراير/شباط 2009. انظر:
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Israel%20-%20Occupied%20Palestinian%20Territories/084-nurturing-instability-lebanons-palestinian-refugee-camps.aspx

6 لقائمة إصدارات الفافو حول اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، ارجع للرابط:
http://www.fafo.no/ais/middeast/palestinianrefugees/index.htm
وفيما يلي قائمة بإصدارات الوكالة عن لاجئي لبنان:
Endresen, L. et. Al. (1997). Availability of public health data about Palestinian refugees. FAFO. Retrieved May 11, 2011, from http://www.fafo.no/pub/rapp-rot/889.htm
Hovdenak, A. et. Al. (1997). Constructing Order: Palestinian Adaptations to Refugee Life. FAFO. Retrieved May 11, 2011, from http://www.fafo.no/pub/rapp/236/index.htm
Tiltnes, A. (2008). Characteristics of Displaced Palestinian Refugees from the Nahr El-Bared Refugee Camp: Results from the August 2007 Survey of 999 Families. FAFO. Retrieved May 11, 2011, from http://www.fafo.no/pub/rapp/10046/index.html
Tiltnes, A. (2007). A Socio-economic Profile of the Nahr El-Bared and Beddawi Refugee Camps of Lebanon Based on the 2006 Labour Force Survey among Palestinian Refugees in Lebanon. FAFO. Retrieved May 11, 2011, from http://www.fafo.no/pub/rapp/10036/10036.pdf

منظمتي شاهد وثابت[1]. كما لا يخلو الأمر من مقالات علمية محكمة، ولكن معظمها تعود لتواريخ قديمة، ولعل أبرزها ما قدمه جابر سليمان في مجلة الدراسات الفلسطينية عن الأوضاع الأمنية والسياسية والتنظيمية في المخيمات الفلسطينية في لبنان (1999)[2].

ولعل في هذا السياق يمكن أيضًا إدراج عمل روزماري صايغ الرائد "أعداء كثر: التجربة الفلسطينية في لبنان"[3] والذي قامت به على أساس الرواية الشفوية والتأريخ الشفوي، وبشكل أقل كتابي روبرت فيسك وفواز طرابلسي، "حرب لبنان"[4]، و"تأريخ لبنان في العصر الحديث"[5]؛ حيث يوفر كلاهما كمّا وافيًا من المعلومات والتأريخ للوجود الفلسطيني في لبنان في إطار التأريخ الأكثر عمومية للأحداث. ويبقى كتاب روزماري صايغ متفردًا من حيث درجة التفصيل والعمق التي يتعايش فيها مع تجربة الفلسطينيين في حياتهم اليومية في المخيمات، كأفراد وبشكل جماعي؛ علمًا بأنه يركز على مخيم برج البراجنة بشكل أساسي. ولعل النقد الوحيد الذي قد يُوجَّه له، هو ما يطول بشكل عام التأريخ الشفوي مما لا مجال لتجنبه من محورية الذاكرة في العمل و"التركيب البنيوي" constructivism للنص والحقيقة.

أما بالعودة إلى التقارير المذكورة سابقًا، والتي تشكِّل عموم هذه الفئة، فالواضح أن أغلبها باللغة العربية (وغير متوفر باللغة الإنكليزية)، وصادر عن

Tiltnes, A. (2005). Falling Behind. A Brief on the Living Conditions of Palestinian Refugees in Lebanon. FAFO. Retrieved May 11, 2011, from http://www.fafo.no/pub/rapp/464/index.htm

Ugland, O. (Ed.).(2003). Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions Among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon. FAFO. Retrieved May 11, 2011 from http://www.fafo.no/pub/rapp/409/index.htm

1 انظر كافة إصدارات مؤسسة شاهد على موقعها: http://www.pahrw.org

2 Suleiman, J. (1999). The Current Political Organizational and Security Situation in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon. Journal of Palestine Studies 29 (1).

3 .Sayigh, R. (1994). Too Many Enemies. London: Zed Books

4 Fisk, R. (1990). Pity the Nation: the Abduction of Lebanon. New York: Atheneum.

5 Ṭarabulusi, F. (2007). A history of modern Lebanon (1. publ. ed.). London (u.a.: Pluto Press).

منظمات حقوقية وغير حكومية وليس عن أكاديميين؛ مما ينعكس أحيانًا في غموض "المنهجية" أو وجود ثغرات فيها، أو اقتصارها على السرد القصصي، أو استخدام معلومات غير موثقة، وهي بالرغم من كل هذا تصلح لتوفير خلفية عامة، لكنها بهذه السمات أقرب للصحف المحلية بالنسبة للأكاديمي؛ حيث إنها متوفرة باللغة العربية فقط ويجب التعاطي مع ما تقدمه من معلومات بعين الاحتياط والحذر إذا ما أُريد استخدامُها لغرض أكاديمي، خاصة وأن بيئة العمل الحقوقي والمنظمات غير الحكومية في لبنان وفي دول الجوار تفتقد للدقة والنزاهة الأكاديمية في معظم الحالات. ومن السمات البارزة أيضًا للمواد في هذه الفئة هو التكرار فيما تقدمه من معلومات، واللغة العاطفية المشحونة خاصة في تقارير الأوضاع الإنسانية.

قد يكون السبب وراء محدودية الأعمال الأكاديمية في هذا المجال النقص في الإحصائيات والأرقام وصعوبة إجراء دراسات إحصائية، وإلى عدم اهتمام صانعي القرار والسياسيين بمثل هذه الدراسات مع أنها تمهد لصنع سياسات خاصة باللاجئين والتنمية المستدامة لهم. وعليه، يلجأ عدد من الأكاديميين المهتمين بشأن اللاجئين الفلسطينيين إلى المنهجيات الكمية، وهي منهجيات يصعب أن تعكس حالة عامة بل تركز على تجليات محدودة لظواهر منتشرة وأبرزها تجليات الهوية والذاكرة الجمعية، وهو التصنيف الثالث والتالي.

3 – دراسات في الذاكرة والهوية والتاريخ

وتقع فيه أغلب الأدبيات الأكاديمية الحديثة باللغة الإنكليزية عن اللاجئين الفلسطينيين؛ فالذاكرة والتاريخ والهوية، هي ثلاث كلمات رئيسية تمحورت حولها حياة اللاجئين منذ طردهم من فلسطين، وهي أبرز ما تتجلى في المخيمات، بمظاهر بسيطة ربما كأسماء الشوارع والمستشفيات والنوادي، وكلها مرتبطة بقراهم ومدنهم الأصلية. أما السبب وراء هذا الاهتمام بهوية اللاجئين؛ فقد يرتبط باهتمام الأكاديميين "ما بعد الحداثة" بالتفاصيل بشكل أكثر عمقًا، ولكن جوهره هو أن هوية اللاجئ لها علاقة وثيقة بحق العودة، والذي لا يزال حتى اليوم محور اختلاف في الصراع العربي–الإسرائيلي؛ حيث ترفضه سلطات الاحتلال ويتشبث به اللاجئون، المتمسكون بهويتهم وذاكرتهم الجمعية كوطن بديل لحين عودتهم.

لقد شكّل ارتباط الفلسطينيين بوطنهم والوسائل المختلفة لهم في ذلك وفي توريث هذا الارتباط لأجيالهم، مصدر اهتمام للأكاديميين والسياسيين على حد سواء، وارتبطت فيه دراسات التأريخ الشفوي التي شكّلت الباب الأول لدخول عالم البحث في الهوية والذاكرة.

ومن الأمثلة في دراسات التاريخ والذاكرة والهوية، نذكر في الأوائل ما قدمه نافذ نزال (1978)[1] ثم روزماري صايغ (1977، 2004)[2]، ورشيد خالدي (1996)[3]، ومحمد علي خالدي (2010)[4]، ولالي خليلي (2004، 2007)[5]، وساري حنفي (2010)[6]، ودوروثي كلاوس (2003)[7]، وجولي بيتيت (1987)[8]، وآري كندسن (مع حنفي، محررين، 2010)[9].

الدراسات التأريخية لها قيمتها الجوهرية والمهمة، أما دراسات الذاكرة والهوية، بوصفها دراسات عن حاضر اللاجئين، فقد قدمت جوانب غنية لتجربة اللاجئين

---

1 Nazzal, N. (1978). The Palestinian exodus from Galilee, 1948 . Beirut: Institute for Palestine Studies.

2 Sayigh, R. (2004). A House is not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expulsees in Lebanon. Journal of Holy Land Studies, 4(1), 17-39.
and: Sayigh, R. (1977). The Palestinian Identity among Camp Residents. Journal of Palestine Studies, 6(3), pp.

3 Khalidi, R. (1996). Contrasting Narratives of Palestinian Identity, in Yeager, p. (Ed.) The Geography of Identity. Michigan: University of Michigan Press.

4 Khalidi M.A. (Ed.). (2010). Citizenships and Identities: Palestinian Refugees in Lebanon. Beirut: Institute of Palestinian Studies.

5 Khalili, L. (2007). Heroes and martyrs of Palestine: the politics of national commemoration. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

6 Hanafi, S. (2010). Palestinian Refugee Camps in Lebanon: Laboratory of Indocile Identity, in Khalidi M.A. (Ed.). Citizenships and Identities: Palestinian Refugees in Lebanon. Beirut: Institute for Palestinian Studies.

7 Klaus, D. (2003). Palestinian refugees in Lebanon: where to belong?. Berlin: Schwarz.

8 Peteet, J. "Socio-Political Integration and Conflict Resolution in the Palestinian Camps in Lebanon," Journal of Palestine Studies, vol. xvi, no. 2 (Winter 1987), p. 38.

9 Knudsen, A., & Hanafi, S. (2010). Palestinian Refugees Identity, Space and Place in the Levant.. Hoboken: Taylor & Francis.

وهويتهم الفردية والجماعية، ولكنها بقيت محدودة في إطار قابليتها التعميم؛ حيث تختلف بيئة المخيمات في الدولة الواحدة وفي دول الجوار، ناهيك عن اللاجئين المقيمين خارج المخيمات وخارج دول الجوار أو الدول العربية.

أما في المنهجية، فأتت هذه الدراسات كَمِّية المنهجية، تقوم غالبًا على الرواية الشفوية أو التجربة الشخصية والحياتية (المنهجيات الأنثروبيولوجية والإثنوغرافية) أو على الوثائق التاريخية (في حالة الدراسات التاريخية)، ومواضيعها غير حسية، ومجردة، قد تذهب أحيانًا إلى حد المبالغة في تصوير تجلياتها وتحليلها في التفاصيل اليومية –المقصودة وغير المقصودة– للاجئ. أما مفاهيم الثقة والانحياز وعوامل الثقافة الشخصية فهي جزء لا يتجزأ من هذه الدراسات والمنهجيات، حتى بتعريفها (الأُلفة مع البيئة المحيطة قد تؤدي إلى التعاطي مع بعض الأمور على أنها بديهيات، بالنسبة للباحثين الفلسطينيين والعرب مثلاً، في حين أن القادم إلى بيئة جديدة، كما هو حال الباحثين الأجانب، قد ينزع إلى المبالغة في تفسير وتحليل الأمور).

4 – دراسات في التفاعل والاندماج مع البيئة المحيطة

وتتناول مفاهيم وأسئلة في إطار العلاقات الفلسطينية بالمحيط المضيف والتفاعلات، ونظرة أحدهما إلى الآخر والعكس؛ وقد تتطرق بطبيعة الحال إلى التاريخ أو الأوضاع المعيشية أو الهوية، ولكن موضوعها الأساسي يكون في إطار التفاعل والاندماج/عدم الاندماج.

وتتأثر الأبحاث في هذا المجال بالبيئة الأمنية "الحساسة" التي تحيط باللاجئين الفلسطينيين وتخيم على وجودهم، حتى في دول وضعها الأمني أكثر ارتياحًا من الأردن وسوريا ومصر، ونعني لبنان. وعلى الرغم من أن جميع هذه الأبحاث تخلص إلى وجود حالة من التهميش والتمييز وعدم الاندماج؛ فإن البعض يبررها بأنها اختيار فلسطيني، والبعض الآخر يرى أنها سياسة فرضها اللبنانيون (في حالة لاجئي لبنان). وتركز الأدبيات في هذه الفئة على فترات محددة حيث كانت التفاعلات والحساسيات في أوجها، مثل عند وصول اللاجئين، وخلال الحرب الأهلية وحرب المخيمات، وترحيل الفلسطينيين من ليبيا، وأحداث نهر البارد؛ حيث تطفو على السطح جدلية التمييز ضد الفلسطينيين في الأوساط السياسية والإعلامية. الأدبيات

في هذه الفئة، على قلتها، متنوعة، فيها من المنهجيات الكمية والنوعية، وإن كانت تعاني كما ذكرنا من مشكلة الانحياز ومفهوم التمثيل للعينة، وعامل الثقة الذي يلعب دورًا كبيرًا لحساسية الموضوع. ومن الأمثلة في الأدبيات، نذكر: حداد (2003)[1]، ونصر الله (1997)[2]، وخالدي وريسكدال (2007)[3]، وصفير (2008)[4]، وبيتيت (1987، 1996)[5]، وحلاق (2002)[6]، والخازن (1997)[7]، وسلام (1994)[8]، وصايغ (2004)[9].

ثانيًا: أبرز الإشكاليات والتحديات

نحاول في ما يلي استخلاص أبرز الإشكاليات العملية والمنهجية في أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في النقاط التالية:

---

1 Haddad, S. (2003). The Palestinian Impasse in Lebanon: the Politics of Refugee Integration. Brighton (England: Sussex Academic Press).

2 Nasrallah, F. (1997). Lebanese Perception of the Palestinians in Lebanon: Case Studies. Journal of Refugee Studies, 10, 349-359.

3 Khalidi, M., & Riskedahl, D. (2007). The Road to Nahr al-Barid: Lebanese Political Discourse and Palestinian Civil Rights. Middle East Research and Information Project (MERIP). Retrieved July 15, 2011, from http://www.merip.org/mer/mer244//khalidi_riskedahl.html

4 Sfeir, J. (2008). L'exil Palestinien au Liban: le Temps des Origines (1947-1952). Paris: Karthal.

5 Peteet, J. (1996). From Refugees to Minority: Palestinians in Post-War Lebanon. Middle East Report, 200, 27-30.
and: Peteet, J. (1987). Socio-Political Integration and Conflict Resolution in the Palestinian Camps in Lebanon. Journal of Palestine Studies, 16(2), p. 38.

6 Hallaq, H. (2002). The Stance of Lebanon towards the Palestinian Issue 1918-1952 (Arabic lit. Mawqif Lubnan min Al-Qadiyyah al-Filastiniyyah 1918-1952). Beirut: Dar Al-Shourouq.

7 El-Khazen, F. (1997). Permanent Settlement of Palestinians in Lebanon: A Recipe for Conflict. Journal of Refugee Studies, 10(3). Retreived July 15, 2011, from http://ddc.aub.edu.lb/projects/pspa/khazen.html.

8 Salam, N. (1994). Between Repatriation and Resettlement: Palestinian Refugees in Lebanon. Journal of Palestine Studies, 24(1), 18-27.

9 Sayigh, R. (2004). A House is not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expulsees in Lebanon. Journal of Holy Land Studies, 4(1), 17-39.

1. الإحصائيات ونقص الأرقام والمعطيات والمؤشرات العامة الدقيقة عن اللاجئين: ومن البديهي الحديث عن أهمية هذه الأرقام في التمهيد لأية دراسة جادة للاجئين الفلسطينيين، حاضرًا أو مستقبلاً. هذه الأرقام التي كانت شبه محصورة بثلاثة مصادر، هي: الأونروا وفافو والجهات الرسمية؛ أو بدراسات غير دورية عن وكالات دولية أو جهات مانحة وممولة، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو ما تطلبه مثل هذه الدراسات من تمويل ضخم يصعب عادة على أفراد أو أكاديميين مستقلين.
2. الانحياز/المصلحة: وهو أمر ليس بجديد لا على دراسات اللاجئين، ولا على كل الدراسات، وهذا ليس أمرًا سلبيًا بالضرورة، ولا يُفقد النص أو الكاتب مصداقيته؛ إذ إن الأخيرة مرتبطة بالنزاهة أكثر، كما أنه من غير وجود مصلحة لا يكون هناك دافع لدراسة الموضوع. ولكن الانحياز أكثر بروزًا في الدراسات الفلسطينية بما فيها الإحصائية والتي من المفترض أن تكون أكثر موضوعية؛ حيث ينعكس في طبيعة الأسئلة والمواضيع المطروحة، وبالتالي النتائج والإطار العام للحديث المعلوماتي (discourse) المتعلق باللاجئين الفلسطينيين. مثلاً في لبنان، نادرًا ما تشير الدراسات عن الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى عمالة الفلسطينيين، أو تدرسها –وهي عمالة غير قانونية– بل تكتفي بإعادة الحديث عن قانون العمل العنصري (ولا ننفي أنه كذلك). كما لا توجد دراسات مثلاً عن اختيارات الدراسة الجامعية للشباب الفلسطيني مثلاً أو للخيارات الأسرية، وكيف تؤثر وتتأثر بعملهم ومستواهم المعيشي، وهي أسئلة ومواضيع قد تُبنى عليها سياسات مستقبلية ودراسات تساعد في التنمية المستدامة للفلسطينيين بدلاً من الاستمرار في دوامة المساعدات الدولية التي لا تنتهي.

ونحب أن نورد في هذا الإطار تلخيص إيليا زريق لحالة الدراسة الفلسطينية في إطار الدراسات الاجتماعية المعاصرة بالقول: إن "معظم الدراسات عن الفلسطينيين دافعها المصلحة/الانحياز، وممولوها إما المنظمات الدولية أو الدول المانحة، وكلاهما لا تخفى مصلحتهما"؛ مضيفًا: إن الاستثناء الوحيد ربما قد يكون الدراسات الإثنوغرافية والتأريخ الشفوي، والتي لعبت دورًا مهمًا في توصيف

عالم اللاجئين الفلسطينيين ولكنها ركزت على قضايا ومفاهيم فردية، وبقيت بالتالي هناك صعوبة في تعميمها على "الواقع الفلسطيني المجزأ"[1].

3. إذ نركز هنا على الإشكاليات العملية، التي من الممكن تجاوزها، فإن هناك بعض الإشكاليات النظرية التي من الواجب الإشارة إليها، خاصة في العوامل المنهجية والمفاهيم، مثل غموض مفهوم "العام" مقابل "الخاص" في الدول العربية والدول النامية مقارنة بالدول الغربية، وهو ما يعبر عنه زريق أيضًا ببلاغة: "يُطلب من الأفراد إبداء رأيهم الخاص في مجتمع تتجذر فيه القيم الجماعية، وحيث الكل أكبر من عملية الجمع البسيطة للأفراد -مفهوم غشطالتي- مما يوجد إشكالية في جمع الآراء الفردية للخلاص بصورة عامة"[2]. وهناك أيضًا ما أشرنا إليه من عامل الثقة وتفاوت درجاتها لجهة اللاجئ بحسب طبيعة الباحث والموضوع قيد البحث، وعامل البنية التركيبية للنص authorial problem of the text الذي يقوم "بتركيب" موضوعه بدلاً من "التعبير عنه".

4. الإكثار من السرديات والتأطير المسبق، والتركيز على المعاناة: وهذه غالبًا ما تبرز في التقارير الحقوقية والمواضيع الإعلامية والصحفية، وهي في جزء منها ترتبط بطبيعة العمل الحقوقي والصحفي، ولكنها في الجزء الآخر تُشعر المتلقي أو المستهدَف بالرسالة بالرتابة وبعدم وجود أي جديد، حتى إن الكثير منّا يؤمن أن موضوعًا بعنوان "معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" لن يحمل أي جديد ويكتفي بالنظر إلى عنوانه. وهذه الإشكالية لا يمكن فصلها عن نقص الأرقام والمعطيات والمؤشرات العلمية المحدَّثة عن واقع اللاجئين مما يدفع إلى البديل وهو السرد والإعادة.

5. .بمقارنة الأدبيات العربية بالإنكليزية، نجد في الأولى وفرة نوعية ونوعًا من الضعف الكمي المنهجي في حين نجد في الأخرى نقصًا خاصة أن معظم

---

1 Zureik, E. (2003). Theoretical and Methodological Considerations for the study of Palestinian Society. Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, 23(1-2), 152-162. Retrieved May 9, 2011.

2 http://muse.jhu.edu/login?uri=/journals/comparative_studies_of_south_asia_africa_and_the_middle_east/v023/23.1zureik.

الدراسات المعاصرة باللغة الإنكليزية تُصنَّف في خانة دراسات الهوية والذاكرة والتأريخ. إن عملية الترجمة والتبادل المعلوماتي ضعيفة، خاصة وأن الموضوع الأساسي عربي بحت بأشخاصه ووثائقه ومصادره، والتأطير النظري الأجنبي أكثر تقدمًا في هذا المجال؛ مما يشير إلى أهمية التواصل لما سيضيفه من غنى إلى مجال دراسات اللاجئين الفلسطينيين. أما الضعف الكمي المنهجي، فنعني به الثغرات الموجودة في الأدبيات، وتركزها من جهة أخرى على مواضيع معينة، مثلاً كثرة الأدبيات عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان – لطبيعة البيئة السياسية ربما والحريات – مقابل اندثارها تمامًا عن اللاجئين في مصر مثلاً أو الخليج العربي أو خارج دول الجوار حتى. كما أنه حتى في لبنان، نجد نقصًا في الدراسات التي تتناول اللاجئين الذين يقيمون خارج المخيمات والتجمعات، وكذلك في الدراسات التي تتناول الجوانب العملية التي استطاع بها اللاجئون العيش والاستمرار لمدة ستين عامًا برغم التمييز القانوني الذي يطولهم (كيف تحدوا قانون منع العمل والبناء والملكية مثلاً...).

6. إن جميع الإشكاليات والتحديات المذكورة لها مبرراتها والمسببات التي أوصلتنا إلى هذا الواقع لدراسات اللاجئين الفلسطينيين. ولكن تغير الواقع الاجتماعي والتقدم التكنولوجي الرقمي الهائل، والتحولات السياسية في العالم العربي، تفرض مقاربة جديدة، تناقش قدرتنا على إيجاد طروحات أمثل لدراسة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، سواء في العالم العربي أو خارجه، أو لنسميها "ثورتنا" المنهجية (نحن الباحثين في مجال اللاجئين الفلسطينيين) بين علامات اقتباس. وهو ما يقودنا إلى الجزء الثالث والأخير من ورقة العمل هذه.

ثالثًا: آليات مقترحة لمعالجة ومواجهة هذه التحديات

فيما يلي مجموعة من المقترحات التي قد تسهم في تطوير واقع دراسات اللاجئين الفلسطينيين:

1. بخصوص الإحصائيات والدراسات الإحصائية: ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات؛ حيث إن إجراء الدراسات الضخمة لم يعد يكلف ميزانية ضخمة كما كان سابقًا، فإذا ما أحسنّا

استغلال الشبكات الاجتماعية والإنترنت، والأدوات الإحصائية التكنولوجية المساعدة. كما يساعد الباحثين اليوم الشبكات والمواقع الخاصة بالفلسطينيين واللاجئين. إن من المقترحات العملية في هذا المجال، البدء بتوثيق أسماء اللاجئين الفلسطينيين وأصولهم وآلية للتواصل معهم، وهو أمر من المحبذ تطويره بشكل مستقل بعيد عن أية مظلة حزبية، ولو أن المظلة التي من المفترض أن يكون تابعًا لها هي مظلة منظمة التحرير الفلسطينية بفكرتها المجردة لا بواقعها من فساد. إن مثل هذه الشبكات أقل ما توفره هو إحصاء سكاني لتعداد اللاجئين، وأماكن توزعهم جغرافيًا، وفئاتهم العمرية، وخصائصهم، وإمكانية التواصل معهم بهدف الحصوص على تفاصيل أكبر. وهناك العديد من الدراسات عن كيفية التحقق من مصداقية الإحصائيات والسجلات الإلكترونية، ولا يغني ذلك عن ضرورة وجود منسقين ومتابعين على الأرض.

2. بخصوص تجمعات اللاجئين المختلفة (ولا يُقصد هنا بالتجمعات الإقامة الجمعية بل أماكن تواجد اللاجئين بشكل عام) التي هناك نقص في المعلومات عنها؛ فإن التطور التكنولوجي، يضاف إليه التغير السياسي والاجتماعي، يفتح الباب أمام مجالات جديدة وواسعة في دراسات اللاجئين، بمختلف أماكن تواجدهم.
3. بخصوص التكرار والتأطير: يجب على الباحثين الخروج من حصرية دائرة دراسة الأوضاع المعيشية إلى دوائر أكثر استراتيجية كدراسات السياسات، والتفاعل والاندماج – أو عدم الاندماج والهوية والحرية السياسية، والبحث في التجارب غير المطروحة للاجئين والفلسطينيين في دول غير دول الجوار، والذين لا يعانون ماديًا بالضرورة، كالفلسطينيين في دول الخليج العربي، وأميركا الجنوبية وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا. كما يجب على الباحثين عدم تجاهل إبراز الجوانب المشرقة للاجئين الفلسطينيين وإسهاماتهم العلمية والفكرية والاجتماعية، وكذلك أيضًا الجوانب السلبية كالمخدرات أو المخالفات القانونية، وجميعها ظواهر اجتماعية موجودة في كل التجمعات البشرية الإنسانية.
4. الإسهام الأكاديمي في مجال التأطير النظري والعملي لعمليات استيعاب الفلسطينيين وإشراكهم في أية عملية سياسية فلسطينية قادمة بوصفه نوعًا من التمهيد لحقهم في العودة والتثبيت لهم والتأصيل لهويتهم.

5. العناية أكثر بمساقات اللاجئين الفلسطينيين في الجامعات العربية، وبتخصصات الهجرة واللجوء، التي نفتقر إليها. إن وجود الباحثين المتخصصين ضروري في عملية الارتقاء بالمساق المعرفي discourse الخاص باللاجئين بجوانبه المختلفة، السياسية والأكاديمية والإعلامية والحقوقية والشعبية. كما من المهم الرفع من مستوى التشبيك والتعاون بين الأكاديميين والمؤسسات الناشطة والحقوقية والمجتمع المدني في العالم العربي، تحديدًا في مجال اللاجئين -بما يخص موضوع حلقة النقاش هذه- للارتقاء بأداء المجتمع المدني والوعي العام وتشكيل ضغط سياسي فاعل لاستيعاب أمثل للاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم. إن قضية التمييز أكثر ما تبرز ربما في لبنان، ولكنها دائمًا ما يعاني منها اللاجئ الفلسطيني خاصة في الأزمات (مثلاً في الأردن وسوريا)، وهي أكبر دليل على عدم وجود استيعاب أخوي أو حقيقي للاجئين الفلسطينيين؛ مما ينعكس سلبًا عليهم وعلى البيئة المحيطة التي تنظر لهم بصفتهم "عبئًا مؤقتًا" أكثر منهم موردًا بشريًا أو "ثروة وطنية مؤقتة". وهنا يبرز دور دراسات السياسات أيضًا والتي من الضروري لقيامها وجود دراسات توصِّف الواقع ومؤشرات علمية محدَّثة وكافية. كما أن التغيير السياسي الحاصل في الدول العربية، والقوى الجديدة الصاعدة، والإسلامية بمعظمها، معروفة بولائها للقضية الفلسطينية وحملها للهم الفلسطيني، ومن الضروري مساعدتها في وضع سياسات لائقة باللاجئين وبالدول المضيفة ولصالح الاثنين.
6. في كل ما سبق، الأكاديمي والباحث هو الجندي المجهول، وهو من يقف وراء الإعلامي والسياسي والناشط والحقوقي. وعلى الأكاديميين والباحثين العمل دائمًا في مجال اتخاذ قرارات ليست هينة، والبحث عن مجالات لم تُطرَق بعدُ للمساهمة والإبداع، ومساحتهما في مجال اللاجئين الفلسطينيين واسعة جدًا، سواء من حيث الأسئلة أو من حيث المنهجيات.
7. وأخيرًا وليس آخرًا، الترجمة من العربية إلى الإنكليزية (ولغات أخرى) وبالعكس، للمساهمة في إثراء النقاش العلمي والجاد في مجال دراسات اللاجئين الفلسطينيين، والاستفادة من التجارب العالمية وتطبيقاتها المحتملة في مجال دراسات اللاجئين الفلسطينيين وما له من خصوصيات.

الفصل الأول

البعد القانوني
لقضية اللاجئين الفلسطينيين

القانون الدولي ومسؤولية الدولة ونزوح اللاجئين الفلسطينيين(*)

بشير الزغبي
باحث في مجال القانون الدولي
ودراسات السلام

إن الآثار القانونية الناشئة عن الأعمال غير المشروعة دوليًا (من إرهابٍ وطردٍ وسلبٍ وتدميرٍ للقرى من دون ضرورةٍ عسكرية) التي ارتكبت ضد الأشخاص والأهداف المدنية الفلسطينية التي وثّقها الكونت فولك برنادوت في أعقاب نزوح(**) اللاجئين الفلسطينيين لا تستدعي مسؤولية جنائية فردية فحسب، بل مسؤولية الدولة أيضًا، علمًا أن المسؤولية الجنائية الفردية لا تنفي مسؤولية الدولة، والعكس صحيح. إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الدولة أو الدولتين المسؤولتين عن الأفعال غير المشروعة دوليًا التي تسببت في نزوح اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بموجب القانون الدولي العرفي الزمني بشأن مسؤولية الدولة. ولهذه الغاية، ستُعاين هذه الدراسة كيف يمكننا أن نُسْنِد إلى دولة إسرائيل وبريطانيا العظمى، بموجب القانون الدولي، مسؤولية الانتهاكات غير المشروعة دوليًا لقوانين

(*) ترجم النص من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية د. موسى الحالول.

(**) اعتمدت في هذه الترجمة كلمة "نزوح" للدلالة على اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا أو فروا إلى أماكن اللجوء داخل حدود فلسطين أو خارجها، نتيجة الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد والأعمال الحربية. مع ضرورة التنويه إلى أن عبارة "اللاجئون" في الاصطلاح القانوني تطلق على الأشخاص الذين عبروا حدودا دولية ومعرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له، في حين أن النازحين أو المشردين داخلياً هم الذين لم يجتازوا حدودا دولية وفروا من ديارهم لسبب من الأسباب. ومن الملاحظ أن صفة "اللاجئ" تطلق على الفلسطينيين الذين هجروا إلى مناطق أخرى داخل فلسطين وخارجها دون تمييز.

الحرب وأعرافها التي نحن بصددها، وبالتالي كيف لنا أن نحدد شكل (أو أشكال) جبر الضرر.

مبادئ الإسناد

تذكر المادة 2 في مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا العناصر التي يتكون منها الفعل غير المشروع دوليًا للدولة: "ترتكب الدولة فعلاً غيرَ مشروعٍ دوليًا حين يكون التصرف المتمثلُ في عملٍ أو تقاعُسٍ عن عمل: أ) منسوبًا إلى الدولة بموجب القانون الدولي؛ ب) يشكل خرقًا لالتزام دولي." تعبَّر عناصر الفعل غير المشروع دوليًا، كما نصت عليها مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، تعبيرًا حقيقيًا عن القانون الدولي العرفي. فالمادة 4 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول تزودنا بأحد مبادئ إسناد مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي، إذ تنص على أنه "يُعَدُّ تصرف أي جهاز من أجهزة الدولة فعلاً صادرًا عن الدولة بمقتضى القانون الدولي، سواء أكان الجهاز يمارس مهام تشريعية أو تنفيذية أو قضائية أو غيرها." كما أن هذه المادة تعكس تكريسًا حقيقيًا للقانون العرفي الدولي. تنص القاعدة 149 في المجلد الأول من الدراسة عن القانون الدولي الإنساني العرفي على أن "الدولة هي المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المُسندة إليها، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة التابعة لها ومن ضمن ذلك قواتها المسلحة".

فيما يخص قانون مسؤولية الدولة يحتاج المرء للتمييز بين الأفعال غير المشروعة دوليًا التي وقعت قبل قيام دولة إسرائيل رسميًا وخلال فترة الانتداب البريطاني، من جهة، وبين أعمال الإرهاب والطرد التي جرت بعد قيام دولة إسرائيل، من ناحية أخرى. فهذه الأخيرة يمكن أن تُسْنَد مسؤوليتها إلى الدولة الإسرائيلية، أما الأولى فَتُنْسَب مسؤوليتها لأكثر من دولة واحدة، أي لإسرائيل وبريطانيا العظمى، على الأساس القانوني التالي. إذ يحق لنا أن نُحَمِّل القوات المسلحة البريطانية مسؤوليةَ تقاعسها عن جملة أمورٍ من بينها مذبحةُ دير ياسين في أبريل/نيسان 1948. فبريطانيا العظمى، بصفتها سلطةً الانتداب في فلسطين، ملزمةٌ قانونًا بالعمل لمنع أي عمل من أعمال الإرهاب والطرد ضد السكان المدنيين. وقد أشار التقرير المرحلي الثاني

للجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة بشأن فلسطين أن "اللجنة أُبْلِغَت أن ما بين مئتي ألف إلى ثلاثمئة ألف شخص فروا قبل نهاية الانتداب البريطاني." وبالتالي، يمكننا أن نَعْزُوَ فرار اللاجئين الفلسطينيين وطردهم بسبب أعمال الإرهاب والترويع التي تعرضوا لها، من بين أمور أخرى، في عهد الانتداب البريطاني إلى فشل بريطانيا العظمى في التصرف حين كانت ملزمة قانونًا للقيام بذلك وفقًا لقوانين الحرب وأعرافها وبموجب القانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان أيضًا.

يشكل امتناع بريطانيا العظمى عن الفعل تفريطًا بالتزاماتها الدولية العرفية. "وفي قضية الادّعاءات البريطانية في محمية المغرب الإسبانية لسنة 1925، قال القاضي ماكس هوبر إن الدولة التي تفشل في ممارسة العناية الواجبة لمنع التصرفات غير القانونية للجماعات المسلحة أو معاقبتها تُعَدَّ مسؤولة عن هذا الفشل". باختصار، يمكن إسناد مسؤولية كل ما جرى خلال عهد الانتداب من إرهابٍ وطردٍ وتدميرٍ للقرى من دون ضرورةٍ عسكريةٍ إلى بريطانيا العظمى، وفقًا للقانون الدولي العرفي الزمني بخصوص مسؤولية الدولة. كانت بريطانيا العظمى تمارس سيادةً فعليةً على فلسطين في عهد الانتداب ولم تحرك قواتها المسلحة ساكنًا عندما كانت ملزَمةً قانونًا بذلك، علمًا أن هذا، وفقًا لمبادئ الإسناد العرفية الأخرى، لا يُعفي بريطانيا العظمى من مسؤوليتها عن الأفعال غير المشروعة دوليًا.

إن إسناد مسؤولية الأفعال غير المشروعة دوليًا (من إرهاب وطردٍ) كالتي حدثت قبل قيام دولة إسرائيل إلى بريطانيا العظمى لا يُعفي إسرائيل بالضرورة وعلى وجه التحديد من مسؤوليتها أيضًا بموجب القانون الدولي العرفي بشأن مسؤولية الدولة، وذلك استنادًا إلى التحليل والقواعد القانونية التالية: فالحركات العسكرية اليهودية كالهاغاناه وإرغون وشتيرن التي مارست، من بين أمور أخرى، أعمال الإرهاب والطرد ضد السكان المدنيين الفلسطينيين ما هي إلا مثالٌ على الحركات العسكرية التي صارت فيما بعد جهازًا تنفيذيًا من أجهزة الدولة الإسرائيلية. في بداية الهدنة الأولى، أعلن وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة أن "جماعة شتيرن... كانت موجودة في إسرائيل آنذاك كمنظمة سياسية، بعد أن حلت نفسها كمنظمة عسكرية واندمج أفرادها في

الجيش." تنص أول فقرتين في المادة 10 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول على ما يلي:

1. يُعَد سلوك أي حركة تمرد تتولى الحكم في أية دولة فعلاً من أفعال تلك الدولة بموجب القانون الدولي.
2. يُعَد سلوك أي حركة تمرد أو غيرها تنجح في إقامة دولة جديدة على جزء من إقليم دولة موجودة من قبل أو في أراض تخضع لإدارتها فعلاً صادرًا عن الدولة الجديدة بمقتضى القانون الدولي.

لقد نجحت جماعات إرغون وشتيرن والهاغاناه العسكرية اليهودية في إقامة دولة جديدة، وبالتالي تُنسب أيضًا مسؤولية أعمالها غير المشروعة دوليًا التي جرت قبل قيام دولة إسرائيل إلى هذه الدولة الجديدة بمقتضى القانون الدولي، من دون المساس بالمسؤولية الجنائية الفردية. تنص التعليقات على مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول على ما يلي:

تشير قرارات التحكيم، بالإضافة إلى ممارسة الدولة وأدبياتها، إلى قبول عام لقاعدتي الإسناد القَطْعِيتين في المادة 10. وكذلك تدعم قرارات التحكيم الدولية إسناد مسؤولية تصرف المسلحين للدولة حيث تنجح الحركة في تحقيق أهدافها الثورية؛ ومن هذه، على سبيل المثال، قرارات اللجان المختلطة التي أنشئت بخصوص فنزويلا (1903) والمكسيك (1920–1930).

في ضوء المعلومات المقدَّمة، تقع مسؤولية الأفعال غير المشروعة دوليًا التي نحن بصددها على عاتق دولتين: إسرائيل وبريطانيا العظمى. تُنسب مسؤولية الأفعال غير المشروعة دوليًا التي وقعت قبل قيام دولة إسرائيل إلى إسرائيل، وفقًا للمادة 10 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول التي تعكس رؤية القانون الدولي العرفي. كما تُنْسَب أيضًا لبريطانيا العظمى بسبب تقاعس قواتها المسلحة، وذلك استنادًا إلى المادة 4 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول التي تعكس أيضًا رؤية القانون الدولي العرفي الزمني. أما الأعمال اللاحقة (من إرهابٍ وطردٍ ونهبٍ وتدميرٍ للممتلكات والقرى من دون ضرورة عسكرية) التي جرت بعد قيام دولة إسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين فتقع مسؤوليتها الحقَّة حصريًا على إسرائيل.

التعويض.. كيف يتم ومن يعوض من؟

تذكر المادة 34 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول ثلاثة أشكال متاحة لجبر الضرر وهي، "رد الحقوق والتعويض والترضية، إما منفردةً أو مجتمعةً." وأشكال جبر الضرر الثلاثة هي تكريس حقيقي للقانون الدولي العرفي. وقد أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية مصنع شورزوف أنه "من مبادئ القانون الدولي أن خرق أي عقد يستلزم جبرا للضرر بصورة كافية." لذلك، فإن جبر الضرر مُتَمِّمٌ لا غنى عنه لأي تخلفٍ عن تطبيق العقد." وبما أن مسؤولية الأفعال غير المشروعة دوليًا التي نحن بصددها تُنسب لأكثر من دولة، فلا بد أن تقوم كلتا الدولتين بجبر الضرر بشكل كافٍ. أمَا والحال كهذه، فقد يختلف شكل جبر الضرر المطلوب من دولة مسؤولة إلى أخرى. فإسرائيل ملزمةٌ قانونًا لتقديم تعويض كامل، أي، أن ترد الحقوق لأصحابها وتعوض لهم وتسترضيهم، بينما بريطانيا العظمى ملزمةٌ قانونًا لتقديم تعويض مناسب في شكل تعويض وترضية.

أ – رد الحقوق

بخصوص رد الحقوق وشروطه تقدم المادة 35 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول التعريف التالي: "هو إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ارتكاب الفعل غير المشروع، شريطة ألاّ يكون رد الحقوق: أ) مستحيلاً من الناحية المادية؛ ب) لا يشكل عبئًا لا يتناسب إطلاقًا مع المنفعة المتأتية من رد الحقوق بدلاً من التعويض." وإسرائيل ملزمة قانونًا بإعادة اللاجئين الفلسطينيين (سواءٌ أكانوا مُلّاكًا شرعيين أو مُلاّك يَد بصورة قانونية) إلى أملاكهم في قراهم أو مدنهم أو بلداتهم، وذلك بموجب أعراف القانون الدولي ذات الصلة وقرار الجمعية العامة رقم 194. ينص قرار الجمعية العامة رقم 194 على ما يلي، "يجب أن يُسمح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلامٍ مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن."

صرح الكونت فولك برنادوت بما لا يقبل مجالاً للشك، "إن مسؤولية حكومة إسرائيل المؤقتة لإعادة الملكية الخاصة لأصحابها العرب مسألةٌ لا غبار عليها." إضافةً إلى ذلك، تذكر الفرضية الأساسية الخامسة من تقرير فولك برنادوت المرحلي

بخصوص حق العودة إلى الوطن أن "حق الناس الأبرياء، الذين اقتُلعوا من ديارهم بسبب الإرهاب الحالي وويلات الحرب، في العودة إلى ديارهم ينبغي أن يؤكَّد مرةً أخرى ويُنَفَّذ، مع ضمان التعويض المناسب عن ممتلكات الذين قد يختارون عدم العودة." علاوةً على ذلك، لدى حصول اللاجئين الفلسطينيين فعليًا على حق العودة، فلهم الحق في أن يُعامَلوا على قدم المساواة في القانون، بل يجب ألا يخضعوا للتمييز في الحياة العامة." كما صرح الكونت فولك برنادوت، "لدى عودة اللاجئين إلى ديارهم، يحق لهم الحصول على ضمانات كافية لأمنهم الشخصي، وتسهيلات عادية للعمل، وفرص كافية للترقّي داخل المجتمع من دون تمييز عرقي أو ديني أو اجتماعي." وقد أفتت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في الرأي الاستشاري بخصوص مدارس الأقليات في ألبانيا أن "المساواة في القانون تمنع التمييز بكافة أشكاله، في حين أن المساواة في الواقع قد تنطوي على ضرورة التعامل بشكل مختلف من أجل تحقيق نتيجةٍ تُرسي التوازن بين الأوضاع المختلفة".

عمدت إسرائيل إلى تشويه الحقائق التاريخية التي أدت إلى نزوح اللاجئين العرب الفلسطينيين. وأفضل وصف لهذا التشويه التاريخي هو الآتي، "لم يُهجَّر العرب الفلسطينيون قسرًا، بل فروا من تلقاء أنفسهم، أو بناءً على طلبٍ من قادتهم. ولذلك ليس لهم حقٌّ في العودة." وحتى لو كان الادعاء بأن اللاجئين العرب الفلسطينيين فروا "من تلقاء أنفسهم أو بناءً على طلبٍ من قادتهم" صحيحًا جزئيًا أو كليًا، فإن ذلك لا يلغي حقوق ملكيتهم ولا حقهم في العودة والتعويض لأنهم مُنِعُوا من العودة قسرًا وما يزالون كذلك. وأيًّا كان الأمر، يتضح أن ادعاء إسرائيل يتعارض مع العوامل التاريخية كما وثقتها تقارير الكونت فولك برنادوت وسواها. يؤكد القانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان على حق الأشخاص في مغادرة البلاد ودخولها بمحض إرادتهم. كما أن القانون الدولي الإنساني العرفي لا يُجيز مصادرة الممتلكات ولا تدميرها من دون ضرورة عسكرية.

إن تغير السيادة لا يمس حقوق الملكية الخاصة للمُلّاك الشرعيين أو لُملاّك اليَد بصورة قانونية، سواءٌ أهربوا قسرًا أو طوعًا. لقد أفتت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في الرأي الاستشاري بخصوص المسائل المتصلة بالمستوطنين من أصل ألماني في بولندا أنه "لا تتقادَم الحقوق الخاصة المكتسبة في ظل القانون الحالي مع تغير

السيادة... ولا يمكن أن يحاجَج بأنه رغم أن القانون ساري المفعول، إلا أن الحقوق الخاصة المكتسبة بموجبه قد ماتت." وبالتالي، لا يمكن أن تموت الحقوق الخاصة للاجئين الفلسطينيين (سواءٌ أكانوا مُلّاكًا شرعيين أو مُلاّك يَد بصورة قانونية) نتيجة لتغير السيادة سنة 1948. وقد أشار الكونت فولك برنادوت بشكل لا لبس فيه "ستكون جريمةً ضد أبسط مبادئ العدالة إذا حُرِم ضحايا النزاع الأبرياء هؤلاء من حقهم في العودة إلى ديارهم."

ب - التعويض

لا يكفي رد الحقوق في حد ذاته بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين. فالتعويض ضرورة وليس ترفًا في سياق اللاجئين الفلسطينيين وما يستلحق ذلك من ردٍّ للمظالم. تنص المادة 3 في اتفاقية لاهاي الرابعة على أن "يتحمل الطرف المحارب الذي ينتهك أحكام اللائحة المعنية، إذا اقتضت الحال، تبعات دفع التعويضات. ويكون مسؤولاً عن جميع الأعمال التي يرتكبها أشخاص يشكلون جزءًا من قواته المسلحة." تنص المادة 36 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول على ما يلي: "تقع الدولة المسؤولة عن فعل غير مشروع دوليًا تحت طائلة التعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك، ما لم يتم إصلاح هذا الضرر عن طريق رد الحقوق، ويجب أن يغطي التعويض أي ضرر يمكن تخمينه ماليًا بما في ذلك خسارة الأرباح." وقضية اللاجئين الفلسطينيين تستدعي اللجوء إلى قانون التعويض لأنه "لا يمكن أن إصلاح هذا الضرر عن طريق رد الحقوق." في حد ذاته.

وأكد قرار الجمعية العامة رقم 194 على الحاجة للتعويض، إذ ينص على أنه "ينبغي دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل فقدان أو أضرار في الممتلكات التي، وفقا لمبادئ القانون الدولي أو الإنصاف، يجب إصلاحها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة." وبالتالي، أي لاجئ فلسطيني يختار عدم العودة إلى دياره مخوَّل بحكم القانون في الحصول على تعويض. إضافة إلى ذلك، أي لاجئ فلسطيني يختار العودة إلى أي أملاكٍ له تضررت أو دُمِّرت مخوَّل بحكم القانون في الحصول على تعويض. نصت ورقة العمل التي جمعتها الأمانة العامة بشأن تحليل الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ

11 كانون الأول/ديسمبر 1948 على أن "الخيار كان بين العودة والتعويض عن الأضرار، من ناحية، أو عدم العودة والتعويض عن جميع الممتلكات التي خلّفوها وراءهم، من ناحية أخرى." ولكن بعد مضي وقت طويل في الشتات، لا يستحق اللاجئون الفلسطينيون الراغبون بالعودة رد حقوقهم فحسب، بل يستحقون التعويض أيضًا بغض النظر عن حالة ممتلكاتهم لأنهم مُنعوا بالقوة من العودة. والتعويضات الكافية واجبة حتى بعد إعادة الحقوق إلى أصحابها. والسبب الموجب للتعويض هو خسارة اللاجئ الفلسطيني للأرباح التي كان من الممكن أن يجنيها من أرضه المزروعة أو من الحمضيات أو من البساتين أو السكن أو غيرها من الممتلكات. وكلما طال حرمان اللاجئين الفلسطينيين من ممتلكاتهم، زاد مبلغ التعويض الذي يحق لهم المطالبة به.

بالإضافة إلى ذلك، يحق للاجئين الفلسطينيين أن يُعوَّضوا عن أي ممتلكاتٍ منهوبة. "سيتضح من التاريخ التشريعي للفقرة 11 من قرار الجمعية العامة أن الحالات التي أخذتها الجمعية العامة بعين الاعتبار خاصةً هي حالات النهب والسلب للممتلكات الخاصة وتدمير الممتلكات والقرى." لا تقتصر مطالبات التعويض على نهب الممتلكات غير المنقولة، بل تمتد إلى الممتلكات المنقولة أيضًا. علاوةً على ذلك، لا بد من الوفاء بمطالبات التعويض عن الأضرار الحربية أيضًا. صرَّح ممثل غواتيمالا أن "اللجنة لا ينبغي أن تكون لها علاقة بالأضرار الحربية، إذ يجب التعامل مع هذه المسألة في إطار معاهدة السلام." تنص الفقرة الأولى من المادة 23 من معاهدة السلام مع فنلندا لعام 1947 على أن العمليات العسكرية الفنلندية واحتلالها أراضي سوفييتية تسببت في خسائر لهذه الأخيرة، وبالتالي اضطرت فنلندا لدفع تعويضات لها بمبلغ 300 مليون دولار تُدفَع على مدى ثمان سنوات ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 1944 على شكل سلع أساسية."

ويمكن أن يكون لضحايا جرائم الحرب أو أسر الضحايا الحق أيضًا في التعويض. تنص المادة 75 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 على أنه "يجوز للمحكمة أن تصدر أمرًا مباشرًا ضد شخص مُدان تحدد فيه جبر ضرر مناسب للضحايا، أو ما يخصهم، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل". وبموجب التشريعات المحلية لكثير من الدول، يمكن للضحايا أن يرفعوا

دعاوى أمام المحاكم المدنية، وهناك بعض الأمثلة على قضايا من هذا النوع رُفعت ورُبِحت." تذكر ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بعنوان "تعويض اللاجئين عن الخسائر في الممتلكات أو الإضرار بها الواجب إصلاحها وفقًا لمبادئ القانون الدولي أو بالإنصاف" أنواعًا غير حصرية من التعويض. ويجب التمييز بين الفئات الثلاث التالية من المطالبات التي لا يعالج قرار الجمعية العامة إلا الفئتين الأُوليين منها: أ) دعاوى التعويض عن ممتلكات اللاجئين الذين يختارون عدم العودة؛ ب) دعاوى التعويض عن فقدان الملكية أو الإضرار بها الواجب إصلاحها وفقًا لمبادئ لقانون الدولي أو بالإنصاف؛ ج) دعاوى التعويض عن الأضرار الحربية العادية.

باختصار، يتيح القانون الدولي ستة أنواع من التعويضات للاجئين الفلسطينيين بشكل خاص ولدولة فلسطين المعترَف بها قانونًا، بشكل عام: تعويضات للاجئين الذين يختارون عدم العودة بمحض إرادتهم، تعويضات للاجئين الذين يقررون العودة إلى أملاكهم المتضررة، تعويضات لكل اللاجئين الذين يختارون العودة بغض النظر عن حالة ممتلكاتهم لمجرد أنهم فقدوا جني الأرباح والتمتع بممتلكاتهم، تعويضات عن السلب والنهب، تعويضات عن الأضرار الحربية، تعويضات لضحايا جرائم الحرب. إن التزام إسرائيل بدفع التعويض لا يمس التزام بريطانيا العظمى لتقديم التعويض المناسب. ومن الجدير ذِكرُه أن أنواع التعويضات الستة قد لا تكون شاملة.

ت – الترضية

الخطوة الأخيرة لجبر الضرر الكامل للخسارة الناجمة عن الأفعال غير المشروعة دوليًا فيما يتعلق بنزوح اللاجئين الفلسطينيين التي لم يرد ذكرها في قرار الجمعية العامة 194 ولا في تقارير الكونت فولك برنادوت هي الترضية. والترضية قد تتمثل بإقرارٍ بالتعدّي، أو بتعبيرٍ عن الأسف، أو باعتذارٍ رسمي، أو بأي شكل آخر مناسب." وعلاوة على رد الحقوق والتعويضات المستحَقة للاجئين الفلسطينيين، ينبغي على إسرائيل أيضًا أن تقدم ترضية كافية على صورة إقرارٍ صريحٍ بالعوامل التاريخية التي أدت إلى هروب الفلسطينيين واقتلاعهم وطردهم. وعلى إسرائيل أيضًا أن تعرب عن عميق أسفها، وتقدم اعتذارًا رسميًا، إما مكتوبًا أو شفويًا. وبريطانيا

العظمى ملزمة كذلك بقوة القانون لتقديم ترضية للاجئين الفلسطينيين ولدولة فلسطين المعترف بها قانونًا.

الخاتمة

يجب على دولة فلسطين المعترفة بها قانونًا أن تؤكد أن الأفعال غير المشروعة دوليًا التي ارتُكبت قبل قيام دولة إسرائيل تُنسَب إلى بريطانيا العظمى بصفتها سلطة الانتداب على فلسطين، من جهة، وإلى إسرائيل، من جهة أخرى، بموجب القانون الدولي العرفي الزمني بشأن مسؤولية الدولة. كما يجب على دولة فلسطين المعترف بها قانونًا أن تؤكد على مسؤولية الدولة الإسرائيلية عن الأفعال غير المشروعة دوليًا التي ارتكبت في أثناء قيام دولة إسرائيل وبعده، ما أدى إلى نزوح اللاجئين الفلسطينيين. يجب على دولة فلسطين المعترف بها قانونًا أن تطالب إسرائيل بتقديم جبر ضرر كامل (من ردٍّ للحقوق وتعويض وترضية) وأن تطالب بريطانيا العظمى أن تقدم جبر ضرر على هيئة تعويض وترضية وفقًا للأحكام العرفية للقانون الدولي الزمني.

المشاريع الدولية لحل مشكلة الشتات واللاجئين الفلسطينيين

جواد الحمد
مدير مركز دراسات الشرق الأوسط،
ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية
العلمية المحكّمة في الأردن

من الناحية المبدئية، إن المشكلة المتعلقة بعودة الشعب الفلسطيني إلى دياره وممتلكاته تتمحور حول مصطلحات متعددة، من بينها من يُطلَق عليهم "اللاجئون والنازحون"، ولكن جَمْع هذه المصطلحات في مسمى واحد شامل هو الأَوْلى، خاصة أن الجانب الإسرائيلي، بل والدولي، يمعن في انتقاص الحق بالعودة للفلسطينيين عبر تعريف التعبيرات والمصطلحات القانونية لمركز اللاجئ والنازح والمهاجر والمُهجَّر الفلسطيني وتعديدها وفق محاضر المفاوضات متعددة الأطراف بخصوص اللاجئين، ومفاوضات دراسة ملفات النازحين وفق اتفاق أوسلو 1993 بين كل من مصر والسلطة الفلسطينية والأردن وإسرائيل. وعليه، فإنني أقترح للعاملين في هذا الميدان استخدام مصطلح الشتات الفلسطيني إلى جانب اللاجئين، كما فعلنا بمؤتمرنا الكبير الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط عام 2000 في عمّان، كما أؤكد ابتداء أن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة تنطبق عليهم ذات المفاهيم الخاصة بالمركز القانوني للاجئ الفلسطيني وما يتعلق به من حق العودة، كما أشير إلى أن عدد الفلسطينيين في الشتات خارج فلسطين يزيد على 67% من مجموع الشعب الفلسطيني.

لماذا التركيز على قضية اللاجئين من بين القضايا التفصيلية الأخرى؟

تمثل قضية اللاجئين والشتات الفلسطيني أهم وأخطر مفردات القضية الفلسطينية، فهي تشكّل تهديدًا حقيقيًّا للاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما تمثل تهديدًا وجوديًّا لطبيعة الكيان الصهيوني وتركيبته الديمغرافية، وتشكّل أساس العمل في استعادة الأرض وبناء المستقبل للشعب الفلسطيني، وهي متطلب أساسي لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي نصّت عليه المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة؛ ولذلك فإنها تحتل المكانة الأبرز من بين مختلف المفردات التي تشكّل بمجموعها القضية الفلسطينية، وبالطبع لا ينقص ذلك من أهمية كل المفردات الأخرى، غير أن هذه الإشارة تهدف إلى بيان الأهمية العملية والواقعية لبحث وتناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تطبيق حق العودة لهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي خرجوا منها.

1 – الأهمية السياسية

ويُقصد بها الجانب المرتبط بالعمل السياسي وبناء الدولة الفلسطينية وتحقيق السيادة وبناء المجتمع الفلسطيني وتحقيق الاستقلال؛ حيث تُعد عودة اللاجئين عاملاً حاسمًا في قدرة الفلسطينيين والعرب على تحقيق ذلك.

2 – الأهمية المعنوية

ويقصد بها إنهاء "أسطورة الصهيونية" المتعلقة بملكية الأرض، وأنها ملك للشعب اليهودي، وأن حق العودة إليها مقصور على اليهود في العالم، وأن للفلسطينيين أراضي وأماكن ودولاً أخرى يمكنهم العيش فيها بديلاً لفلسطين، وأن الأجيال الفلسطينية الجديدة ما بعد النكبة قد نسيت الأرض والمقدسات ليسهل على الكيان الصهيوني تهويد الأرض والتاريخ والتراث والمقدسات.

3 – الأهمية القانونية

تُعد قضية اللاجئين من أبرز الدلائل والعلامات على المظلمة الفلسطينية وعلى "الجريمة الصهيونية" بحق الشعب الفلسطيني، والتي قامت على أساس تفريغ الأرض من سكانها قتلاً وطردًا وتهجيرًا وتضييق عيش، وتُعد إثارة قضية اللاجئين

شبحًا يطارد إسرائيل قانونيًّا بوصفها المسؤولة عن ذلك، وأنها بعدم السماح بعودة اللاجئين تخل بشرط الاعتراف بها في الأمم المتحدة بخصوص حماية السكان المدنيين وكفالة حقوقهم، ويمكن تفعيل هذه الأهمية لدعم بقية أركان القضية الفلسطينية التفصيلية، خاصة أن مواثيق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة تسعف الاستشهاد في مواجهة الطرح الصهيوني في المحافل الدولية.

4 – الأهمية الاستراتيجية

يُقصد بذلك أن قضية عودة اللاجئين إنما تشكّل الأداة الاستراتيجية المقابلة لعمليات التهجير والاستيطان ومصادرة الأراضي التي تتبعها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وأنها تمثل بالفعل نقيضًا متكاملاً للوجود الصهيوني بكل تعبيراته، وهي بذلك تتمتع بأهمية استراتيجية خاصة من بين قضايا القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي ومفرداتهما.

5 – موقعها بين مفردات وتفاصيل القضية الفلسطينية ودورها في تحقيقها

وقياسًا على بقية بعض المفردات، فإن الأرض بحاجة لمن يحررها ويحميها ويزرعها ويبني فوقها، وإن المقدسات بحاجة لمن يعمرها ويحافظ عليها ويحميها، وإن الثروات بحاجة لمن يسيطر عليها ويستثمر فيها ويحميها، وإن السيادة والدولة بحاجة لمن يقيم كيانها ويحقق لها الوجود والقوة والمنعة، لذلك فإن قضية اللاجئين والشتات الفلسطيني وحق العودة تمثل عاملاً مهمًّا في تحقيق كثير من مفردات القضية، وبالتالي تُعتبر أهمها وفق بعض المقاييس المستخدمة آنفًا.

معايير دراسة المشاريع الدولية بخصوص اللاجئين

نظرًا لكثرة تناول الأبحاث والدراسات والمؤتمرات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين لهذه المشاريع الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة أو بعض الدول والأطراف الدولية منفردة أو غير ذلك، فإن هذه الورقة ستتناول أهمها وفق معايير محددة اقترحتها، وهي:

1. التطور الزمني لموقف الجهة أو أفكارها.

2. تناول المشروع لمفردات القضية وتطور ذلك (العودة، التعويض، حق تقرير المصير، اللاجئين لعام 1948، النازحين لعام 1967، مفردات عامة، المركز القانوني للاجئين أو النازحين، البعد الإنساني، البعد الأخلاقي، البعد السياسي، الالتزامات الدولية تجاه اللاجئين...).
3. مدى اقتراب المشروع أو القرار من تحقيق حقوق اللاجئين.
4. إمكانية تطبيق المشروع وقبول الأطراف به.
5. آليات التطبيق المقترحة في المشروع.
6. الصفة الإلزامية للمشروع أو القرار من حيث البُعد والتشريع القانوني أو الأخلاقي أو الإنساني.

وبمراجعة أهم هذه القرارات والمشاريع يتضح أن مجلس الأمن الدولي لم يتخذ قرارًا واضحًا بشأن عودة اللاجئين (المهجَّرين عام 1948)، واقتصر الأمر على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 في 1948/12/11، بينما تناول مجلس الأمن الدولي مسألة عودة النازحين (المهجَّرين من الأراضي المحتلة لعام 1967) في قراره رقم 242 لعام 1967، واقتصرت مطالبات مجلس الأمن الدولي لاحقًا على الدعوة إلى حل مشكل اللاجئين حلاً عادلاً فقط.

ولا بد أن نشير ابتداء إلى أن ورقة العمل هذه سوف تتناول أبرز وأهم هذه المشاريع والقرارات وفق تقدير الباحث، وللزوم المقام في المؤتمر، ونظرًا لكثرة تناولها ونشرها عبر كثير من الدراسات حول اللاجئين الفلسطينيين.

قراءة مقارنة لتطور أبرز المشاريع والقرارات الدولية

يبدو أن اتجاهات المشاريع والقرارات الدولية تآكلت زمنيًّا من الدعوة لعودة اللاجئين إلى تجاهل هذه القضية والعمل على تدويلها أو اعتبارها قضية إقليمية وليست جزءًا من القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي تتحمل إسرائيل مسؤوليتها القانونية فيها، وكذلك التحول من مفهوم التعويض اللازم للعائدين والراغبين بعدم العودة على حد سواء إلى اعتبار التعويض بديلاً للعودة، مع فتح باب التوطين والهجرة إلى بلاد أخرى، ومنها البلاد التي يقيمون فيها لاجئين، كما أن التعامل الدولي اختلف في تناول قضية اللاجئين من الإطار

السياسي في قرار 194 لعام 1948 وقرار 181 لعام 1947 وقرار الاعتراف بإسرائيل لعام 1948 إلى الإطار الإنساني فيما بعد، بما في ذلك قرار إنشاء وكالة "أونروا" لتشغيل وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يدل على عجز المنظمة الدولية عن حماية حقوق الفلسطينيين اللاجئين السياسية، ناهيك عن توفير موارد دائمة ومنتظمة لتحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم لهم في بلاد الشتات.

الأمر الذي يفتح السؤال الكبير حول التعويل على عملية السلام أو الشرعية الدولية أو الدول الكبرى لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق الحق والقانون، ما يشكِّل خطورة في حال الاعتماد على هذا الإطار لحل القضية حتى عبر الأمم المتحدة.

العوامل المؤثرة على التحول في المواقف والتوجهات الدولية

1. حرص المجتمع الدولي على عدم تحميل إسرائيل أية مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن قضية اللاجئين.
2. مساهمة بعض الأطراف العربية والفلسطينية في تقديم مقترحات بديلة لحق العودة، والتعاون أحيانًا مع الإسرائيليين والغربيين في بلورتها، ما تسبب بضعف الموقف العربي الضاغط لتحقيق حق العودة.
3. التخوف من توسيع دائرة الاهتمام بالقضية لتتمتع ببُعد سياسي يؤثر على توازن القوى في المنطقة.
4. استمرار الضغط الصهيوني والإسرائيلي على قادة الدول الغربية لعدم تورط إسرائيل ببحث هذا البند.
5. دخول العرب والفلسطينيين في عملية السلام مع الجانب الإسرائيلي، وبالتالي ارتباط من قِبل القادة السياسيين بنجاح عملية السلام التي لم تحل مشكلة اللاجئين، واعتُبرت إحدى نقاط التفجير المؤجلة.

دور المشاريع والقرارات الدولية في حل قضية اللاجئين

لا يمكن إهمال أهمية البعد الدولي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين أو التغاضي عنه، لكن الرصد والدراسة المقارنة السابقة تعطي عددًا من المؤشرات من المهم التوقف

عندها في بحث أهمية البُعد الدولي، ومن أبرز هذه المؤشرات أن المجتمع الدولي كان يبحث الأمر من زاوية استقرار الدولة الصهيونية أساسًا، وليس من زاوية حقوق الفلسطينيين، كما كان الموضوع مطروحًا لديه في البعد الإنساني بسبب تحمله المسؤولية الأخلاقية فقط عن مسألة النازحين واللاجئين، ومن جهة أخرى فقد حاول بهذه التوجهات إنهاء المسألة دون التأثير على الوضع الديمغرافي والاستراتيجي لإسرائيل، وخاصة عند طرحه بجدية مسألة التعويض والتوطين، ناهيك عن أن المجتمع الدولي لم يتمكن من فرض أي قرار دولي على إسرائيل، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، فكيف يستطيع أن يفرض عليها قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتصف بصفة "التوصية" وإن كانت تُعد جزءًا من القانون الدولي والشرعية الدولية.

وعلى صعيد آخر فإن ثمة جهودًا إسرائيلية ودولية نجحت في إبعاد المسؤولية القانونية والأخلاقية، بل والإنسانية عن إسرائيل إزاء موضوع اللاجئين، وقد تكرّس ذلك عام 1991 عندما وافق الفلسطينيون والعرب على اعتبار قضية اللاجئين قضية دولية، وأن عودة النازحين قضية أمن إقليمي، ما جعل الجهد الدولي يعمل خارج دائرة اهتمام وتوقعات ومواقف اللاجئين وممثليهم السياسيين.

من هنا، فإن الرهان على قدرة المجتمع الدولي وقراراته وتوجهاته نحو حل مشكلة اللاجئين بالعودة والتعويض، كما تضمن قرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة، هو أمر غير ممكن التحقق من الناحية الواقعية استنادًا إلى التجربة التاريخية وإلى واقع التوازن والتوجهات القائمة اليوم، ما يجعل مسألة البعد الدولي مسألة تتعلق بتقوية الموقف القانوني أساسًا، وربما تسهم في تقديم تبريرات قوية إنسانية وأخلاقية، بل وقانونية، تدعم حق الشعب الفلسطيني بالثورة والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال، كما أن التعاطي معها وترويجها يسهم في تنوير الرأي العام بحجم الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، ويحمّله -أي الرأي العام- المسؤولية الأخلاقية عن ذلك، وهو جزء من النضال السياسي المشروع والمطلوب، لكنه جهد مساند للجهد الأساسي المتعلق بمواجهة الاحتلال وإنهائه لتحقيق العودة ليكون أمرًا واقعًا عمليًّا يُفرَض على العالم.

ترجمة العمل على تطبيق حق العودة

- **على صعيد التمسك به**

تنفيذ حملات توعية دائمة وواسعة للتمسك بحق العودة بوصفه حقًّا مقدسًا وأساسيًا للقضية الفلسطينية، وأنه قابل للتطبيق وفق المتغيرات القائمة في المنطقة في حال استمر التمسك به.

- **على صعيد التوعية به**

أهمية إدراك الجيل العربي والفلسطيني، واللاجئ منه على وجه الخصوص، لتفاصيل عملية الهجرة واللجوء وحجم الإرهاب والظلم الصهيونيين اللذين تسبّبا بهذه النكبة، وبيان أن التمسك الفردي بالحق يمنع أي قوة في الأرض من التفريط به نيابة عن أي فرد وفق القانوني الدولي.

- **على صعيد المطالبة به**

إن استمرار المطالبة به يمثل خدمة كبيرة للقضية الفلسطينية، وإن هذه المطالبة ستكون سببًا لعدم نجاح محاولات إجهاضه وتحويله إلى التعويض أو التوطين، وأنه لا بد من التعاون الجماعي في المطالبة به دومًا.

- **على صعيد تطبيقه واقعيًّا للنازحين واللاجئين وغيرهم من الشتات**

لقد طُبِّق حق عودة النازحين إلى الأراضي المحتلة عام 1967 لأكثر من 130 ألف فلسطيني في ظل تأسيس السلطة وتوقيع اتفاقات أوسلو 1993، ما يشير إلى إمكانية تنفيذ حق العودة واقعيًّا، ولذلك فإن برنامج التطبيق الأساسي لحق العودة للنازحين واللاجئين يجب أن يكون برنامجًا وطنيًّا بصندوق تأهيل مدعوم، وبترتيبات مناسبة لحالات العودة المتعارف عليها دوليًّا.

ملامح مشروع استراتيجية لتفعيل البُعد الدولي في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين

1. استثمار أزمة وجود اللاجئين بأبعادها المختلفة دوليًّا (الإنسانية منها والقانونية والأخلاقية، والعملية).

2. تحريك كتلة اللاجئين باستمرار وبشكل منظم للضغط على المجتمع الـــدولي (لبنان، سوريا، الأردن).
3. بناء مرجعية عربية دولية (مؤسسة) لتبنِّي قضية اللاجئين وتفعيلها.
4. إنشاء جهة تمثيلية حقيقية للاجئين، مثل تجمع العودة الفلســـطيني أو حركـــة العودة الفلسطينية، في مناطق الشتات بعضوية مفتوحة ومناشط شعبية كبيرة.

التشريعات في الأقطار العربية
تجاه اللاجئين الفلسطينيين

إبراهيم العلي
باحث فلسطيني – سوري،
متخصص في شؤون اللاجئين الفلسطينيين

مدخل

انتهت حرب 1948 باحتلال 77% من أرض فلسطين، وتهجير ثمانمائة وأربعة آلاف لاجئ فلسطيني إلى خارج فلسطين بعد ارتكاب أربع وثلاثين مجزرة، وتدمير ما يقرب من أربعمائة وثمان وسبعين قرية من أصل خمسمائة وخمس وثمانين، وتهجير سكان خمسمائة وإحدى وثلاثين قرية[1]، بالإضافة إلى حوالي ثلاثين ألفًا آخرين هُجّروا من قراهم إلى مناطق أخرى مجاورة لها، إلا أنهم لا يستطيعون الرجوع إليها؛ فالعصابات الصهيونية عمدت إلى تطبيق الفكر الصهيوني الذي ينفي علاقة الفلسطيني بأرضه ويعدّه عنصرًا متحركًا يمكن إجلاؤه عنها[2]، بأي وقت وإلى أي مكان.

ويُقدر عدد الفلسطينيين في نهاية 2011م في العالم بحوالي 11,22 مليون فلسطيني، يتوزعون بين الداخل الفلسطيني ودول الشتات.

1 مريم عيتاني ومعين مناع، تحرير د. محسن صالح، معاناة اللاجئ الفلسطيني، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 22.

2 إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عامًا، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الطبعة الأولى، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002، 160/3.

جدول يبين عدد الفلسطينيين المقدَّر في العالم
حسب دولة الإقامة نهاية 2011[1]

الدولة	الفلسطينيون Palestinians		country
	العدد	النسبة percent	
الأراضي الفلسطينية	4231084	37.7	Palestinian territories
الأراضي المحتلة عام 1948	1367293	12.2	Israel
الدول العربية	4989969	44.4	Arab countries
الدول الأجنبية	636226	5.7	Foreign countries
المجموع	**11224572**	**100**	**Total**

المبحث الأول: اللاجئون الفلسطينيون والتشريعات الإقليمية العربية (جامعة الدول العربية)

جعلت جامعة الدول العربية القضية الفلسطينية قضيتها الأولى، وعدّتها قلب القضايا القومية، ودعت إلى ضرورة الوقوف أمام الصهاينة، ووقف الهجرة اليهودية وقفًا تامًا، ومنع تسرب الأراضي العربية إلى أيدي الصهاينة والعمل على تحقيق استقلال فلسطين، والدفاع عن الكيان الفلسطيني في حال الاعتداء عليه[2].

واستمر الدعم العربي للقضية الفلسطينية لمرحلة ما بعد النكبة، واتخذت جامعة الدول العربية حيالها العديد من المواقف الإيجابية، وصدر الكثير من القرارات

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية، ديسمبر/كانون الأول 2011.

2 القضية الفلسطينية في القمم العربية السابقة- قراءة في 36 قمة عربية - فلسطين وقضيتها.. من أنشاص 46 حتى الدوحة 2009 - http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate

لتقنين وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية تعلّق معظمها بوضع آليات لم الشمل والإقامة والتنقل والسفر، رغم أن ميثاق الجامعة لم يذكر صراحة أن اللاجئين موضوع اهتمام الجامعة[1].

ومن أهم القرارات الصادرة بهذا الخصوص القرار رقم (424) لعام 1952 الصادر عن مجلس الجامعة القاضي بالسماح بلمّ شمل أسر اللاجئين المشتتين وإصدار وثائق سفر موحدة، وفي عام 1954 اتخذ المجلس قرارًا بإصدار وثائق سفر لاستخدامها في السفر والتنقل بين الدول العربية وغيرها[2]. وفي عام 1959 أوصت الجامعة العربية الدول الأعضاء بأن تولي اهتمامها إلى إيجاد فرص عمل للاجئين المقيمين في كل بلد منها، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية كمبدأ عام[3]، وفي 1965 صادق رؤساء وملوك العرب على بروتوكول الدار البيضاء الخاص بمعاملة الفلسطينيين في الدول العربية[4] الذي شكّل فيما بعد التشريع الإقليمي الأول الذي ينظم الوجود الفلسطيني في دول اللجوء العربية.

انقسم الموقف العربي حيال مواد البروتوكول بين مؤيد لها بشكل كامل وبين متحفظ على بعض المواد، فقد أودعت الدول العربية (سورية-الأردن-الجزائر-السودان-العراق-مصر-اليمن) البروتوكول دون تحفظ، أما الكويت وليبيا فقد تحفظتا على المادة الأولى؛ فالكويت تحفظت على شمول المادة الأولى للعمل الحر أسوة بالمواطنين نظرًا لخصوصية العمل الحر فيها وخضوعه لبنود خاصة، أما ليبيا فقد رأت أن يخضع الفلسطينيون لشروط الإقامة التي تكون لبقية مواطني الدول

---

1 لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2003، ص 174. "جاء في المادة الثانية من الميثاق أن الهدف الرئيس للجامعة هو تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء، وتنسيق سياساتها لتحقيق التعاون فيما بينها، وحماية استقلالها وسيادتها والنظر بصورة عامة في أمور الدول العربية ومصالحها.. إلخ.

2 المرجع السابق نفسه، ص 469.

3 ساري حنفي، بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني، سلسلة دراسات وأبحاث، الطبعة الأولى، رام الله، (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، يناير/كانون الثاني 1997، ص 41 الهامش.

4 عباس شبلاق، قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية، رام الله، فلسطين، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 1997، ص 10-11.

العربية نفسها، وفي لبنان تم التحفظ على المواد الأولى والثانية والثالثة فقد أضافت إلى المادة الأولى عبارة "وبقدر ما تسمح به أحوال الجمهورية اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية"، كما أضافت إليها عبارة "وذلك أسوة باللبنانيين، وضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء"، أما المادة الثالثة فقد أضافت بعد عبارة "متى اقتضت مصلحتهم ذلك" عبارة "ويُشترط لحق الدخول إلى الأراضي اللبنانية الحصول مسبقًا على سمة دخول من السلطات اللبنانية المختصة".

أما الدول التي لم تودع البروتوكول بعد فهي السعودية والمغرب، أما بقية الدول العربية[1] فلم تُبدِ موقفها من البروتوكول، مثل تونس التي لم تحضر اجتماع الرؤساء والملوك العرب، وكذلك الدول التي أصبحت عضوًا في الجامعة العربية بعد توقع البروتوكول في الفترة ما بين 1967 و1977[2].

في عام 1991م صدر القرار 5093 الذي اشترط معاملة الفلسطينيين بموجب المعايير والتشريعات الوطنية التي ترتئيها الدولة المضيفة مناسبة؛ أي بحسب الأحكام والقوانين المعمول بها في كل دولة[3]؛ فكان هذا القرار بمثابة رصاصة الرحمة لبروتوكول الدار البيضاء.

المبحث الثاني: اللاجئون الفلسطينيون في ظل التشريعات الوطنية العربية

اتسم وضع اللاجئين الفلسطينيين بالدول العربية بارتباطه بالأوضاع السياسية السائدة فيها، وقد دلّت تحقيقات مؤتمر المشرفين على الشؤون الفلسطينية، على أن مستوى تطبيق معايير جامعة الدول العربية حول معاملة الفلسطينيين في بعض الدول الأعضاء ما زال دون المستوى المطلوب[4]، خصوصًا بعد صدور القرار 5093

1 هذه الدول هي: البحرين – قطر – سلطنة عمان – الإمارات العربية المتحدة – موريتانيا – الصومال – جيبوتي – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

2 لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، المرجع السابق ملحق رقم 3 ص 473 وما بعدها.

3 المرجع السابق نفسه، ص 469.

4 مجموعة عائدون، الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة (الواقع والمسؤولية)، الورقة التي قدمتها المجموعة إلى ندوة نظمتها بالتعاون مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2005.

لعام 1991 الذي أتاح لمعظم الدول العربية تعليق تنفيذ البروتوكول واستبداله بتدابير مؤقتة تفتقر إلى الوضوح والتماسك[1].

المطلب الأول: التشريعات الناظمة للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة (سورية – الأردن – لبنان)

1 – سورية

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية 495.970 لاجئًا[2]، وتُعد سورية من أوائل الدول التي بادرت إلى اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لمعاملة الفلسطينيين، فأصدرت العديد من القوانين والتشريعات والقرارات الإدارية التي تستهدف استثناء الفلسطينيين من شرط الجنسية بالنسبة إلى ممارسة بعض المهن[3]، والتوظيف في إدارات الدولة ومؤسساتها[4] والقانون رقم 450 لعام 1949 القاضي بإنشاء المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، والقانون 260 لعام 1956 الذي تضمّن نصًا واضحًا يُعامَل من خلاله الفلسطيني المقيم في سورية كالسوري أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم، عدا الترشيح لعضوية مجلس الشعب والانتخابات، وذلك مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية.

---

1 عيسى أبو زهيرة، حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة، الشبكة العنكبوتية: http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=18238.%CD%DE%E6%DE%20%C7%E1%E1%C7%CC%C6%ED%E4%20%DD%ED%20%D9%E1%20%C7%E1%CA%D3%E6%ED%C9%20%C7%E1%D1%C7%E5%E4%C9

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2011، مرجع سابق.

3 الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية، قوانين، مراسيم، قرارات، خدمات، بيانات، إحصائيات، دمشق، الجمهورية العربية السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، القرار 769 عن مجلس الوزراء بتاريخ 1948/11/22 الذي سمح بموجبه للاجئين الفلسطينيين بالحصول على إجازات سوق عمومية، وكذلك الترخيص للبحريين بممارسة مهنة الصيد، والمرسوم رقم 51 بتاريخ 1952/8/13 لتنظيم ممارسة مهنة المحاماة.

4 المرسوم التشريعي رقم 33 بتاريخ 1949/9/17 الذي استثنى الفلسطينيين من شرط الجنسية عند طلبهم التوظيف في إدارات الدولة والمؤسسات العامة.

السفر والتنقل والإقامة

صدر القرار رقم (1311) في 3 أكتوبر/تشرين الأول 1963 عن وزارة الداخلية بشأن منح اللاجئ الفلسطيني المقيم في سورية وثائق سفر يستطيع بموجبها العودة إلى سورية دون الحاجة لتأشيرة عودة؛ حيث كان المرسوم رقم 448 لعام 1955 قد نص في المادة الثامنة منه على ضرورة حصول اللاجئ الفلسطيني على تأشيرة عودة حتى يستطيع العودة إلى سورية.

التملك

يحق للفلسطيني أن يتملك عدة شقق وأراضي زراعية، لكن بعقود غير مسجلة في السجل العقاري، أي عن طريق (الكاتب بالعدل)[1] في حين أنه لا يحق له امتلاك أكثر من بيت بصيغة (طابو) السجل العقاري، كما تجيز له القوانين امتلاك المنقول بكافة عناصره، شأنه في ذلك شأن المواطن السوري.

ولا بد من الإشارة إلى أن المشرع السوري قسّم اللاجئين الفلسطينيين إلى أربع فئات: فئة اللاجئين عام 1948 وهي الشريحة الأكبر ويتمتع هؤلاء بحقوق المواطن السوري، وفئة عام 1956 تتمتع بميزات الفئة السابقة عدا الدخول لسوق العمل إلا من خلال التعاقد بصفة مؤقتة، ولا يخضعون للخدمة الإلزامية، وفئة عام 1967 يُعامَل المسجلون منهم معاملة الفئة الثانية وغير المسجلين معاملة الأجنبي إذا كانوا من حملة وثائق السفر المصرية (قطاع غزة)، ومعاملة العربي المقيم إذا كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية (المؤقت)، وفئة عام 1970 (فاقدو الأوراق الثبوتية)، فأوضاع هذه الفئة هي الأكثر تعقيدًا[2].

من الملاحظ مما سبق أن منح اللاجئين الفلسطينيين الحقوق المدنية والاقتصادية الاجتماعية والسماح لهم بالعمل وممارسة النشاطات المختلفة، لم يؤثر على تمسك اللاجئ بحقه في العودة والأدلة على ذلك كثيرة لعل أقربها إلى الذهن مسيرة العودة 2011.

---

1 إبراهيم درّاجي، اللاجئون الفلسطينيون في سورية، دراسة قانونية مقدمة إلى أعمال ندوة اتفاقية 1951م للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين التي نظمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شيراتون دمشق: 27 فبراير/شباط – 3 مارس/آذار 2005، كلية الحقوق، جامعة دمشق.

2 المرجع السابق نفسه.

2 – الأردن

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن 1999466 لاجئًا[1]، وبالرغم من ذلك لا توجد قوانين وتشريعات واضحة تنظم علاقة اللاجئين بالحكومة، سوى بعض التعليمات التي تنظم بعض الجوانب المعيشية، من دون الدخول إلى الوضع القانوني الفعلي للاجئين[2].

الإقامة والسفر والتنقل

عملت الحكومة الأردنية على تبني التصنيف الآتي:

- **حَمَلة البطاقة الخضراء:** للمقيمين عادة في الضفة الغربية، واعتُبر هؤلاء "فلسطينيي الجنسية" وليسوا أردنيين، بعد قرار الملك حسين بفك الارتباط بين الضفتين 1988، ولكن تعهدت الحكومة بصرف جوازات سفر مؤقتة لهم، ويُصرح للقادمين منهم بالإقامة في الأردن لمدة شهر واحد شأنهم في ذلك شأن أي أجنبي يصل إلى الأردن في زيارة.
- **حَمَلة البطاقة الصفراء:** للمقيمين خارج الضفة الغربية، ولكن ممن لهم علاقات مادية ومعيشية وعائلية في الضفة الغربية، وهؤلاء جميعًا أردنيون كما كانوا قبل الاحتلال.
- **حَمَلة البطاقة الزرقاء:** وهم اللاجئون الفلسطينيون الذين قدِموا إلى الضفة الشرقية من قطاع غزة والذين لم يكتسبوا الجنسية الأردنية أصلاً، إلا أنهم ما زالوا يسكنون في مخيمات خاصة بهم في الضفة الشرقية[3].

حق العمل

لم تفرِّق الحكومة الأردنية بين لاجئي 1948 و1967 فكلهم حصلوا على الحقوق القانونية والمدنية كاملة، ولا يُعد الفلسطينيون الذين أقاموا بعد 16

---

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2011، مرجع سابق.

2 أحمد سعد الدين، اللاجئون في الأردن رقم وطني وحقوق منقوصة، غموض في القوانين التي تنظم علاقة اللاجئين بدول اللجوء، مجلة العودة، العدد 51، السنة الرابعة، 2011، ص 20.

3 أنيس فوزي قاسم، الفلسطيني في التشريعات العربية، النموذج الأردني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83 (صيف 2010) ص 112.

فبراير/شباط 1954 مواطنين أردنيين، ولا يُسمح لهم بالعمل، ويُعامَلون بوضع أدنى من الفلسطينيين الأردنيين[1]. أما أهل غزة الذين دخلوا بعد 1967 فلا يتمتعون بحقوق كاملة في تقلد الوظائف بل يجب عليهم الحصول على موافقة مسؤولي الأمن حتى يتمكنوا من العمل في وظيفة ما[2].

وفي هذا السياق لا بد من إلقاء الضوء على بعض الخطوات الإجرائية التي قامت بها الحكومة الأردنية بعد قرار فك الارتباط؛ فقد سارعت إلى سحب الجنسية الأردنية عن قرابة المليون ونصف مليون مواطن ممن يحملون البطاقة الخضراء بشكل مخالف لنصوص الدستور الأردني، واعتُبرت هذه الخطوة من الأعمال السيادية التي لا يمكن لمن سُحِبت جنسيته اللجوء إلى القضاء بخصوصها[3].

كما يجب الإشارة إلى أن الاندماج الفلسطيني-الأردني يبدو شكليًا؛ فمنح المواطنة لم يترتب عليه وقف الاشتباه في النوايا والتوجهات وفرض رقابة صارمة على المتجنسين[4]، كما أن الوظائف السيادية في الأردن ظلت تُوسَّد لمن هم من أصل شرق الأردن؛ فهاجس الوطن البديل لا يزال يؤرِّق المعنيين في الأردن، على الرغم من علمهم بأن حمل الجنسية لا علاقة له بحق العودة؛ حيث لا ينتقص منه ولا يُسقطه، فممارسة حق العودة تتم دون المساس بحقوق الشخص في الأردن.

3 - لبنان

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 455373 لاجئًا[5]، يخضع معظمهم لقوانين محددة باستثناء بضعة آلاف من الذين لم يتم تسجيلهم لا في الأونروا ولا في الإدارة اللبنانية لشؤون اللاجئين الفلسطينيين.

---

1 لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مرجع سابق، ص 188.

2 سد فجوات الحماية الدولية، الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين: الحماية في الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، الطبعة الأولى، بيت لحم فلسطين، (بديل) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2009، ص 26.

3 أنيس فوزي قاسم، الفلسطيني في التشريعات العربية، النموذج الأردني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83 (صيف 2010) ص 117.

4 محمد خالد الأزعر، الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين.. فحص الحقل ومنطلقات للتطوير.

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2011، مرجع سابق.

إن تصنيف القانون اللبناني الفلسطينيَ المقيم في لبنان كأجنبي لم يمنحه الحقوق المعطاة للأجانب؛ إذ إن هناك العديد من الأحكام القانونية التي تميل إلى تحديد حقوقهم في بعض المناطق حيث وصل الأمر إلى حرمانهم من مكاسب قانونية كما هو الحال في حق التملك والعمل[1].

الإقامة والسفر والتنقل

يُصنَّف اللاجئون الفلسطينيون إلى فئة شملها إحصاء الأونروا، وفئة لم يشملها، وفئة أتت بعد هزيمة 1967. وقد تفاوت التعامل مع أماكن وجودهم وإقامتهم بين مسجل في قيود وزارة الداخلية وبين إقامات تُجدَّد من حين إلى آخر[2]، ويحق لمن يحمل بطاقات الإقامة الخروج والدخول مرة أخرى إلى لبنان.

حق العمل

منعت التشريعات والقرارات اللبنانية على الفلسطيني العمل في 72 مهنة، وكذلك في المهن الحرة: طب، محاماة، هندسة، صحافة، صيدلة[3]، واشترطت عليه

---

1 محمود الحنفي، تحرير د. محسن صالح، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2008، ص 61.

2 الفلسطينيون في لبنان، سعود المولى، دراسات وتقارير – موقع مركز القدس للدراسات السياسية (2009/6/8) على الشبكة العنكبوتية –
http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=757&menu_id=7&program_id=3&cat_id=2. صدر عن وزير الداخلية القرار رقم 319 الصادر في 2 أغسطس/آب 1962م، ونصه: "على الرعايا غير اللبنانيين الموجودين حاليًا في لبنان أن يصححوا أوضاعهم من حيث الإقامة ويدخلوا في إحدى الفئات الخمس التالية: "..... وقد أدخل الفلسطينيون في الفئة الثالثة؛ حيث هم: أجانب لا يحملون وثائق من بلدانهم الأصلية، ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات إقامة صادرة عن مديرية الأمن العام، أو بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان".

3 سعود المولى، الفلسطينيون في لبنان، الشبكة العنكبوتية، المرجع السابق نفسه. يحظر القانون اللبناني على الفلسطينيين العمل في المهن التالية: (1) المحاماة (2) الطب (3) الهندسة "مهندس" (4) مدير عام (5) مدير (6) نائب مدير (7) رئيس موظفين (8) أمين صندوق (9) محاسب (10) سكرتير (11) موثق (12) أمين محفوظات (13) كمبيوتر (14) مندوب تجاري (15) مندوب تسويق (16) مستشاري تجاري (17) مراقب أشغال

بدايةً الحصول على إجازة عمل، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل؛ مما حرمه من الانتساب إلى النقابات والاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي وخدماته وهو الملزَم أصلاً بدفع رسومه[1]، إلا أن مجلس النواب اللبناني صدَّق على تعديل هذا القانون بتاريخ 17 أغسطس/آب2010؛ فاستثنى الأُجراء الفلسطينيين المسجّلين وفقًا للأصول في سجلات وزارة الداخلية والبلديات -مديرية الشؤون السياسية واللاجئين- من شرط المعاملة بالمثل، ورسم إجازة العمل الصادرة عن وزارة العمل[2]، وفي 22 فبراير/شباط 2012 صدر عن وزير العمل القرار 26 الذي أصبح

---

(18) أمين مستودع (19) بائع (20) صيرفة (21) صاغة (22) مختبر (23) صيدلي (24) تمديدات كهربائية (25) تركيب زجاج البيوت (26) الأعمال الإلكترونية (27) أعمال الدهان (28) الميكانيكا (29) صيانة (30) حاجب (31) ناطور (32) حارس (33) سائق (34) طاهٍ (35) سفرجي (36) حلاق (37) تدريس ابتدائي (38) تدريس تكميلي (39) تدريس ثانوي (40) أعمال هندسية بمختلف الاختصاصات وخاصة الرسم الهندسي (41) كيل ومساحة (42) الأعمال التجارية على اختلافها (43) أعمال الصرافة (44 (المحاسبة (45) القومسيون (46) الأعمال الهندسية (47) التعهدات (48) تجارة البناء (49) الصياغة (50) صناعة الأحذية (51) صناعة الملبوسات (52) صناعة المفروشات على أنواعها والصناعات المتممة لها (53) نجارة (54) قماش (55) إسفنج مفروشات (56) صناعة الحلويات (57) الطباعة والنشر والتوزيع (58) الحلاقة (59) الكوي (60) الصباغة (61) حدادة السيارات (62) ميكانيكا السيارات (63) تركيب زجاج السيارات (64) فرش السيارات (65) كهرباء السيارات (66) التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وغيرها من الأعمال.

ويُسمح للفلسطيني بالعمل في الأعمال الآتية: (1) أعمال البناء (2) الزراعة (3) عمال الدباغة والجلود (4)عمّال الحفريات (5) عمّال نسيج السجاد (6) عمّال صهر المعادن (7) عمّال التنظيفات في الإدارات غير الحكومية (8) المربيات (9) الممرضات "شرط الحصول على إجازة عمل" (10) خدم البيوت (11) عمّال غسيل وتشحيم السيارات.

1 إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، تقرير معلومات 18، قسم الأرشيف والمعلومات، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2011، ص 18.

وقد ورد في الفقرة الرابعة من المادة 9 من قانون الضمان الاجتماعي: "لا يستفيد الأُجراء الأجانب الذين يعملون على أراضي الجمهورية اللبنانية من أحكام هذا القانون في بعض أو جميع فروع الضمان الاجتماعي إلا بشرط أن تكون الدولة التي ينتسبون إليها تقر بمبدأ المساواة في المعاملة مع رعاياها فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي".

2 أحمد الحاج، تعديل قوانين عمل الفلسطينيين في لبنان أقل بكثير من المطلوب وخشية من دفن قانون التملك، مجلة فلسطين المسلمة، العدد التاسع، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر/أيلول 2010، متابعات، ص 38.

بموجبه بإمكان الفلسطيني الحصول على إجازة عمل في لبنان دون عقد عمل، و لم يعُد عليه أن يستحصل على موافقة مسبقة، وبالتالي فهو يحصل عمليًا على إجازة عمل حتى لو لم يكن لديه عمل فعلي، لا بل إن الوعد بالعمل يتيح له الحصول على إجازة عمل مقابل التصريح عن مكان عمله مثل ما يفعل أي لبناني[1].

التملّك والاستثمار

يمنع القانون اللبناني الإعمار في المخيمات وتملّك الأراضي والمنازل والمزارع والبنايات والشقق السكنية والمحالّ التجارية، ونقل ملكية أي مبنى أو شقة سكنية، أو قطعة أرض إلى الأبناء والأقارب والزوجة، إذا كان المتوفى فلسطينيًا. كما يمنع تأسيس الشركات على أنواعها، ومنها: التجارية، وشركات الأعمال والشحن والاستيراد والتصدير وغيرها[2].

إن حرمان اللاجئ الفلسطيني في لبنان من ممارسة حقوقه المدنية والاجتماعية والاقتصادية تحت ادعاءات منع التوطين والحفاظ على المعادلة الطائفية، أدى إلى ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية للاجئ؛ مما حدا بالكثير منهم إلى الهجرة طلبًا لمقومات العيش الكريم، بالإضافة إلى ظهور العديد من الأمراض الاجتماعية والانحرافات والتطرف مقارنة بغيرها من الدول التي منحت تلك الحقوق للاجئين لديها.

---

1 "القرار رقم 26 الذي يتعلق بالمستندات المطلوبة من اللاجئين الفلسطينيين للحصول على تراخيص عمل، صار بإمكان الفلسطينيين الحصول على إجازة عمل من دون عقد عمل، ولمدّة 3 سنوات، وصار بإمكانهم العمل في كل الأعمال التي تعدّ محصورة باللبنانيين فقط (باستثناء الأعمال والمهن المنظّمة بقوانين، فإعفاؤهم منها يتطلب صدور قوانين بذلك). ووفق القرار فإن الشروط والمستندات الواجب تقديمها لحصول الفلسطيني على إجازة عمل، صارت شكلية و لم تعد جوهرية؛ فالمادة الأولى من القرار تشير إلى أنه «يُقصد بالفلسطيني في كل مرّة ترد في هذا القرار اللاجئ الفلسطيني المسجّل رسميًا في سجلات وزارة الداخلية والبلديات، مديرية الشؤون السياسية واللاجئين. أما المادة الرابعة من القرار فهي تشير إلى منح الفلسطيني إجازة عمل لمدّة 3 سنوات تُجدَّد وفقًا للآلية ذاتها التي مُنحت على أساسها، وتشير المادة السادسة إلى أنه يُستثنَى اللاجئون الفلسطينيون من القرارات الخاصة بالمهن المحصورة باللبنانيين وتُطبق عليهم القوانين والأنظمة الخاصة بكل مهنة"، صحيفة الأخبار، بيروت، 2012/2/23، نشرة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – 23 فبراير/شباط 2012.

2 أحمد الحاج، تعديل قوانين عمل الفلسطينيين في لبنان أقل بكثير من المطلوب وخشية من دفن قانون التملك، مجلة فلسطين المسلمة، العدد التاسع، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر/أيلول 2010، متابعات، ص 38.

المطلب الثاني: التشريعات الناظمة للاجئين الفلسطينيين في العراق والخليج العربي واليمن

1 - العراق

صدرت عدة قوانين عن الحكومات العراقية المتعاقبة بشأن تنظيم الوجود الفلسطيني فيه، تراوحت بين التضييق عليه لدرجة الاختناق حينًا والتوسيع عليه لدرجة مساواته بالمواطن العراقي حينًا آخر.

حق الإقامة

استُثني الفلسطينيون من قانون الإقامة رقم 64 لسنة 1938 شريطة حصولهم على هوية تصدر بمعرفة مديرية شؤون اللاجئين؛ ففي عام 1959 صدر القانون رقم 25 الخاص بإصدار وثيقة سفر للفلسطينيين في العراق، وفي عام 1972 صدر قرار خاص بإلغاء الفيزا والإقامة للمواطنين العرب ومنح اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق وثائق السفر الخاصة بهم إذا لم تكن لديهم هذه الوثائق.

في عام 2001 صدر القرار 202 القاضي بمساواة الفلسطيني المقيم في العراق إقامة دائمة بالعراقيين في جميع الحقوق والواجبات باستثناء الحق في الحصول على الجنسية العراقية، هذا القرار لم يُطبَّق بسبب سقوط العراق 2003، إلا أنه أُعيد تفعيله بتعليمات من مجلس شورى الدولة ومن رئاسة الوزراء في عام 2010.

حق التملك

في عام 1980 صدر القانون رقم 215 القاضي بالسماح للفلسطينيين المقيمين في العراق إقامة فعلية بالتملك العقاري، وفي عام 1987 صدر القرار رقم 936 الذي لا يسمح للفلسطيني المقيم في العراق إقامة دائمة بتملك أكثر من عقار أو قطعة أرض واحدة[1].

1 دراسة توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق - إبراهيم العلي - تجمع واجب - قسم لأبحاث والدراسات.
http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=3983&Itemid=309

في عام 1989 صدر القرار رقم 469 القاضي يوقف العمل بقانون تمتع الفلسطينيين بحقوق عقارية 215 لعام 1980 وكذلك القرار 936 لعام 1987 لمدة خمس سنوات.

في عام 1994 صدر القرار رقم 23 القاضي بوقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه.

حق العمل

في عام 1964 صدر القرار رقم 15108 عن وزارة المالية والذي يؤكد على قرار مجلس الوزراء العراقي، معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة المواطن العراقي من حيث استلام الرواتب والعلاوات السنوية ومخصصات غلاء المعيشة والإجازات بتطبيق قوانين أنظمة الخدمة عليهم.

في عام 1969 صدر القرار رقم 336 القاضي بمساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترقية والتقاعد، على أن يبقى مشروطًا بالانتهاء في حالة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وتطبيق أنظمة الخدمة عليهم.

1983: صدور تعليمات من مدير الإقامة تطلب من الفلسطيني الحصول على موافقة المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني عند عمله أو انتقاله إلى عمل آخر، وحتى ضمن القطاع الخاص، وهددت التعليمات كل من يخالفها بحمله على مغادرة البلاد ومنعه من دخولها مستقبلاً[1].

من خلال استقراء هذه القوانين نجد أن الخط البياني للفلسطيني في العراق شكَّل تذبذبًا واضحًا بين ارتفاع لم يفرح به وانخفاضٍ أذاقه مرارة الجوع والفقر.

2 – الخليج العربي

الإقامة والعمل

تعاملت التشريعات المحلية في دول الخليج مع اللاجئين الفلسطينيين على أساس أنهم عمالة وافدة ترتبط إقامتها بعقد العمل وتنتهي بانتهائه. وحرية تنقل

1 محمد المحمدي، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، أكاديمية دراسات اللاجئين (غير منشورة).

الفلسطيني بين دول الخليج لا تتم إلا بشرط الحصول على تأشيرة مسبقة من أجل الزيارة، ويُشترط عندها ألا تتجاوز مدة معينة قدَّرتها بعض الدول بستة أشهر، وإلا تُعتبر إقامة ملغاة، ولا يحق له الدخول ثانية إلا بتأشيرة جديدة وعقد عمل جديد.

حق التملك والاستثمار

لا يحق للاجئ الفلسطيني أن يتملك عقارًا بل يحق له فقط الاستئجار، كذلك لا يُسمح له بامتلاك أي مشروع، ويشترط القانون توفر مالك خليجي للمشروع أو المنشأة يكون هو المالك الحقيقي ولو بشكل صوري[1].

3 – اليمن

شكَّل اليمن محطة مرور للفلسطينيين استمرت حتى منتصف التسعينيات، ليصلوا إليها ومن ثَمَّ يبحثون عن أماكن أفضل.

حق الإقامة والعمل والتملك

لم يكن القادمون إلى اليمن لاجئين، لكنهم جاؤوا للإسهام في وضع اللبنات الأساسية للتعليم، كغيرهم من الكوادر التي جاءت من أنحاء الوطن العربي، إلا أن كثيرًا منهم واصلوا البقاء حتى أصبح من الصعب عليهم العودة إلى الأراضي الفلسطينية، واستمروا في العمل في حقل التعليم حتى حلَّ عليهم (قرار الإحلال) الصادر عن وزارة التربية والقاضي بالاستغناء عن كل الكوادر العربية العاملة في حقل التربية والتعليم، فتمّ الاستغناء عما يزيد عن مئة معلم فلسطيني، وأصبحوا ضمن العاطلين عن العمل في صفوف الجالية الفلسطينية[2].

---

1 بشير أبو القرايا، فلسطينيو الشتات في الخليج العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، ندوات 37، الطبعة الأولى، عمان 2002، مركز دراسات الشرق الأوسط ص 274 وما بعدها.

2 فلسطينيو الشتات – الفلسطينيون في اليمن – موقع الجالية على الشبكة العنكبوتية
http://www.aljalia.org/all/viewPages_country.php?id=22

المطلب الثالث: التشريعات الناظمة للاجئين الفلسطينيين في شمال إفريقيا (مصر والسودان – دول المغرب العربي)

1 – مصر

يُقدَّر عدد الفلسطينيين من لاجئين وغيرهم في مصر 2011 بحوالي 84 ألف فلسطيني[1]، دخلوا مصر خلال موجات اللجوء المتكررة منذ حرب 1948.

حق الإقامة ووثائق السفر

تتعامل التشريعات المصرية مع اللاجئين الفلسطينيين معاملة الأجانب، وتمنح السلطات المصرية ثلاث فئات من وثيقة السفر تتوقف على تاريخ الإقامة في مصر (1948–1956 – ومنذ 1967)، وتنص وثائق اللاجئين هذه بوضوح على عدم إمكان حاملي هذه الوثائق الدخول أو المرور عبر جمهورية مصر العربية إذا لم يحصلوا على تأشيرة دخول، مرورًا أو عودة[2].

حق العمل

أجاز القانون رقم 66 لعام 1962 في المادة الأولى منه للدولة استخدام الفلسطينيين في المؤسسات الحكومية التابعة للقطاع العام، مع معاملتهم مثل مواطني الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن المادة 2 من قانون العمل رقم 48 في القطاع العام لعام 1978 قد ألغت القانون السابق واستبدلت به عبارة "يُسمَح للفلسطينيين بممارسة المهن الحرة، وأُلغيت كافة الاستثناءات الممنوحة للفلسطينيين في مجال التشغيل بمقتضى مراسيم أصدرها رئيس الجمهورية"[3].

---

1 إيمان يس، اللاجئون الفلسطينيون في مصر ولغز السفر للخارج، مجلة العودة، العدد 47 أغسطس/آب 2011، ص 14–15.

2 عروب العابد، اللاجئون الفلسطينيون في مصر، محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين (غير منشورة)، جامعة البحرين المفتوحة، الدورة الأولى 2010–2011.

3 ساري حنفي، بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني، مرجع سابق، ص 41–43.

التملك

سمح القانون 51 لعام 1963 للفلسطينيين بامتلاك الأراضي الزراعية، إلا أنه أُلغي في عام 1985م بالقانون رقم 104 مما أجبر العديد منهم على التنازل عن أراضيهم بأثمان زهيدة[1].

2 – السودان

لم تشر المراجع إلى وجود لاجئين فلسطينيين في السودان منذ عام 1948 أو عام 1967، وإنما ترجع غالبية الموجودين فيه إلى الذين قدموا مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من لبنان عام 1982.

حق الإقامة

تَعُدّ القوانين والتشريعات السودانية اللاجئين الفلسطينيين أجانب؛ لذا يتطلب دخول أحدهم إلى السودان الحصول على تأشيرة مسبقة من جهة تتبناه سواء أكانت شركة أو جامعة أو أفرادًا سودانيين يمتون إليه بقرابة من الدرجة الأولى. ولا تتجاوز مدة الإقامة للزائرين ثلاثة أشهر، ويترتب على من يتجاوز المدة المسموح بها للإقامة غرامة مالية تقدر بأربعة دولارات.

حق العمل

لا يحق للاّجئ الفلسطيني العمل إلا باستكمال الشروط التي وضعتها الجهات الرسمية المخولة بعمل الأجانب، كالحصول على إجازة من اتحاد أصحاب العمل[2].

3 – الجزائر

يرجع الوجود الفلسطيني في الجزائر إلى العمالة الفلسطينية في جميع مجالات العمل سواء التعليمي أو المهني.

---

1 المرجع السابق، ص 42.

2 مقابلة مع السيد أسامة سعيد، مقيم سابق في السودان، دمشق، مخيم اليرموك.

حق الإقامة

استطاع الفلسطينيون الدخول والخروج من الجزائر وإليها دخولاً سلسًا بموجب موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، ويمكن للفلسطيني الراغب بالاستقرار في الجزائر الحصول على إقامة مؤقتة لمدة سنتين تُجدَّد بشكل اعتيادي.

حق العمل

يعود معظم الوجود الفلسطيني بالجزائر إلى التعاقد مع الحكومة الجزائرية للعمل في المجالات المختلفة، بالمقابل فإن غير المتعاقد مع الدولة له الحق في العمل الذي يريده دون أي إزعاج من السلطات الجزائرية[1].

4 – ليبيا

تعزى أسباب الوجود الفلسطيني في ليبيا إلى كونها كانت حتى فترة قريبة من أكثر الدول العربية التي منحت تسهيلات للفلسطينيين من حيث شروط الإقامة والعمل[2].

حق الإقامة[3]

يستطيع اللاجئ الفلسطيني الدخول والخروج من وإلى ليبيا بعد حصوله على تأشيرة الدخول أو الخروج مسبقًا بناءً على عقد عمل، إلا أنه في الآونة الأخيرة أصبح ذلك بالأمر الصعب، فقد أزيلت عن التأشيرة كلمة خروج وعودة، وأصبحت فقط خروجًا؛ مما حدا بالكثيرين إلى تجنب الخروج خوفًا من عدم إمكانية العودة.

حق العمل والتملك

يُعامَل اللاجئ الفلسطيني معاملة الأجنبي في ليبيا، فهو بحاجة إلى ترخيص عمل من الجهة التي سيعمل لديها، كما لا يحق له التملك، أما بالنسبة للاستثمار فلا بد أن يكون الترخيص باسم مواطن ليبي.

---

1 مقابلة مع السيد إبراهيم شحادة مدير مركز اللغات والترجمة، دمشق، مقيم سابق في الجزائر.

2 لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مرجع سابق، ص 197.

3 مقابلة مع المحامي أحمد أبو عيد، أحد المقيمين في ليبيا لمدة عشرة سنوات، سورية، دمشق، مخيم اليرموك 26 فبراير/شباط 2012.

النتائج

- يتصف وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية بالتذبذب وعدم الاستقرار كونه لا يستند إلى مواقف حقوقية تفصل بين قضية حماية اللاجئين وبين العلاقات البينية المعرضة للتغيير بين الفترة والأخرى.
- لم تكن التشريعات الوطنية والقوانين الناظمة للوجود الفلسطيني في الدول العربية العامل الوحيد في تنظيم حياة اللاجئ في الدول العربية بل كان هناك العديد من القرارات والأوامر الإدارية المكتوبة وغير المكتوبة الصادرة عن الوزراء تقيد أو تعطل تنفيذ بعض تلك القوانين، كما هو الحال في التعليمات الصادرة عن الحكومة الأردنية بخصوص سحب الجنسية الأردنية من حَمَلة البطاقة الخضراء، أو تعطيل تطبيق القانون المصري الذي أعطى الحق لأبناء المرأة المصرية بالحصول على الجنسية المصرية، على الفلسطينيين بقرار من وزير الداخلية آنذاك، وهو القرار ذاته الذي شهدنا تطبيقه بعد انتصار الثورة في مصر.
- إن منح اللاجئ الفلسطيني في الدول العربية حقوقه المدنية والاجتماعية والاقتصادية يعزز من صموده وتمكنه من الإعداد لمرحلة التحرير والعودة، فتلك الحقوق لا يمكن لها أن تجعله يميل نحو التوطين أو التنازل عن حقه في العودة، وخير مثال على ذلك فلسطينيو سورية وحتى فلسطينيو أوروبا.
- إن التعامل مع اللاجئ الفلسطيني في دول الخليج من زاوية العمالة الأجنبية التي تفرض عليه المغادرة فور انتهاء عقد العمل أدى إلى زيادة تعقيد وضع اللاجئ الفلسطيني خصوصًا أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة الذين لا يستطيعون العودة إليهما، كما أن التعاقد الخجول مع الأيدي العاملة الفلسطينية -المتصفة بالكفاءة- المنتشرة بالشتات والاستعاضة عنها بالعمالة الأجنبية أدى إلى تفشي البطالة في مجتمعات اللاجئين وازدياد معاناتهم.
- إن المتتبع للسلوك العراقي المتخَذ تجاه اللاجئين الفلسطينيين منذ سقوط النظام عام 2003 من حملات تهجير ودَهْم واعتقالات بين صفوفهم يدرك أنها تصب

في المشروع الصهيوأميركي المبيَّت نحوهم والرامي إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ فموقف المجتمع الدولي والصمت المطبق حيال ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق ليؤكد مقولة: إنه لم يكن يومًا في موقف الحيادي أو النزيه من القضية الفلسطينية، وإنما كان منحازًا وداعمًا لمشاريع ترحيل الفلسطينيين والتوطين وشطب حق العودة.

التوصيات

- العمل على تفعيل بنود بروتوكول الدار البيضاء، ووضع الآليات والوسائل الكفيلة بمراقبة تنفيذه، وحث الدول العربية التي لم تبدِ رأيها فيه إلى الانضمام إليه والالتزام بمضمونه، وإزالة العقبات التي تحول دون تطبيقه على المستوى الوطني، ومن ثَمَّ موائمة الحماية المطبقة على اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية مع معايير الحماية الدولية.
- دعوة جامعة الدول العربية إلى بحث وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا لأول مرّة في العام 1967، ووضعية اللاجئين الذين لا يندرجون تحت تصنيف لاجئي 1948 ولاجئي 1967، والمهجَّرين الفلسطينيين في الداخل، كون أوضاع هذه الفئة الكبيرة لا تزال تراوح مكانها بانتظار تسوية شؤونها في بعض الدول العربية.
- على الدول العربية المسارعة إلى معالجة القصور القانوني المتعلق بموضوع اللاجئين، فلا يوجد اتفاقية عربية جماعية لتنظيم الأوضاع الخاصة باللاجئين في الوطن العربي سواء الفلسطينيين أم غيرهم، على غرار الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية[1].
- دعوة الدول العربية إلى إعادة تفعيل الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين التي وضعت أسسها العامة جامعة الدول العربية 1993 بغية تحديد مفهوم اللجوء في العالم العربي وترتيب الأطر القانونية والسياسية الناظمة له.

1 إبراهيم درّاجي، مشكلات اللاجئين وسبل حلها، ورقة مقدّمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، بعنوان: اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها 4-11 أبريل/نيسان 2011، ص 42.

- دعوة الدول العربية إلى تسهيل تنقل اليد العاملة الفلسطينية بينـــها، وتمكـــين اللاجئ الفلسطيني من العمل.
- تضمين التشريعات الوطنية نصوصًا فعلية تكفل صون كرامة اللاجئ وتعـــزز صموده ريثما تتحقق آماله في التحرير والعودة.

قائمة المراجع

1. إبراهيم درّاجي، اللاجئون الفلسطينيون في سورية، دراسة قانونية مقدمة إلى أعمال ندوة اتفاقية 1951م للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين التي نظمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شيراتون دمشق: 27 فبراير/شباط- 3 مارس/آذار 2005- كلية الحقوق - جامعة دمشق.
2. إبراهيم درّاجي، مشكلات اللاجئين وسبل حلها، ورقة مقدّمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية كلية العلوم الإستراتيجية بعنوان: اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها، 4-11 أكتوبر/تشرين الأول.
3. أحمد الحاج، تعديل قوانين عمل الفلسطينيين في لبنان أقل بكثير من المطلوب وخشية من دفن قانون التملك، مجلة فلسطين المسلمة، العدد التاسع، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر/أيلول 2010، متابعات.
4. أحمد سعد الدين، اللاجئون في الأردن رقم وطني وحقوق منقوصة: غموض في القوانين التي تنظم علاقة اللاجئين بدول اللجوء، مجلة العودة، العدد 51، السنة الرابعة .2011
5. إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، تقرير معلومات 18، قسم الأرشيف والمعلومات، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .2011
6. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عامًا، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الطبعة الأولى، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002 الجزء 3.
7. أنيس فوزي قاسم، الفلسطيني في التشريعات العربية، النموذج الأردني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83 (صيف 2010).

8. إيمان يس، اللاجئون الفلسطينيون في مصر ولغز السفر للخارج، مجلة العودة، العدد 47 أغسطس/آب 2011.
9. بشير أبو القرايا، فلسطينيو الشتات في الخليج العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، ندوات 37، الطبعة الأولى، عمان 2002، مركز دراسات الشرق الأوسط.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية ديسمبر/كانون الأول 2011.
11. دراسة توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق – إبراهيم العلي – تجمع واجب – قسم لأبحاث والدراسات. http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=3983&Itemid=309
12. ساري حنفي، بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني، سلسلة دراسات وأبحاث، الطبعة الأولى، رام الله، (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، يناير/كانون الثاني 1997.
13. سد فجوات الحماية الدولية، الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين: الحماية في الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، الطبعة الأولى، بيت لحم فلسطين، (بديل) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2009.
14. صحيفة الأخبار، بيروت، 23 فبراير/شباط 2012، نشرة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 23 فبراير/شباط 2012.
15. عباس شبلاق، قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية، رام الله، فلسطين، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 1997.
16. عروب العابد، اللاجئون الفلسطينيون في مصر، محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين (غير منشورة)، جامعة البحرين المفتوحة، الدورة الأولى 2010–2011.
17. عيسى أبو زهيرة، حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة، الشبكة العنكبوتية. http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=18238.%

CD%DE%E6%DE%20%C7%E1%E1%C7%CC%C6%ED%E4
%20%DD%ED%20%D9%E1%20%C7%E1%CA%D3%E6%ED
%C9%20%C7%E1%D1%C7%E5%E4%C9

18. فلسطينيو الشتات – الفلسطينيون في اليمن – موقع الجالية على الشبكة العنكبوتية http://www.aljalia.org/all/viewPages_country.php?id=22.
19. الفلسطينيون في لبنان،سعود المولى،دراسات وتقارير – موقع مركز القدس للدراسات السياسية (2009/6/8) على الشبكة العنكبوتية – http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=757&menu_id=7&program_id=3&cat_id=2
20. القضية الفلسطينية في القمم العربية السابقة – قراءة في 36 قمة عربية – فلسطين وقضيتها.. من أنشاص 46 حتى الدوحة 2009– http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate
21. لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2003.
22. مجموعة عائدون، الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة (الواقع والمسؤولية)، الورقة التي قدمتها المجموعة إلى ندوة نظمتها بالتعاون مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2005.
23. محمد المحمدي، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، أكاديمية دراسات اللاجئين (غير منشورة).
24. محمد خالد الأزعر، الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين: فحص الحقل ومنطلقات للتطوير.
25. محمود الحنفي، تحرير د. محسن صالح، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2008.
26. مريم عيتاني ومعين مناع، تحرير د. محسن صالح، معاناة اللاجئ الفلسطيني، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010 م، ص 22.

27. مقابلة مع السيد إبراهيم شحادة مدير مركز اللغات والترجمة- دمشق، مقيم سابق في الجزائر.
28. مقابلة مع السيد أسامة سعيد، مقيم سابق في السودان، دمشق مخيم اليرموك.
29. مقابلة مع المحامي أحمد أبو عيد، أحد المقيمين في ليبيا لمدة عشرة سنوات، سورية، دمشق، مخيم اليرموك 26 فبراير/شباط .2012
30. الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية، قوانين، مراسيم، قرارات، خدمات، بيانات، إحصائيات، دمشق، الجمهورية العربية السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.

أزمة الاعتراف باللاجئين الفلسطينيين(*)

حنين أبو سالم
باحثة، متخصصة في الشأن الفلسطيني
وقضايا الإسلام والديمقراطية

تهدف هذه الورقة إلى بيان كيف أن الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات ذات الصلة، التي تتعامل مع توصيف اللاجئين قد لعبت دورًا في خلق مبادئ في القانون الدولي العرفي تقضي على حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأبنائهم. وكيف يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل مع مثل هؤلاء الأفراد.

وقد شرعت الورقة بمعاينة الآثار المترتبة على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين لأنه على الرغم من الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية لجعل هذه الاتفاقية لا تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها لا تزال تهدد حق العودة لكثير منهم.

تُعَرِّف اتفاقية عام 1951 اللاجئ بأنه "أي شخص... خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو محل إقامته المعتادة السابق، ونتيجةً لخوفٍ له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لا يستطيع أو لا يرغب في أن يستظل بحماية ذلك البلد. "تضع هذه الاتفاقية معيارين رئيسيين يجب توافرهما في الفرد لكي يُعترَف به لاجئًا، وهما أن يحمل جنسية البلد الذي لا يستطيع العودة إليه، أو أن يكون مقيمًا سابقًا في ذلك البلد أو كليهما معًا. كما تتضمن اتفاقية عام 1951 الإقرار بمبدأ تجنيس اللاجئين عندما تُعلن أن اللاجئ الذي "حصل على جنسية جديدة، ويتمتع بحماية بلد

(*) ترجم الورقة عن الإنكليزية د. موسى الحالول. وقد استثنيت الهوامش والمصادر من النسخة المترجمة ويمكن الاطلاع عليها بالعودة إلى النسخة الإنكليزية.

جنسيته الجديدة" لا يعود لاجئًا. تشكّل هذه الاتفاقية خطرًا واضحًا على حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأنها أساسًا تُعيد تأكيد مبادئ اتفاقية لاهاي 1930 التي تنص على أنه "يجب أن يكون المثل الأعلى الذي تنصبّ عليه الجهود الإنسانية... هو إلغاء جميع حالات... انعدام الجنسية وازدواجية الجنسية". وعندما ننظر إلى مبدأ التجنيس كحل لمواجهة حالات انعدام الجنسية، والدعوة إلى إلغاء ازدواجية الجنسية المزدوجة في سياق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، يتضح أن كلتا الاتفاقيتين يمكن استخدامهما على حد سواء لتجريد اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في هوية فلسطينية وحقهم في العودة؛ ذلك لأن الحل الذي تروج له كلتا الاتفاقيتين في نهاية المطاف هو شكل من أشكال التجنيس الذي لا يجرد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين فحسب، وبالتالي من حقهم في العودة، بل كذلك من قدرتهم على الاحتفاظ بمواطنتهم الفلسطينية إذا اكتسبوا جنسية جديدة.

أدرك أعضاء الجامعة العربية الخطر الذي تشكّله اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين على حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأبنائهم. ولهذا أكدوا من جديد معارضتهم لمنح الجنسية للاجئين الفلسطينيين وذلك بإضافة الشرط التالي إلى الاتفاقية: "هذه الاتفاقية يجب ألا تنطبق على الأشخاص الذين يتلقون في الوقت الحاضر الحماية والمساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين".

حمى هذا الشرط هوية اللاجئين الفلسطينيين وأبنائهم الذين لجأوا إلى الدول العربية وخضعوا لولاية الأونروا. ومع أن ولاية الأونروا لم تُروِّج لمنح الجنسية للاجئين الفلسطينيين، لم تدرك الدول الأعضاء في الجامعة العربية أن ولاية الأونروا لا تحمي جميع اللاجئين الفلسطينيين وأبنائهم. يتضح هذا من خلال التعريف الذي تضعه الأونروا للاجئين الفلسطينيين "أناسٌ كان محل إقامتهم المعتاد في فلسطين ما بين يونيو/حزيران 1946 ومايو/أيار 1948، ثم فقدوا منازلهم وسبل معيشتهم نتيجةً للصراع العربي–الإسرائيلي عام 1948". يشكّل هذا التعريف مع المعايير الواجب توافرها ليصبح اللاجئ مؤهلاً للحصول على مساعدة من الأونروا خطرًا واضحًا على حق العودة لكثير من اللاجئين الفلسطينيين؛ لأنه بالإضافة إلى استثناء اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يسجَّلوا لدى الوكالة من المساعدة، لا يعترف هذا التعريف

أيضًا بأن الفلسطينيين الذين لم يكونوا من المقيمين قبل سنتين من بدء النزاع أصبحوا لاجئين مثل غيرهم على حد سواء لأنهم عجزوا عن العودة إلى بلدهم الأصلي. علاوةً على ذلك، إن الوكالة باشتراطها الإقامة التي يحددها مقياس زمني محدد لتحديد من هو اللاجئ الفلسطيني قد خلقت سابقةً يستطيع أن يوظفها فقهاء القانون للادعاء بأن "من لا ينطبق عليه شرط الإقامة لمدة سنتين من الفلسطينيين لا يمكن أن يكون فعليًا من مواطني فلسطين قبل عام 1948، وبالتالي ليس له حق المطالبة بالعودة".

عملية القضاء على حق العودة من خلال غربلة مَن يمكن اعتباره لاجئًا فلسطينيًا واضحة أيضًا في البند الثالث من القرار 194 لعام 1948 الذي ينص على أنه "ينبغي أن يُسمح للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت ممكن". لم يفشل القرار في ترسيخ حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين نظروا إلى الكيان الصهيوني باعتباره محتلاً تجب مقاتلته فحسب، بل وضع أيضًا معيارًا يجب توفره في اللاجئين كي يحق لهم المطالبة بحق العودة، وهذا المعيار هو قدرتهم على "العودة إلى ديارهم". وهذا يعني ضمنًا أن اللاجئين (أو أبناءهم في المستقبل) الذين لا يملكون بيوتًا قائمةً يعودون إليها لا يمكنهم الاستفادة من هذا القرار كأساس للعودة. علاوةً على ذلك، لا يأتي اقتراح التعويض (المنصوص عليه في القرار) لمن يختار عدم العودة تأكيدًا على مبدأ التجنيس فحسب، بل يعني أيضًا أن مبدأ العودة هو واحدٌ من بين حلول محتملة بدلاً من أن يكون أمرًا ملزمًا للكيان الصهيوني. وهذا الاستنتاج يعززه طرح مبدأ التجنيس مجددًا بوصفه حلاً مثاليًا لمكافحة انعدام الجنسية في اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية التي تنص على أنه "يجب على الدول الموقِّعة تسهيل استيعاب اللاجئين وتجنيسهم، وبذل كل جهد لتعجيل إجراءات التجنيس بأقصى ما يُمكن". وتنص اتفاقية سنة 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية على أنه "يجب على الدولة الموقِّعة أن تمنح جنسيتها لمن يولَد في أراضيها ويكون عديم الجنسية من دون ذلك". وفي أعقاب اتفاقية عام 1961 جاءت اتفاقية 1963 الأوروبية للحد من حالات تعدد الجنسية لتؤكد هي الأخرى أن مبدأ التجنيس كان يهدف في نهاية المطاف إلى القضاء على حق العودة للاجئين وأبنائهم، وذلك

من خلال تقويض الأساس القانوني الذي يمكن للاجئين أن يحاججوا به، وهو أنهم ما زالوا مواطنين في بلدهم الأصلي رغم حصولهم على جنسية جديدة.

تواصلت عملية تخفيض عدد اللاجئين الفلسطينيين أبعد من ذلك حين صدر قرار مجلس الأمن رقم 237 في الرابع من يونيو/حزيران 1967 نتيجة حرب الأيام الستة من العام نفسه. دعا هذا القرار حكومة إسرائيل إلى "تسهيل عودة السكان الذين فرّوا من المناطق منذ نشوب القتال". ولأن هذا القرار لا ينطبق إلا على القاطنين، فقد تغاضى صراحةً عن إثبات حق العودة للفلسطينيين الذين كانوا في الخارج قبل 4 يونيو/حزيران 1967. وفي الحقيقة حين ننظر إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967 نجد أن حق العودة حتى للقاطنين الفلسطينيين قد خُفِّض بتأكيد القرار على "ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". فبحسب الاتفاقيات التي استعرضناها آنفًا، يصبح من المرجح أن تُفَسَّر التسوية العادلة على أنها دعوة لتجنيس اللاجئين في المناطق التي لجؤوا إليها.

وليس أدل على الخطر الذي ينطوي عليه مبدأ القانون الدولي العرفي للتجنيس على حق الفلسطينيين في أن تكون لهم هوية فلسطينية، وبالتالي على حقهم في العودة، من القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية في عام 1955 في قضية نوتَبوم الشهيرة والتي يُسْتشهَد بها كثيرًا. وهذه القضية رفعتها ليختنشتاين ضد غواتيمالا، مدعيةً أن غواتيمالا عاملت السيد نوتَبوم، وهو مواطن من ليختنشتاين، بما يخالف القانون الدولي. لكن المحكمة تمسكت بمبدأ "الجنسية الفعلية" ورفضت القضية على أساس أن قضية نوتبوم تعوزها تلك الصلة الحقيقية والفعلية بين الدولة والفرد التي تُخوّل الدولةَ توفيرَ الحماية الدبلوماسية للأفراد. ولأن مبدأ الجنسية الفعلية كما هو موضح في قضية نوتبوم يُستشهد به في تعريفات مفهوم الجنسية، فإن من الممكن أن يستخدم القادة السياسيون وفقهاء القانون قضية نوتبوم في المستقبل للاحتجاج بها لجهة عدم الاعتراف بالفلسطينيين داخل سيناريو الأونروا وخارجه كمواطنين فلسطينيين لهم حق العودة بدعوى أن كلتا المجموعتين تعوزهما صلةٌ حقيقية مع دولة فلسطين المستقبلية.

وهذه الحجة الخطرة من شأنها أن تلقى الدعم من مجلس المؤتمر الأوروبي لسنة 1997 بشأن الجنسية الذي اعترف بأن 10 سنوات من الإقامة الاعتيادية في

أي بلد تُعدَّ أساسًا لمنح الجنسية. ويشكّل هذا الاعتراف خطرًا حقيقيًا على حق الفلسطيني في أن تكون له هوية فلسطينية لأن المقياس الزمني المحدد للحصول على الجنسية يمكن أن يُتَّخَذ ذريعةً بأن الفلسطينيين الذين لم يقيموا في فلسطين قبل الاحتلال أو بعده أصبحوا مجنسين حُكمًا بفضل الزمن الذي عاشوه خارج بلدهم الأصلي، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم مواطنين فعليين في الدولة الفلسطينية في المستقبل. إن مبدأ الإقامة الاعتيادية في قواعد الجنسية يزيد بكل بساطة من حقوق المحتلين الصهاينة في الأرض بينما يقضي على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وعلى العموم، يمكن أن تُستخدَم الاتفاقيات وقضية نوتَبوم التي عايّناها في هذه الورقة للضغط على الدول العربية لتجنيس اللاجئين الفلسطينيين في أراضيها وعدم الاعتراف بالفلسطينيين الذين حصلوا على جنسية جديدة. سيلاقي أعضاء الجامعة العربية عَنَتًا كبيرًا في الاعتراض على هذه المطالب لأن خصومهم يمكنهم أن يحاججوا بأن أعضاء جامعة الدول العربية أنفسهم قد لعبوا دورًا رئيسيًا في القضاء على حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين وأبنائهم. فهذه الحجة تدعمها اتفاقية كامب ديفيد لسنة 1978 التي وافقت فيها مصر على أن يقوم ممثلون من مصر وإسرائيل والأردن والفلسطينيين "بالاتفاق على طرائق عودة الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة" في عام 1967. ببساطة لقد قبلت مصر بأن القضية تحولت من لاجئي 1948 لتشمل فقط مشكلة لاجئي 1967. وهذا الأمر أكده مجددًا إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت سنة 1993 بين إسرائيل والفلسطينيين وفي معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن سنة 1994 التي أكدت أن مشكلة لاجئي 1967 ستُحَل "وفقًا للقانون الدولي".

لم تفشل الاتفاقيات المذكورة أعلاه في ترسيخ حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين إلى الأماكن والديار التي طُرِدوا منها فحسب، بل سعت أيضًا سعيًا حثيثًا لغربلة من يحق له العودة من بين فئة عام 1967. ومن هنا يتضح كيف لعبت الاتفاقيات ذات الصلة التي وقّع عليها أعضاء جامعة الدول العربية دورًا في القضاء على حق الفلسطيني في أن تكون له هوية فلسطينية، وبالتالي على حق العودة لكثيرٍ من الفلسطينيين.

قد يحاجج أعضاء جامعة الدول العربية الذين لم يوقعوا اتفاقيات مع الكيان الصهيوني بأن القرارات التي اتخذتها مصر والأردن غير ملزمة لهم. بيد أن مثل هذا الافتراض يُعَدُّ في سياق القانون الدولي العرفي في غاية السذاجة لأنه لا يدرك أن المعايير الدولية تتطور من خلال المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف، ولهذا فإن القرارات التي اتخذتها الأردن ومصر لها تأثير على جميع الأعضاء داخل الجامعة لأنها توحي بأن أعضاء الجامعة العربية الملتزمين بحق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين يخالفون المعايير الدولية. لذلك من المهم أن يرد أعضاء الجامعة العربية الملتزمين بحق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين بشكل مناسب على أي اتفاقيات يتوصل إليها أي عضوٍ في جامعة الدول العربية مع إسرائيل، لأن جميع الأعضاء سيجدون أنفسهم مضطرين لمواجهة عواقب مثل هذه الأعمال.

علاوةً على ذلك، يجب أن يتنبَّه أعضاء الجامعة العربية أيضًا إلى نمط قوانين الجنسية التي يعتمدونها لأنه يمكن استخدامها أداةً لإجبار أعضاء جامعة الدول العربية لتجنيس الفلسطينيين في المستقبل القريب. يتضح هذا التهديد حين نجد أنه رغم ما تنص عليه اتفاقية لاهاي لعام 1930 من أن "لكل دولة الحق في تحديد مواطنيها بموجب قانونها الخاص بها"، إلا أنها مع ذلك تؤكد أن قوانين الجنسية التي تعتمدها كل دولة ذات سيادة "تكون مقبولة بمقدار اتساقها مع الاتفاقيات الدولية السارية والقانون الدولي العرفي ومبادئ القانون المعترف بها عمومًا فيما يتعلق بقانون الجنسية". وهذه النقطة الأخيرة تؤكد أنه يمكن استخدام مبادئ الجنسية التي تدعم القانون الدولي العرفي للتجنس لدعم حجة تجنيس الفلسطينيين.

ومما يؤسَف له أنه رغم أن معظم أعضاء جامعة الدول العربية يثابرون في الدفاع عن الهوية الفلسطينية، وبالتالي في الدفاع عن حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن قوانين الجنسية التي اعتمدوها توحي بأنها تتفق مع المبادئ التي لعبت دورًا في القضاء على حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأبنائهم. وما يدعم هذه الحجة هو أن معظم أعضاء جامعة الدول العربية يعترفون بمبدأ فقدان الجنسية لا إراديًا. ومن خلال اعترافهم بهذا المبدأ فهم يعترفون تلقائيًا بأن الدولة الفلسطينية المستقبلية تستطيع أن تحدد من هم مواطنوها بموجب قانونٍ للجنسية خاصٍ بها. وهذا يعني أن أعضاء جامعة الدول العربية يقبلون من حيث المبدأ بأن اللاجئين

الفلسطينيين يمكن أن يفقدوا حقوقهم بهوية فلسطينية لا إراديًا، وبالتالي يفقدون حق العودة. وقد برزت جسامة هذا الخطر مؤخرًا في اتفاق أوسلو لعام 1993 الذي خوَّل السلطةَ الفلسطينية إصدارَ جوازات سفر فقط للمقيمين الحاليين في الضفة الغربية وقطاع غزة وللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى الأراضي الفلسطينية. لم يستبعد هذا الاتفاق اللاجئين الذين رفضوا شروط اتفاق أوسلو استبعادًا لا مراء فيه فحسب، بل بيَّن أيضًا كيف أن التعريفات المتفق عليها بخصوص اللاجئين الفلسطينيين أدَّت إلى إملاء نوع العلاقة الواجبِ قيامُها بين الدولة والفرد في تطور قوانين الجنسية لدى السلطة الفلسطينية.

لم يرد ذكر مبدأ الجنسية المزدوجة ضمن الفئات التي تحدد من هو المؤهَّل للحصول على جواز سفر من السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن مجرد عدم اعتراف غالبية أعضاء جامعة الدول العربية بمبدأ الجنسية المزدوجة وإقرارهم أن فقدان الجنسية لا إراديًا يمكن أن يحدث إذا اكتسب الشخص جنسية جديدة يعني أن جامعة الدول العربية تُقِرُّ من حيث المبدأ أن اللاجئين الفلسطينيين الذين اكتسبوا جنسية جديدة لم يعودوا مواطنين فلسطينيين، وبالتالي لا يمكن أن يطالبوا بحق العودة. علاوةً على ذلك، يمكن أن يُتَّخذ اعتراف غالبية الأعضاء في جامعة الدول العربية بمبدأ فقدان الجنسية لا إراديًا ذريعةً للمحاججة بأن هذه الدول تُقِر من حيث المبدأ بأن أبناء الفلسطينيين الذين حصلوا على جنسية جديدة لا حق لهم في هوية فلسطينية. يتضح هذا حين نجد أن قوانين الجنسية لدى غالبية أعضاء الجامعة العربية رغم أنها تُقر بحق الأبناء في اكتساب جنسية آبائهم بصرف النظر عن البلدان التي وُلِدوا فيها، إلا أنها تضع معايير صارمة تحد من إمكانية الأبناء في ممارسة هذا الحق، وفي ما يلي أمثلة على ذلك:

1. البحرين: لكي يكون القاصر مؤهلاً للحصول على الجنسية البحرينية، لا بد للأب أن يكون مواطنًا لدى إعلان الاستقلال أو بعده، كما أن فقدان المواطنة يشمل القُصَّر.
2. السودان: يجب على الأب أو الجد أن يكون مقيمًا في بلد المنشأ لكي يكون الابن أو الحفيد مؤهلاً للجنسية.
3. لبنان: يجب تسجيل الأبناء لدى سفارة لبنان حين ولادتهم.

حين تدرك دول الجامعة العربية أن سياساتها الخارجية وقوانين الجنسية الخاصة بها تلعب دورًا في القضاء على حق الفلسطيني في هوية فلسطينية سيكون الأوان قد فات لسحب التزاماتها تجاه النظام الدولي لأنها -من حيث تـــدري أو لا تـــدري- لعبت دورًا فعالاً في تشكيل نمط إقليمي من أحكام الجنسية التي تـــدعم المبـــادئ العرفية الدولية التي تقضي على حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأبنائهم.

في الختام لقد بيَّنت هذه الدراسة القصيرة أن الاتفاقيات الدوليـــة وقـــرارات الأمم المتحدة الكبرى والاتفاقات ذات الصلة قضت على حق الفلســـطينيين في أن تكون لهم هوية فلسطينية، وبالتالي على حقهم وحق أولادهم في العودة.

الفصل الثاني

الوطأة الاجتماعية
وإشكالات إدارة ملف اللاجئين

الاجتماعي والسياسي في واقع اللاجئين الفلسطينيين بين ثنائية الاندماج والاغتراب

تكريس الصورة أم الحالة

أديب زيادة
أكاديمي فلسطيني متخصص في السياسة الخارجية
للاتحاد الأوروبـــي تجاه القضية الفلسطينية

مدخل

بلغ تعداد اللاجئين الفلســـطينيين المســـجلين لـــدى وكالـــة الأونـــروا في أيلول/سبتمبر من العام 2009 حوالي 4.74 مليون لاجئ موزعين على مناطق عملها الخمسة. وبينما يحظى الأردن بنصيب الأسد منهم بما نسبته 41.7% يأتي قطاع غزة في المرتبة الثانية بنسبة 23.1% بينما الضفة الغربية 16.3% في حين بلغـــت هـــذه النسبة في كل من سوريا ولبنان على التوالي 9.9% و8.9% مـــن أعـــداد أولئـــك المسجلين[1]. وقد واجهت جموع اللاجئين تلك ولا زالت محطات مضيئة في مسيرتها النضالية تمامًا كما واجهت محطات مظلمة صبغت نهارها سوادًا؛ فـــبين حـــالات سياسية متفاوتة من حيث الانفتاح على اللاجئين أو الانغلاق دونهم واجهت تلك الجموع حواضن اجتماعية تراوحت بين القبول تارة والنبذ أخرى مما جعلها تعيش بين ثنائية الاندماج والاغتراب تبعًا للحالة.

1 أونروا 2009، إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في كل بلد ومنطقة 30 يونيـــو/حزيـــران 2009. على الموقع الإلكتروني لوكالة الأونروا بتاريخ 20-3-2012
http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf

بين الاندماج والاغتراب

يشكِّل هذان المفهومان في علم الاجتماع السياسي مثارًا للجدل، فالفلسطيني أمام هذين المعطيين وجد نفسه واقعًا في إشكالية العلاقة بينهما على الأرض. ولتحديد المفاهيم فإن الاندماج -حسبما عرّفه المجلس الأعلى للاندماج- هو "إجراء بواسطته يتم تشجيع مشاركة العناصر المتنوعة والمتعددة للمساهمة الفعالة في المجتمع الوطني، والقبول بالخصوصيات الثقافية، والاجتماعية، والأخلاقية، والإيمان الصادق بأن هذا المجموع يغتني من هذا التنوع وهذه التعددية المركبة"[1]. بينما يقابل هذه الحالة حالة أخرى تشكّل نقيض الأولى تُدعى الاغتراب ومنه الاغتراب السياسي أو الاجتماعي وما يواكبهما من ظواهر مرضية اتسم بها مجتمع اللاجئين بشكل متفاوت من منطقة إلى أخرى تبعًا للحالة السياسية العامة، والمقصود بذلك "انفصال الإنسان عن المكان المألوف بسبب حصول خلل في العلاقة المتبادلة بينهما" متمثلة في الجاذبية والأُلفة أي جاذبية المكان وردة فعل الإنسان تجاه تلك الجاذبية[2]. كما يعبّر عنها آخرون بأنها "حالة من الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمل والانفصال عن القادة السياسيين والسياسات الحكومية والنظام السياسي"، ويرى هؤلاء أن مشاعر الاغتراب تضم على الأقل خمسة مكونات، وهي: "الشعور بالعجز، الاستياء، عدم الثقة، الغربة، اليأس". وفي آراء مرتبطة بتلك فإن هنالك علاقة واضحة بين الاغتراب السياسي من جهة والسلبية السياسية من جهة أخرى[3]. وهو ما يفسر جميعًا مشاعر الاغتراب المتأججة لدى اللاجئين في دول الشتات.

---

1 هايل نصر، أسماء وصفات ومسيرة اندماج عرجاء، الحوار المتمدن، العدد: 2406 - 16/9/2008 على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=147220 تم الرجوع إلى الموقع بتاريخ 21-3-2012

2 أحمد إبراهيم الحاج، ميزانية الاغتراب: الاغتراب وحساب الأرباح والخسائر، 23-10-2008 على الموقع الإلكتروني: http://www.grenc.com/a/aAlHaj/show_Myarticle.cfm?id=13728 تم الرجوع إلى الموقع بتاريخ 21-3-2012.

3 خالد بن إدريس، تأثير الاغتراب السياسي على المشاركة السياسية، 15-10-2008 على الموقع الإلكتروني http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=495721. تم الرجوع إليه بتاريخ 21-3-2012.

بناء عليه فقد ارتبطت هذه الثنائية -ثنائية الاندماج والاغتراب- بابن المخيم أكثر من ارتباطها باللاجئ على وجه العموم؛ فاللاجئ ابن المخيم يعاني حالة الاغتراب أكثر من غيره لأنه فاقد لمكونات مهمة من مقومات الشعور بالحياة والتي ينعم بها من هم خارج المخيمات، بينما اللاجئ خارج المخيم هو عنوان الاندماج الاجتماعي أو حتى أحيانًا السياسي فهو مقتدر ويعيش حياته الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية بشكل مثير مقارنة بابن المخيم مما يعزز هذا الشعور السلبي بالاغتراب؛ فالخدمات الصحية والتعليمية داخل تلك التجمعات هي غيرها خارجها ونوعية تلك خارجها تختلف عنها داخلها.

هذه الصورة من الشعور بالاغتراب لدى هؤلاء دفعت أبناء المخيمات في الضفة الغربية على سبيل المثال منذ الانتفاضة الثانية إلى الامتناع عن دفع فاتورة الكهرباء أو الماء لشركتي الكهرباء والماء، والكيل فيما يتعلق بالوظائف أو غيرها بمكيال لاجئ وغير لاجئ؛ فالشعور بالاستلاب والفقدان كبير وملموس أمام أولئك الذين يملكون خارج المخيمات بينما هم لا يملكون ويحكمون بينما هم لا يحكمون، وكأن لسان حالهم يقول: إن لنا حقاً عند كل من المسؤولين وحتى عند أبناء شعبنا من غير اللاجئين فهم حملوا هذه الوصمة: وصمة لاجئ وابن مخيم، نيابة عن الشعب والمسؤولين والمؤسسات الوطنية ككل، ولا بد لهذا الكل من الإسهام في تحمل جزء من العبء الذي يحمله أبناء اللاجئين والمخيمات ولو على شكل احتجاجي كما يجري فيما يتعلق بقضيتي الكهرباء والماء في الضفة الغربية[1].

وإذا ما أردنا رصد هذه الحالة من ازدواجية الشعور عن قرب؛ فإن مجتمع اللاجئين يمكن تصنيفه وفقًا للمعاملة التي لقيها هؤلاء؛ فبينما دُفع بالفلسطينيين إلى الاندماج في الأردن إلا أن هذه الحالة ظلت نسبية، فقد ظلت مشاعر الاغتراب سياسيًا واجتماعيًا تتوارثها وتتحدث عنها الأجيال رغم تميز العلاقة الأردنية-

1 هذا مستمر منذ أكثر من عشر سنوات حاليًا والفاتورة في ازدياد، وقد تسببت هذه المسألة في توترات متعددة الأبعاد منذ الرئيس الراحل ياسر عرفات سواء مع السلطة الفلسطينية أو مع شركتي الماء والكهرباء اللتين تتحملان العبء المالي المترتب على هذا الامتناع. جرت مؤخرًا مفاوضات بين ممثلي اللجان الشعبية في المخيمات والسلطة الفلسطينية لحل هذه المشكلة إلا أن عقبات عديدة حالت دون التوصل إلى حل تقبل به جميع الأطراف.

الفلسطينية على مر العقود. بينما في سوريا تم الدفع بهم إلى الانـــدماج اجتماعيًـــا واقتصاديًا في حين حِيل بينهم وبين ممارسة الاندماج السياسي حتى في إطار مكونهم الفلسطيني الواحد. في حين حُرم الفلسطيني من الاندماج سواء اجتماعيًا أو سياسيًا في لبنان وظل يصارع من أجل البقاء ولقمة العيش لا سيما بعد خـــروج منظمـــة التحرير الفلسطينية من لبنان في العام 1982.

دوائر التأثير والتأثر

أولاً: الوسط الذي يعيشون فيه والقبة السياسية التي تسقفهم

فالقبة الأردنية –رغم ارتفاعها منذ نهاية الأربعينيات وانخفاضها تبعًا للأحداث على الساحة الفلسطينية والأردنية على السواء– استطاعت أن تـــوفر حالـــة مـــن الاندماج التي يشعر بها الفلسطينيون اقتصاديًا أكثر منه اجتماعيًا أو سياسيًا؛ فمـــن "ناحية التطبيق العملي يصعب على الفلسطينيين الحصول على وظائف حكوميـــة بنسبة تقارب عددهم، كما يقل عددهم في البرلمان ويكـــاد ينعـــدم في الوظـــائف الحساسة"[1]. ومن المعروف أن هذه الحالة تحديدًا ترتبط تاريخيًا برغبة الملك عبد الله المؤسس لضم الجزء الغربـــي من النهر لأغراض تتعلق بتوسيع أفق جغرافيا وسيادة المملكة قبل أن تقتصر هذه الرغبة على الضفة الشرقية فيما بعد لأغراض تحتاج إلى مزيد من الإشباع البحثي. وهي –جزئيًا– بعض من أحلام أبيه في الحصول علـــى دولة بجغرافيا ممتدة. من هنا كان التجنيس للفلسطيني الذي يعيش في إطار المملكـــة سياسة مدروسة في إطار عملية ضم لمكون جغرافي وبشري واجتماعي وسياســـي آخر. عملية الضم هذه كانت حتى العام 1988 محط تنازع بين م.ت.ف والمملكة الهاشمية؛ حيث كان الطرفان يريان أحقية كل منـــهما بـــالقرار حـــول الشـــأن الفلسطيني، وهو ما دفع أخيرًا الى تخلي المملكة عن مسألة ضم الضفة الغربية لصالح المنظمة. وحتى هذا الحين وعلى الرغم من تجاوز ستينية النكبة إلا أن التنـــاقض لا زال قائمًا، ولا زال ابن الشارع يعيشه في إدارة الدولة وفي الجيش وفي السياســـة،

1 سلمان أبو ستة 2000، اللاجئون الفلسطينيون بين مشاريع التوطين والإصـــرار علـــى العودة، موقع هيئة أرض فلسطين الإلكتروني
http://www.plands.org/arabic/articles/031.html

وما تم عبر عقود من إدماج لوجوه فلسطينية بعينها هي مسألة مسقوفة تتعلق بالولاء للعرش وهو القاسم المشترك بين اللاعبين سواء من أصول أردنية أم فلسطينية وهو الأمر الذي كان يهم المملكة بدرجة أولى. أما مبعث الشعور المتنامي بالنقمة بين الطرفين – وعلى الرغم من محدوديته في أوساط بعينها– فهو ناتج عن النفخ في بالون الوطن البديل سواء في الداخل الأردني أو في إسرائيل على حد سواء. خلاصة الأمر في الشأن الأردني أن المكون الفلسطيني في المملكة عبر الزمن أصبح مكونًا وليس مجرد وافد أو ضيف أو لاجئ، ولا يمكن بحال الاستغناء عن هذا المكون. فهل حقّق الاندماج النسبي إن اجتماعيًا أو سياسيًا أثرًا على هوية اللاجئ الفلسطيني وتمسكه الجمعي بحق العودة؟ بالطبع لا؛ فالكثير من الشواهد يدل على أن ذلك لم يؤثر على الفكرة أو المبدأ ولا زالت الذاكرة تورث من جيل إلى جيل رغم طول الزمن.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد ارتبط وضع اللاجئين الفلسطينيين بعد اتفاقية أوسلو بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وبالرغم من كونهم يعيشون ذات الظروف التي يعيشها إخوانهم المواطنون فقد ظلت حركتهم محكومة بمدى الحراك الفصائلي والسياسي في أوساطهم بينما تعتريهم حالات شبيهة بنظرائهم في دول الجوار تجاه المنظمة والسلطة والأداء السياسي العام داخل الأرض المحتلة. وقد فاقمت حالة الانقسام من حالة البؤس التي يعيشونها تحديدًا في قطاع غزة والتي يدفع ثمنها أولئك الأكثر فاقة بينهم. ولا يزال شعبنا في الداخل بكلّيته يجني ثمار ما زرعت أوسلو على الأرض من أوضاع انتعشت قليلاً حينًا ولكنها سرعان ما انتكست بسبب الفساد والاحتلال على حد وصف سلمان أبو ستة[1].

في الشأن السوري فإن الوضوح من البداية كان أكبر؛ فاللاجئون هم لاجئون وهم ضيوف إلى أن يعودوا. ومن هنا فقد تم تحديد مشاركتهم السياسية وتأطيرها في حدود دنيا؛ حيث ظل "نشاطهم السياسي محكومًا بالسياسة السورية ومراقبًا بشدة؛ فلا يُسمح بالتجمعات أو تكوين جمعيات أو التعبير الحر إلا في أضيق الحدود"[2]. أما اجتماعيًا فقد أثبتت الوقائع والشهادات أن اللاجئ في سوريا نال

1 نفس المصدر السابق.
2 نفس المصدر السابق.

من الحقوق الاجتماعية -وبشكل مرحّب به- ما لم ينله نظيره في دول مضيفة أخرى في التعليم والصحة والخدمات وإجراءات التنقل والسفر وغيرها. بطبيعة الحال فإن ذلك ناتج في الأساس عن محدودية عدد اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بالشعب السوري مما لا يؤثر بالمعنى السلبي على مضيفيهم من جانب، ومن جانب آخر عدم وجود هواجس الوطن البديل الموجود في الأردن أو التأثير في التشكيلة الطائفية كما هو موجود في لبنان.

أما في لبنان فان الصورة تزداد قتامة عندما يتم النظر إلى اللاجئين الفلسطينيين وقد ضاقت بهم الأرض بما رحبت؛ فلا حقوق سياسية ولا اجتماعية ولا غير ذلك[1]؛ فالعنصر الفلسطيني منذ وطئت قدماه أرض لبنان تم التعامل معه باعتباره مصدر تهديد للنسيج الاجتماعي الطائفي اللبناني وبالتالي للتركيبة السكانية والسياسية والدينية؛ من هنا تم حرمانه من أدنى وأبسط حقوق الإنسان والتي تتمثل في منزل يحويه بذريعة أن تطبيع حياة الفلسطيني أو دمجه بمحيطه المضيف سيؤدي إلى تكريس وجوده لاحقًا كابن للبلد وهو ما يشكّل مصدر التهديد في الأساس؛ فالمخيم بقي كما هو بشكل يندَى له الجبين؛ حيث يُحاصَر المخيم ويُدمر ولا يسمح بإعادة بنائه لذات السبب؛ فالفلسطيني غير مرحب به على الأرض اللبنانية رغم أن النكبة في ستينيتها. وعلى الرغم من الوعود الكثيرة التي تلقاها كثير من المسؤولين الفلسطينيين أثناء حواراتهم مع السياسي اللبناني إلا أن التطبيق على الأرض وُوجه بممانعة كبيرة من قبل أصحاب النفوذ في المؤسسة اللبنانية. وما زاد في سوء الحالة هناك أن أيًّا من مكونات المجتمع اللبناني على اختلاف طوائفه ومسمياته لم يتبنَّ الدفاع عن هذا الوجود على طريقة ما هو معمول به في سوريا على الأقل. على العكس لقد أدار كثيرون ظهورهم وتعاملوا مع معاناة اللاجئين على مر السنين بشكل خجول لا يشي بتحمل المسؤولية القومية أو الدينية أو حتى الإنسانية. مما لا شك فيه أن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وما جرى في

1 أونروا 2009، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (نيويورك: الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، الملحق رقم 13، 31 ديسمبر/كانون الأول- 1 يناير/كانون الثاني، ص 13-14 http://www.unrwa.org/userfiles/2010022632910.pdf

الحرب الأهلية وكون الفلسطيني فاعلاً مهمًا فيها آنذاك قد فاقم من معاناة الكل الفلسطيني فيما بعد وهو ما تم على أساس رؤيته في إطار ما جرى في الحرب الأهلية علاوة على اعتباره نقيضًا طائفيًا؛ فعلى الرغم من حداثة الحرب الأهلية زمنيًا بالمقارنة مع النكبة وعمرها إلا أن النفخ في دور الفلسطينيين في تلك الحرب والخطر الذي شكّله ويشكّله وجودهم أدى إلى تعميق الشعور لديهم بالاغتراب والعزلة وهو ما عزّز عمق الشرخ بين ما هو فلسطيني وما هو لبناني. وهذا بطبيعة الحال يقودنا لما يمكننا أن نطلق عليه الفلسطينوفوبيا، فما ذا نعني بالفلسطينوفوبيا؟

ارتبطت (الفلسطينوفوبيا) أو الخوف من العامل الديمغرافي أو السياسي الفلسطيني بالوجود الفلسطيني لاجئًا في البلاد المضيفة. ومع أن لكلٍّ غرضه من النفخ في بالون التناقضات مع هذا الوجود إلا أن ما جمع الكل هو الرغبة الأكيدة لديهم في تحجيم إمكانيات تسببهم في عدم استقرار الدولة المضيفة بأي شكل من الأشكال؛ ففي الأردن عندما أصبح اللاستقرار منوطًا بالوجود المسلح الفلسطيني دخلت الدولة الأردنية في حرب مع المنظمة، وتعاظمت مشاعر الشقاق بين الدولة برمزيتها والممثل الرسمي للفلسطينيين م.ت.ف وظلت العلاقة المتوترة قائمة على الخوف مما يسمى الوطن البديل إلى الآن. وفي سوريا عندما لم يلتق الخطان: الفلسطيني الرسمي ممثلاً بمنظمة التحرير والخط السياسي للدولة السورية وتمايزت التوجهات أوصلت المؤسسة السورية رسالتها غير القابلة للنسيان متمثلة في تل الزعتر وحرب المخيمات والملاحقات التي قامت بها أجهزة الدولة ضد العناصر (المشاكسة) من الفلسطينيين. أما في لبنان فإن التجربة كانت أمرّ عندما تعلّق الأمر بدخول إسرائيل على الخط اللبناني وطرده للعنصر الفلسطيني المسلح وبالتالي تمكينه للدولة اللبنانية من أخذ زمام الأمور في إحكام القبضة على الوجود الفلسطيني هناك.

منذ ذلك الحين وظهْر الفلسطيني مكشوف أمنيًا ورأسه مسقوف سياسيًا؛ فالمشروع الذي تحدث عنه نتنياهو أو شارون أو غيرهم بحق الأردن كدولة للفلسطينيين لاقى صداه في العقل الأردني، وزاد من مفاعيله قدرة الفلسطيني على تحقيق اختراق اقتصادي كبير بسيطرته على مفاصل مهمة في الاقتصاد الوطني الأردني وهو ما ولّد شعورًا بأن الفلسطينيين يملكون البلد اقتصاديًا وهم موجودون

فيها اجتماعيًا ولا ينقصهم من أجل إتمام فكرة الوطن البديل إلا التسلق إلى رأس النظام واستلامهم زمام الأمور.

هذه المعطيات والأقاويل على بساطتها وركاكتها لاقت صدى لدى نخب كما أفراد وجماعات في الجانب الأردني وهو ما خلق حالة من التوجس والقلق على الرغم من أن الفلسطينيين جماعات أو أفرادًا لم يُبدوا تجاوبًا ولا قبولاً لهذه الفكرة وليسوا من دعاتها أو الراغبين بها. في الجانب اللبناني فإن عنصر التسييس الطائفي دفع بالقائمين على شأن الدولة اللبنانية إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين التي يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني كلاجئين؛ فمن حقهم العيش الكريم ومن حقهم أن يُعامَلوا بمستوى يليق بالإنسان وحقوقه لا أن يُحرَموا من سبعين وظيفة ومهنة يعمل بها نظراؤهم اللبنانيون؛ مما دفع بكثير منهم إلى البحث عن الهجرة إلى دول الغرب والتعلق بها ورؤيتها كمهرب من واقع مرير[1]. وقد ظلت تلك الرؤية تحكمهم سياسيين وغير سياسيين رغم أجواء المصالحة التي كانت تبدو أملاً في الأفق بين الحين والآخر[2].

في المحطات جميعًا عندما أصبح الفلسطيني قادرًا على (الخرمشة) لم يكن هناك مجال للمساومة معه. وانطلاقًا من فهم عموم اللاجئين لهذه المعادلة لم يعد هناك من يفكر في رفع سقف المواجهة مع الاحتلال عمليًا إلا وفق المتاح من قبل النظام الحاكم ووفقًا للرؤية التي يريدها وبالشكل الذي يرتضيه. وقد خفّضت عمليات "كيّ الوعي" التي مورست بحق اللاجئين الفلسطينيين من سقف أدائهم وانخراطهم في العمل من أجل حق العودة بالشكل الذي يرتؤونه؛ ففي الأردن ومع انتهاء الوجود الفلسطيني المسلح هدأت الجبهة وخمدت، وفي سوريا فالأمر أكثر تشددًا أما لبنان فمع انتهاء العام 1982 لم يعد الوجود الفلسطيني المسلح مؤثرًا في المشهد كما لم يُسمَح له من جديد بأخذ زمام المبادرة للتحرك على صعيد العمل المسلح

1 إبراهيم علوش، اللاجئون بين الهوية الوطنية الفلسطينية ومشاريع التوطين، موقع الصوت العربي الحر الإلكتروني بتاريخ 14-3-2012
http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/PalestinianRefugees.htm

2 انظر تصريحات بطرس حرب وزير العمل اللبناني في تعليقه على دعوات التخفيف من الضغوط على الواقع الحياتي للاجئين في لبنان في مؤتمر حق العمل للاجئين الفلسطينيين المنعقد في بيروت. http://unitedna.net/showsubject.aspx?ID=46

حتى من قِبل أولئك المصنفين ضمن صف سوريا. والمعادلة الرسمية التي حكمت ورسمت تلك المعطيات هي أن استقرار الدولة وتنميتها هي الأولوية سواء اتفق النظام مع فكرة المقاومة أم لم يتفق، فالمسؤولية من وجهة نظرهم ليست قُطرية بحيث يمكن حلها كذلك بل هي مسؤولية جماعية لا ينبغي لواحد أن يتحمل عبئها. أما أبرز معالم الفلسطينوفوبيا فهي:

1. الشحن السياسي المتمثل في بعض الكتّاب والصحفيين والسياسيين سواء في الأردن أم في لبنان[1].
2. الإقصاء الإداري الحكومي للفلسطينيين وحصر دورهم في القطاع الخاص بعيدًا عن مفاصل الحكم والتأثير لا سيما في سلك الدولة أو الجيش[2].
3. الحرمان الوظيفي من كثير من الوظائف سواء في القطاع الخاص أو الحكومي ومنع التملك.
4. المشاعر المحتقنة بين الطرفين الفلسطيني والأردني على مستوى الشارع والنظرة الدائمة بعين الشك بين الطرفين.
5. الإقصاء الاجتماعي لهم في لبنان ودفعهم إلى حالة من الاغتراب الشديد.

وللتخلص من هذه الآفة فإن المطلوب هو التركيز على الصفة العامة للحالة الفلسطينية أكثر من المسألة الإنسانية والسعي إلى تعميق الوعي بهذه المسألة لدى أصحاب النفوذ من كتّاب وسياسيين وصنّاع رأي عام مع ضرورة عدم إغفال العنصر الإنساني بطبيعة الحال.

ثانيًا: الجسم القيادي الذي يمثلهم في المجتمع الدولي

وهي المنظمة، فهي منذ إعلان الجزائر سنة 1988 ومن ثَمَّ اتفاقية أوسلو1993 ومن بعدها تعديل الميثاق في العام 1998، لم تعد ذات صلة حقيقية بطموحات وآمال اللاجئين الفلسطينيين؛ ففوق أن المنظمة أسيرة قيادة هرمة متنفذة فإنها –كما

---

1 انظر على سبيل المثال تصريحات وكتابات: مار نصر الله صفير وناهض حتر وشاكر النابلسي، وغيرهم الكثير.

2 انظر مقال عدنان أبو عودة في جريدة العرب اليوم بعنوان "أبو عودة لحتر: الأردن وطن أبنائي وأحفادي" على الموقع الإلكتروني
http://www.akherkhabar.net/content/view/17759/4

هو معروف في محطاتها التفاوضية- أخضعت مسألة اللاجئين للنظر وإعادة النظـــر، فبعد تأجيلها منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو إلى المرحلة النهائية مـــن المفاوضـــات وربطها بالمفاوضات الإقليمية فإن المسألة في جُلـــها غـــدت محـــلاً للمقايضـــات والمساومات، بحيث أمسى الحديث عن حلول هذه المشكلة يتم في إطار الحـــديث عن الاستيعاب في حدود الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها على أراضي الضفة الغربية والقطاع أو ضمن حلول إقليمية ودولية. من هنا فإن الثقة بقدرة هذا الجسم علـــى الاستمرار في ادعاء تمثيله حقيقة للفلسطينيين عمومًا أو مجتمع اللاجئين على وجـــه الخصوص غدت محط ريبة وشك مما ولّد شعورًا بالاغتراب السياسي وبالتالي سلبية سياسية لدى قطاع واسع منهم[1]. لذا فإن من أولويات إعادة الاعتبـــار لموضـــوع اللاجئين كأساس للصراع إعادة بناء المنظمة على أسس سليمة تضمن إعادة إنتاج المكون الاستراتيجي للمنظمة ميثاقها وسياقها. أما وأن هذه المسألة متعثرة ومرتبطة بالنوايا أكثر منها بالتصريحات أو الأقوال فإن جعل المسألة مطلبًا لمجتمع الفلسطينيين عمومًا واللاجئين على وجه الخصوص هو السبيل الأوكد لتحقيق هـــذا المطلـــب وتعجيله.

ثالثًا: الأحزاب التي تنشط في أوساطهم

من الخطأ المنهجي والموضوعي أن يلجأ المرء إلى التعميم جزافًـــا؛ لـــذا فـــإن الفصائل الفلسطينية ليست واحدة في تمثلها لمصالح اللاجئين ومعاناتهم؛ ففي الوقـــت الذي تُسخّر فيه بعض هذه الفصائل إمكاناتها لدعم وإسناد هذا المجتمع فكريًا وماديًا وتدافع عن نسيجه وترتقي به اجتماعيًا وتربويًا اكتفت فيه بعض تلـــك الفصـــائل بالخطابات والشعارات والعمل مع اللاجئين من علٍ. وفي الوقت الذي حملـــت فيـــه بعض هذه الفصائل موضوع إعادة بناء المنظمة على محمل الجد وتمارس دورهـــا في العمل على الدفع بقضيتهم إلى الأمام فإن البعض اكتفى بأداء المنظمة وما يمكـــن أن تأتي به على هذا الصعيد. ومع ذلك فإن من الواضح أن لطبيعة النظام السياسي الذي يحكم اللجوء جغرافيًا دورًا مهمًا في تمكين هذه الفصائل أو تلـــك مـــن العمـــل في

1 هبة مبيض 2010، اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطه، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير).

أوساط اللاجئين، وبالتالي كسب تأييدهم أو ولائهم وهو ما نجـــده واقعًـــا علـــى الأرض. على كلٍّ فالفصائل التي تعاني من حالة الركود أو الموت الســـريري وتلـــك الناشطة والمتألقة مطالبة بالعمل مؤسسيًا لرفع حالة الشقاء والمعاناة عن أولئك الـــذي يصارعون بقسوة من أجل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم. فالعمل مع الناس من أجل الهدف البعيد لا ينفي ضرورة العمل من أجلهم في الأمد القريب.

رابعًا: المحيط الدولي والجدل حول الحل لمشكلتهم

الأداء الدولي المحيط يتعلق بالعمل مع اللاجئين على أساس حل قضيتهم علـــى قاعدة التوطين والتعويض فضلاً عن العودة والتعويض؛ فحالة شبه الإجماع الـــدولي في رفض الاستيطان على سبيل المثال لا يمكن رؤيتها في موضوع اللاجئين. فعلـــى الرغم من وجود مواقف عامة تستند إلى القرار 194 إلا أن واقع حال تلك الـــدول وعدم إتيانها على هذا الموضوع من زاوية اعتباره قانونيًا وسياسيًا جعل من موضوع اللاجئين محط نظر ورش العمل ومراكز الأبحاث التي تنشط منذ فترة طويلة في إطار البحث في سبل الحلول وفق آليات التعويض على اعتبار عدم عملانية خيار العودة؛ لذا فالرواية الإسرائيلية في موضوع عدم إمكانية استيعاب اللاجئين وإعـــادتهم إلى الأماكن التي هُجِّروا منها أصبحت ضمنيًا مقبولة لدى صانع القرار الغربـــي ومـــا يبحثون عنه هو دعم مشاريعهم التوطينية والتعويضية من قِبل اللاجئين وممثلـــيهم. على الرغم من أن تلك المخارج ليست قانونية من زاوية تجاهلها للحقوق المنصوص عليها في القرارات والقوانين الدولية لصالح حق العودة، إلا أن محاولات إخراجهـــا قانونيًا وإلباسها لبوسًا يبدو معقولاً لا زالت جارية تحت حجج وذرائع تتراوح بين متطلبات المصالحة التاريخية والحلول الوسط تارة أو التقادمية تارة أخرى، وفي هذا يحاولون الربط ما بين ما حصل بحق السكان الأصليين في أكثر من منطقة من العالم وضياع حقوقهم في بيوتهم الأصلية تحت طائلة الزمن أو القبول بالتعويض وإغلاق الملف.

خامسًا: العامل الإسرائيلي وتفاعلات الاحتلال مع قضيتهم

هذا العامل على أهميته إلا أنه مغلق من زاوية القبول أو عدمه لعودة اللاجئين؛ فهناك إجماع على هذه القضية في إطار الأحزاب الصهيونية. ومع تزايد الضـــرب

على نغمة الدولة اليهودية مؤخرًا ووجود تأييد واسع لهذه الفكرة حتى من قبل الإدارة الأميركية فإن إمكانيات الزحزحة تفاوضيًا مع إسرائيل في هذا الشأن معدومة، ومن هنا فلا يمكن التعويل على التفاوض فيما أقل من هذا بكثير فضلاً عن هذا الموضوع والذي يمس أُس وجودهم كدولة كولونيالية محتلة؛ فالتوطين هو بديلهم المؤكد وكل حل آخر داخل فلسطين المحتلة عام 1948 هو حل مرفوض من قبل إسرائيل[1].

الإنساني أم القانوني والسياسي: تكريس الحالة أم الصورة؟

"هذه قضية إنسانية بامتياز"، مقولة يكررها العديد من الناشطين في إطار اللاجئين بوعي أو من غير وعي. وفي الوقت الذي يُعد ذلك صحيحًا من جانب فهو من جوانب أخرى غير موفق؛ إذ إن البُعد (الإنساني) يوحي بالتجريد من الأبعاد الأخرى والتي غالبًا ما تغيب عن الخطاب الأكثر تصويرًا للحالة حيث اقتران الإنساني بالسياسي والقانوني. فقد ارتبطت صورة اللاجئ الفلسطيني بابن المخيم لدرجة أن هناك من لا يرى وجودًا للاجئين خارج إطار هذا التعريف؛ فاللاجئ وفقًا لذاك التصور هو ذلك الذي يسكن المخيم والذي تبدو صورته جلية ويمكن تشخيصه دونما مشقة، على الرغم من أن أعداد ونسب هؤلاء لا تساوي سوى قرابة الثلث بين أولئك اللاجئين الموزعين في دول الجوار 29.4%[2]، وأقل من ذلك إذا أخذنا بالاعتبار من هم خارج تلك الدول. ولإعطاء صورة أكثر دقة فهم حسب إحصاءات وكالة الغوث في سبتمبر/أيلول من العام 2009 يشكّلون في مخيمات لبنان ما نسبته 53% من اللاجئين المسجلين فيها، بينما يأتي اللاجئون في مخيمات قطاع غزة في المرتبة الثانية بنسبة 46%، في حين يأتي أولئك في مخيمات

1 نعمان عمرو 2007، أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة/الخليل).
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nuamanAmro/r1_drNuamanAmro.pdf

2 مكتب الإعلام، رئاسة الأونروا–غزة، (مارس/آذار 2009)، الأونروا بالأرقام على الموقع الإلكتروني لوكالة الأونروا بتاريخ 20–3–2012
http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d08.pdf

سوريا في المرتبة الثالثة بنسبة 27%. أما القاطنون في مخيمات الضفة الغربية والأردن فيأتون في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي بالمقارنة مع اللاجئين المسجلين في كل منطقة بنسبة 25% و17%[1].

وقد عزز هذا التصور عمليات الربط الدائمة للاجئين بمكان التجمع الذي يحتويهم بما يحمله هذا التجمع من معالم بؤس وشقاء وفقر وبطالة وخراب في البنى التحتية؛ لذا فإن من يريد من الغربيين على سبيل المثال التعرف على اللاجئين وأخذ صورة عنهم فإنه يؤخذ إلى المخيم. ومن يريد إجراء دراسة حول مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يذهب إلى المخيم وقلّ أولئك الذين يتوجهون خارج هذا المربع للتعرف على صورة اللاجئ بمعناها السياسي فضلاً عن بُعدها الإنساني كما يفضل الكثيرون التركيز عليه. كما أن مسعى المفاوضين للحلول في هذا الإطار يرتكز في مرافعاتهم على بؤس الحالة التي يعيشها سكان المخيمات في الشتات كدليل على ضرورة وإلحاحية البحث عن مخرج أكثر من ارتكازها على المسألة القانونية أو السياسية، وهو ما دفع المفاوضين الفلسطينيين في كامب ديفيد الثانية مثلاً للتركيز على اللاجئين في لبنان أكثر من نظرائهم في دول أخرى تبعًا لمستوى المعاناة[2]. هذه الصورة النمطية دفعت إلى التصور بأن الخروج من المخيم وتحسين أوضاع السكان فيه قد يمس بالقضية الوطنية للاجئين ككل، وأن إعادة تأهيل مخيم قد يسهم في تذويب الصورة النمطية للاجئ على أنه ذلك المنهَك اقتصاديًا والمنتَهك اجتماعيًا وإنسانيًا والذي لا كهرباء ولا ماء ولا شبكة هاتف ولا بنى تحتية في خدمته.

لقد أسهمت مؤسساتنا ومنظماتنا ومراكز أبحاثنا ومنظرونا في التسويق لهذه الصورة النمطية حتى تظل قضية اللاجئين قائمة في أذهان المجتمع الدولي مستدرة التعاطف والدعم المطلوب بأشكاله المختلفة. من هنا وجدنا المخيمات في لبنان تظل على حالها منذ ستين عامًا لأن تغيير الصورة هناك من شأنه -كما يتصور

1 نفس المصدر السابق.

2 آلان غريش، السلام الضائع في الشرق الأوسط، لوموند ديبلوماتيك سبتمبر/أيلول 2001، على الموقع الإلكتروني بتاريخ 20-3-2012
http://www.mondiploar.com/article1331.html?PHPSESSID=ca19cf71278532c2046f1bd5d83d7952

القائمون على أمر الدولة اللبنانية- تغيير وضعية اللاجئين والتأثير على قضيتهم الوطنية بما يرسخ وجودهم في البلد المضيف. وإلا فكيف يمكن قراءة إعاقة إعادة بناء مخيم نهر البارد في لبنان إلا في إطار رغبة دفينة أو ظاهرة في التخلص من عموم هذا الوضع المستمر منذ أكثر من ستين عامًا مضت. ولنقرأ على سبيل المثال ما قاله أحد الزعماء اللبنانيين عندما تناهى إلى سمعه أن 500 مليون دولار -وهو رقم بحاجة إلى تدقيق في الأساس- قد تم رصدها لإعادة بناء المخيم حيث قال مبررًا رفض ذلك: "وهل سيبقى المخيم مجرد مخيم إذا أُنفق على إعادة بنائه هذا المبلغ؟"[1]، وهذا أيضًا ما نجده يقف ضمنًا خلف عدم وجود محاولات جادة للتخفيف من معاناة سكان المخيمات بشكل جذري استراتيجي من قبل الهيئات والمؤسسات والمنظمات الراعية والعاملة في أوساط أولئك اللاجئين أو المهتمة بهم. فعلاوة على أننا نحن الذين نرسم الصورة فنحن الذين نسوّقها ونحن الذين نشتري بها. فلئن كان تصويرها من قبلنا على هذا النحو ليس إلا فليس بإمكاننا التسويق لها إلا على هذا النحو، وإلا فكيف سنسوق لقضية قومية ودينية ووطنية وقانونية ونحن بالكاد نسوقها إنسانيًا. وإذا كنّا نكسب تعاطفًا إنسانيًا وليس هنالك من مدخل إلا هذا المدخل فكيف لنا أن نكسب وقفة سياسية وحجة قانونية؛ فالربط الإنساني بمعزل عن القانوني والسياسي على أهميته في تصوير الضحية، وكسب التعاطف هو الذي يقف خلف كل محاولات الباحثين ومؤسسات الدراسات وراسمي السياسات الغربية وشرق الأوسطية لرسم حلول إنسانية اكثر منها سياسية، فالتفكير السياسي أو القانوني أقل منه بكثير في الجانب الإنساني؛ إذ إن معظم المهتمين دوليًا يبحثون عن حل لهذه المشكلة (الإنسانية) بشكل يفرِّغ القضية من أبعادها الوطنية أو السياسية أو القانونية، ويجعل من مسألة مكان الحل وثمن الحل بالمعنى المادي البحت هو مربط الفرس وعقدة الحلّال ببواعث إنسانية أكثر منها أي شيء آخر. وهذا بالمجمل خلافًا لكل صراعنا الذي نخوضه حول حق العودة واللاجئين.

---

1 يحيى رباح، علامات على الطريق فوبيا التوطين الفلسطيني، 2012/1/26م، وكالة فلسطين برس للأنباء، متوافر على الرابط http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=37320 وتم الاقتباس بتاريخ 21-3-2012.

ديمومة المعاناة وشَرطية العودة!

بسبب فقدان البعد الاستراتيجي في التخطيط ورسم السياسات في أطرنا الوطنية ومؤسساتنا العاملة في هذا الحقل، فقد تُرك أمر ابن المخيم الممثل لمعاناة اللاجئين لنفسه، فمن قوي من هؤلاء على الخروج من المخيم أو حتى الهجرة خارج البلد المضيف إلى بلد أجنبي فلا بأس بذلك، أما السعي وطنيًا للتخفيف من المعاناة عبر إعادة تعريف مسألة اللاجئين بأبعادها وألبستها وأغطيتها الوطنية والقانونية والسياسية بدلاً من الإنسانية فقط فقد ظل محل تردد وتشكك. وكأن المعاناة هي شرط تحقق العودة والتحرير، فبلا معاناة لا تعاطف ولا تحركًا دوليًا مساندًا للفلسطينيين في مطالبتهم باسترداد أرضهم ووطنهم، وكأن المسألة فقط هي مسألة أولئك المقهورين في المخيمات وليست مسألة وطنية وقومية ودينية بامتياز. بينما في حقيقة الأمر فإن وجود أو انتفاء المعاناة لا يقلل ولا ينبغي أن يحول دون عودة الحقوق لأصحابها أو الإصرار والنضال من أجل ذلك كون المعاناة هي نتاج حالة تُعتبر هي الثابت في مسألة اللجوء وليست شرطًا ملازمًا أبديًا لها. ولذلك فكما صورة اللاجئ المعدم ينبغي تسليط الضوء على اللاجئ المتعلم واللاجئ المثقف واللاجئ الغني واللاجئ المبدع إلى جانب صورته في حالة الفقر أو الانعدام. فكل هذه الصور مطلوبة كي يتعرف العالم على أن هذا الشعب هو شعب غني بمكوناته ومقوماته وإمكاناته، وأن عدالة قضيته تكمن في مظلوميته أكثر منها في فقره أو حاجته وفاقته.

على الرغم من الإقرار بصعوبة ضبط حركة الاجتماع البشري وبالتالي سلوكيات اللاجئين وتنقلاتهم ومعيشتهم والنمط الذي يريدونه إلا أن ترك الأمور على ما هي عليه يشي بأخطار من قبيل فرض الأمر الواقع في مسألة اللاجئين الفلسطينيين، كفتح باب الهجرة أو توسيع الخيارات أمامهم من طرف واحد في حال تعذر الاتفاق على ذلك سياسيًا؛ ففي الوقت الذي عملنا فيه على تنميط قضية اللاجئين وحصرها بأبناء المخيمات فإذا ما صحونا يومًا ووجدنا أن فرصًا للهجرة أمام هؤلاء قد فُتحت فإن من شأن ذلك أن يفرِّغ أيدي سياسيينا من أوراق الضغط التي تعودوا على اللعب بها؛ لذا فالتسويق لهذه القضية ينبغي أن يكون على أسس سياسية ووطنية وقانونية واضحة في حين أن التنميط الإنساني

فقط يُنذر بحلول إنسانية ولو من طرف واحد، وهو ما يشكّل خطرًا على القضية الوطنية ينبغي الحذر منه ووضعه في الاعتبار سياسيًا. فكسب قضية قانونية بشأن اللاجئين ضد إسرائيل في المحاكم الدولية من شأنه أن يلعب دورًا لا يقل أهمية عن الدور التي تلعبه الصورة لدى السياسيين. فإن كانت الصورة لدى الرأي العام تلعب دورها في بناء التصورات فإن الطُّرق على الحالة من الناحية القانونية والسياسية والوطنية يلعب في أوساط السياسيين والرأي العام دورًا لا يقل أهمية.

من هنا فإن معركة اللاجئ معركة متعددة الأبعاد والجبهات، وما يهمه هو الإبقاء على قضيته كقضية سياسية وقانونية ومن ثم إنسانية؛ ولذا فإن دور الصورة في رسم الرأي العام العالمي المساند يُعتبر ضروريًا مقارنة بأدوار أخرى بهذا الشأن. ولكن تكبيد الناس المعاناة أو عدم بذل الجهد في التخفيف عنهم يُعد أمرًا منافيًا لقواعد العمل السياسي والأخلاقي والمهني؛ فلا داعي لاصطناع الصورة فالصورة في حالتنا تتكلم عن ذاتها، ومنها وعلى شاكلتها الكثير مما يحطم الصخر ويصم الآذان، ولكن المشكلة تكمن في أولئك الذين كانوا قادرين على الفعل أو هم بالفعل الآن قادرون ولكنهم لا يفعلون ما يجعل من هذه الصورة أقل مأساوية وألما.

المشكلة في خطاب أولئك (الإنسانيين) أن بقاء أو عدم بقاء وكالة الغوث على سبيل المثال يتعلق بكونها تسد ثغرة في وضع اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا أكثر من كونها شاهدًا دوليًا على استمرار الجريمة بحق شعب طُرِد من أرضه وهُجِّر في المنافي والشتات. فكما أن هذه الوكالة تأتمر بأمر الممول الذي يمسك بتلابيبها سياسيًا فلا تلهج بكلمة سياسة أو تسمح بمثلها من قِبَل موظفيها والعاملين في إطارها فإن بقاءها يغدو مهمة أميركية أكثر منها مهمة أممية أو حتى عربية وإسلامية. من هنا فإن منطلق القائمين على التعبئة في الجانب الوطني الفلسطيني لا بد أن يكون واضحًا لا لبس فيه؛ فمشكلتنا لا تكمن في بطوننا وقلة حيلتنا المادية بل في تجريدنا من وطن وأرض وهوية ودار. والفرق بين المنطلقين كبير ومآلات الأمور في الحالتين مختلفة جدًا.

إن التركيز ينبغي أن يكون على الموازنة المدروسة بين تعزيز الحالة أو الصورة لدى الرأي العام "لقد امتلأت أجواء حياتنا بخضم هائل من الصور، كما تذخر عقولنا وسرائرنا ومخيلاتنا برصيد صوري آخر، وكلها في تفاعل دائم؛ فهي من

البيئة والحياة، وإلى البيئة والحياة، فتشكّل للإنسان مع محيطه نسيجًا متشابكًا من العلاقات، وهذه العلاقات مبنية على أنظمة مكوّنة من صور للأشكال ذات الدلالة الاصطلاحية، وأشكال أخرى ذات دلالة مُصاحبة أو إيحائية. وعليه فإن ثقافة الصورة تتمحور حول مفهوم الشكل الذي يُعتبر "الدينامو" أو المحرّك لنوعية هذه الثقافة"[1].

"وبما أن أكثر المثيرات تأثيرًا في نشاط المخ البشري هي المثيرات البصرية، فنحو 80% وربما أكثر من المدخلات والانطباعات الحسية التي نستخدمها في الحصول على معلومات عن البيئة وعما يحيط بنا هي مدخلات وانطباعات بصرية؛ لذا يمكننا القول: إننا نعيش في عصر الصورة، فلم تعد الصورة تساوي ألف كلمة – كما جاء في القول الصيني الشهير– بل صارت بمليون كلمة وربما أكثر. ولقد أصبحت الصور مرتبطة الآن على نحو لم يسبق له مثيل بكل جوانب حياة الإنسان"[2].

ولذلك لا ينبغي ونحن نتحدث بلغة السياسة والقانون نسيان ما جلبته صورة محمد الدرة من تأثير على الرأي العام العالمي في التعاطف مع القضية الفلسطينية[3]. أو ما فعلته صورة الجندي الأميركي المسحول في الصومال في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وما فعلته صورة الفتاة الفيتنامية إضافة إلى صور نعوش الجنود القتلى في الرأي العام الأميركي عام 1974[4]. وفي النتيجة فإن تصوير الضحية في أذهان

---

1 هدى أحمد زكي ولينا محمد علي قطان 2007، ثقافة الصورة بين جدلية الشكل وما وراء الشكل، (مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني عشر: ثقافة الصورة، الدورة الثانية)، (10/30– 2007/11/1)) موجود على الموقع الإلكتروني:
http://www.philadelphia.edu.jo/arts/12th/abstract2.htm#_Toc269886384

2 ميسون محمد قطب عبد العال، البعد الثقافي للصورة المرئية ودورها في تحقيق كفاءة العملية الاتصالية لإعلانات البريد المباشر، (مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني عشر: ثقافة الصورة، الدورة الثانية) (10/30– 2007/11/1)) موجود على الموقع الإلكتروني:
http://www.philadelphia.edu.jo/arts/12th/abstract2.htm#_Toc269886384

3 حسن عبد الله، الصورة سيدة الموقف في الإعلام الحديث، الموقع الإلكتروني للكاتب بتاريخ 16–3– 2012
http://hasanabdallah.com/index.cfm?cat_id=7&sub_cat_id=26

4 فرانك تسيللر 2002، كيف تحرّك سي إن إن الإدارة الأميركية؟، موقع ميدل إيست أونلاين الإلكتروني بتاريخ 14–3–2012
http://www.middle-east-online.com/?id=1473=1473&format=0

الآخرين مهمة وطنية وضرورة تحررية، وفي ذات الوقت فإن المخاطبة بالحالة هي بذات القدر من الأهمية إن لم تكن أكثر؛ فالصورة إلى جانب الحالة يقفان صفًا واحدًا في بناء التصور لدى صانع القرار أو المهتمين بالشأن المحدد حيث لا يغني أحدهما عن الآخر؛ فبناء التصور من شأنه التأثير في طبيعة المبادرة والفعل السياسي المنوط بصاحبه. فإذا تم إحسان بناء التصور العام لدى صنّاع الرأي أو الرأي العام عمومًا فإن النتيجة المتوخاة سوف تكون مستندة إلى الهدف الذي رسمه الفلسطينيون من حشد الطاقات وتعبئة عناصر القوة بما يحمي حق العودة ويعيد الحق إلى أصحابه على المدى البعيد.

بين الإدماج والتذويب

سعت إسرائيل إلى نفي الصورة التي يكرّسها وجود المخيمات كونها شاهدا حيًا على المأساة الفلسطينية المتجددة، فعمدت إلى تبني مشاريع لتفكيك المخيم كوحدة سكانية وجغرافية مثيرة للرأي العام العالمي ومفرّخة للبؤس المؤدي إلى تفاقم المواجهة مع الاحتلال. لم ينجح مسعى إسرائيل كون اللاجئين واعين لهذا المخطط الذي هدف إلى تذويبهم في الوسط الذي يعيشون فيه والتأثير على قضيتهم الوطنية. كما سعت -ولا زالت- ولطالما تمنت أن تنتهي ولاية الأونروا على اللاجئين الفلسطينيين بمعناها حتى الاجتماعي والإنساني. وقد دعمها في ذلك أعضاء كونغرس أميركيون ومراكز بحثية أميركية وأوروبية من أجل إعادة النظر في وجود وغائيّة هذه الهيئة الدولية. فوجودها من وجهة نظرهم من شأنه الاستمرار في عولمة مسألة اللاجئين الفلسطينيين وتدويلها[1]. فبدلاً من أن تقوم هذه المنظمة -كما

1 انظر: كمال قصير، مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج. موقع قناة الجزيرة بتاريخ 15-3-2012:
http://aljazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d-8eae-18565b5a60b2
وتيسير محيسن 2011، قراءة في مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين (رؤية تحليلية)، (فلسطين، مركز بديل: جريدة حق العودة، ع: 43)
http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1585-art-05
ورولا خضر البرعي 2007، الإطار النظري.. مشاريع التوطين. (فلسطين، مجلة رؤية، ع30).

تريد إسرائيل- على دمج اللاجئين في الأوساط التي يعيشون فيها بمعنى تذويبهم، فهي تعزز من عزلتهم واغترابهم وشعورهم الباقي والمتنامي بوجود المشكلة وبالتالي ضرورة السعي والنضال من أجل حلها. لذلك كله فإن نفي المخيم ونفي الوكالة هو تصور للدمج بالمفهوم الإسرائيلي وهو ما يريدونه تذويبًا للقضية وإنهاء لها.

من هنا فإن تذويب اللاجئ لا دمجه هو غاية المطلوب في وضع المخيمات الفلسطينية وهو مسعى (حلاّلي) المشاكل الدوليين هذه الأيام، وهذا إن تم -على خطورته- فلا ينبغي أن يسمح بأن يمس صميم القضية وأسها. ولكن هل يمكنهم ذلك؟ هل يمكن أن تنتهي ظاهرة المخيمات وبالتالي كينونة ووجود وكالة الغوث وغيرها من المظاهر المرتبطة بهذا الوجود؟ للإجابة على هذا ينبغي أن نسلّم ابتداء بانتفاء الاستحالة في عالم السياسة والاجتماع. وهو ما يجعل التفكير الاستراتيجي في الظواهر المحيطة ووضعها على طاولة الاحتمالات من الأمور الملحة لرسم السياسات والتفكير في المآلات والمخرجات وما يمكن فعله بشكل مسبق؛ فالمخيم بالصورة التي تعامل الفلسطينيون بها والعالم من بعدهم يمكن أن يصبح أثرًا بعد عين في حال توفرت ظروف موضوعية لهذا الغرض وهو ما يجعل الاعتماد عليه في روايتنا لحكاية اللاجئين أمرًا غير محمود بالكامل لما يترتب على تفكيكه من آثار على الرواية ككل. أما للإجابة على كيف، فإن ذلك قد يتم بإحدى ثلاث صور: إما تآمرًا؛ وذلك بتفكيك المخيم وإعادة إنتاجه بشكل تنتفي معه الصورة النمطية؛ وهذا يستدعي وجود أطراف عديدة مستعدة لذلك على قاعدة التوطين. أو عبر آلية تطور تاريخية طبيعية ترتقي فيها الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للاجئ الفلسطيني بحيث يمكِّنه ذلك من إعادة إنتاج ذاته خارج إطار هذا المربع المسمى مخيمًا وهذا رهن بالزمن؛ فمن الطبيعي مع التحسن المستمر في هذه الوضعية أن ينتفي وجود المخيم كصورة معبِّرة عن حياة البؤس وهو ما لا ينبغي أن يخيفنا بالمناسبة. والخيار الثالث يكمن في محاولة التفكيك والتوطين المبطن بفتح باب الهجرة أمام جموع الشباب بما يمكِّنهم من البحث عن مستقبلهم وربطه بأدوات إنتاج دولية في هذه الدولة أو تلك. وهذا من الممكن حصوله إذا تمت دراسته في إطار التفاهم والتعاون الغربي-الإسرائيلي على ضمان أمن إسرائيل وديمومتها بمعزل عن أشد قضايا الصراع تعقيدًا؛ وهو ما يسهِّل المهمة على المفاوضين من كل الأطراف.

في كل الخيارات الثلاث فإن ما يمكن أن ينتج عن مثل هذه العمليات هو مجرد التخلص من الصورة النمطية للاجئ ابن المخيم؛ وبالتالي فإن هذا الهدف الإسرائيلي والمتأسرل هو محاولة للتخلص من الصورة المعولمة لهذا اللاجئ الفلسطيني وإعادة إنتاجها بما يشي بانتفاء المشكلة والخلاص منها. وهذا ما يفسر المحاولات المستميتة من مراكز القوى المهتمة بحل الصراعات أو النزاعات الدولية للبحث في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة التوطين والتعويض لا على قاعدة العودة والتعويض. من هنا فإنهم يعتقدون أن انتفاء الصورة من شأنه نفي الحالة بينما الفرق بين الاثنتين -كما نعلم- كبير؛ فنفي الأولى لا ينفي أبدًا الثانية بينما نفي الثانية من شأنه أن ينفي الأولى. فلو تم جدلاً بشكل قسري أو تآمري أو اعتيادي انتفاء الصورة فإن الحالة تظل كما هي بحاجة إلى حل لا سيما وأن هذا الحق فردي كما هو جماعي وكلا الحقين لا يغنيان عن بعضهما؛ وبالتالي فإن الصراع سيظل قائمًا ما بقيت الحالة بغضّ النظر عن بقاء الصورة أو عدم بقائها. فالحالة وفقًا لمعناها وجوهرها تُعد البعد الذي تتمتع به الشخصية القانونية واللاصق بها في المجال الدولي، بينما الصورة ما هي إلا مجرد الشكل المرافق للحالة وليس جوهرها. ولذلك ما دام اللاجئون متمسكين بهذا الحق وتمثلهم قوى حية تمسك بزمام هذا الحق ولا تساوم عليه فإن نفي الصورة وجوديًا أو معنويًا والتخلص منها لا يعني أبدًا تبدد الصراع وانتفاء المظلومية التي هي حالة اللاجئ الملازمة سواء كان داخل المخيم أم خارجه مندمجًا أو غير مندمج.

بين (الهولوكوست) والنكبة... نجاح يقابله فشل

نجحت دولة إسرائيل ومن خلفها الحركة الصهيونية في تسويق صورة الضحية اليهودية التي تشكّلت قُبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية في العالم إلى الحد الذي غدت فيه جزءًا من المناهج الدراسية. علاوة على أن تشريعات سُنّت لمحاربة أي محاولات للإنكار أو التقليل من شأن تلك الصورة التي تكرّست عبر عقود زمنية متتالية[1]. ففي أوروبا على سبيل المثال أصبح الحديث عن اللاسامية محفوفًا بالمخاطر؛ حيث يحسب الباحث ألف حساب حتى لمحاولات الدراسة لما في هذا

1 حالة روجيه غارودي ومحاكمته أمام القضاء الفرنسي بتهمة اللاسامية مثالاً.

الحقل من الأشواك، وهو ما يجعل الشخص عرضة للمساءلة أو المحاسبة القانونية والسياسية على حد سواء. فالنجاح في تسويق الصورة يُعد نجاحًا لأدوات الترويج الفعّالة والمؤسسات التي رعت مثل هذه العمليات. في المقابل فبالرغم من النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني واقتلاعه من دياره ومضي أكثر من ستين عامًا على تلك المأساة متجددة الفصول فإن المؤسسة الفلسطينية بالكاد تأتي على النكبة بفصولها أو حتى بعض من محطاتها؛ ففي المنهاج الفلسطيني على سبيل المثال بقيت مادة التربية الوطنية للصفوف الثامن والتاسع والعاشر بلا منهاج أو مقرر لتعذر طباعة مقررات كانت خطوطها العريضة قد أتت على ذكر النكبة، والسبب كما هو معروف يتمثل في الممول واعتبار أي شكل من أشكال التعليم في هذا الإطار تغذية للكراهية والبغضاء بين الشعوب وهو ما يتنافى مع متطلبات عملية السلام. هذا دفع بمؤسسة مجتمع مدني غير متمولة غربيًا لعمل المقررات وطباعتها ومن ثَمَّ تسويقها في أوساط الطلبة والمدرسين كي تكون مساعدًا لهم في فهم وتحليل وربط الخطوط العريضة بالواقع الفلسطيني. ورغم نجاح هذه التجربة وريادتها ورواجها في الأوساط التعليمية إلا أنها حُوربت ووُوجهت بالتحريض حتى من قِبل مسؤولين حظروا على الطلبة التعامل مع هذه الكتب تحت طائلة المسؤولية.

أما على الصعيد العربي والإسلامي فضلاً عن دول أخرى فقد كان الفشل الفلسطيني على هذا الصعيد أوضح وأبين؛ فسنوات النكبة كلها وفصولها المرئية والمعيشة كل يوم لم تُجْدِ في الدفع إلى تمثل الرواية الفلسطينية في المناهج الدراسية. و لم تغْدُ النكبة أو حتى قضية القدس عمومًا جزءًا من الدراسة إلا من طرف بعيد وعلى استحياء في بعض الأحيان، وكأن هذه الصورة والحالة الإنسانية والقانونية والدينية فضلاً عن القومية ليست كافية كي تفرض نفسها على صانع القرار في هذا الشأن ناهيك عن المؤسسة الفلسطينية بأطيافها والتي لم تسع إلى ذلك عبر تقديم روايتها بشكل لائق يتناسب وأجيال الطلبة ومدعم بوسائل التعليم المناسبة أيضًا. فهذه المؤسسة ظلّت على العموم تقليدية في تعاطيها مع هذه المسألة دون أن تبادر فعلاً إلى الترويج لروايتها أو الحشد لها بطرق تبدو مختلفة. وبالنتيجة، فعلميًا ظل الجهل مستحكمًا، وإنسانيًا ظلت صورة الفلسطيني نظيرة لصورة أي شعب آخر في أذهان الأجيال اللهم إلا مما تفرض رؤيته الفضائيات من أحداث في مناسبات بعينها

لكن هذا لا يغني عن التعبئة الشاملة والهادفة. على كل، فإن من شأن عدم تكريس الصورة والحالة الفلسطينية في ذهنية الأجيال ألا يجعل هذه القضية ضمن أولويات هذا الجيل وهو ما يتنافى والدور الذي ننشده فلسطينيًا وقوميًا. وهذا بطبيعة الحال لا يعفي المسؤولين غير الفلسطينيين من مسؤولياتهم تجاه هذا البُعد في الصراع على الأفكار والبناء الوجداني والنفسي للأجيال العربية والإسلامية.

ما الذي يريده الفلسطينيون اللاجئون من مضيفيهم؟

1. أن تكون لهم الكلمة حول مصيرهم؛ فهم ليسوا سلعة للتجارة أو المزايدة بل أصحاب حق هجروا ودفعوا الثمن باهظًا من أعمارهم وأعمار أبنائهم وأحفادهم.
2. أن يكون لهم صوت تمثيلي حقيقي ومعبر عن إرادتهم؛ فمسألة الحديث باسمهم وبالنيابة عنهم والتعامل معهم كموضوع للنقاش والمفاوضات لا أصحاب حق وصوت لم تعد مقبولة في هذا العصر. وكل الحلول التي يمكن أن تتم دون الاستماع لرأيهم ستظل عرضة للرفض والتشكيك.
3. أن يُساوَوا في فرصهم الاجتماعية، وأن تكون لهم الكلمة فيما يتعلق بالتأثير على أوضاعهم الاجتماعية وتفاعلاتهم السياسية في الدول المضيفة؛ فمن غير المعقول أن يُعطى من يمكث على الأراضي الغربية أكثر من عشر سنوات المواطنة الكاملة بينما في بعض البلاد العربية لا يُعطى من طوى عقودًا فيها حتى أبسط الحقوق الاجتماعية.

الخلاصة

بعد أن دخلت النكبة ستينيتها لا زال الفلسطيني اللاجئ عرضة للقهر سيكولوجيًا وفسيولوجيًا في آن واحد. فلم تكن هذه المدة الطويلة لمأساتهم كفيلة بأن توفر لهم الحياة الكريمة المنشودة تحت ظل الأنظمة التي تعاملت معهم كمصادر تهديد للأمن والاستقرار والنظام في العديد من المحطات؛ مما أدى إلى تكريس العيش في ظل حالة من الازدواجية بين الاندماج والاغتراب. وفاقم من أزمتهم غياب صوتهم التمثيلي الحقيقي وانعدام شعورهم بالوزن والتأثير في مجريات الأحداث لا

سيما تلك المتعلقة بهم. أما المجتمع الدولي المحيط فلا يتعامل مع قضيتهم سوى بُعدها الإنساني العام ساعيًا جهده كي يحل المشكلة على قاعدة التوطين والتعويض بدلاً من العودة والتعويض. وفي ظل انغلاق الأفق السياسي لأي حل عادل لقضيتهم يغدو العمل على حشد الرأي العام لصالح قضيتهم مسؤولية الغيورين على حق العودة من مؤسسات مجتمع مدني أو فصائل ومنظمات.

من هنا فإن المراوحة بين التركيز على الحالة والصورة في بناء التصور المفضي إلى رسم السياسات وحشد المواقف تغدو مسألة للدراسة برسم التنفيذ؛ ففي الوقت الذي ينبغي فيه المزاوجة بين الإنساني والصورة من جانب يظل التركيز على السياسي والقانوني مهمًا للغاية أيضًا. فتكريس الصورة وتصوير المعاناة ليس شرطًا لازمًا لحق العودة بقدر ما ينبغي الانطلاق في ذلك الحق من كونه حقًا بالقانون والسياسة والدين والعرف الدولي لا مجرد حالة إنسانية تستدعي العطف وصرف المساعدات والبحث عن الأثمان لتسديدها. لذلك كله فإن انتفاء الصورة يومًا طوعًا أو قسرًا لا يعني البتة انتفاء الحالة والوضعية القانونية والسياسية الملازمة للاجئ لكونه طُرد من أرضه ووطنه وهذا يكفي. من هنا فإن كل أسباب التخفيف من معاناة اللاجئين في المخيمات أو خارجها ينبغي أن تكون محط اهتمام استراتيجي لدى أصحاب الشأن دون الخشية من إمكانية فقدان الصورة والمعاناة كدالّة رئيسية على ديمومة الحق في العودة. وأخيرًا، فإن من الواجب البحث في إمكانيات جعل النكبة وقضية فلسطين عمومًا محط اهتمام وتعبئة لأجيال الأمة العربية والإسلامية متجاوزين بذلك مخاوف الفلسطينوفوبيا ومؤكدين الوجهة نحو فلسطين طال الزمن أو قصر؛ ليس لأن الصهيونية نجحت في جعل صورة اليهودي الضحية منهاجًا دراسيًا في مدارس الغرب عمومًا، بل لأن الواجب يقضي أن يكون همّ فلسطين وعودة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني إلى أرضهم ووطنهم مسؤولية الأمة جمعاء.

تحديات الهوية
لدى الشباب الفلسطيني في الشتات

يوسف أبو السعود
باحث وأكاديمي فلسطيني،
عضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز
بالمملكة العربية السعودية

تعتبر تحديات ممارسة الهوية لدى الشباب الفلسطيني اليافع، والمقيم داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في الشتات، محورًا لهذه الورقة المختصرة. فقد عاش هؤلاء الفتية وأهاليهم عقودًا من العيش المؤقت في مشهد الشرق الأوسط المأساوي والمتقلب سياسيًا، وكانت هذه الأجيال أسرى أنواع متعددة من التنميط الأكاديمي والشعبي، وتحولت إلى مجرد متلقٍ لأشكال عديدة من حزم المساعدات الإنسانية التي تفترض سيادة النمط الغربي لنمو الأجيال، وتعتمد المقاربة النفسية-الاجتماعية التي تقوم على تقديم الحاجات الأساسية من طعام وشراب وصحة وتعليم، واعتبارها منتهى الغايات. متناسية في ذلك الحاجة إلى البناء السيكولوجي للشخصية السليمة والتي تُعتبر الهوية أبرز معالمها، من هنا ومع تصاعد وتيرة التغيرات السياسية والانشغال السياسي الفلسطيني في هموم الداخل، برزت الحاجة إلى التفاهم والالتقاء على أسس جديدة تعزز الهوية الفلسطينية بما لا يتناقض مع الهويات الوطنية في الدول المضيفة. أما أهمية طرح هذا الموضوع فتنبع من أهمية الدور المستقبلي للشباب في مستقبل الصراع، وأثر الهوية على بنائهم الفكري والسياسي وأدائهم الميداني في الوقوف في وجه كل محاولات التصفية للقضية. وسنوضح في ما يلي هذه التحديات من بُعدين رئيسين:

1. **الأول**: السياسات الداخلية للدول المضيفة وأثرها على ممارسة الهوية الفلسطينية لدى الشباب.
2. **أما المحور الثاني**: فسنتطرق فيه إلى أثر غياب المرجعية الفلسطينية وسياسات المنظمات الدولية القائمة على تعليم فلسطينيي الشتات على بناء الهوية لدي الشباب الفلسطيني في الشتات.

تأسيس مفاهيمي

من بين التعريفات لمصطلح الهوية ما طرحه المفكر الفرنسي أليكس ميكشيللي حين اعتبر أن الهوية عبارة عن "منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها؛ فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية، التي تتمثل في وحدة العناصر المادية، والتمايز، والديمومة، والجهد المركزي. وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة، التي تجعل الشخص يتمايز عمن سواه، ويشعر بوحدته الذاتية"[1].

من هنا تمثل الهوية، في تعريفها البسيط، مجموع السمات المميزة لشعب من الشعوب، متمثلة في اللغة والعادات والتقاليد والثقافة والمواقف المشتركة بصدد القضايا المصيرية. وغالبًا ما ترتبط الهوية في هذا المستوى بالوعي بالذات، لكنها في أحيان أخرى قد ترتبط باستحضار الآخر باعتباره نقيضًا للأنا (أو للذات)[2]. من هنا، يُعتبر الانتماء لشعب وحضارة ولغة وتاريخ وقيم حقًا طبيعيًا ونزعة إنسانية يسعى الجميع إلى تحقيقها، وإن حُرموا منها فإن الجميع يقاوم هذا الحرمان..

تؤكد نظرية الهوية الاجتماعية أن هوية الأفراد غالبًا ما تحدد مواقفهم وسلوكياتهم تجاه الآخر من الذين لا ينتمون إلى جماعتهم، وتعكس هذه النظرية أيضًا الطريقة التي يحدد فيها الأفراد وضعهم وسط مجتمعهم المحلي وأدوارهم الاجتماعية. ويصبح اللاجئون بهويتهم الاجتماعية والسياسية أداة دفاعية، ويغلب

1 أليكس ميكشيللى، "الهوية"، دمشق، دار الوسيم، 1993.

2 David J. de Levita.The Concept of Identity, Paris Mouton, 1965.

هذا الوعي -أحيانًا- وعيهم بشخصياتهم الفردية؛ حيث ينظر الكثير من الشباب الفلسطيني في الشتات، إلى أنفسهم على أنهم بلا وطن، وأن هويتهم تُهان وتُحتقر من قبل أعدائهم -من جانب- ومن بعض المجتمعات العربية المحلية[1].

إن نمو نزعة الهوية الذاتية مرتبط بشكل كبير بمدى الخطورة ومحاولات الطمس التي تتعرض لها تلك الهوية، ولنكن أكثر وضوحًا فنقول: إن حالة الإلحاح على الهوية الذاتية مرتبط وبشكل كبير بمستوى التحديات التي تواجهها. وفي تجربة تشكُّل الهوية الوطنية الفلسطينية بالأساس؛ نشير إلى أنه بالرغم من قدم وجود الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، فإن حديثه عن هويته الوطنية لم يتبلور ويتزايد إلا بفعل صدمة قاسية جسّدتها مخططات الاحتلال الأجنبي الذي أخذ في البداية شكل انتداب بريطاني قبل أن ينتهي مشروعًا صهيونيًا قائمًا على أساس اجتثاث شعب من أرضه وإحلال جماعات من المستوطنين الذين تم غرسهم في هذه الأرض بقوة الحديد والنار، والعمل بمقتضى ذلك على إبادة وتشتيت الشعب الفلسطيني اجتثاثًا وطردًا وتشريدًا وتقتيلاً لإزالته من الخريطة، نفيًا لفلسطين ومحاولة لتثبيت كيان عنصري استيطاني. ومن هنا كانت محاولات الحفاظ على الهوية تشكّل مناعة للحفاظ على الوطن السليب، في مخيال الأجيال الجديدة..

كرَّس تنامي المقاومة بين اللاجئين أهمية هويتهم الاجتماعية-السياسية، وأظهر العديد من النتائج أن الفلسطينيين من الجيل الأول (الأجداد) دافعوا عن هويتهم السياسية قبل حرب عام 1948، ولكن دفاعهم كان من دون جدوى قياسًا بقوة أعدائهم وميزانياتهم وأعدادهم؛ لذا فرّ كثيرون حماية لأنفسهم ولعائلاتهم، وتحولوا إلى لاجئين فاقدي القاعدة الاجتماعية والسياسية، وكان الوطن للاجئين يعني استعادة مقومات الهوية التي فقدوها، والخلاص من وصمة "لاجئ"، والتمكن من العيش في حياة ريفية بسلام تقوم على تقاليد مشتركة[2].

---

1 روزماري صايغ، تجسيدات الهوية لدى اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، رؤية جديدة للمحلي والوطني، (بديل) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2009.

2 محمد علي الخالدي، تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان - المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2010.

واليوم يمثل اللاجئون الشباب، الذين يعيشون في المخيمات حاليًا، الجيل الثالث أو الرابع من التهجير من البلاد، ويُعد الفضاء الجيوسياسي الذي يعيش فيه الشباب الفلسطيني في الشتات أحد العوامل المتحكمة في ممارسة الهوية النضالية لدى هذه الأجيال، حيث أن الفلسطينيين يخضعون لنظم حكم تختلف في سياساتها تجاه اللاجئين، مثل: الأردن وسوريا ولبنان ودول الخليج والعراق ومصر وليبيا وغيرها من الدول، ويؤدي طول مدة انفصال هذه الأجيال عن الوطن إلى تكثيف المطالب الوطنية بالعدالة والإنصاف. وتتأرجح المطالب الملحة بين لقمة العيش وتحديات الدراسة والتعليم والمستقبل المجهول للشباب اللاجئ وبين الحاجة الداخلية لدى هؤلاء الشباب في التعبير عن هويتهم النضالية وحنينهم إلى الوطن الغائب؛ يضاف إلى ذلك، أن الانتماء الفصائلي يُعد مصدرًا أساسيًا لتمايز الهوية (الحالة اللبنانية نموذجًا)[1]. كذلك فإن الضغط الذي تمارسه القوى العظمى على حركات النضال الفلسطيني، يعمل على زيادة الانقسام الهوياتي بين مؤيدي هذه الحركات، وهنا ظهر لدينا مصطلح (الداخل والخارج) وكأنها حالات مسلّم بها تتداخل معها المصالح والاستراتيجيات..

إن هذا الوضع المعقّد يثير الأسئلة النظرية حول الهوية بين أجيال الشتات الفلسطيني: ما هي سياسات ومواقف الدول المضيفة تجاه ممارسة الهوية لدى هؤلاء اللاجئين؟ وما مدى تأثير تذبذب مواقفها السياسية من الصراع العربي-الإسرائيلي، والموقف من الفصائل الفلسطينية المباشر على الهوية الفلسطينية بين أجيال اللاجئين؟

مواقف الدول المضيفة وأثرها على الهوية الفلسطينية

لطالما عاش الشباب الفلسطيني في الشتات أشواق العودة والحرية مع كل أمل في تحرير الأرض، وظلت القضية الفلسطينية حاضرة في ساحة النضال العربي، إلى أن تم التخلي الرسمي العربي فعليًا عن القضية مع انطلاق عملية السلام مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وبات اللاجئون الفلسطينيون -ونتيجة لتغيرات

1 عباس شبلاق، الفلسطينيون في أوروبا (إشكاليات الهوية والتكيف). مؤسسة الدراسات المقدسية و(شمل) مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، 2005.

سياسات الدول المضيفة- أسري لعمليات فرض الواقع المعيشي وفقًا لما تقتضيه السياسة الجديدة، وكانت سياسة الانكفاء القُطري والعودة إلى حدود سايكس بيكو هي التي تسود المشهد الداخلي، فباتت هذه الحدود المصطنعة هي أولويات السياسة المحلية والخارجية، وهي (أي هذه الحدود) أولاً وكل شيء بعدها.. لقد فرض هذا التغيير في السياسة لدى الدول المضيفة عبئًا كبيرًا على الأجيال الفلسطينية الجديدة والتي شعرت بأن قضيتها أصبحت قضية ثانوية وأن أية ممارسة لفعاليات تخص القضية سيهدد الدولة المضيفة. مما دعاها إما إلى الانصياع والقبول بتبني الهوية المحلية أو التمرد الخفي على سياسة تلك الدول في شكل صراعات افتراضية شكّل الفضاء الإلكتروني أبرز تجلياتها الحديثة..

ثمة فارق نسبي في سياسات التعامل مع الهوية الفلسطينية بين الدول المضيفة؛ فالدولة الأردنية على سبيل المثال وبالرغم من حصول معظم اللاجئين الفلسطينيين على العديد من المكتسبات المدنية، إلا أن التذبذب في الموقف من الهوية الفلسطينية تبعًا لتطورات العلاقة الأردنية مع الملف الفلسطيني ألقت بظلالها على سياسات الدولة تجاه فعاليات الحفاظ على الهوية الفلسطينية عوضًا عن ممارستها؛ فوجود هذا العدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين المتمتعين بالجنسية الأردنية يشكّل تحديًا كبيرًا لهوية الدولة الأردنية، كما أن سياسات بعض الفصائل الفلسطينية، ومخاوف الوطن البديل، وسياسة الترانسفير المتبعة إسرائيليًا ساهمت وبشكل كبير في تأجيج المشاعر المتبادلة، والتي أفضت إلى صراع خفي بين الهويتين لم تفلح المقاربات المتعاقبة للحكومات الأردنية في القضاء عليه من خلال تشكيل ثقافة جامعة تحافظ على الهويتين باعتبارهما نقيضًا للعدو بدلاً من كونهما نقيضًا لبعضهما في الداخل، وهنا يبرز الدور المباشر لمعاهدة وادي عربة ودخول السياسة الأردنية معسكر السلام، وما تبع ذلك من آثار على ممارسة الهوية النضالية للاجئين في الأردن، خاصة مع حالة الانكفاء القُطري والانشغال بالهم الداخلي وبروز شعارات محلية بامتياز، تلك الشعارات التي اجتاحت المنطقة لتقضي على الأحلام الوحدوية والعروبية وأخوة الدين والنسب، وما تبع ذلك من إجراءات على الأرض تمثلت في إذكاء المقاربة الأمنية في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، وما تبع ذلك من نشوء جيوب متطرفة لدى الشباب الفلسطيني

والأردني في آن معًا، وما نسمعه ونراه على الشبكة العنكبوتية وملاعب الكرة خير دليل على ذلك..

في لبنان يبدو الأمر مغايرًا إلى حد ما، فوجود العمل المقاوم في المخيمات وسياسات الدولة تجاه الحقوق المدنية للفلسطينيين على أراضيها، إضافة إلى طبيعة التركيبة السياسية والطائفية للنظام السياسي اللبناني، كلها عوامل ساعدت في حالة الانشغال الفلسطيني بلقمة العيش والمستقبل الاقتصادي المجهول، وتركت المجال أمام بروز الهوية الفصائلية لبعض الشباب الفلسطيني، عوضًا عن حالة النقمة والسخط الشديد تجاه الظروف المعيشية البائسة والتي ألقت بظلالها في شكل صراع شديد لدى الأجيال الجديدة وأصبح سؤال الهوية وممارستها ملحًا، بل ويشكّل ردة فعل على النظرة الدونية التي تتعامل بها السلطات مع الشباب الفلسطيني.

يخلق اندماج الفلسطينيين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سورية انطباعًا لدى الكثيرين بأن المخيمات الفلسطينية ليست معازل، لكن هوية اللاجئين الفلسطينيين تظل مختلفة ومتباينة عن السوريين، ولعل حالة الاصطفاف السياسي للنظام السوري في محور ما سُمي الممانعة ألقت بظلالها على حرية ممارسة الهوية الفلسطينية، والتي كان لها الأثر البالغ في خلق حالة الانسجام التي ذكرناها، يضاف إلى ذلك أن أعداد الفلسطينيين المتواجدين في سوريا قياسًا بأعداد الشعب السوري لم تشكّل تحديًا مباشرًا للهوية الوطنية السورية.

أما في بقية الأقطار العربية وبحكم الوجود الفلسطيني بأعداد اقل، فقد ظل موقف النظام السياسي الحاكم من الفصائل الفلسطينية هو المتحكم في الممارسات الداخلية تجاه ممارسة الهوية الفلسطينية، ولعل قدر اللاجئ الفلسطيني أن يعيش مع الحرية، ويدور معها حيث دارت، فحالة الحرية السياسية في أوروبا[1]، وبالرغم من قلة أعداد اللاجئين هناك قياسًا ببعض الدول العربية إلا أن تجسيدات الهوية وفعالياتها تبدو بارزة، أكثر مما هي عليه في بعض الدول العربية.

ولعل أبرز تجليات هذا الواقع في الدول العربية المضيفة هو ما يحدث بين أجيال الشباب في الجامعات؛ حيث إن أشواق الحرية والعودة وهموم الوطن السليب تبقى مقموعة في الوجدان ولا تتخطى ذلك إلى التطبيق والممارسة في ظل الضغط

1 روز ماري صايغ، مرجع سابق.

والكبت السياسي الذي يعانيه الشباب الفلسطيني، وفي قراءة بسيطة لسياسات الكبت والتمييز ومنع ممارسة الهوية تبرز ظاهرة الهجرة إلى دول أوروبا وأميركا اللاتينية وغيرها كحل للخروج من هذا الواقع الرافض لهم على حد تعبير بعضهم[1]. يضاف إلى ذلك أن الشباب الفلسطيني في الشتات بات يعيش في متوالية طويلة من المطالبة بعدم ممارسة الهوية الفلسطينية خوفًا على الهوية المحلية، وفي ذات الوقت تقوم الدولة المضيفة باتباع شتى أساليب التمييز الاجتماعي والمدني بحق الشباب الفلسطيني، وهو ما يتسبب في ارتفاع نسب البطالة بين الشباب الفلسطيني في المخيمات والتي بدورها تُفضي إلى خلق مجتمعات ناقمة على محيطها المدني، وعلى سياسات الدولة المضيفة وهويتها المحلية في آن معًا[2].

تعليم فلسطينيي الشتات وأثره في تجسيد الهوية الفلسطينية

إن المفهوم التربوي للهوية والانتماء لا يقتصر فقط على الشق السياسي والنضالي، بهدف تحرير الوطن من الاحتلال وحسب، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك في عمق الإرث الحضاري الفلسطيني، الذي يتضمن بمجمله ما أنتجه هذا الشعب خلال تاريخه الطويل، من فكر وعلم وفن وقيم، متنقلاً ومتراكمًا عبر الأجيال، ومكونًا لجوهر الهوية والانتماء[3] والتي قاوم اللاجئون –وما زالوا– جميع المحاولات الهادفة لحرمانهم منها، أو تزويرها أو الضغط لتغييبها، وفي هذا السياق يبرز التساؤل حول تحديد ذاكرة الجماعة والشعب وعلاقة الكتب المدرسية ببنائها، وما هي علاقة الذاكرة والنسيان في تاريخ الشعب الفلسطيني؟ وأية أجزاء من المعرفة التاريخية مسموح للاجئ الفلسطيني أن يتذكرها ويعيد بناءها؟ وما هي القوى التي دأبت دومًا على تحديد المنسي والمتذكَّر من التاريخ والجغرافيا لأجيال فلسطينيي الشتات؟

إنه السؤال المر، سؤال المرجعية المغيبة للتعليم الفلسطيني في الشتات وأثر ذلك على بناء الهوية الاجتماعية والسياسية لدى الشباب الفلسطيني؟

---

1 Ibraheem Abu Lughd Institute, Birzait University 2011.

2 المرجع نفسه.

3 عمر جميل نشوان، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني حتى السلطة الوطنية الفلسطينية، دار الفرقان للنشر، 2004.

تلك المرجعية التي تبني وتصوغ الخطاب العام والسياسات التربوية الكلية للشعب الفلسطيني، ومتى كان بناء الهوية وتعزيزها منبتًّا عن أي جهد تربوي لأية دولة أو مجموعة من البشر.. إن غياب هذا الجسم الجامع في الشتات واضطراب علاقة المركز الفلسطيني في الداخل مع الشتات الفلسطيني تربويًا، ساهم في ترك أجيال الشباب الفلسطيني أسرى لعمليات التنميط وفرض الأجندة المحلية للدول المضيفة، غير آبهين بخصوصية التنشئة التي تحتاجها الأجيال الفلسطينية.. وهنا يبرز التناقض الصارخ: يُعامَل الشاب اللاجئ باعتباره لاجئًا فلسطينيًا يتوق للعودة ثم تغيب مفاهيم العودة والأرض والتمسك بالحقوق بل وحتى المعلومات الأساسية عن الوطن الأم من المناهج الدراسية للاجئين الفلسطينيين.

تنال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" حصة الأسد من تعليم فلسطينيي الشتات، لكن العديد من الباحثين والدارسين لتجربة الأونروا يلاحظون غياب الفكر التربوي الجامع عن سياسات الأونروا، التي تؤكد على جودة ومجانية التعليم في ظل غياب واضح لمفاهيم الوطن الفلسطيني، ومعاني العودة والتهجير، وكأن المراد هو إعادة صياغة فكر الأجيال الفلسطينية لتبقى على تماس مباشر بشظف العيش وهموم الحياة اليومية، دون التفكير في الهموم الوطنية للوطن الغائب في مخيالهم الجمعي. يضاف إلى ذلك، أن المناهج التي تُقدَّم لأجيال اللاجئين هي مناهج تتبع كليةً للدول المضيفة، وهي بالتالي تتعرض لما تقتضيه المواقف السياسية من مزيد من النفخ في الهوية القُطرية على حساب الآمال والتطلعات الجامعة للأمة العربية والإسلامية، وهو ما يُفضي بالضرورة إلى تراجع ملموس في الاهتمام بالقضية الفلسطينية مما ينعكس سلبًا على الأجيال الفلسطينية في المدارس.. بل ولا نخفي هنا ما ينشأ عن ذلك من ردات فعل لدى أجيال الشباب الفلسطيني في صورة تعبيرات متطرفة أحيانًا، وكأنهم في صراع مع الهوية المحلية للدولة المضيفة.

وهنا تبرز المفارقة جلية؛ سياسات من التمييز والنظرة الدونية للاجئين خارج أسوار المدرسة، ثم يُجبَر هذا الشباب على أن يتعلم الولاء والانتماء لهوية الوطن الذي يعيش فيه. وأي مطالبة بتجسيد الهوية الفلسطينية في المدارس تُلاقَى بالرفض من السلطات المحلية، التي تضغط على الإدارات المحلية للوكالة لتبقى في نطاق العمل الفني البحت، والذي بات يعاني من ترهل واضح مع تقليص النفقات، وكان من

أبرز تجلياته للأسف نشوء أجيال جديدة من المعلمين الذين غابت عنهم أو غُيِّبت معاني التمسك بالحقوق والثوابت الفلسطينية عوضًا عن الحرص على بناء مقدرات هذا الشباب ليتفاعل مع مجتمعه المحلي. فتفشت وللأسف مظاهر التأخر الدراسي والتسرب المدرسي، وإدمان الحبوب المخدرة بين أبناء اللاجئين في المخيمات على وجه الخصوص[1].

في خضم هذا التغييب الواضح لتجسيدات الهوية الفلسطينية بين أوساط اللاجئين من الشباب في دول الشتات، وفي ظل تعثر المقاربة السياسية المفضية إلى استيعاب الهوية الفلسطينية في نطاقها العربي والإسلامي، ومع صعود ثورات الربيع العربي وتنامي موجة الحرية والكرامة واستعادة الحقوق المهدورة، نشير إلى بعض التوصيات:

أولاً: لفلسطينيي الشتات أنفسهم

1. ضرورة الالتقاء والتواصل في فعاليات تجسد الهوية الفلسطينية بين الشباب، باعتبارها هوية نضالية تعتز بانتمائها إلى فضائها العربي والإسلامي، والقيام بنشاطات وفعاليات شبابية وتأسيس أطر عمل، تسهم في صنع ثقافة مشتركة تحترم وتعتز بالهوية المحلية للدول المضيفة، وتعزز التقارب الإيجابي بين الهويتين من خلال استحضار النماذج المشرقة للنضال المشترك.
2. العمل وبشكل منظَّم في الضغط على المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها "الأونروا" في سبيل إدماج أنشطة الهوية الفلسطيني والتراث الفلسطيني في المناهج المقدَّمة لأجيال اللاجئين باعتباره حقًا إنسانيًا، ومدخلاً مهمًا لبناء قدرات الشباب الفلسطيني وترشيد ممارساته على الأرض.
3. استثمار التغيرات الناشئة عن الربيع العربي في التخلص من حالة السلبية والخوف، في سبيل إعادة الاعتبار للروح الوحدوية العربية والهم المشترك، ووضع القضية الفلسطينية في مركزية هذه التحولات.

---

1 انظر: مقال للكاتب الأردني ماهر أبو طير في 2012/2/1 بعنوان "حبة المخدر بربع دينار في المخيمات"، جريدة الدستور الأردنية.
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2012%5C02%5COpinionAndNotes_issue1567_day01_id388647.htm

4. ضرورة إعادة الاعتبار للروابط المكانية والتراثية الفلسطينية والتواصل أكثر في مؤتمرات ومهرجانات تراثية كمدخل لتأطير الشباب الفلسطيني، خاصة في دول الخليج باعتبارها تحوي ما يقارب المليون من فلسطينيي الشتات.

ثانيًا: للدول المضيفة للاجئين

1. إن المطالبة بالحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكّل تهديدًا لهوية الدول المضيفة؛ فغرس مفاهيم العودة والتمسك بالجذور لدى الشباب الفلسطيني يُعتبر أبسط حقوقهم كبشر، وأي مساس بها أو كبتها سيُفضي إلى موجات من ردات الفعل العكسية، في شكل صراع خفي ومعلن مع الهوية الوطنية للدولة المضيفة.
2. التوظيف الصحيح لورقة اللاجئين الفلسطينيين يشكّل دعامة سياسية لموقف الدولة المضيفة عند التعاطي مع الاحتلال خاصة في ظل غياب فرص السلام المنشود.
3. إن مؤامرة الوطن البديل أو توطين اللاجئين (في الحالة الأردنية على وجه الخصوص) لا يمكن أن يُجابَه في ظل المقاربة الأمنية الحالية في التعاطي مع تجسيدات الهوية الفلسطينية في المخيمات، ولا في حالة الإهمال الخدماتي أو التحكم في صناعة الرموز وممثلي أبناء المخيمات، بل في تعزيز وترشيد واستثمار ممارسة الهوية الفلسطينية إلى جانب شقيقتها المحلية وصناعة ثقافة مشتركة لرسم صورة من التكاثف في سبيل الحفاظ على الحق الفلسطيني.
4. ضرورة بناء استراتيجية جديدة وثقافة جامعة تستحضر النماذج المشرفة في العلاقة بين الشعب المضيف واللاجئين الفلسطينيين، بغية صناعة إطار وطني يستدعي حالة الوحدة والصمود في وجه الاحتلال باعتباره مهددًا للجميع..
5. عدم السماح بأي حال أن تنعكس اتفاقيات السلام مع العدو الإسرائيلي على الموقف من حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الحرية وممارسة الهوية النضالية.

ثالثًا: "للأونروا"

1. التركيز على نوعية التعليم باعتباره مدخلاً إنسانيًا لصياغة الهوية الفلسطينية لأجيال الشتات الفلسطيني.
2. إفساح المجال لإدخال برامج تعليمية وأنشطة لا منهجية وتراثية تعزز من ممارسة الهوية الفلسطينية بين الطلاب الفلسطينيين، فتطلعات الأجيال الفلسطينية في الشتات وحقوقها لدى المجتمع الدولي، لا تنحصر في أكياس التموين والمعلبات، ولا في تكديس الطلاب في المدارس بل تتعداها إلى حقهم في الخصوصية الثقافية والنضالية وممارسة الهوية وهذا الحق تكفله شرائع القانون الدولي والمواثيق الأممية.
3. التوقف عن حالة الانصياع الكامل للسلطات المحلية، في فرض شروط التعيين وسياسات الأنشطة المدرسية التي لا تراعي الخصوصية النضالية للشباب الفلسطيني، وتكبت ممارسة الهوية الفلسطينية، وهو ما قد يفضي -للأسف- إلى تطرفها وتناقضها مع الهوية المحلية للدولة المضيفة.
4. العمل وبجد أكثر مع المجتمع المحلي ومؤسساته الناشئة في المخيمات في مشاريع بناء القدرات الذاتية للأجيال وتضمين مفاهيم الهوية والتراث الفلسطيني كتحديات للعمل والإنجاز وبناء الشخصية المتكاملة الطامحة إلى استعادة الحقوق..

رابعًا: لفصائل العمل الفلسطيني

1. ضرورة الالتقاء على أسس جامعة للتعامل مع فلسطينيي الشتات باعتبارهم جزءًا مهمًا من الشعب الفلسطيني لا يجوز التخلي عنه أو ترحيل مطالبه وتطلعاته.
2. الالتفات أكثر لآمال وتطلعات فلسطينيي الشتات، فحجم الانشغال بالشأن الداخلي الفلسطيني، ترك المجال للدول المضيفة لصياغة سياساتها تجاه اللاجئين دون التفاهم على أسس مشتركة تضمن الحفاظ على التراث الفلسطيني والهوية الفلسطينية.
3. قيادة الشتات الفلسطيني بمعايير وطنية وعروبية جامعة، والحد من النفخ الفصائلي بين أجيال الشتات الفلسطيني من الشباب، بل والذهاب إلى أبعد

من ذلك في كسر "فلسطنة" الصراع العربـــي-الصهيوني وإعادته إلى فضائه الشعبـــي العربـــي والإسلامي؛ مما يسهم في استيعاب الهويـــة الفلســـطينية بخصوصيتها النضالية في هذا المحيط الواسع.

4. تسليط الضوء أكثر في وسائل الإعلام المحلية والدولية على معاناة اللاجـــئين وتجسيدات الهوية بين الشباب وفعالياتها وتنميتها وتوجيهها التوجه الإيجابـــي خاصة في وسائل الإعلام الجديد.

وختامًا، إن أشواق الهوية لدى الشباب الفلسطيني في الشتات لها طعم آخر في ظل الربيع العربـــي، فهذه الأجيال التي راهن المحتل على تزييف وعيهـــا، هـــاهي تستعيد ألقها ومكانتها وتطلعاتها، لتسبق آمالها وتطلعاتها سقف السياسيين من أبناء شعبها. إنها الأجيال التي هزها الحنين وهمة الشباب، فزحفت في العام الماضـــي إلى حدود وطنها في ذكرى النكبة، وهاهي تستعد لجولة جديدة.. بعد أيام.

أزمة "الأونروا" والجهود العربية والدولية لرعاية اللاجئين الفلسطينيين

علي هويدي
المدير العام لمنظمة "ثابت"
لحق العودة، لبنان

إثر نكبة فلسطين في العام 1948، وطرد العصابات الصهيونية للفلسطينيين من قراهم ومدنهم، وتحت تأثير التعاطف العالمي مع اللاجئين الفلسطينيين وللتخلص من عبء تحمل المسؤولية الدولية والتخفيف من الضغط الشعبي على صانع القرار الأممي، ووفقًا للقرار رقم 212 في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1948، أسست الأمم المتحدة "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مثل اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العالمية للاجئين، وفي 8ديسمبر/كانون الأول 1949 وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 تأسست "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)" لتعمل كوكالة متخصصة ومؤقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات، ويمتد آخر تجديد حتى 30يونيو/حزيران 2014[1]، وطبقًا لقرار إنشائها تتولى الوكالة وظيفتين أساسيتين، **الأولى**: إغاثة اللاجئين وتقديم المساعدة لهم، **والثانية**: التشاور مع الحكومات المعنية ريثما تنتفي الحاجة إلى تقديم هذه المساعدة. وقد جاء تأسيس الوكالة ليخدم هدفين: اجتماعيًا بتقديم المساعدات، وسياسيًا بإبراز مشكلة اللاجئين وبقاء الوكالة كشاهد حي على مأساة اللجوء والتشرد، وبهذا تُعتبر "الأونروا" الشاهد الأممي على

1 وكالة الأونروا–نظرة شاملة، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54

نكبة فلسطين والمتحمِّل للمسؤولية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم[1]، و"الشريان الوحيد والأول لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"[2].

خلفية تأسيس وكالة "الأونروا"

التزمت الإدارة الأميركية، ومنذ عهد الرئيس ترومان، برؤيتها بمنع عودة اللاجئين إلى ديارهم وتوطينهم ودمجهم الاقتصادي في المحيط العربي، وذلك ما أعلن عنه ممثل أميركا في "لجنة التوفيق الدولية الثلاثية حول فلسطين" (UNCCP) التي شكَّلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من ممثلي فرنسا وتركيا وأميركا؛ فقد أعلن ممثل أميركا في الاجتماع الذي عُقد في بيروت بتاريخ 21مارس/آذار 1949 "أن إسرائيل لا تقبل عودة اللاجئين، والأفضل أن تُنفَّذ قرارات الأمم المتحدة عمليًا بدلاً من التمسك بها نظريًا... فيجب التفكير في إعادة توطينهم من جهة وإعداد المشروعات اللازمة لعودتهم إلى الحياة". وفي مارس/آذار من العام 1949 قدّم ماك جي مستشار وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط خطته إلى الأمم المتحدة من قِبل "لجنة التوفيق الدولية" عبر الإدارة الأميركية داعيًا فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لتقديم المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية، تعمل على احتواء اللاجئين، وتوطينهم حيث هم.

بعد أن فشلت خطة ماك جي، أرسلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة "للاستقصاء الاقتصادي في الشرق الأوسط" عُرفت ببعثة الأميركي "جوردون كلاب" وعُهد إليها بالقيام بدراسة للأحوال الاقتصادية للبلدان العربية، وتوجيه النصح والإرشاد لبرنامج التنمية المناسب لاستيعاب اللاجئين، وقدمت اللجنة تقريرها للجمعية العامة بتاريخ 16نوفمبر/تشرين الثاني 1949 تزامنًا مع التحضيرات لإطلاق عمل "الأونروا" بشكل رسمي، وأوصت الجمعية العامة وكالة "الأونروا" بتشكيل

---

1 ديباجة القرار الذي أنشأ الأونروا رقم 302 للعام 1949 أشار إلى الفقرة 11 من القرار 194، إلى أن "الأونروا" ملزمة باستمرار تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين إلى أن تتم عودتهم، أو دون المساس بحقهم في العودة.

2 وزير التنمية والتطوير الدولي البريطاني مايك فوستر في مؤتمر "الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين" الذي نظمه مركز العودة الفلسطيني في لندن في 16 ديسمبر/كانون الأول 2009، انظر: http://www.prc.org.uk/newsite/ar.26-37-16-31-12-2009-410/html

صندوق لدمج اللاجئين ميزانيته 49 مليون دولار تساهم فيه أميركا بنسبة 70% لإقامة مشاريع تنموية في فترة لا تتعدى 18 شهرًا[1] تحت شعار "عمل أكثر وغوث أقل"!

في بدايات تأسيسها، قامت "الأونروا" بخطوات تمثلت بالخروج عن المهام التي أوكلت إليها "تقديم الإغاثة المباشرة، وإقامة برامج تشغيلية للاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك من خلال "قوننة" حرمان اللاجئين الذين هم خارج مناطق عملها من أية خدمات كما سنرى لاحقًا، وبالتالي حرمانهم من حقوقهم كلاجئين. وبتاريخ 12ديسمبر/كانون الأول 1950 صدر القرار رقم 393 حين أسندت الجمعية العامة للأمم المتحدة للأونروا مهمة العمل على دمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات المنطقة بجانب تقديم الخدمات الإغاثية لهم[2]، وفي العام 1959 قدّم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد ورقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن مقترحًا يقضي بتوسيع برامج تأهيل اللاجئين وتعزيز قدراتهم على إعالة أنفسهم، والاستغناء عن المساعدات التي تقدمها إليهم وكالة "الأونروا"، وتوطينهم في الأماكن التي يتواجدون فيها، مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين بالتعاون مع الوكالة الدولية[3].

وجاء مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر/تشرين الأول 1991 والمفاوضات المتعددة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليشكِّل منعطفًا استراتيجيًا في عمل الوكالة بتعديل وظيفتها المحددة لها بالقرار 302 بإغاثة وتشغيل اللاجئين إلى عمل تنمية اجتماعية عبر توفير البِنى التحتية، خاصة في منطقتي الضفة وغزة أولاً بما يؤدي في النهاية إلى الاستغناء التدريجي عن خدماتها وإحالة الخدمات إلى الدول المضيفة[4]؛ حتى إن المؤتمر الذي نظّمته "الأونروا" وعُقد في الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ الثامن والتاسع من شهر أكتوبر/تشرين الأول2010 وشارك فيه كاتب هذه السطور كان تحت عنوان

1 رولا البرعي، الإطار النظري، مشاريع التوطين، مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد الرابع والعشرون، أكتوبر/تشرين أول 2003، ص 73-74.

2 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت المجلد الأول، صفحة 25-27.

3 كمال القصير (مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج 2007)، انظر:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d-8eae-18565b5a60b2

4 الأستاذة فجر عاطف، "حق العودة: إثباتات القانون ومخاطر السياسة" مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، انظر:
http://www.aqsaonline.org/le_3.php?id=1076&baab=7&kesm=18

"من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية: الأونروا واللاجئون الفلسطينيون بعد ستين عامًا"، حينها اعتبر اللاجئون الفلسطينيون المشاركون أن المؤتمر "ربما يؤسس لمرحلة جديدة على مستوى مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، ويعود هذا الاستنتاج لأهمية المحاور التي تم بحثها ونوعية المشاركين التي حضرت من مختلف دول العالم[1]. وكانت الأونروا في العام 2008 قد حددت مهمتها الجديدة بشكل أكثر وضوحًا عندما ذكرت في إحدى وثائقها الرسمية أن مهمتها "مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق كامل طاقاتهم في التنمية البشرية تحت الظروف الصعبة التي يعيشون فيها"[2].

الموقف الإسرائيلي من "الأونروا"

بعد أن تحولت "الأونروا" لأداة لاستمرار حالة اللجوء من خلال منح صفة لاجئ لكل فلسطيني حتى وإن كان قد وُلد في خارج فلسطين المحتلة، وما يترتب على هذا الأمر من ازدياد أعداد اللاجئين بحسب قواعد الأمم المتحدة التي تعتبر "أن من ترك بيته في عام 1948 في فلسطين هو لاجئ وجميع ذريته لاجئون أيضًا"، وأن وجود "الأونروا" يغذّي الإيمان لدى اللاجئين بحق العودة؛ لهذا باتت الوكالة تشكّل عنصر قلق وإزعاج حقيقيين للاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، وللأسف بعض الجهات الفلسطينية يراد التخلص منها بأية وسيلة ممكنة، وبتنفيذ بعض المسؤولين الكبار في الوكالة[3]؛ فقد

---

1 علي هويدي، مؤتمر الذكرى الستين لتأسيس الأونروا في بيروت: "التنمية البشرية" تثير قلق اللاجئين ومخاوفهم، مجلة العودة الشهرية – العدد 38 – السنة الثالثة – نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ص 28.

2 الاستراتيجية الانتقالية لبرنامج وكالة الغوث لعام (2008 – 2009)، انظر:
http://www.unrwa.org/userfiles/od%20interimprogstrategy08-09_ar.pdf

3 فليبو غراندي، المفوض العام للأونروا وفي خروج عن مسماه الوظيفي، تفهم حاجة (إسرائيل) للأمن في محاضرة له في جامعة بير زيت في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وكذلك فعل مدير مكتب الأونروا في نيويورك أندرو ويتلي بتاريخ 22 أكتوبر/تشرين الأول2010؛ حين **أدلى بتصريحات تفيد بأن "على اللاجئين الفلسطينيين أن لا يعيشوا على وهم تحقيق حق العودة، وبأن على الدول العربية أن تبحث عن مكان لهم في أراضيها لتوطينهم فيها"**. صحيح أن الأونروا تنصلت من تصريحات ويتلي ونأت بنفسها عنها، معتبرة أنها آراء شخصية لكنها تأتي في سياق عام لجس النبض وقياس مدى التفاعل.

لوحظ في السنوات الأخيرة، أن عمليات استهداف "الأونروا" قد تصاعدت، وفي هذا السياق ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" في 6 ديسمبر/كانون الأول2011 "أن إسرائيل تحرِّض على إغلاق وكالة "الأونروا" بحجة أن هذه الوكالة تشكّل عقبة أمام أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين بسبب المعايير المختلفة لوضع اللاجئ الفلسطيني". وقالت "عينات بلف" عضو الكنيست عن "حزب الاستقلال": "إننا نؤيد مساعدة الفلسطينيين في الأمم المتحدة في مجال التعليم والصحة، ولكن ليس عن طريق هذه الوكالة التي تضر بجهود السلام". وكان سلفان شالوم وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي السابق قد دعا في تصريح له في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 إلى نقل صلاحيات وكالة "الأونروا" إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وهددت الإدارة الأميركية وكذلك الكونغرس، السلطة الفلسطينية بقطع المساعدات عنها وعن "الأونروا" إذا هي أصرّت على طرح الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول2011، وتحت وطأة ضغط اللوبي الإسرائيلي قدّم مستشار الرئيس الأميركي السابق بوش "إليوت إبرامز"، والذي يعمل عضوًا في قسم دراسات الشرق الأوسط التابع للجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، طلبًا بإعادة النظر في مساعدات واشنطن لوكالة "الأونروا"، محملاً "الأونروا" مسؤولية الحفاظ على وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأشار إلى أن "الأونروا" قد بدأت بخدمة 750 ألف لاجئ، أما الآن فقد أصبح عددهم خمسة ملايين، وقد انتهت كل قضايا اللاجئين في العالم إلا قضية اللاجئين الفلسطينيين، والسبب هو وجود "الأونروا"[1].

من ناحية أخرى فإن وثيقة (يوسي بيلين–أبو مازن)، التي وُقِّعت في سويسرا في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام 1995 وأعلن عنها بيلين في 31 يوليو/تموز و29 نوفمبر/تشرين الثاني 1996 بأنها ستكون مرجعًا مهمًا للمفاوضين السياسيين حول مرحلة الحل الدائم، قد ورد في البند الرابع منها "تَحِل هيئة دولية جديدة محل وكالة غوث اللاجئين "الأونروا" لتعمل على إعادة تأهيل وتأمين

1 د. فايز أبو شمالة، "الأونروا... سلام على كيس الطحين" موقع جريدة اللواء الدولية، انظر:
http://www.alewaa-int.com/AuthorArticles.aspx?ArticleID=3744&IssueID=119

استيعاب اللاجئين في دول وأماكن إقامتهم، والعمل على تطوير الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وتذويبهم في الحياة اليومية للمجتمعات الذي يعيشون في محيطها، وتتكفل حكومة "حزب العمل" بالتعامل ثنائيًا مع الدول المعنية والأطراف الدولية الراعية، من دون صخب أو ضجيج إعلامي حتى لا يشكّل ذلك إحراجًا للسلطة، وممارسة الضغوط الكفيلة بانتزاع المواقف الدولية الداعمة لهذا الهدف بالتعاون مع الدول المضيفة لضمان إغلاق الملف نهائيًا". هذا وقد لخّص بيلين رؤيته لحل "الأونروا" في 23 يونيو/حزيران2008 في معهد كارنيجي الأميركي حين دعا إلى "حل الوكالة الدولية "الأونروا" واستبدالها بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)".

تعريفات وثوابت "الأونروا"

عرَّفت "الأونروا" اللاجئ الفلسطيني بأنه "الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1يونيو/حزيران1946 حتى 15مايو/أيار1948 والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948"[1]، "غير أنه يؤخذ عليها التعريف الضيق الذي اعتمدته لتعريف اللاجئ لأنه استثنى الكثير من اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين إلى المساعدة، خصوصًا أولئك المقيمين في غير مناطق عملياتها الخمسة مستندة في ذلك إلى أسباب سياسية وعملية دون أية معايير قانونية"[2]. وعند مباشرة عمل الوكالة الدولية "الأونروا" مهامها في العام 1950 تبنّت أرقام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين "لجنة كلاب" الذي قدَّر أعداد اللاجئين بحوالي 760 ألف لاجئ، وذلك وفق تقرير اللجنة المقدَّم للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1949، ومنذ ذلك الحين تعتبر المنظمة الدولية أن خدماتها موجهة فقط "للاجئين المسجلين لديها منذ تاريخ 1مايو/أيار 1951" ولم تشمل الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الخروج من فلسطين بعد هذا التاريخ. وبعد احتلال العراق في

1 وكالة الأونروا، الأسئلة الأكثر شيوعًا، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=56

2 تقرير معلومات حول "الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات بيروت ص 9.

العام 2003 رفضت "الأونروا" -ولا تزال- إدراج أسماء فلسطينيي العراق في سجلاتها كلاجئين؛ إذ من أصل حوالي 35 ألف لاجئ فلسطيني كان في العراق قبل الاحتلال، بقي حوالي ستة آلاف والبقية الباقية تم تهجيرهم وتشتيتهم إلى أكثر من ثلاثين دولة في العالم، وترفض الأونروا كذلك إدراج اللاجئين غير المسجلين في سجلاتها والمسجلين في سجلات الدول المضيفة، وعلى الرغم من الخطوة المتأخرة في تقديم خدمات "الأونروا" للاجئين غير المسجلين في العام 2004[1] إلا أن التمييز أمر حاصل مع الدول المضيفة؛ فعلى سبيل المثال فإن اللاجئ المسجل في سجلات "الأونروا" وسجلات الدولة اللبنانية يحصل على وثيقة سفر يتم تجديدها كل خمس سنوات بينما وثيقة السفر للاجئ غير المسجل تكون صالحة لمدة سنة واحدة فقط قابلة للتجديد. حتى على مستوى (الحق في العمل) فإن من يحصل على إجازة العمل -على ندرتها- يجب أن يكون من اللاجئين المسجلين في سجلات "الأونروا" وسجلات الدائرة السياسية واللاجئين على حد سواء... وكذلك ترفض "الأونروا" إدراج أسماء فاقدي الأوراق الثبوتية من اللاجئين أو إدراج أسماء أكثر من مائة ألف لاجئ فلسطيني في الأردن والمهجَّرين من قطاع غزة...

"الأونروا" ومخيمات اللاجئين

حددت الاتفاقات الموقعة بين وكالة "الأونروا" وحكومات الدول المضيفة واقع هذه المخيمات وحدودها العقارية وقد بلغ عددها 58 مخيمًا (لبنان 12 مخيمًا، سوريا 9 مخيمات، الأردن 10 مخيمات، الضفة الغربية 19 مخيمًا، قطاع غزة 8 مخيمات). وقد عرّفت "الأونروا" المخيم بأنه "عبارة عن رقعة أرض خصصتها السلطات المضيفة للأونروا من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم".

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين رسميًا سنة 1950 في سجلات الوكالة 760 ألف لاجئ بينما تتحدث تقديرات الباحث الفلسطيني الدكتور

1 نشرة الأونروا الفصلية التي تصدر في لبنان العدد الأول عام 2005، ص 2.

سلمان أبو ستة عن لجوء حوالي 935 ألف فلسطيني[1]، وقد أشارت "الأونـــروا" إلى أنها حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2011 تقدم خدماتها لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل (4.966.664 لاجئًا). كما تُعد "الأونروا" أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في المنطقة حيث بلغ عدد موظفيها حتى نهاية عام 2011 إلى 31541 موظفًا معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين[2].

إحصاءات اللاجئين الفلسطينيين حسب "الأونروا"[3]

منطقة عمل الأونروا	عدد المخيمات	اللاجئون المسجلون	مجموع اللاجئين المسجلين في المخيمات
الأردن	10	1999466	350899
لبنان	12	455373	227718
سوريا	9	495970	149822
الضفة الغربية	19	848494	206123
قطاع غزة	8	1167361	518147
المجموع الكلي	58	4.966.664	1452709

أما المدير العام السابق لوكالة "الأونروا" في سوريا وكبير مســؤولي قســم الأخلاق والسلوكيات في وكالة "الأونروا" الباحث الهولندي لكس تاكنبرغ فيعتقد أن هناك "ثلاثة أسباب تعترض تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين بدقة، أولها: أنــه

1 د. سلمان أبو ستة في مقابلة مع الجزيرة، انظر:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/78a6c7c8-65bd-412d-a0b1-a79176568032

2 الأونروا بالأرقام حتى 1 يناير/كانون الثاني،2011، انظر:
http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf

3 الأرقام لغاية 1 يناير/كانون ثاني 2011 موقع الأونروا على الإنترنت، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=168

لم يجرِ إحصاء سكاني للفلسطينيين منذ سنة 1931، ثانيها: حدثت منذ بداية القرن العشرين هجرة واسعة من المناطق الريفية الفلسطينية إلى المدن بحثًا عن العمل، ثالثها: كانت فترة الثلاثينيات والأربعينيات فترة نمو سكاني ملحوظ في المنطقة كلها، وقد زاد في فوضى الأرقام وجود سكان من البدو الرحل؛ لذا لا غرابة في أن تكون الإحصاءات المتعلقة باللاجئين غير دقيقة أو مبالغًا فيها على الأرجح"[1]؛ فالأونروا أشارت إلى أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في لبنان وصل إلى 455 ألف لاجئ في 1يناير/كانون الثاني2011، بينما العدد الفعلي يصل بين 260 ألف و280 ألف لاجئ[2] و[3].

"الأونروا" وتجمعات اللاجئين

على المستوى الجغرافي تعترف "الأونروا" بالمخيمات الثمانية والخمسين المنتشرة في مناطق عملياتها الخمسة فقط ولا تعترف بالتجمعات على اعتبار أنها أقيمت بحكم الأمر الواقع منذ نكبة فلسطين في العام 48 على أراضٍ هي إما أملاك للدولة المضيفة أو أملاك خاصة. وفي لبنان هناك تجمعات أخرى تشكّلت بعد تدمير مخيم النبطية للاجئين بسبب القصف الصهيوني في العام 1974 وتدمير مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا بسبب الحرب الأهلية في العام 1976، ويصل عددها إلى 13 تجمعًا[4] عدا إقامة 45 تجمعًا عشوائيًا آخرين[5]، وفي سوريا هناك تجمعات مثل اللاذقية واليرموك وعين التل وغيرها، وفي الأردن هناك ثلاثة تجمعات تقع في عمَّان

1 لكس تاكنبرغ: وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية/بيروت – عام 2003 ص 25.

2 مسح ميداني حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أجرته الأونروا بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ الجامعة الأميركية في بيروت في فبراير/شباط 2011، انظر: (http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=675).

3 أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التوزيع الجغرافي والديموغرافي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ص 28.

4 علي هويدي: المهجرون الفلسطينيون في لبنان بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة–مركز العودة الفلسطيني/لندن – عام 2006، ص 9.

5 تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، انظر:
http://www.thabit-lb.org/ar/default.asp?contentID=170

والزرقاء ومادبا، وكذلك تجمعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن "الأونروا" والدول المضيفة تعترف باللاجئين المسجلين المقيمين في تلك التجمعات. وتقدم "الأونروا" خدمات غير مكتملة للاجئين المقيمين في التجمعات خاصة في لبنان، كأن تكون العيادة متنقلة على سبيل المثال أو تقديم خدمات الإغاثة من خلال سيارات متنقلة...

"الأونروا" والدول العربية والميزانيات

بناءً على الاتفاق الموقَّع بين "الأونروا" والدول العربية فإن الأخيرة تساهم بما نسبته 8% من الميزانية العامة للأونروا، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك تمامًا؛ فما ساهمت فيه الدول العربية في الميزانية العامة للعام 2008 أقل من واحد في المائة[1]؛ الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات، وإذا كانت الدول العربية تريد أن تقول: إن المجتمع الدولي و(إسرائيل) هما المسؤولان عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا لاجئي حرب عالمية ثانية أو لاجئي مجاعة وإنما هم لاجئون اقتُلعوا من أرضهم وهناك أولوية لحق العودة وحق تقرير المصير على مسألة تقديم الخدمات، إلا أن هذا ليس تبريرًا كافيًا لتخلي الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية في صندوق "الأونروا"، وتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتوفير الحماية اللازمة لهم حتى بدون "الأونروا"؛ فقد التزمت الدول العربية في العام 1997 بدفع ما نسبته 7.8% من ميزانية الوكالة الدولية إلا أنها توقفت بعد ذلك[2]. ولا بد من الإشارة إلى أن الرسم البياني لميزانية "الأونروا" العامة في حالة صعود سنوي، في المقابل هناك تخفيضات ملحوظة للخدمات وفقًا للاحتياجات وازدياد عدد اللاجئين، ويكفي الإشارة إلى أنه في العام 1975 كانت الكلفة اليومية للاجئ مائتي دولار (استشفاء وتعليمًا وإغاثة وقروضًا ومشاريع)، ووصلت في العام 1997 إلى 70 دولارًا، ثم تدنت لتصل إلى 30 دولارًا في العام

1 ماضي عيسى، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=398

2 **جون غينغ**، مدير عمليات الأونروا السابق في قطاع غزة في مقابلة مع قناة الجزيرة في 30يوليو/تموز2010، انظر:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/e03100f9-2abc-41d5-80b4-865260a4b5c5

2002[1]، وهذا أثَّر على نسبة الخدمات ونوعيتها وكميتها بشكل عام، أما في العام 2011 فقد وصلت التكلفة اليومية إلى 130 دولار[2]، تماشيًا مع خطة التنمية البشرية التي أطلقتها "الأونروا" في مؤتمر بيروت في العام 2009 ولمدة خمس سنوات (2010 – 2015).

في الوقت الذي نسمع فيه عن ملايين الدولارات التي تساهم بها الدول الغربية في ميزانية "الأونروا" نسمع عن أرقام لا تتجاوز الخمسة أصفار تتبرع فيها بعض الدول العربية، ونادرًا ما نسمع بمبالغ مهمة تُدفع إلا في أوقات الطوارئ كما حصل على سبيل المثال لا الحصر مع إعادة إعمار مخيم جنين في العام 2002 حين تم دفع مبلغ 30 مليون دولار من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة...، فمن خلال ما يمكن أن تقدمه الدول العربية والإسلامية من مساعدات، تستطيع أن تساهم من خلالها بتلبية جميع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية من الغذاء والدواء والكساء والإيواء وتوفير التعليم المناسب وفرص العمل...

تساؤلات

هل مطلوب من اللاجئ الفلسطيني أن يعيش بلا كرامة إلى حين عودته إلى دياره أو أن يعيش فقيرًا معدمًا يعاني الأمراض وسوء التغذية كونه لاجئًا؟[3] إذ يكفي خير يوم واحد فقط من أيام دول الخليج لتحل مشاكل لا تُعد ولا تُحصى للاجئين على المستوى الإنساني، خاصة إذا علمنا أن إحدى دول الخليج وصل فائض ميزانيتها للعام 2011 إلى 81 مليار دولار، وأن دولة خليجية أخرى أعلنت في بداية شهر مارس/آذار 2012 عن أن فائض ميزانيتها قد فاق التوقعات، مع الأخذ بعين الاعتبار رفضنا المطلق لمسألة "تعريب" أو "فلسطنة" "الأونروا" لأن هذا تدريجيًا سيلغي المسؤولية السياسية الأممية تجاه اللاجئين، وسيساهم في تكريس التوطين وشطب حق العودة.

---

1 تجمع العودة الفلسطيني "واجب" سورية، الأونروا وأزمتها المالية وتأثيرها على اللاجئين الفلسطينيين، انظر:
http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=710&Itemid=154

2 السلام يبدأ مع الأونروا، انظر:
http://www.unrwa.org/userfiles/2011120121219.pdf

3 مرجع سابق (19).

ولنسلِّم جدلاً بأنه لسبب أو لآخر لا طاقة للدول العربية أو الأجنبية بدفع مستحقاتها المالية التطوعية في صندوق "الأونروا"، فهل هذا يعني أن يموت اللاجئ الفلسطيني على أبواب المستشفيات نتيجة عدم توفر المبالغ المطلوبة للعلاج مثل ما حصل مع الطفل المعوق محمد طه من مخيم عين الحلوة للاجئين (10 سنوات) الذي توفي في 8 مارس/آذار 2011، أو وفاة السيدة نسرين كريِّم الأم لأربعة أطفال من تجمع الشبريحا للاجئين في فبراير/شباط 2012، أو وفاة الطفل المعوق بلال واكد (9 سنوات) في مخيم نهر البارد في 14مارس/آذار 2012، أو بقاء اللاجئ الفلسطيني محمد موسى إسماعيل من مخيم عين الحلوة طريح الفراش منذ العام 2001 مبتور الأطراف الأربعة لأن "الأونروا" لا تساهم في تأمين الأطراف الصناعية، لأنها تعتبرها من الإكسسوارات وليس من الضروريات، أو أن تبقى عائلة اللاجئ علي بورشلي تعيش في قبو أو مخزن في مدينة صيدا منذ 11 سنة، مع العلم بأن هذه العائلة مسجلة في قسم الشؤون الاجتماعية التابع للأونروا أي من فئة "العسر الشديد" من اللاجئين، الذي يعني أن "الأونروا" تقدم لكل فرد في العائلة عشرة دولارات كل أربعة أشهر مع بعض الحصص التموينية التي تنفد قبل انقضاء ربع المدة، ولماذا لا تكون نسبة الاستشفاء للاجئين 100%؛ إذ إن 95% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بدون تأمين صحي؟[1]، وإلى متى سيستمر طوفان مياه البحر على مخيم الرشيدية أو تجمع جل البحر؟! وإلى متى سيبقى نقل أموات اللاجئين الفلسطينيين من على أسطح المنازل لأن زواريب المخيم لا تتسع لنقل التابوت حتى إن مساحة المقابر لم تعد تتسع لدفن موتانا كلاجئين فلسطينيين في لبنان؟[2]، وإلى متى ستبقى البِنى التحتية في مخيمات اللاجئين بنى فوقية؛ حيث تلتحم أنابيب المياه مع الأسلاك الكهربائية؛ الأمر الذي أدى إلى وفاة 21 لاجئًا في مخيم برج البراجنة حتى إعداد هذه الورقة؟ ولماذا لا تكون تغطية تكاليف الدراسة 100% للمرحلة الجامعية، ويكون التعليم متوفرًا لجميع الطلاب الجامعيين وفي كافة الاختصاصات

1 مرجع سابق (19).

2 الأموات من خارج المخيم يحتاجون إلى تصريح دخول ويخضعون للتفتيش على باب المخيم، انظر:
http://laji-net.net/arabic/Default.asp?ContentID=6406&menuID=22

وأن تُعطى المنح الدراسية لمستحقيها؟ ففي العام 2000 كان معدل الطلاب الفلسطينيين في مدارس الأونروا يمثل 11% من مجمل عدد اللاجئين المسجلين (3737494 لاجئًا)، وفي الأول من يناير/كانون الثاني2011 أصبح يمثل 9,7% مع أن عدد اللاجئين أصبح (4966664 لاجئًا). في لبنان وخلال السنوات العشر الأخيرة (2001 – 2011) جرت حالات تسرب مدرسي بما مجموعه 11.663 تلميذًا مصيرهم غير معروف[1].

والأهم، لماذا لا تتوفر الحوافز التي تشجع وتدفع اللاجئ الفلسطيني لأن يكمل تعليمه في الاختصاص الذي يرغب، وتفتح له آفاق المستقبل من خلال توفير فرص عمل له في الدول العربية أو الإسلامية مع العمل على تسهيل تنقل اللاجئ من وإلى الدول المضيفة، خاصة اللاجئين من لبنان حيث التمييز العنصري المزدوج الذي يمارس من قبل الدولة اللبنانية[2]، وحرمان اللاجئين من حقوقهم المدنية والاجتماعية، لا سيما حقّي التملك والعمل في المهن الحرة كالمحاماة والطب والهندسة والصيدلة والتمريض... وأسواق العمل متاحة في دولنا العربية والإسلامية، والقدرة والكفاءة متوفرة، فأثر اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي لا تزال شاخصة حتى يومنا هذا؟

"الأونروا" والدول الغربية

على الرغم أن ما يُدفع في صندوق الوكالة الدولية "الأونروا" هو عمل تطوعي يقوم به كثير من الدول العربية والغربية مشكورة، إلا أن الأمم المتحدة تُعتبر مسؤولة مباشرة عن تمويل الوكالة الدولية في حال واجهت أي عجز مالي، لأن "الأونروا" واحدة من مؤسسات الأمم المتحدة، وفي حال تقاعست أي من الدول عن الإيفاء بالتزاماتها، فإن على صندوق الأمم المتحدة أن يلبي الاحتياجات ويعوِّض العجز، ولأنه لا يوجد توصيف دقيق لخدمات "الأونروا" منذ

1 قراءة موضوعية لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفقًا لإحصاءات الأونروا خلال السنوات العشر الأخيرة (2001–2011)، انظر:
http://www.thabit-lb.org/ar/default.asp?contentID=778

2 وزير الإعلام اللبناني السابق الدكتور طارق متري في مؤتمر في بيروت حول "اللاجئون الفلسطينيون وحق العمل" فبراير/شباط عام 2010.

نشأتها، يقول خبراء القانون الدولي بأنه يحق للجمعية العامة للأمم المتحدة بحث إمكانية توسيع خدمات الوكالة الدولية بحيث تكون موازنة "الأونروا" كاملة جزءًا من ميزانية الأمم المتحدة، تمامًا كأية مؤسسة دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال برامج ضغط ومناصرة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية وبمساعدة من بعض الدول (يكفي دولة واحدة وفقًا للقوانين المرعية) تجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتعديل في السياسات.

في هذا الإطار نستطيع أن (نتفهم) أن دولاً غربية تكون (عاجزة) عن دفع مستحقاتها المالية لسبب اقتصادي أو سياسي كما حدث مع كندا التي أوقفت مساعداتها للأونروا في فبراير/شباط العام 2010، بحجة أن "الأموال تذهب لحركة "حماس"، وأنها تساهم في دعم المناهج الدراسية التي تحض على الكراهية لإسرائيل"؛ الأمر الذي نفته "حماس" ونفته "الأونروا"، أو كما حدث خلال المؤتمر الذي عقد في فيينا بتاريخ 23يونيو/حزيران2008 وخُصِّص لجمع التبرعات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان؛ إذ تعهدت الدول المشاركة بدفع مبلغ 122 مليون دولار من أصل 455 مليون دولار طلبتها "الأونروا"، وهذا لا شك سيمهد الطريق لممارسة المزيد من الضغط وإحكام الطوق وخنق الوكالة الدولية وصولاً لتصفيتها والقضاء عليها في بازار الابتزاز السياسي، والانتقال لاحقًا إلى مرحلة "تقديم التبرعات المشروطة" خدمة لوجهة النظر الإسرائيلية-الأميركية للسلام أُحادية الجانب، وما تأتي "الأزمات" المالية والإدارية التي تمر بها "الأونروا" من حين إلى آخر إلا في سياق عمل منهجي يهدف للضغط على "الأونروا" وتحويل خدماتها إلى الدول المضيفة بشكل تدريجي تمهيدًا لتصفيتها؛ فالدول المانحة خاصة الغربية منها ليست بجمعيات خيرية ولا تقدم وجبات مجانية، بل لها أهداف وغايات سياسية خاصة بها، وليس صحيحًا أن أسباب العجز المالي في صندوق الوكالة يعود إلى أسباب اقتصادية بحتة؛ إذ على سبيل المثال تبرعت الدول المانحة لسلطة الحكم الذاتي في العام 1996 بمبلغ 2 مليار دولار والسبب في ذلك اقتصادي وسياسي يتماشى مع أهداف توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي عام 1993.

لكن ما لا نستطيع أن نتفهمه هو أن تتقاعس الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها؛ فقد تحدثت المفوض العام السابق للأونروا كارين أبو زيد في العام 2009

عن أن أسباب العجز في ميزانية الوكالة "تعود إلى عدم دفع بعض الدول المانحة – التي يصل عددها إلى 30 دولة– حصصها في ميزانية الوكالة السنوية والتي تُقدَّر بنحو 400 مليون دولار. 99% منها مقدمة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الإسكندنافية، فيما تبلغ نسبة مساهمة الدول العربية واحدًا في المائة فقط"[1]، ووصل الأمر إلى أن هددت الوكالة بإنهاء خدماتها في الأول من أكتوبر/تشرين الأول من العام 2010 إن لم تحصل على تسعين مليون دولار[2].

السلام يبدأ مع "الأونروا"

تعتقد "الأونروا" بأن إطلاق شعار "السلام يبدأ مع الأونروا يأتي نتيجة لاستمرار النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، في ظل غياب حل عادل ودائم لمحنة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني"[3]، وعلى التوازي تعتمد "الأونروا" في جمع تبرعاتها على طريقة دبّ الرعب والهلع في قلوب الدول المانحة واعتبار قضية اللاجئين لغمًا جاهزًا للانفجار فيما لو أعلنت "الأونروا" عن إفلاسها، وهذا الشعار لا شك يلبي رغبة الكثير من الدول المانحة وسياساتها التي تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية لقضية اللاجئين، وقد ظهر هذا بشكل واضح مع إطلاق برنامج "تدريس مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة، واقتصار نماذج انتهاكات حقوق الإنسان على "الهولوكوست"[4].

تمسُك بـ "الأونروا" وانتقاد للأداء

بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس "الأونروا"، وفي استطلاع رأي علمي أجراه كل من مركز العودة الفلسطيني في لندن وتجمع العودة الفلسطيني "واجب" في دمشق

1 الأونروا "تواجه عجزًا بـ 40 مليون دولار يهدد مهامها الإغاثية في غزة، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=400

2 فيليبو غراندي المفوض العام للأونروا في مقابلة مع قناة الجزيرة بتاريخ 13 مايو/أيار 2010، انظر: http://www.aljazeera.net/programs/pages/411b5e52-8f8a-4a27-b948-2f2fc6ba09e8

3 مرجع سابق (26).

4 أسعد عبد الرحمن: "أولوية الهولوكوست الفلسطيني" صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 22 يوليو/تموز2011.

ومنظمة "ثابت" لحق العودة في بيروت وتم إطلاق نتائجه في مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 8 أبريل/نيسان 2010 أشار إلى أن 69,7% من اللاجئين غير راضين عن أداء "الأونروا"، وأن 86% من اللاجئين اعتبروا خدمات "الأونروا" غير كافية، بينما اعتبر 44,9% من اللاجئين أن الخدمات الصحية ضعيفة و35,3% اعتبروا أن الخدمات التعليمية كافية، و55,5% اعتبروا أن خدمات العمل الإغاثي ضعيفة، و64,1% يرى أن هناك تراجعًا كبيرًا في تقديم الخدمات، والأهم في الاستطلاع أن 92% من اللاجئين يؤيدون استمرار "الأونروا" بتقديم خدماتها[1]، في مؤشر واضح على وعي اللاجئين بما تمثله "الأونروا" والاعتراض على الأداء الذي تزايد -ولا يزال- وتحديدًا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

خلاصات

- نعتقد بأن إلغاء وكالة "الأونروا" أو تصفية أعمالها وطيّ صفحة قضية اللاجئين لن تقتصر مخاطره على اللاجئين فحسب، بل قد تطول مصالح الأقطار العربية المضيفة لأن بديل ذلك هو توطين اللاجئين حيث هم، وهذا مرفوض من قِبل اللاجئين أنفسهم ومعظم الدول المضيفة.
- حالة رفض محاولات إنهاء دور "الأونروا" وإلغاء خدماتها لصالح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو تحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة وحتى تحسين الأداء وعدم الاتزان المالي والإداري داخل الوكالة تتطلب تصعيد التحركات المطلبية لأن التجربة أثبتت أن الضغط الشعبي على إدارة "الأونروا" يحقق تحسينًا وتطويرًا للخدمات المقدمة.
- لا يوجد علاقة بين خدمات "الأونروا" وميزانيات الدول المانحة، وعلى الأمم المتحدة أن تغطي أي عجز مالي تواجهه الوكالة، وأزمات "الأونروا" لن تنتهي بهدف فرض شروط الدول المانحة.
- مواجهة مخططات التوطين تتطلب مناشدة الدول العربية المضيفة من أجل دعم حق العودة عبر تقديم تسهيلات في الجوانب الحياتية والمعيشية للاجئين

1 مركز العودة وتجمع واجب ومنظمة ثابت، انظر: - www.thabit-lb.org
www.prc.org

المقيمين على أراضيها لا سيما لبنان والعراق، وتجسيد المواقف المعلنة برفض التوطين ودعم صمودهم الاجتماعي، فضلاً عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية "الأونروا".

- مسؤولية الأسرة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة تجاه مشكلة اللاجئين، يتطلب عدم الإقدام على حل وكالة "الأونروا" قبل تطبيق حق العودة، وعدم المساس بهذه المؤسسة والخدمات التي تقدمها؛ فقضية اللاجئين ستبقى قضية سياسية وحلّها يكمن في إلغاء مأساة اللجوء والتشرد، وتطبيق حق العودة.

ويبقى العامل الأهم في رفض التوطين والتمسك بحق العودة وهو الدور الخاص باللاجئين المستهدَفين بشكل مباشر؛ وذلك بإفشال مشاريع إلغاء "الأونروا" وتصفية خدماتها من خلال مواصلة التحركات المطلبية.

فلسطينيو العراق

دراسة حالة

محمد مشينش
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة القدس
في مركز العلاقات العربية التركية

مقدمة

تعود أصول اللاجئين الفلسطينيين الذين لجئوا إلى العراق عام 1948 إلى قرى قضاء حيفا؛ إذ ينتمي غالبيتهم إلى قرى إجزم وجبع وعين غزال، وقد ساهمت هذه القرى بشكل فاعل في المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني، وقد اتخذ القائد المجاهد يوسف أبو درة من إجزم مقرًّا له، واستمر دور هذه القرى في مقاومة العصابات الصهيونية مقاومة شديدة وعنيفة، و لم تسقط هذه القرى إلا بعد إعلان الهدنة الثانية، والتي استغلها الصهاينة هذا المرة وانقضوا بكل ما ملكوا من سلاح بري وجوي وبحري، واحتلوا هذه القرى في 1948/7/27 بعد أن اقتلع منها أهلها وفرّغت من ساكنيها. ولأن الجيش العراقي آنذاك كان يساعدهم في العتاد؛ فقد انسحب أهالي هذه القرى إلى مناطق تواجد الجيش العراقي في جنين، والذي بدوره شكل فوج الكرمل للدفاع عن فلسطين قبل أن يُحلَّ هذا الفوج ويرسل الجميع إلى العراق بضيافة الحكومة العراقية حسب أوامر الملكة عالية، و لم توافق الأونروا على أن تشرف عليهم بحجة قلة عددهم (**انظر الملحق رقم 1**)، وبقي وضعهم القانوني خاضعًا لمزاجية السلطة الحاكمة، وما إن سقط النظام حتى انقض الحاقدون على اللاجئين الفلسطينيين؛ بحجة أنهم كانوا منعمين في زمن النظام السابق، على الرغم من أن بيوتهم التي يسكنونها عام 2003 هي نفسها التي زارها أحمد الحبوبي وزير العمل والشؤون الاجتماعية عام 1968، وشبهها بقبور يسكنها أحياء، وكتب تقريرًا للحكومة العراقية آنذاك (**انظر الملحق رقم 2**).

الاحتلال الأميركي للعراق

كان متوقعًا من قوات الاحتلال الأميركي أن تهاجم اللاجئين الفلسطينيين منذ أيام الاحتلال الأولى، ولعل أبرز ملامح هذا الاستهداف هو مهاجمة اللاجئين بالطائرات وقتلهم واعتقالهم، على الرغم من أن القانون الدولي يوجب على قوات الاحتلال لبلد فيه لاجئين أن تؤمن لهم الحماية، وألا تعتقلهم ولا تحاكمهم إلا بشروط لم تتحقق في حالة اللاجئين في العراق، ناهيك عن واجباتها كقوات احتلال أن تؤمن لهم الحماية الكافية، حسب ما جاء في المادة (70) من اتفاقية جنيف الرابعة، وحسب ما جاء في الملحق الأول الإضافي لاتفاقية جنيف المادة (73)، عام 1977[1].

ولكن القوات الأميركية المحتلة تجاوزت هذا وقصفت المجمع السكني للاجئين الفلسطينيين في 2003/4/8؛ مما أدى إلى انهيار المدخل الأول للعمارة رقم (9)، وكذلك إلى حرق المدخل الأول للعمارة رقم (10)، كما أن رصاصات الاحتلال الأميركي قد أردت أربعة من الفلسطينيين يوم 2003/4/4، واثنين يوم 2003/4/9، و لم تسلم السفارة الفلسطينية من القصف والمداهمة واعتقال القائم بالأعمال الفلسطيني، إضافة إلى طاقم السفارة الفلسطينية لمدة عام كامل، حدث هذا في الأيام الأولى للاحتلال، كما أن هذه القوات هاجمت مقر الهيئة الوطنية الفلسطينية[2]

---

1 نص اتفاقية جنيف وبروتوكولها:
المادة (70) من اتفاقية جنيف الرابعة: "لا يجوز القبض على رعايا دولة الاحتلال الذين لجئوا قبل بدء النزاع إلى الأراضي المحتلة، أو محاكمتهم أو إدانتهم أو إبعادهم عن الأراضي المحتلة، إلا بسبب مخالفات اقترفوها بعد بدء الأعمال العدائية".
المادة (73): اللاجئون والأشخاص غير المنتمين لأية دولة تكفل الحماية وفقًا لمدلول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة وذلك في جميع الظروف ودونما أي تمييز مجحف للأشخاص الذين يعتبرون –قبل بدء العمليات العدائية– ممن لا ينتمون إلى أية دولة، أو من اللاجئين بمفهوم المواثيق الدولية المتعلقة بالموضوع، والتي قبلتها الأطراف المعنية، أو بمفهوم التشريع الوطني للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة.

2 الهيئة الوطنية الفلسطينية: هيئة تشكلت بعد احتلال العراق لأجل متابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وقد شكلت بقرار من رئيس السلطة، وكانت الفصائل الفلسطينية تعارض أعمالها على أساس أنها حلت محل منظمة التحرير، وقد انتهى عمل هذه الهيئة بعد مداهمة مقرها ومطاردة واعتقال أعضائها.

في نادي حيفا الرياضي يوم 2004/12/6، واعتقلت كل من كان موجـــودًا فيهـــا ودمرت محتوياتها، ودمرت محتويات روضة للأطفال، إضافة إلى جمعية خاصة بالمرأة الفلسطينية، و لم تنتهِ الانتهاكات الأميركية بحق الفلسطينيين في العراق حتى انتـــهى وجودهم من المدن العراقية في عام 2009، وقد ساهمت هذه القوات –سواء بشكل مباشر أو غير مباشر– في زيادة الاستهداف للفلسطينيين والموجه من قبل المليشيات أو من قبل الحكومة العراقية، ووقفوا متفرجين على مجمع البلديات عندما هاجمتـــه المليشيات؛ على الرغم من أن القاعدة الأميركية لا تبعد سوى 300 متر فقط عـــن المجمع.

نظرة موضوعية

كان المتوقع أن ينعم الفلسطينيون في العراق بالخير من قبل الأطراف العراقيـــة بعيدًا عن نظرة الاحتلال الأميركي، فمكونات الشعب العراقي الـــثلاث الرئيســـية تربطها علاقات جيدة مع الفلسطينيين؛ فالسنة يرتبطـــون بالارتبـــاط المذهبـــــي والعمق العربـــي، والشيعة يرتبطون بما يعلنون عنه من مواقف داعمـــة للقضـــية الفلسطينية، والأكراد كانوا وما زالوا يعتبرون أن قضيتنا وقضيتهم واحدة؛ ولكـــن المكون الشيعي (الحاكم) بالعموم وليس المطلق يعتبر أن الفلسطينيين أناسًـــا غـــير مرغوب فيهم في العراق؛ لاعتبارات وافتراضات هم وضعوها لأنفسهم، ليس لهـــا أساس من الصحة (منعمين، مخابرات صدام، تكفيريين، بعثيين)، ثمَّ جاهزة تُطلـــق على كلِّ مَنْ يراد استهدافه في العراق.

البعد الطائفي والحكومي للاستهداف

الملامح الطائفية لاستهداف الفلسطينيين في العراق كانت واضحة ومن منطلقات مختلفة؛ فمنها ما هو عقدي ومتوارث، وآخر متعلق بالنظرة الخاطئة للوجود الفلسطيني في العراق والمبنية على أعداد مبالغ فيها لهم وارتباطات موهومة بالنظام السابق، ومنـــها ما هو متعلق بمصالح شخصية للفئات الكارهة للوجود الفلسطيني.

ولكن الأبرز هو أن ما حصل لهم من حملات استهداف وتهجـــير ممنهجـــة ومنظمة لم تكن بعيدة عن توجهات الأحزاب الكبيرة في العراق والراغبة بـــإخلاء

العراق من العرب وخصوصًا الفلسطينيين، كتوجه عام لديهم يتضح من ممارساتهم العملية، فلم يتردد القيادي البارز في المجلس الإسلامي الأعلى بيان جبر صولاغ عندما شغل منصب وزير الداخلية بأن يوجه الاتهام إلى الفلسطينيين في قضية مفبركة جرت عام 2005، والتي جرى على أثرها تصاعد استهداف الفلسطينيين تحت هذه الذريعة، والتي أثبتت زيفها وكذبها بعد أن أطلق سراح جميع المعتقلين في هذه القضية، كما لم تتردد الوزيرة سهيلة عبد جعفر وزيرة المهاجرين والمهجرين سابقًا بأن تطالب بطرد الفلسطينيين من العراق وترحيلهم إلى غزة على إثر انسحاب الكيان الصهيوني منها في عام 2005.

أما حزب الدعوة الحاكم فإن أقسى الهجمات وأشدها على الفلسطينيين كانت وما زالت في فترة حكمهم؛ ابتداء من عام 2005 إلى الآن، وعلى الرغم من الخطاب المرتفع الذي تبناه المالكي في القمة العربية (23) في بغداد؛ بأنه لن يسكت عما يجري للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإن الكثيرين كانوا ينظرون إلى خيم اللاجئين في الصحراء العراقية في مخيم الوليد الحدودي.

الحقيقة الدامغة تقول: إن اللاجئين الفلسطينيين قد استهدفوا في المناطق الشيعية، ولم يستهدفوا في المناطق السنية. أما الحقيقة الثانية فإن الحكومة العراقية لم تبادر بأي مبادرة تجاه تقديم الحماية للاجئين الفلسطينيين؛ بل بالعكس وجدنا منها تصعيدًا باتجاه استمرار اعتقالهم ومضايقتهم لأجل دفعهم إلى مغادرة العراق، ولعل العدد المتبقي للاجئين هو ما يوضح هذه الحقيقة، ولم نجد أي مسؤول عراقي يتحدث عن هذه المحنة، (**انظر الملحق رقم 3**).

ونحن نتكلم عن هذا البعد لا بد أن نقول: إن هناك من القيادات الشيعية من رفض ما يحصل للفلسطينيين، وطالب بإنصافهم، وأفتى بحرمة دمائهم، وعلى رأسهم التيار الخالصي بزعامة الشيخ جواد الخالصي، والسيد الصرخي وأنصاره، والراحل السيد محمد حسين فضل الله.

وفي هذا السياق لا بد من سرد لبعض الممارسات الإجرامية ضد الفلسطينيين في العراق:

- ففي شهر تشرين الأول من عام 2004 كانت مجموعة من الفلسطينيين عائدين من عملهم في منطقة الصدرية في وسط بغداد، وهم من عائلة واحدة

ويستقلون سيارة شخصية؛ إذ خرجت لهم مجموعة مسلحة بدأت بإطلاق النار عليهم مع صيحات بعبارات كلها شتم وتوعد للفلسطينيين لتقتل كل من كان في السيارة، وهم كل من (ظافر دواس امبدى، وغسان دواس امبدى، ورشاد امبدى، وحسن امبدى، وعلي مفلح)، ثم وعلى وقع خبر وفاة زوج ابنته وبنوبة قلبية فارق المهندس (عوض محمد النمر) الحياة متأثرًا بما حصل؛ ليتم تشييع ست جنازات في يوم واحد، روى هذه الحادثة عم الشهداء؛ إذ كان يستقل سيارة ثانية خلف السيارة الأولى، ورأى هذا المشهد أمامه، ووصف الطريقة الاحترافية لهذه المجموعة المجرمة.

- أما (تمام محمد مرعي) فقد فقدت ابنها (مهند)، وبدأت تبحث عنه ليرشدوها على أحد الحسينيات في منطقة الزعفرانية، وقالوا لها: إن ابنها هناك. حصل هذا في 2006/6/27، وبدأت ترجع إلى هذا المكان علها تجد من يسمع صوتها، ورغم ما قيل لها من وعود فإن مكالمة جاءتها تخبرها أن تذهب لتسلُّم ابنها من الطب العدلي (المشرحة)، تأثرت وبكت هذه الأم الثكلى، وذهب والد الشهيد وخالاه ليستلموا الجثة، وما إن وضعوا الجنازة على السيارة حتى طوقتهم مجموعة من المسلحين أمام المستشفى، وذلك بعيدًا عن نقطة التفتيش ببضعة أمتار لتُرديهم جميعًا قتلى، ولتفقد تمام ابنها وزوجها وأخويها، وهم كل من (صلاح حسن، ومهند صلاح حسن، وعيسى وموسى محمد مرعي)، وتبقى الجثث دون أن يستلمها أحد، ولتدفن في مكان مجهول لا تعلمه (تمام).
- استخدام المثقاب الكهربائي والكهرباء وحامض الكبريتيك وتشويه الجثث وبيعها لذويها، كلها ممارسات عاشها اللاجئون الفلسطينيون في العراق، لا لذنب اقترفوه سوى أنهم فلسطينيون.
- أما في عام 2012 وفي يوم 21 من شهر مارس/آذار فقد تم اختطاف اثنين من الفلسطينيين من قبل ملثمين يحملون معهم هويات وزارة الداخلية، واقتادوهما إلى مكان مجهول، أما في يوم 23 فقد تمت مداهمة المجمع الفلسطيني بما يقرب من 500 عنصر أمن، وقاموا بتفتيش المجمع الفلسطيني للمرة الثانية خلال يومين، تفتيشًا لا يتوقف بعذر أو دون عذر، على الرغم من أن مجمع البلديات يقع وسط منطقة ذات تواجد أمني كثيف في دائرة لا يتجاوز قطرها

(الكيلومترين)، وفيها المؤسسات الأمنية التالية: (مقر الفرقة الأولى شرطة وطنية اتحادية، مقر القيادة العامة لقوات الحدود، مقر اللواء الأول شرطة اتحادية، مكتب مكافحة الجريمة المنظمة، مكتب مكافحة الإرهاب، مركز شرطة الرشاد، مقر لحزب الدعوة الحاكم، حسينية الزهراء – مقر لأنصار التيار الصدري، إضافة إلى حراسات أمنية مشددة على مدخل المجمع ومخرجه، وكذلك المنطقة المحيطة به لوجود بيوت مسؤولين أمنيين كبار في المنطقة).

ويمكن أن نستعرض ما تعرض له الفلسطينيون من انتهاكات وفق الجدول التالي:

السنة	أميركية	حكومية	المليشيات	عرضية	المجموع
2003	20	ـــــــ	1	4	25
2004	23	2	46	4	75
2005	14	88	246	8	356
2006	51	87	1588	13	1739
2007	40	200	1073	21	1344
2008	13	26	24	15	78
2009	4	9	2	4	19

يتضح من الجدول الانخفاض الحاد بعدد الانتهاكات ما بين عامي 2006 و2007 إلى عام 2008، والسبب وراء هذا الانخفاض الملحوظ هو:

1. **أولاً:** الهجرة الجماعية للاجئين الفلسطينيين في عام 2007 وبأعداد كبيرة إلى المخيمات الصحراوية وإلى خارج العراق هربًا مما حصل لهم، وبالتالي فلم يعد هناك فلسطينيون ليستهدفوا، وتقول إحصائية اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين: إن عدد اللاجئين في نهاية عام 2009 كان 10600 فلسطيني فقط.
2. **ثانيًا:** التغيير في أسلوب الاستهداف بعد تحقيق جزء كبير من الهدف الرئيسي في تهجيرهم؛ وذلك من خلال الاستهداف الأكثر تأثيرًا على نفسية اللاجئين وإرهابهم لدفعهم للهجرة، ويتضح هذا من خلال الأعداد الكبيرة للقوات

الأمنية، التي تهاجم المجمع الفلسطيني وباسم القانون وبأساليب استعراضية مرعبة، وصار اللاجئون يعتقلون ويزجون في السجون تحت ذريعة الاشتباه بالإرهاب، وبمذكرات قبض رسمية يتم الاعتقال؛ وبالتالي فإن الاستهداف قل عدده وزاد تأثيره، استهداف دفع باللاجئين إلى أن يقبلوا بالصحراء وطنًا وبالخيمة مسكنًا هربًا مما يحصل لهم، وبالتالي تشكلت مخيمات اللجوء الصحراوية.. ستون عامًا إلى الوراء إلى الخيمة.

المخيمات الصحراوية

أولاً: مخيم رويشد

اندفعت أعداد من اللاجئين الفلسطينيين إلى الحدود العراقية الأردنية هربًا من الاستهداف والقتل بعد احتلال العراق مباشرة، وكان عددهم يقارب 700 شخص، وكان ذلك في يوم 2003/5/1، استقبلتهم الحكومة الأردنية في مخيم مخصص للاجئين العراقيين قرب مدينة رويشد 85 كم عن الحدود الأردنية، وألزمتهم بتوقيع تعهد بالعودة إلى العراق حال تحسن الظروف، وبمكرمة ملكية سمح لـ400 لاجئ فلسطيني من المتزوجين بأردنيات بالدخول إلى الأردن، وقد أغلق مخيم رويشد أواخر 2007 بعد أن عاد عشرات من اللاجئين إلى العراق، وتم إعادة توطين 280 شخصًا في كندا والبرازيل ونيوزيلندا، وقد سلطت قناة الجزيرة الضوء على معاناة من ذهب منهم إلى البرازيل في فيلم وثائقي عنوانه: "فلسطينيون تحت خط الاستواء".

ثانيًا: مخيم الكرامة

اندفعت أعداد من اللاجئين أثناء الحرب وبعدها إلى الحدود العراقية الأردنية؛ لتجتاز الحد العراقي، وتبقى فترة من الزمن بين الحدين العراقي الأردني؛ ليتشكل مخيم الكرامة، وبقي حتى شهر يوليو/تموز من عام 2003 لتسمح لهم الحكومة الأردنية بالدخول والالتحاق بمخيم الرويشد.

ثالثًا: مخيم العودة

تشكل مخيم العودة ومخيم الرويشد في الوقت نفسه تقريبًا؛ ولكن الأضواء كانت مسلطة على مخيم العودة؛ لأنه كان في بغداد، بينما مخيم الرويشد كان

داخل الأراضي الأردنية، حوى مخيم العودة 430 عائلة فلسطينية تم تهجيرهم من بيوتهم في بغداد، فأقاموا مخيمًا على أرض ملعب نادي حيفا الرياضي، وليعود منظر الخيام في حياة اللاجئين الفلسطينيين بعد هذا العمر الطويل، وقد أغلق المخيم في أوائل عام 2005 بعد أن قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) باستئجار وحدات سكنية بسيطة لهذه العوائل في بغداد، وتم إسكانهم فيها، وتشرف على عملية إسكان العوائل ومتابعة هذا المشروع وزارة المهاجرين والمهجرين.

رابعًا: مخيم الهول في الحسكة

في رمضان من عام 2005 توجهت مجموعة مكونة من 19 شخصًا من فلسطيني العراق إلى الحدود السورية، وتجاوزوا الحدود العراقية، وعسكروا بين الحدين العراقي السوري قريبًا من المنطقة السورية، وتدخلت حركة حماس عند الحكومة السورية ليسمح لهم بدخول الأراضي السورية، وليقيموا في مخيم الهول، وكان هذا الدخول هو إعادة فتح لمخيم الهول بعد أن تم إغلاقه؛ إذ سكنه لاجئون عراقيون إبان أحداث حرب الخليج، وفي يوم 2006/5/9 تم الحصول على موافقة من الحكومة السورية بوساطة من رئيس الوزراء الفلسطيني محمود الزهار لأجل السماح لـ283 فلسطينيًّا هاربًا من العراق بالدخول إلى الأراضي السورية، وليلتحقوا بمن سبقهم في مخيم الهول، (وهؤلاء هم من أقام مخيم طريبيل على الحدود الأردنية)، وقد تزايد عدد اللاجئين في هذا المخيم تبعًا لاستمرار استهداف اللاجئين الفلسطينيين وإلى يومنا هذا، رغم المحاولات التي تقوم بها المفوضية لأجل إغلاق المخيم.

خامسًا: مخيم طريبيل

في شهر آذار من عام 2006 توجهت مجموعة من 83 شخصًا هاربين من بطش المليشيات إلى الحدود العراقية الأردنية، وقد سمح لهم بتجاوز الحدود العراقية؛ ليتم منعهم من قبل الحكومة الأردنية، وقد قامت السلطات الأردنية بإغلاق الحدود ليومين وأجبرت السلطات العراقية على إرجاعهم بالقوة إلى داخل الحدود العراقية، وليقيموا مخيم طريبيل، والذي انعدمت فيه الكرامة؛ حيث أسكن اللاجئون في خيام في مربع

محاط بالأسلاك الشائكة مع جو من الحقد والكراهية من حرس الحدود، وقد أغلق هذا المخيم بعد أن تم السماح لهم بدخول الأراضي السورية كما ذكرنا في مخيم الهول.

سادسًا: مخيم التنف

ما إن سمحت السلطات السورية بدخول دفعة من اللاجئين؛ حتى اندفعت مجموعة من العراق هربًا من الموت والقتل والاستهداف؛ لتلتحق بالمجموعة التي دخلت، وقد نجحت إحدى هذه المجاميع في الدخول ليتم إيقاف الأخريات في المنطقة الواقعة بين الحدين العراقي والسوري، ليقام في حينه مخيم التنف، وكان هذا يوم 2006/5/14، وقد تزايد عدد اللاجئين في هذا المخيم نتيجة الدخول غير الرسمي للفلسطينيين إلى سوريا، وقد تم إغلاق المخيم في فبراير/شباط من عام 2010؛ وذلك بعد زيارة للوفد البرلماني الأوروبي التي قام بتنظيمها مركز العودة الفلسطيني في لندن إلى المخيم، والجهود التي بذلها المركز مع وكالة الأونروا ومع الحكومة السورية التي وافقت على استيعاب اللاجئين داخل سوريا.

سابعًا: مخيم الوليد

أما الدفعات التي لم تستطع اللحاق بمن دخل إلى الأراضي السورية، ولم تتمكن من تجاوز الحد العراقي فقد أقاموا مخيمًا في الجانب العراقي في مقر الجمارك سابقًا، وكان وضعهم مزريًا ومتعبًا جدًّا، وقد كان للعشائر في المنطقة الغربية دور كبير في مساندة هؤلاء اللاجئين، وما زال مخيم الوليد إلى الآن، وفيه 280 شخصًا يبحثون عن ملاذ آمن لهم.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

لم يُسَجَّل اللاجئون الفلسطينيون كما هو معروف في سجلات الأونروا؛ لذلك فإن المفوضية العليا هي من تولى التعامل مع مشكلة اللاجئين في العراق، وبدأت العمل معهم مع تشكل مخيم العودة في بغداد، ثم إحصائهم في أيلول من عام 2003، وكان واضح من عمل المفوضية في البداية أنها تسعى لأجل إبقاء الفلسطينيين في العراق رغم ما يتعرضون له، من خلال المشاريع التي كانت تقوم بها في التجمعات الفلسطينية، ولكن لم يكن للمفوضية أي دور في حماية

اللاجئين، وحتى الآن وعلى الرغم من الصيحات التي يطلقها اللاجئون بين الحين والآخر، وعلى الرغم من أن مكتب المفوضية يقع في مجمع البلديات؛ فإن هـذا المكتب لم يصدر عنه أي فعل تجاه ما يحصل للاجئين في العراق، وخصوصًا في مجمع البلديات، أما بعد أن تشكلت المخيمات الصحراوية فقد كان دور المفوضية الرئيسي هو إعادة توطين اللاجئين في بلدان أخرى، إضافة إلى الدور الإغاثي، وكذلك الحال بالنسبة للساحات الأخرى التي لجأ إليها الفلسطينيون كما يحصل في سوريا أو ماليزيا أو الهند أو غيرها، مع وجود حالة خاصة في سوريا تتمثل في اشتراك الأونروا مع المفوضية في التعامل مع حالة فلسطيني العراق، ولكن دون أن تقوم الأونروا بتسجيلهم في سجلاتها، وهي تتعامل معهم على أنهم فلسطينيون ضيوف في ساحتها، تقدم لهم مساعدات وبالتعاون مع المفوضية التي تهدف إلى دمجهم في سوريا بوضع خاص أيضًا، أو ترحيلهم إلى بلد ثالث، وهذا الموضوع فيه تداخلات كثيرة وعدم وضوح في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، أما عن الدول التي تم إعادة توطين اللاجئين فيها فهي كالتالي، وحسب المخيم:

مخيم رويشد

كندا	البرازيل	الأردن
56	107	286

مخيم الهول

فرنسا	السويد	أستراليا	كندا
21	124	80	200

مخيم التنف

فرنسا	بلجيكا	فنلندا	بريطانيا	تشيلي	النرويج	إيطاليا	السويد
5	11	40	50	116	228	176	480

مخيم الوليد

النرويج	أميركا	السويد	الدنمارك	أيسلندا	بريطانيا	هولندا	فرنسا	البرازيل	الأردن
129	797	59	40	29	27	26	21	8	0

هذه الإحصائية حتى مارس/آذار من عام 2010، وبعد هذا التاريخ كانت وتيرة إعادة التوطين قد انخفضت بشكل ملحوظ، فيما عدا مخيم الوليد، الذي تم ترحيل أعداد كبيرة منه (500 شخص) إلى أميركا، مع بروز محاولات غير مبررة وغير إنسانية من المفوضية لأجل إنهاء المخيمات الصحراوية، حتى لو على حساب حياة اللاجئ، تتمثل في مطالبة اللاجئين بالعودة إلى بغداد، والتي ما زال من فيها من اللاجئين يعانون من الاستهداف، أو كما يحصل في سوريا في مخيم الهول، على الرغم من أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق في سوريا تصل إلى 3000 نسمة، وعلى رغم أيضًا من عدم وجود صيغة قانونية للتعامل معهم سوى وجودهم في المخيم تحت مظلة المفوضية؛ فإن المفوضية مصرة على إغلاق المخيم.

كما أن هناك مجموعة من الفلسطينيين لا تشرف عليهم المفوضية، وهم في قبرص ويبلغ تعدادهم ما يقرب من 1500 شخص، يعانون -أيضًا- من سوء المعاملة وقلة الخدمات، ولم تستجب المفوضية إلى النداءات المتكررة من هذه المجموعة لأجل الإشراف عليهم ومتابعة أمورهم.

أما من بقي في العراق فلا تطرح المفوضية برنامجًا لإعادة توطينهم في بلد ثالث، ولا تقدم لهم خدمات، ولا تقوم بحمايتهم وفق ما تنص عليه القوانين الدولية.

مشاكل الشتات الجديد

حصل اللاجئون الفلسطينيون على الأمان بعد أن خرجوا من العراق، ولكن هناك أخطار من نوع آخر كانت بانتظارهم، خصوصًا أنهم انتقلوا وبشكل مفاجئ من حياة صحراوية متعبة وقاسية ومن اضطهاد ومطاردة واعتقال، إلى دول متقدمة تقنيًّا وحضاريًّا؛ **وبالتالي برزت مشاكل منها:**

- **اختلاف الثقافات والعزلة وصعوبة الاندماج**

وهذا ما عانى منه اللاجئون، وخصوصًا ممن لم يخضعوا لبرامج الاندماج، كما حصل مع من هم في البرازيل أو إيطاليا وحتى فرنسا، فبرغم هذه السنين التي قضوها، فإنهم ما زالوا غير مندمجين في المجتمع الذي وفدوا عليه.

● **تشتيت العائلة الواحدة**

لم يُرَاعَ مبدأ المحافظة على تماسك العائلة الواحدة في إعادة توطين اللاجئين؛ لذلك نجد عوائل قد تفرقت وتشتتت؛ منها ما هو في دولة واحدة، ولكن بمسافات متباعدة تصل إلى آلاف الكيلومترات، كما حصل مع العوائل في البرازيل وكندا، ومنها ما هو في دول مختلفة كما حصل في توطين نصف العائلة في بلد مثل السويد، والنصف الآخر في الدنمارك.

● **إضعاف الارتباط بين الأبناء والآباء**

وهذا يعود إلى طبيعة الثقافة الجديدة التي وفد إليها اللاجئون القادمون من ثقافة شرقية إسلامية، وقد حصل غير مرة أن يتم سحب الأولاد من أهاليهم تحت ذريعة سوء المعاملة، أو عدم القدرة على الرعاية، ناهيك عن مبدأ عزل من يبلغ الثامنة عشر من عمره ذكرًا كان أم أنثى عن العائلة الأم، وتشجيع هذه الظاهرة بين العوائل الفلسطينية.

● **تردي الوضع الاقتصادي**

وهذا ملاحظ في جميع ساحات التواجد الفلسطيني في الشتات الجديد، وحتى المتواجدون في المنطقة العربية، وفيما عدا من لجأ أو تم توطينه في الدول الإسكندنافية -والذي يشعر اللاجئ فيها بالاستقرار ليس لأنه يعمل؛ بل لأنه مكفول في الضمان الاجتماعي- فإن وضعهم الاقتصادي صعب، وعلى سبيل المثال فإن من تم توطينه في أميركا، تم شرح الوضع له ونصيحته من قبل منظمة الهجرة العالمية (IOM) بأن جميع أفراد العائلة يجب أن يعملوا لأجل العيش بشكل طبيعي، والعمل بالنسبة للنساء يتركز في المطاعم والكازينوهات، وهذا يخالف العادات والتقاليد العربية الإسلامية.

● **الاستهداف**

لم يكن اللاجئون الفلسطينيون -حتى من هم في أوربا معقل الإنسانية كما يدعون- بعيدين عن الاستهداف وبطريقة بشعة، كما حصل مع حسن الشباكي، والذي قتل وتم تعليقه على شجرة في إيطاليا 2011/5/17، وكما حصل مع

المهندس عبد السلام أبو خليفة في هولندا يوم 2011/4/28، والذي قتلته مجموعة من العنصريين.

آثار الاستهداف على من بقي من اللاجئين في العراق

1. **على المستوى الاقتصادي:** هبط المستوى الاقتصادي للاجئين بشكل عام، خصوصًا العاملين في القطاع الخاص، والذي تأثر كثيرًا نتيجة للاستهداف؛ كونه يحتك وبشكل مباشر مع المحيط الكاره الذي يعيش فيه، أما من يعمل في الأعمال الحكومية فمنهم من ترك العمل نتيجة المضايقات، ومنهم من له علاقات في مكان عمله استطاع من خلالها المحافظة على وضعه، ومعظم اللاجئين يعيشون على ما يرسله لهم أهاليهم من إعانات مالية من خارج العراق.
2. **على المستوى التعليمي:** من المعروف أن الشعب الفلسطيني يحمل أعلى نسبة من المتعلمين، وخصوصًا في التعليم الجامعي، أما في حالة فلسطيني العراق فإن الوضع مختلف، فمعظم الطلاب ابتداء من المرحلة الابتدائية وإلى الجامعية قد انقطعوا عن الدراسة خلال سنوات الاستهداف الدموي: 2005، 2006، 2007، 2008، مما أدى إلى انخفاض المستوى التعليمي بين اللاجئين، إضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي، والذي دفع الكثيرين إلى ترك مقاعد الدراسة؛ كون ذويهم غير قادرين على تحمل نفقات الدراسة، إضافة إلى من ترك الدراسة لأجل إعانة أهله.
3. **على المستوى الصحي:** الأثر الأبرز هو في الجانب النفسي؛ حيث يعاني كثير من اللاجئين من أمراض نفسية نتيجة ما مر عليهم من حالات قتل واعتقال ومداهمات ليلية؛ سببت لهم حالات توتر دائم، إضافة إلى أمراض نفسية أخرى، وكذلك وجود أمراض جلدية والتهابات وغيرها نتيجة تكدس الأوساخ وتجمع المياه الآسنة ومياه الأمطار، وخصوصًا في مجمع البلديات.
4. **على المستوى الاجتماعي:** فالعوائل تشتتت وتباعدت، ولم يبقَ في البيت سوى الأب والأم والصغار، بعد أن أخرجوا الشباب لأجل المحافظة عليهم من الاعتقال أو القتل أو الاضطهاد، وقد انخفض معدل العائلة الفلسطينية من 5

إلى 3 أفراد، ناهيك عن انخفاض في عدد الزيجات ومعدل الـــولادات نتيجـــة الشعور بعدم الاستقرار.

5. **على المستوى الأمني**: وهذا الجانب مفقود بشكل كلي للاجئ الفلســـطيني؛ كونه مستهدفًا من قبل أجهزة الدولة، والتي من المفروض أن تحميه، وفقـــدان الجانب الأمني في حياة اللاجئ له انعكاساته على جميع فعالياته.

إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق

أولاً: وزارة الهجرة والمهجرين[1]

.بموجب قانون الوزارة رقم 21 لسنة 2009 الفصل الأول المـــادة (2) الفقـــرة سادسًا: ترعى هذه الوزارة اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك ديـــارهم عام 1948، وأقاموا في العراق بصورة مشروعة، وتم قبول لجوئهم لغاية نفاذ هـــذا القانون. تحتفظ هذه الوزارة بكامل المعلومات التي كانت تحتفظ بها مديرية شؤون الفلسطينيين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل الاحتلال.

ثانيًا: وزارة الداخلية – اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين

تشكلت هذه اللجنة وفق قانون اللاجئين السياسيين رقم (51) لســـنة 1971 المادة (5) الفقرة (1)[2]، وقد قامت هذه اللجنة بإحصاء اللاجئين الفلسطينيين أواخر عام 2008 وبالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين؛ لأجل مـــنح اللاجـــئين هويات تعريفية، وهناك إشكال في تطبيق هذا القانون على اللاجـــئين وفي عمـــل اللجنة؛ فهي مخصصة للاجئين السياسيين، وحالة اللجوء الفلسطيني ليست حالـــة لجوء سياسي. وقد قسمت هذه اللجنة الفلسطينيين إلى نوعين؛ القسم الأول هـــو من مُنح الهوية الحمراء، وهم من تم قبولهم كلاجئين وهم فلسطينيو 1948 أو مـــن هم في حكمهم، أمَّا القسم الثاني فقد منحوا الهويات الصفراء؛ وهم طالبو اللجوء، وهم الفئات الأخرى، وهؤلاء يجب أن يصدروا لأنفسهم إقامات تجدد سنويًّا مـــن مديرية الإقامة.

---

1 الموقع الرسمي لوزارة الهجرة والمهاجرين: (www.momd.gov.iq).

2 جريدة الوقائع العراقية | رقم العدد: 1985 | تاريخ: 1971/04/10.

ثالثًا: وزارة الداخلية – مديرية الإقامة

وهي الجهة المسؤولة عن إثبات شرعية إقامة اللاجئين الفلسطينيين بكافة أنواعهم، كما أنها المسؤولة عن إصدار وثائق سفر اللاجئين، وهي المسؤولة عن إصدار هويات إقامة لمن هم من غير فلسطينيي 1948 أو من هم في حكمهم، وتتعامل هذه المديرية مع الفلسطينيين وفق التعليمات التي كانت متبعة قبل عام 2003:

- هذه المديرية لا تعترف باللجنة الدائمة ولا بالهوية التي تصدرها.
- تتعامل هذه المديرية مع وزارة المهجرين والمهاجرين، وتعتمد عليها لإثبات أن الفلسطيني مقيم منذ عام 1948.

رابعًا: منظمة التحرير الفلسطينية

للمنظمة تمثيل في العراق، وللمنظمة ممثل عن دائرة اللاجئين، والحكومة العراقية تتعامل معها وتشركها في لجانها؛ فهي ممثلة في اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين رغم الإشكال القانوني، وهي ممثلة في لجان وزارة الهجرة والمهاجرين؛ أي أنها تشترك بصناعة القرار بطريقة ما، ولكنها وللأسف كالحاضر الغائب.

الوضع القانوني الحالي للاجئين

- بقيت الفوضى القانونية تحكم حياة اللاجئين بعد الاحتلال؛ إذ لم يتم إصدار هويات تعريفية للاجئين حتى عام 2009، ولم يتم إصدار وثائق سفر للاجئين حتى عام 2006، وظلت الدوائر الحكومية بين أخذ ورد مع اللاجئين الفلسطينيين حتى عام 2010؛ حيث أكد مجلس شورى الدولة يوم 2010/3/28 بالقرار رقم (36)، على أن القرار (202) لعام 2001[1] والذي يعامل فيه الفلسطيني معاملة العراقي عدا حق التجنس ساري المفعول.
- ورغم أن هذا القرار هو أوضح وأفضل قرار للتعامل مع الفلسطينيين؛ فإن الممارسات التي تجرى للفلسطينيين على الأرض تمنع الاستفادة من هذا القرار، فما قيمة هذا القانون واللاجئ لم يحقق الأمان والاستقرار، وحملات

1 جريدة الوقائع العراقية | رقم العدد: 3897 | تاريخ: 2001/09/24.

التحريض والتشويه والمداهمة والاعتقال مستمرة، وعليه فإن الوضع القانوني ما زال غير منظم، وهناك تداخل بين القوانين التي تنظم حياة اللاجئين.

- تطبيق القانون (51) لعام 1971 (**انظر الملحق رقم (4)**)، لإثبات حالة اللجوء للفلسطيني في العراق، وهذا فيه مغالطة كبيرة لحالة اللجوء الفلسطينية سواء التي في العراق أو في الدول العربية الأخرى.

الوضع السكاني

لم يشهد العراق تزايدًا ملحوظًا في أعداد اللاجئين كما هو الحال بالنسبة للدول العربية المحيطة بالعراق، ولعل الظروف التي مر بها العراق كان لها الأثر الأبرز في هذا، إضافة إلى أن العراق لم يكن بيئة جاذبة للعمالة الفلسطينية، كما هو الحال في دول الخليج، كما أن عوامل الاستقرار لم تكن متوفرة خصوصًا من الناحية القانونية، ورغم أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين قليلة جدًّا؛ فإن كثيرًا من العراقيين -وخصوصًا حكام العراق الجديد- كانوا يعتقدون أن أعداد الفلسطينيين كانت تصل إلى أكبر من الواقع بكثير.

جدول بالإحصاءات السكانية للاجئين الفلسطينيين في العراق[1]

المصدر	العدد	السنة
إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق	**5000**	**1948**
كتاب (اللاجئون) الصادر عن الهيئة العربية العليا لفلسطين	**8000**	**1955**
إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق	**13742**	**1969**
إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق	**14000**	**1970**
الإحصاء العام للسكان في العراق	**18095**	**1977**
المجموعة الإحصائية الفلسطينية	**23461**	**1985**
إحصاء المفوضية	**23100**	**حزيران 2003**
إحصاء اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين	**10600**	**2009**
تقديرات منظمات المجتمع المدني في العراق	**6 -5**	**2012**

1 محمد عز الدين: الفلسطينيون في العراق، دمشق، دار الغد، 2009.

أما التوزيع الجغرافي الحالي لفلسطينيي العراق في بغداد فهو موضح في الجدول التالي:

عدد العوائل	الموقع	عدد العوائل	الموقع
10	الزعفرانية	900	البلديات
25	الغزالية	45	الحرية
5	البتاوين	27	العيواضية
7	تل محمد	15	الأمين
15	الصناعة	70	حي السلام
150	متفرقة	50	بغداد الجديدة وما حولها

كما يوجد في الموصل 220 عائلة، وفي المحافظات الجنوبية 15 عائلة، أي 1544 عائلة فلسطينية تقريبًا[1].

مواقف تتعلق بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق

أولاً: السلطة الوطنية الفلسطينية

حاولت السلطة أن تقدم شيئًا للاجئين الفلسطينيين في العراق من خلال تشكيل لجنة مكونة من الفصائل الفلسطينية في العراق، إضافة إلى مواقف نذكر منها:

في يوم 2005/6/13 المجلس التشريعي يستنكر ما يحصل للاجئين الفلسطينيين في العراق، وفي يوم 2006/3/28 وخلال قمة الخرطوم الرئيس عباس يطلب من الوفد العراقي حماية اللاجئين، وقد أسست يوم 2006/4/10 لجنة عليا لمتابعة اللاجئين الفلسطينيين في العراق برئاسة زكريا الأغا بقرار من الرئاسة الفلسطينية، وفي يوم 2007/1/23 صدر بيان من الرئاسة بوجود اتصالات مع الحكومة العراقية لوقف الانتهاكات ضد الفلسطينيين، وفي 2008/8/1 مصادر فلسطينية تؤكد وجود

1 إحصائيات منظمات المجتمع المدني في العراق.

اتصالات بين السلطة الفلسطينية والحكومة العراقية لإنهاء مشكلة العالقين على الحدود، وفي قمة بغداد (23) عام 2012 تناقلت الأوساط الفلسطينية أن الرئيس محمود عباس قد سلم لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قائمة بأسماء المعتقلين لأجل الإفراج عنهم، ولكن وفي الوقت نفسه فإن السلطة سلكت مسلكًا غريبًا تجاه اللاجئين في مواقف منها:

- موقف عزام الأحمد في البرلمان يوم 23 يونيو/حزيران عام 2005 عندما قدمت النائبة جميلة صيدم ملفًا عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وطالبت بمناقشته في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولكن السيد عزام اعترض على طرح الورقة؛ كونه مسؤولاً عن ملف اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وأعقب قائلاً: إنه سيشكل لجنة بهذا الخصوص.
- زيارة الرجوب في عام 2007 عندما قدم نفسه مبعوثًا من السيد الرئيس محمود عباس أبو مازن، وكذلك مبعوثًا لحركة فتح، وقد التقى خلالها بمسؤولين عراقيين، والتقى بوفد فلسطيني مشكل من الفصائل الفلسطينية في العراق، وخرج للإعلام يومها قائلاً: إن الفلسطينيين لا يرغبون في الخروج من العراق. في حين أن القوافل تخرج يوميًّا، مما تسبب في مشكلة داخل الوسط الفلسطيني، وإطلاق النار على بعض قيادات الفصائل الفلسطينية الساكنة وسط المجمع قبل أن يتم توضيح الأمر بأن الفصائل وحسب قولها: إنها أخبرته أن الوضع لا يطاق، وأن خروج الناس من العراق هو مطلبهم، ولكنه لم يشر إلى هذا في أثناء المقابلة مع الجزيرة.
- زيارة محمود عباس إلى العراق في إبريل/نيسان عام 2009، وعدم طرح موضوع اللاجئين الفلسطينيين، مع منح الحكومة العراقية الضوء الأخضر في تنفيذ مخططها بتهجير من بقي من اللاجئين..

ثانيًا: حكومة غزة (حماس)

لم تستطع حكومة غزة رغم العلاقات المميزة لها مع الإيرانيين، أن توقف ما يحصل للفلسطينيين في العراق؛ رغم معرفة الجميع أن للإيرانيين تأثيرًا كبيرًا على الحكومة العراقية، ولكن وفي الوقت نفسه فإن حركة حماس في:

- 2005/5/31 حماس تُصدر بيانًا تطالب فيه بحماية اللاجئين من قوات الاحتلال الأميركي ومن بعض الجهات المحلية.
- 2006/5/10 تم التوصل لاتفاق مع الحكومة السورية لأجل السماح للاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية بدخول سوريا إلى مخيم الهول عن طريق الدكتور محمود الزهار.
- زيارة المسؤولين لمخيمات اللاجئين (د. عاطف عدوان وزير اللاجئين في حكومة حماس، أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني).
- دعم الموجدين على الأراضي السورية من خلال إنشاء لجنة لإغاثة فلسطيني العراق.
- سبتمبر/أيلول 2007 وساطة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل لدى الرئيس السوداني لاستقبال العالقين على الحدود العراقية السورية في مخيم الوليد، وهو ما تم طرحه في القمة العربية، ولكن لم يتم تنفيذ هذا المقترح وتمت عرقلته من قبل أميركا والمفوضية بحجة أن السودان بلد غير مستقر.
- يوليو/تموز 2011 دعوة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية في غزة الفلسطينيين الهاربين من العراق أن يأتوا إلى غزة للإقامة فيها.

أما محصلة الموقفين فإنه يمثل وقوفًا أمام مشكلة نابعة من بلد عربي، وتأكيدًا على أن أي تغيير سياسي في أي بلد عربي في وجود فلسطيني فإن الخاسر الأول هو الفلسطيني.

ثالثًا: مؤسسات العودة الفلسطينية

من الواضح أن هذه المؤسسات كانت تتابع وبشكل مميز ما يجري لأوضاع اللاجئين في العراق؛ خصوصًا أن المفوضية كجهة أممية تقوم -ولأول مرة- بإعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث بعيدًا عن وطنهم فلسطين، وهو ما يخالف كل ما تدعو له هذه المؤسسات، ولكن ورغم كل ما فعلته في سبيل ذلك من مناشدات ومتابعات، فإنها لم تفلح في إيقاف هذا المشروع. وقد أصدرت مؤسسات (مركز العودة الفلسطيني، رابطة فلسطيني العراق، تجمع العودة الفلسطيني واجب، منظمة ثابت لحق العودة، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، شبكة أخبار

اللاجئين الفلسطينيين) بيانًا موجهًا إلى القادة في القمة العربية المنعقدة في بغداد يوم 2012/3/29 لأجل الوقوف على آلام وآمال اللاجئين، الذين يصرخون مستنصرين القادة العرب لأجل إيقاف ما يحصل لهم من انتهاكات، كما تلقى أمين عام الجامعة العربية رسالة من مركز العودة الفلسطيني بهذا الخصوص.

إن عمل هذه المؤسسات يحتاج إلى تبني النواحي القانونية في العلاقة بين اللاجئين وبين الدول المضيفة، ليس في المنطقة العربية فحسب؛ بل حتى في مناطق اللجوء الجديد، فهناك مشاكل برزت وتحتاج إلى تدخل من هذه المؤسسات في الجانب الحقوقي، يضاف إلى رصيدها في مجال الدفاع عن حق العودة.

الخاتمة

إن ما حصل للفلسطينيين في العراق يُعتبر سابقة في تاريخ القضية الفلسطينية؛ فالفلسطينيون في العراق لم يكونوا قوة عسكرية تواجه قوى من البلد نفسه، ولا تكتلاً بشريًّا قد يُؤَثِّر في التركيبة الديموغرافية، ولا قوة اقتصادية لها تأثير في صناعة القرار، بل هم مجموعة صغيرة، تم استهدافهم بطريقة بشعة جدًّا، ولم يستطع أحد وقف مشروع استهدافهم وتهجيرهم من العراق، وهو ما يؤكد الحاجة إلى مراجعة في سلوك التعاطي مع قضية اللاجئين؛ وخصوصًا في العالم العربي، فما المانع أن يتكرر هذا في بلد ثانٍ، وليهجر الفلسطينيون إلى منافي الأرض ويشتتوا كما حصل للاجئين الفلسطينيين في العراق؛ وعليه فإن الأمر يتطلب إجراءات لأجل تحصيل حقوق فلسطيني العراق والحيلولة دون تكرار ما حصل من خلال:

1. العمل على إنقاذ من بقي من اللاجئين في العراق، والذين لا يتجاوز عددهم (5 آلاف نسمة).
2. اعتبار ما حصل للفلسطينيين في العراق مجزرة (إذ تجاوز عدد الشهداء فيها 300 شهيد) وتوثق تاريخيًّا، وتضاف إلى سلسلة المجازر التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في الشتات.
3. اعتبار الشهداء الفلسطينيين في العراق شهداء ثورة فلسطينية.
4. العمل على فضح ومحاكمة كل مَنْ تسبب وساهم في هذه المجزرة.

5. تسجيل اللاجئين الفلسطينيين في العراق، أو ممن كانوا في العراق وتشتتوا في أصقاع الأرض في سجلات الأونروا؛ كضمانة لحقوقهم السياسية والتاريخية في وطنهم فلسطين.
6. التأكيد على أن دور المفوضية لم يكن يماشي واقع ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق، و لم تقم المفوضية بأي إجراء لحماية اللاجئين.
7. تعويض اللاجئين عما أصابهم من بلاء في شتاتهم الجديد ومن خلال الأمم المتحدة.

إن ما حصل للفلسطينيين في العراق أظهر العجز تجاه التعامل مع ملف اللاجئين الفلسطينيين في الشتات؛ مما يدعو إلى الحاجة العاجلة والضرورية إلى قانون موحد للاجئين الفلسطينيين في الشتات يحكم علاقتهم مع الدول المضيفة.

الفصل الثالث

اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام

قضية اللاجئين الفلسطينيين
في ظل عملية السلام

طارق حمّود
مدير عام تجمع العودة الفلسطيني (واجب)

قبل تفصيل واقع قضية اللاجئين وحق العودة في مختلف مراحل الصراع لا بد من التعريج على المحددات الناظمة للمكانة السياسية لقضية حق العودة كأحد ملامح المشروع الوطني الفلسطيني الذي انطلق من كونه قضية لاجئين قبل أن تقوم قوات الاحتلال بعدوان يونيو/حزيران 1967 واحتلال باقي الأرض الفلسطينية، وهذه المحددات هي:

- قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية شعب وأرض في آنٍ واحد، وأي تفريق بين هذين المكونين سيؤدي بالضرورة إلى تصدع بنيوي في المشروع الوطني الفلسطيني.
- قضية اللاجئين وحق العودة قضية سياسية بالدرجة الأولى، وأي معطى إنساني أو اقتصادي أو قانوني لها هو مكمِّل لا يمكن أن يتقدم على المعطى السياسي.
- ارتباط قضية العودة بالتحرير انطلاقًا من المعرفة المسبقة بالطبيعة الإحلالية لـ "إسرائيل"، وبالتالي فإن طرحًا من هذا القبيل لن يكون أكثر من نظرية غير قابلة للتطبيق ومدخل للتكتيك أو التسويف والتمييع.

عرض موجز لمكانة قضية اللاجئين ما قبل عملية السلام

قامت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1964 كعنوان لصراع اللاجئين الفلسطينيين من أجل استعادة أرضهم والعودة إليها؛ إذ يُتعرَّف على الخطاب السياسي للمنظمة تجاه حق العودة قبل بدء خيار السلام وفق مرحلتين زمنيتين سنجملهما فيما يلي:

المرحلة الأولى (من 1964 حتى 1973)

ارتكز فيها الخطاب السياسي على شعار تحرير فلسطين بالكفاح المسلح في تماهٍ تام بين معطى حق العودة كمطلب استراتيجي توارى خلف شعارات المنظمة المتمثلة بـ "الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير" من جهة، وآليات تطبيق تلك الشعارات بالكفاح المسلح من جهة ثانية، لأن اللاجئين وحق عودتهم كانوا علّة قيام أي مشروع وطني حينها، فبيان إعلان م.ت.ف 1964 ورد فيه:

"إيمانًا بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيدًا لحتمية تحرير الجزء المغتصب منه..." [1]، و لم يكن الجزء المغتصب سوى أراضي اللاجئين، كما أن حرب 1967 وما أنتجته من فاجعة، وضعت النظام القومي العربي أمام صدمة كان لها استحقاقاتها على شعارات الموقف سياسيًا؛ إذ لم يستطع القوميون الحفاظ على شعاراتهم السابقة، فتراجعت شعارات تحرير فلسطين لصالح شعار واحد هو "إزالة آثار العدوان" الذي اعتُمد رسميًا في قمة الخرطوم عام 1967 رغم الاحتجاج الفلسطيني[2]، وبقي برنامج المنظمة عمليًا في إطاره الذي بدأ، فيما قامت المنظمة بتعديل اسم "الميثاق القومي" إلى "الميثاق الوطني" في المؤتمر الوطني في القاهرة عام 1968[3] كردّة فعل على الموقف العربي.

ويمكننا القول إن المنظمة استطاعت أن تغاير مفهومها ومنطقها السياسي عما اعتمده العرب بعد حرب 1967؛ إذ تداخل حق العودة باعتباره حقًا طبيعيًا مقدسًا في الثورة المسلحة دون أن يحقق تمايزه أو خصوصيته، فبقي أسير حرب التحرير الشعبية ورهينًا بنتائجها الموعودة "الثورة طريق العودة"[4]، كما أن مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية التي عُقدت منذ 1964 حتى 1973 خلت تمامًا من الإشارة بشكل منفصل إلى حق العودة وقضية اللاجئين لأنه متضمن في شعار التحرير فيما عدا قضايا فنية متعلقة بحياة اللاجئين في الدول العربية وحقوقهم فيها، كما رفضت

1 حميد راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964–1974، ص 46، مركز الأبحاث، بيروت 1975.

2 فياض علي أحمد، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2001، ص 67.

3 حميد راشد، مقررات المجلس الوطني، مرجع سابق، ص 122.

4 فياض علي أحمد، مكانة حق العودة، مرجع سابق، ص 69.

قرارات الأمم المتحدة وخصوصًا القرار 242 الذي يحاكي القضية الفلسطينية بعيدًا عن أراضي اللاجئين[1].

المرحلة الثانية (من 1974 حتى 1981)

وفيها خرج حق العودة من حقل التماهي متبلورًا في صيغة هدف سياسي محدّد، ومتصدرًا للأهداف السياسية الثلاثة التي انتظمت في البرنامج المرحلي الفلسطيني (حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة)[2] الذي تبنته م.ت.ف في المؤتمر الوطني الثاني عشر عام 1974، ما جعل من حق العودة بعد أن كان متماهيًا في شعارات التحرير مكونًا منفصلاً ومحددًا في ظل واقع بحث م.ت.ف عن الشرعية من خلال تركيز الحراك الدبلوماسي إلى جانب الكفاح المسلح، وهو ما تحقق إلى حدٍّ ما بعد تبني برنامج النقاط العشر[3] (الذي اعتبره أحمد قريع "مبادرة سلام" في ذلك الوقت المبكر وفق أحد محاضر مفاوضات أوسلو)[4] بعد أن أصبحت المنظمة بنظر العرب والمجتمع الدولي "أكثر واقعية"، وهو ما نقل معه شعار حق العودة إلى صياغات جديدة خلاف سابقتها، فخلال هذه الفترة أكدت مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية التي عُقدت في أعوام 1977، 1979، 1981 على مسألة تثبيت شرعية المنظمة وتمثيلها[5]، وهو ما دفعها إلى تبني خطاب أكثر براغماتية يتلاءم مع دخول المنظمة إلى "الأسرة الدولية".

---

1 انظر: العودات حسين، وثائق فلسطين، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية 1987، ص 350-381.

2 الشوملي جبرا، ورقة بحثية بعنوان: حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، المقدمة، بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، طبعة أولى، 2007.

3 للاطلاع على النقاط العشر، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 112، هيئة الموسوعة الفلسطينية-دمشق، الطبعة الأولى 1984.

4 قريع أحمد، مفاوضات أوسلو 1993 (الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق)، ج1، ص 431، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.

5 انظر: الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس الوطني الفلسطيني، http://www.palestinepnc.org صفحة دورات وقرارات.

حق العودة وقضية اللاجئين في ظل خيار السلام

وهي مرحلة تمتد من عام 1982م إلى الآن، وقد تكون عملية السلام الرسمية قد بدأت بعد هذا التاريخ بسنوات إلا أن السلام كخيار كانت قد بدأته المنظمة قبل ذلك بسنوات، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (ما قبل مؤتمر مدريد 1991)

كان لإعادة تموضع قيادة م.ت.ف في تونس أثر بالغ في تبلور خطاب سياسي جديد للمنظمة تجاه حق العودة عماده "الشرعية الدولية"، فاتحًا الباب لاعتماد خيارات التسوية؛ ففي 1982 طرح رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني خالد الحسن مشروعًا سياسيًا يقوم على انسحاب "إسرائيل" من أراضي 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها، ولم يكن الهدف منه سوى جس نبض الشارع الفلسطيني وردود الفعل الدولية[1]، وربما كانت طروحات الحسن التي عكست نقاشًا داخليًا في م.ت.ف الضوء الأخضر للعرب الذين تبنوا "المشروع العربي للسلام" الذي عُرف بمشروع "فاس" في قمة 1982، الذي تضمن اعترافًا ضمنيًا بالكيان الصهيوني مقابل الانسحاب من أراضي 1967 وقيام دولة فلسطينية فيها، فيما تمت الإشارة بصورة مبهمة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون ذكر أية آليات، وأُرفق البند بذكر التعويض لمن لا يرغب بالعودة[2]، وفي 1983 أيد المجلس الوطني الفلسطيني مشروع فاس واعتبره حدًا أدنى للتحرك السياسي العربي[3]، فيما أيد المجلس في الدورة ذاتها مشروع بريجنيف[4] للسلام دون تحفظ[5]، هذه المعادلات الجديدة في خطاب المنظمة أدخلتها في ارتباك واضح، فقبولها للحل ضمن أراضي 1967م وفق مشروعي بريجينيف وفاس إرضاء للعرب

1 صالح محمد محسن، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، كوالالمبور – ماليزيا، الطبعة الأولى 2003، ص 461.
2 انظر: العودات حسين، وثائق فلسطين، ص 437، مرجع سابق.
3 الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.
4 لقراءة نص المشروع، انظر: الموسوعة الفلسطينية المجلد الأول، ص 388، 389، مرجع سابق.
5 المرجع السابق.

والسوفييت من جهة، ورفض القرار 242 كما جاء في دورة المجلس الوطني عام 1987 من جهة أخرى انطوى على مفارقات كبيرة وصل معها خطاب المنظمة تجاه حق العودة إلى أعمق حالات الغموض، وزاده الاتفاق الأردني-الفلسطيني المشترك (اتفاق عمّان 1985) الذي اعتُمد بعد عام من دورة المجلس الوطني عام 1984 التي طرح فيها الملك حسين مشروع الكونفيدرالية[1]، والذي نسف عمليًا العناوين الثلاثة لبرنامج المنظمة[2]، ثم جاءت دورة المجلس الوطني في الجزائر عام 1988م التي مثلت تبنيًا رسميًا لخيارات السلام من خلال القبول بالقرارات 181، 338، 242[3] التي تعاملت مع القضية الفلسطينية على أنها قضية أرض متنازع عليها متجاهلةً وجود شعب جلّه من اللاجئين مثّل عنوان الصراع مع الاحتلال ابتداءً، وسيمثل ضمانة استمراره عندما تصل التسوية إلى طريق مسدود، وقد عزز هذه الضمانةَ ظهورُ تيار فلسطيني إسلامي جديد بقوة في الساحة الفلسطينية اعتمد خيارات جهادية طريقًا لتحقيق العودة وهو ما أعاد جزءًا كبيرًا من الساحة الفلسطينية من جديد إلى المربع المفقود منها منذ زمن؛ ففي الوقت الذي نادت فيه المنظمة بقرارات الأمم المتحدة لإيجاد "حل لقضية اللاجئين"، كانت التنظيمات الإسلامية الوليدة التي ستأخذ دورًا ميدانيًا رياديًا فيما بعد قد رفضت جميع الحلول والطروحات والمبادرات والمؤتمرات الدولية واعتبرتها مضيعة للوقت[4].

خلال هذه الفترة كانت الانتفاضة الفلسطينية تعيد إنتاج خطاب وطني يختلف عما تتجهز له المنظمة مما دفع الإسرائيليين باتجاه خيارات السلام، فيما ساعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبدء مرحلة القطب الواحد التي تقودها الولايات المتحدة إلى خضوع م.ت.ف لشروط السلام الأميركية التي كانت رفضتها سابقًا برفضها مشروع ريغان عام 1983 بسبب عدم إشارته إلى حق عودة اللاجئين[5].

---

1 صالح محمد محسن، دراسات منهجية، مرجع سابق، ص 463.
2 فياض علي أحمد، مكانة حق العودة، مرجع سابق، ص 96.
3 انظر: الشوملي جبرا، مرجع سابق، ص 18.
4 المرجع السابق.
5 المرجع السابق.

المرحلة الثانية (ما بعد مؤتمر مدريد)

مع انعقاد مؤتمر مدريد 1991 ومشاركة منظمة التحرير فيه بوفد مشترك مع الأردن ضم أكثر من خمسين شخصية فلسطينية ليس بينها واحدة من مخيمات اللاجئين[1]، تمت التضحية بقضية اللاجئين وإزاحتها عن طريق قطار التسوية من خلال اعتماد نقطتين هامتين:

1. إحالة موضوع اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف بوصفها قضية إنسانية إدارية فنية مالية.
2. تغييب قرارات الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين وعدم اعتبارها مرجعية للمفاوضات (خصوصًا القرار194).

وخلال هذه الفترة تم التعامل مع قضية اللاجئين وفق اتجاهين:

- مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف.
- المسار التفاوضي المباشر الفلسطيني-الإسرائيلي، والذي انتهى بتوقيع أوسلو 1993 الذي فتح الطريق واسعًا لمرحلة كانت الأكثر مأساوية في طموحات اللاجئين وتطلعهم إلى مستقبلهم تصرفت فيها م.ت.ف ببدائية سياسية غير مسبوقة حتى إن أحمد قريع قال: "إنه طريق كان يُعرف أوله، ولا يُعرف إلى أية وجهةٍ يقود ولا إلى أين ينتهي"[2].

فيما اختتم المجلس الوطني الفلسطيني حياته بجلسة عام 1996 بإلغاء ميثاقه الذي مثّل الضمانة النظرية الأخيرة لقضية اللاجئين ضمن البرنامج السياسي للمنظمة؛ معلنًا بذلك انتهاء فصل شعارات التحرير من كل زواياها العملية والنظرية.

خلال هذه الفترة جرت ممارسات عملية من قبيل تهميش دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف، وإلغاء دائرة شؤون الوطن المحتل، فيما أُنشئت دائرة "شؤون المغتربين" التي أثارت جدلاً حول الأثر القانوني المترتب على تسمية اللاجئ في أوروبا أو أميركا بالمغترب.

---

1 بيرتز دون، الفلسطينيون اللاجئون وسلام الشرق الأوسط، ترجمة أسامة المصري، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ص 49.

2 قريع أحمد، مفاوضات أوسلو، مرجع سابق، ج1، ص 39.

فيما كانت شخصيات فلسطينية رسمية تتفاهم عبر وثائق سرية مع الإسرائيليين، كما في وثيقة أبي مازن-بيلين عام 1994، التي كانت أساس مقترحات كلينتون للحل عام 2000[1]، وهو ما فتح شهية شخصيات أخرى في المنظمة لتقديم مبادرات على هذه الشاكلة، فجاءت وثيقة سري نسيبة-آيالون عام 2002 السرية أيضًا، إلى أن تُوّج المشوار بوثيقة جنيف عام 2003 العلنية التي اعتمدها باراك أوباما أساسًا لإحلال السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد قول رام عمانويل الرئيس السابق لطاقم الموظفين في البيت الأبيض سنة 2009 ومرجعًا لإعلان أنابوليس عام 2007[2]، ثم وثيقة إكس آن بروفانس[3] عام 2007 وهي وثيقة فلسطينية-إسرائيلية تطرقت لعدد من القضايا العالقة بين الجانبين، أهمها قضية اللاجئين ورصدت مبلغًا يقارب الـ85 مليار دولار ضمن فلسفة تحويل حق العودة من حق سياسي جوهري إلى مركب اقتصادي من خلال التعويض، لنتعرف فيما بعد من خلال سلسلة تقارير "كشف المستور" التي بثتها قناة الجزيرة الفضائية في يناير/كانون الثاني من العام 2011[4] أن المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية فيما يتعلق باللاجئين وصلت إلى مستويات أخطر بكثير مما تم تسريبه سابقًا؛ ليتضح أن المفاوض الفلسطيني ناقش قضية اللاجئين وفق النقاط التالية[5]:

1. القبول بعودة عدد رمزي جدًا ولمدة محدودة ولدواعٍ إنسانية وإعلامية.
2. حل قضية اللاجئين وفق معياري التعويض والتوطين.
3. شرعنة حل قضية اللاجئين من خلال استفتاء في الضفة وغزة والقدس فقط، أي استفتاء غير اللاجئين.

وتوقفت هذه المغامرات مع صعود الليكود في الانتخابات الإسرائيلية 2009 الذي وضع عملية التسوية أمام حائط سميك أكثر من ذي قبل.

---

1 انظر: حساوي نجوى مصطفى، مرجع سابق، ص 332.
2 صحيفة يديعوت أحرونوت، 2009/6/19.
3 صحيفة هآرتس، 2007/11/24.
4 وثائق اللاجئين بُثت بتاريخ 2011/1/24 في حصاد الجزيرة.
5 للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى نص الوثائق المسربة على الموقع http://transparency.aljazeera.net

قضية اللاجئين في محطات التفاوض الرئيسية

اتفاق أوسلو 1993

كان أوسلو أكثر الانعطافات حدةً في التاريخ المعاصر للسياسة الفلسطينية من النواحي كافة، إن على صعيد الفكر السياسي وممارساته، أو على صعيد التصورات الإستراتيجية لمستقبل القضية الفلسطينية برمتها، فقد قذف أوسلو قضية اللاجئين إلى حسابات الزمن بعد أن أعطى الاحتلال شرعية احتلال أرضهم من خلال رسائل الاعتراف المتبادل بين عرفات ورابين، وبتجاهل غير مسبوق لثلثي الشعب الفلسطيني اللاجئ؛ إذ تمّ توقيع الاتفاق دون التطرق لقضية اللاجئين إلا عبر ذكرها في البند الخامس كونها مؤجلة إلى مفاوضات الحل الدائم[1]، ولم تتطرق المفاوضات الثنائية أصلاً لقضية اللاجئين إلا بما يتيحه نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد الذي حدد قضايا بعينها سينتجها الاتفاق، دون تلك القضايا "المعقدة" كقضية اللاجئين التي أُحيلت إلى المفاوضات متعددة الأطراف، فيما المفاوضات الثنائية معنية بترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، تليها مفاوضات الحل الدائم على أساس قراري 242 و338[2].

لم يبق الموضوع عند هذا الحد، فقد حدد بروتوكول إعلان المبادئ المفاوضات بشأن قضية اللاجئين على مستويين: لاجئي سنة 1967 الذين سُموا "نازحين"، يُبحث وضعهم في لجنة رباعية ضمت فلسطينيين ومصريين وأردنيين وإسرائيليين، ولاجئي 1948 تُناقش قضيتهم في المحادثات الإسرائيلية–الفلسطينية التي بدأت عام 1996 ثم توقفت[3]، فقد ميّزت عملية التسوية بين اللاجئين الفلسطينيين دون أي وجه حق؛ الأمر الذي يتناقض مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي تخول كل فرد الحق بالعودة إلى دياره، ومع قرارات الشرعية الدولية التي كرست الحق الجماعي للاجئين الفلسطينيين بالعودة، وهذا كله انعكس سلبًا على مفاوضات التسوية وعلى المسار الذي اتخذته قضية اللاجئين في هذه المفاوضات[4]،

1 المرجع السابق، ج1، ص 383.
2 المرجع السابق، ج1، ص 374.
3 الشوملي جبرا، مرجع سابق، ص 23.
4 حساوي نجوى مصطفى، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى 2008، ص 282.

وما دامت عملية السلام في أوسلو ارتبطت بمرجعية قراري مجلس الأمن 242 و338 فإن مصير لاجئي 1948 بصورة خاصة يبقى معوقًا بسبب غياب أية إشارة مباشرة إلى القرار 194[1]، فارتبطت قضية اللاجئين بنتائج سلبية أكثر مما سبق بسبب عاملي التأجيل والتجزئة بين نازحين ولاجئين.

مجموعة العمل الخاصة باللاجئين RWG في المفاوضات متعددة الأطراف

تشكّلت هذه المجموعة ضمن مجموعات عمل المفاوضات متعددة الأطراف بإصرار فلسطيني، بهدف إيصال رسالة إلى اللاجئين مفادها أن قضاياهم في مفاوضات المرحلة الانتقالية لم تُغفل، وهذا من شأنه أن يضفي شرعية ضرورية على توقيع اتفاق إسرائيلي–فلسطيني من الممكن أن لا يحظى بقبول الفلسطينيين في الشتات لو لم يتضمن بندًا يتعلق باللاجئين[2]، وبدأت اجتماعاتها عام 1992. ولم يُسمح للمجموعة بمناقشة القضايا السياسية، وإنما اقتصر عملها على تبادل المعلومات الفنية، وإشاعة ثقة متبادلة بين الأطراف المعنية والإعداد لمفاوضات سياسية في وقت لاحق[3]، بعد تجزئة قضية اللاجئين بين نازحي 1967 ولاجئي 1948، فاعتمدت المجموعة المحاور التالية للنقاش[4]:

قاعدة المعلومات، الصحة العامة، إنعاش الطفل، التدريب المهني وخلق فرص عمل، تنمية الموارد البشرية، البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، لمّ شمل العائلات.

فكان نقاش هذه القضايا الخدمية إشارة إلى أن حل قضية اللاجئين سيكون عبر التوطين، فالعملية لم تكن سوى مفاوضات للوصول إلى مآلات بعينها، وهو ما يزيل استغراب المتسائلين حول منطقية نقاش القضايا الفنية قبل الاتفاق السياسي. وهكذا وبالنظر إلى اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف فإنك تعود لتدخل في

1 زريق إيليا، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية 1998، ص 18.
2 تماري سليم، مرجع سابق، ص 9–10.
3 زريق إيليا، مرجع سابق، ص 16.
4 قريع أحمد، المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى 2007، ص 86.

مفارقة جديدة بين النظرية والممارسة التي عاشتها قضية اللاجئين في كنف عملية التسوية.

محطات فارقة في تحولات المكانة السياسية لحق العودة

مكانة القرار 194

إن اعتماد م.ت.ف القرارين 242 و338 لمرجعية عملية السلام دون التطرق للقرار 194 أوجد علاقة غير متوازنة بين تنظير المنظمة السياسي الذي يضع حق العودة على رأس ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني من جهة، وممارساتها العملية التي اعتمدت خيار السلام بمرجعيات بعيدة عن تحقيق طموح اللاجئين في العودة من جهة أخرى. وبعد تشكيل مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ضمن المفاوضات متعددة الأطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد كان الوفد الفلسطيني يصر على تضمين إشارة علنية إلى القرار 194 الذي كان يتم إضعافه دائمًا في البيان الختامي بإشارة عامة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين[1]، وبما أن مؤتمر مدريد قد حدد مسبقًا ما هو المطلوب من المفاوضات ووضع سقف ما يجب التوصل إليه فإنه لم يتوفر شرح كافٍ لتوضيح مدى الارتباط القائم بين القرار 194 ومعادلة مدريد[2]، كما أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت بالامتناع عن التصويت لصالح القرارات التي تؤكد صحة القرار 194 بعد 1993[3] أي بعد توقيع أوسلو الذي مثّلت مضامينه إقرارًا فلسطينيًا ضمنيًا باستبعاد القرار 194 من مرجعيات الحل الدائم؛ إذ لم يأتِ أوسلو على ذكر القرار ولم يتضمن أي نص يُلزم "إسرائيل" بتطبيقه أو بتحمل المسؤولية عن حصول أزمة اللاجئين[4].

1 تماري سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى 1996، ص 15.

2 زريق إيليا، مرجع سابق، ص 139.

3 بابادجي رمضان وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية 1997، ص 87.

4 حساوي نجوى مصطفى، مرجع سابق، ص 281.

مؤتمرات ولجان حق العودة

ارتبطت مؤتمرات حق العودة التي بدأت منذ توقيع أوسلو بوعي شعبي عام عبّر عن قلقه على مصير حق العودة، وازداد هذا الارتباط مع بدء انتفاضة الأقصى عام 2000 وفي ظل المضي إلى أبعد ما يمكن في خيار التسوية الذي كان يثبت يومًا بعد يوم أنه بلا أفق، كانت لجان ومؤسسات حق العودة إضافة إلى عدد من النشطاء الأكاديميين عماد هذه الظاهرة التي أخذت طابعًا غير رسمي، وقد عاشت حالة تنافر وتناقض بينها وبين المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وربما تعكس لجان العودة ومؤسساتها ومؤتمراتها حالتين متناقضتين في تقديرنا لمكانة حق العودة وقضية اللاجئين:

- فمن جانب تعكس نظرة سلبية إلى واقع المكانة التي وصلت إليها هذه القضية، بعد أن أصبح التركيز عليها من خلال العمل الأهلي والأكاديمي، وهي التي كانت عنوانًا للصراع بأكمله.
- من جانب آخر كان هذا الحراك ضمانة مهمة لحق العودة وقضية اللاجئين، وصورة تعكس المكانة الشعبية لحق العودة.

التعاطي العربي الرسمي مع قضية اللاجئين

كانت الرؤية العربية لحل قضية اللاجئين في كل المراحل تابعة لموقف المنظمة منها التي تعد الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وبالعموم فإن الموقف العربي تمثل في مشروعين أساسيين، الأول: هو المشروع العربي للسلام المعروف بـ "مشروع فاس" عام 1982 والذي اعتمده العرب في قمتهم تلك بعد تحسس الخطاب الجديد للمنظمة من خلال مشروع خالد الحسن عام 1982[1]، فيما تبدى المشروع الثاني في المبادرة العربية للسلام التي اعتمدها العرب في قمة بيروت عام 2002، ويكاد المشروعان يتشابهان في جوهر الطرح الذي يعتمد على إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967؛ ففيما كان مشروع فاس يطالب بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مشيرًا إلى تعويض من لا يرغب، كانت مبادرة 2002

1 مرجع سابق.

تتحدث عن حل متفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار 194. في عموم المشروعين فإن ترك اعتماد حل قضية اللاجئين وفق صيغ مبهمة قابلة للتأويل من قبيل الحل العادل والمتفق عليه يدخل القضية في مزالق التفسيرات التي لا يقدر عليها سوى الأقوياء في لعبة التفاوض[1].

مضمون المكانة السياسية الحالية لقضية اللاجئين وحق العودة اليوم

في ضوء ما سبق فإن المكانة السياسية لحق العودة اليوم انعكست في ثلاثة أبعاد رئيسية:

فلسطينياً

وقد ظهرت في شقين:

1. **الأول**: الفلسطيني الرسمي م.ت.ف: فمكانة حق العودة لديه تراجعت تراجعًا دراماتيكيًا وبشكل خطير منذ تبنيه لخيار التسوية السياسية، فبدأت كقضية يمكن تركها لمعالجات الزمن من خلال عاملي التأجيل والتفتيت، ثم إلى قضية يمكن معالجتها من خلال حلول وسط بعيدًا عن القانون والقرارات الدولية وهو ما بدا في الوثائق الفلسطينية-الإسرائيلية غير الرسمية، ثم إلى عقبة حقيقية في وجه تحقيق اتفاق ولو بحده الأدنى وهو ما ظهر جليًا من خلال وثائق المفاوضات المسربة التي عرضتها قناة الجزيرة الفضائية في يناير/كانون الثاني 2011.
2. **الثاني**: هو الموقف الفلسطيني الشعبي: إذ عكس الموقف الشعبي من قضية حق العودة حالة الفصام الكبرى بين قيادة م.ت.ف المفاوِضة والقاعدة الشعبية التي حافظت على مكانة متميزة لقضية اللاجئين وحق العودة لديها؛ عبّرت عنها بطرق مختلفة أهمها الحراك الشعبي المتمثل بمؤتمرات ولجان حق العودة، ويتبع هذا الموقف موقف حركات المقاومة الفلسطينية كحماس

1 في كتاب السياسة والأمم يقول هانس مورجنتاو: إن الذين يصنعون القرارات الدولية هم وحدهم الذين يمتلكون سلطة تفسيرها وسلطة إعطاء المعاني المحددة لها، وبالتالي فهم الذين يفسرون المعاني ويطبقونها على ضوء مصالحهم.

والجهاد خصوصًا بعد أن غدت هذه الحركات أحد أقطاب المعادلة الفلسطينية.

لذا نستطيع القول: إن قضية اللاجئين عاشت فلسطينيًا ضمن معادلة طرفها الأول المفاوض الفلسطيني الذي أبدى استعدادًا للذهاب بعيدًا في تمزيق قضية اللاجئين وتحويلها في أحسن الحالات إلى مجرد معطى إنساني يمكن معالجته اقتصاديًا، وطرفها الثاني شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني الذي يمثل اللاجئون ثلثيه، والداعم لقوى فلسطينية فاعلة على الأرض استطاعت أن تقف كضمانة حقيقية في وجه إنهاء ملف حق العودة للأبد.

عربياً

وفيه تحولت المكانة السياسية لحق العودة إلى معطى فلسطيني بحت غير مرتبط بأي بُعد قومي، ساهم في ذلك عدة عوامل، أهمها: تراجع القومية العربية كأيديولوجيا من جهة، وترك منظمة التحرير الفلسطينية تخوض غمار التسوية السياسية لتقرر استراتيجيتها بعيدًا عن الواقع العربي الإقليمي المترهل أساسًا من جهة أخرى، وهو ما جعل مكانة قضية اللاجئين عربيًا تتبع للموقف الفلسطيني الرسمي كما ظهر في مشروعي فاس عام 1982 ومبادرة بيروت 2002، فيما عدا الدول المضيفة التي حددت مكانة قضية اللاجئين وفقًا لمتطلباتها القُطرية.

دولياً

بدأت مكانة حق العودة بالتراجع دوليًا وتبدَّى ذلك جليًا في موقف الولايات المتحدة الأميركية من التصويت على القرارات التي تؤكد مضمون القرار 194 بعد توقيع اتفاق أوسلو، كما بدأت الدول المانحة للأونروا بعد أوسلو بتقليص الهبات المالية واشتراط برامج الإنفاق[1]، فيما تتعامل اليوم مختلف دول الغرب مع قضية اللاجئين كحالة إنسانية تحتاج إلى حلول مرتبطة بالطعام والضمان الصحي والمسكن والخدمات كما ظهر في القضايا التي عالجتها لجنة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، وهو ما يعكس في المحصلة نتيجة مشابهة لما هو

1 تماري سليم، مرجع سابق.

عليه الحال عربيًا وفلسطينيًا (رسميًا) والمتمثل بتراجع المكانة السياسية لحق العودة كحق مكفول بالقانون الدولي.

خاتمة

إن تراجع مكانة قضية اللاجئين وحق العودة خلال السنوات الماضية في المستوى الرسمي فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا لم يكن كفيلاً بتجاوز الموقف الشعبي الفلسطيني وقواه؛ ومن ثَمَّ الوصول إلى حل نهائي بين الأطراف المتفاوضة، ونستطيع التأكيد هنا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين مثّلت صلب المعضلة السياسية القائمة بين تلك الأطراف، ومع وصول عملية التسوية إلى أفق مسدود تمامًا في الوقت الذي يستعيد فيه الشارع العربي مكانته وكلمته بعد أن أثبت قدرته على الإطاحة بأعتى الأنظمة الداعمة لخيار التسوية في المنطقة بأي ثمن، فإن قضية اللاجئين وحق العودة ربما تكون قادرة هي الأخرى على استعادة مكانتها السياسية التاريخية بضمانة حاميتها الشعبية فلسطينيًا وعربيًا، وإن كان ربيع العرب قد أزهر بفعل انتفاض الشعوب العربية فإن اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين هم جزء أساسي من نسيج تلك الشعوب التي صنعت الربيع وهو ما عبَّر عنه اللاجئون في محطة مسيرة العودة باتجاه الحدود في 15 مايو/أيار 2011 من أكثر من جبهة في سورية ولبنان والأردن ومصر، وكأي شعب عربي آخر كان اللاجئون على استعداد لتقديم الشهداء من أجل ربيعهم وهو ما حصل فعلاً، كما أن استعداد عشرات الآلاف (حتى كتابة هذه السطور) للتوجه باتجاه الحدود مع فلسطين فيما سُمي "مسيرة القدس العالمية" في 30 مارس/آذار 2012 يعكس تفاؤلاً بمستقبل لن يكون اللاجئون فيه إلا عنوانًا كما كانوا في السابق.

خلاصات

1. مثّل حق العودة ابتداءً عنوان الصراع مع الاحتلال؛ إذ ارتبط ارتباطًا متماهيًا ومباشرًا بالآليات التي اعتمدتها الثورة الفلسطينية في شعاراتها وبرامجها في سنوات الانطلاقة.
2. مثل برنامج النقاط العشر عام 1974 أول تراجع في مكانة قضية اللاجئين وحق العودة؛ إذ نقله من حالة التماهي مع آليات الثورة إلى حيز مفرد ومخصص.

3. إن تراجع المكانة السياسية لقضية اللاجئين قد ارتبط ارتباطًا مباشـــرًا برغبـــة منظمة التحرير الفلسطينية في الدخول إلى خيارات التسوية.
4. لم تخضع قضية اللاجئين لمبادئ القانون الدولي والإرادة الشعبية الفلســـطينية بقدر ما خضعت لمستجدات الواقع السياسي الإقليمي والدولي.
5. تراجع مكانة حق العودة وقضية اللاجئين لدى مختلف الأطراف عربيًا ودوليًا كان يسير طردًا مع تراجع موقف م.ت.ف من القضية ذاتها.
6. غياب مؤسسات منظمة التحرير وترهل دوائرها وتغول الســـلطة في الضـــفة وغزة عليها ساهم في ابتعاد قضية اللاجئين عن أولويات البرنامج السياسي.
7. مثّلت قضية اللاجئين فلسطينيًا في مختلف محطات التفاوض ورقـــة مســـاومة وتكتيك لا قضية استراتيجية.
8. لعب الفعل المقاوم على الأرض دورًا أساسيًا في الحد من تقهقر مكانة حـــق العودة بشكل أكبر، ظهر ذلك من خلال انتفاضتي العام 1987 و2000، كما أن ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي كتيار رافض للتسوية على الساحة الفلسطينية مثّل ضمانة مهمة لها.
9. مثّل ظهور لجان ومؤسسات ومؤتمرات حق العودة عـــاملاً مهمًـــا في دعـــم صمود اللاجئين الذي مثّل أساس إفشال مشاريع حـــل قضـــية اللاجـــئين المطروحة.
10. مكانة قضية اللاجئين عربيًا انعكست بمشروعي فاس 1982 والمبادرة العربيـــة للسلام سنة 2002، وقد تضمَّنتا صياغة ملتبسة لحل قضية اللاجئين.

حق اللاجئين الفلسطينيين
في المشاركة في مفاوضات الحل الدائم(*)

تيري رامبل
باحث في العلوم السياسية،
جامعة إكستر، المملكة المتحدة

تشكّل قضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم واحدةً من أكبر حالات التشريد القسري المستعصية في العالم وأطولها. لقد شُرِّد الملايين من الفلسطينيين منذ بداية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بينما باءت بالفشل إلى حد كبير كل المحاولات المتكررة لإيجاد حلول دائمة لهم. تبحث هذه الورقة في الدور المحتمل للاجئين أنفسهم في إيجاد حلول لمحنتهم المستعصية، مع تركيز خاص على الفهم الناشئ في مفاوضات السلام الذي يكفل حق المشاركة السياسية. تقدم الورقة نموذجًا بديلاً يضع اللاجئين أنفسهم في وسط الجهود الرامية إلى حل محنتهم المستعصية منذ زمن، وذلك اعتمادًا على التطورات في العقود الأخيرة المتعلقة بدور الديمقراطية والقانون الدولي في تنظيم النزاعات المسلحة وتسويتها، بشكل عام، والتفاوض على حلول دائمة للاجئين، بشكل خاص.

تستهل الورقة بلمحة عامة عن ظروف التشرد الفلسطيني ومختلف فئات اللاجئين الفلسطينيين والنازحين. ينطلق القسم الأول من فرضيةٍ مفادها أنه لكي يكون الحل دائمًا، فلا بد أن يكون شاملاً وأن يعالج أوضاع جميع اللاجئين والمشردين، وذلك من خلال الطعن بالتصور الخاطئ الذي يزعم أن التشريد ناجم حصرًا من حربي 1948 و1967 الكُبريين. أما القسم الثاني فيقدم لمحة عامة عن الفترات الثلاث الرئيسية في المفاوضات الرسمية (من 1948 حتى الوقت الحاضر)،

(*) ترجم الورقة عن الإنجليزية د. موسى الحالول.

تتتبع فيها التحولات في الملامح الرئيسية من أُطر المفاوضات ووساطةِ الأطراف الأخرى والمشاركين والمواقف. وبخلاف الدراسات الأخرى، تسلط هذه الورقة الضوء على الدور الفريد الذي يؤديه اللاجئون أنفسهم. ويناقش القسم الثالث بإيجاز المبادئ الناشئة التي تنظم مشاركة اللاجئين في مفاوضات الحل الدائم. أما الخاتمة فتحاجج أنه في حين أن هذه المشاركة لم تُعتَمد رسميًا بعد كحق من حقوق المعاهدات، إلا أن فوائد المشاركة الفعلية تدفع، فيما يبدو، باتجاه إدراج اللاجئين في المفاوضات لحل محنتهم.

نظرة عامة عن النزوح الفلسطيني

غالبًا ما يرتبط ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين بحربي 1948 و1967 بين العرب وإسرائيل. هذا التصور الشائع لمشكلة للاجئين الفلسطينيين نابعٌ، في جزء كبير منه، من بروز النزوح الناجم عن الحروب للعيان. ومن بين السمات الأولية للنزوح الناجم عن الحروب التي أسهمت في هذا الربط هو إقامة مخيمات لتوفير مأوى مؤقت للاجئين من الحربين الرئيسيتين، وانتشار "التسميات" لوصفهم وتصنيفهم، والعدد الهائل من اللاجئين وإقامة نظام خاص لحمايتهم ومساعدتهم. ورغم أن هذا أمر مفهوم، إلا أن هذا الربط يتغاضى، في الواقع، عن وجود نمط تهجيرٍ قسري أوسع بكثير سَبَق كلاً من الحربين آنفتي الذكر وتلاهما. ويمكننا أن نعزو "الخفاء" النسبي للفلسطينيين الذين نزحوا خلال هذه الفترات الإضافية إلى طبيعة نزوحهم التدريجي أو البطيء، وإلى العدد الصغير نسبيًا من المتضررين، وعدم وجود مخيمات لإيواء هؤلاء اللاجئين، وغياب المؤسسات المخصصة لحمايتهم ومساعدتهم، وندرة التسميات النسبية المستخدمة لوصف الفلسطينيين الذين نزحوا خلال هذه الفترات وتصنيفهم.

حدثت أول "موجة" نزوح في العقود التي سبقت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948 عندما شُرِّد ما يزيد عن 10% (ما بين 100 إلى 150 ألف شخص) من سكان البلاد الفلسطينيين العرب خارج حدود فلسطين في سياق مقاومة الحكم البريطاني والاستعمار الصهيوني. وقد مهدت هذه الفترة الطريق عمليًا لموجة النزوح الثانية الهائلة خلال الحرب الكبرى الأولى بين إسرائيل وجيرانها العرب

حيث هرب ما بين 750 إلى 900 ألف فلسطيني -أي نصف عدد سكان البلاد العرب- أو هُجِّروا من بيوتهم وقراهم وبلداتهم الأصلية. آذنت السنوات التي تلت حرب عام 1948 ببدء الفترة الرئيسية الثالثة من النزوح الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين، حيث تم تشريد عشرات الآلاف من الفلسطينيين وطردهم -أي ما يُقدَّر بنحو 15% من الذين بقوا داخل الدولة اليهودية الناشئة حديثًا. كما نجم عن الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967 موجةٌ رابعةٌ من التشرد عندما شُرِّد ما بين 350 إلى 400 ألف فلسطيني، أي ما بين 35 إلى 40% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونصف هؤلاء من لاجئي عام 1948، وقد شُرِّد هؤلاء إما ضمن وطنهم التاريخي أو منه. أما الموجة الخامسة من التشرد، وهي الأطول، التي طالت عددًا غير معروف من الفلسطينيين (قد يصل إلى ثلاثة أرباع المليون) فقد حدثت منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة منذ أكثر من أربعين عامًا، وقد شُرِّد هؤلاء إما ضمن هذه المناطق أو منها. ومع أن التشرد الفلسطيني تراوح بين صعودٍ وهبوطٍ على مر الزمن، إلا أن ما يتجلّى للمرء حين ينظر إلى ما بعد حربي 1948 و1967 هو نمط مستمر وشامل نسبيًا بل منهجي من التهجير القسري.

تتفاوت البيانات الإحصائية عن عدد الفلسطينيين المشردين في العالم تفاوتًا واسعًا. فأقل الأرقام يبدأ من 4.97 ملايين شخص (المسجلين لدى الأونروا) ويتزايد إلى أكثر من 7 ملايين شخص (إجمالاً). ويمكن أن يُعزى هذا التباين الكبير، في جزء كبير منه، لعدم وجود تعريف موحد للاجئين ولغياب نظام تسجيل شامل يشمل كل أشكال النزوح الفلسطيني وفئات اللاجئين والمشردين؛ فوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هما الوكالتان الدوليتان الوحيدتان المعنيتان بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين والاحتفاظ بقواعد بيانات عنهم. فلكي يُسجَّل الفلسطيني لاجئًا، لا بد أن يكون مشمولاً بواحدٍ من التعريفات الثلاثة ذات الصلة: 1) التعريف المعمول به في وكالة الأونروا بخصوص "اللاجئين الفلسطينيين". 2) المادة الأولى (أ) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. 3) المادة الأولى (د) من الاتفاقية نفسها. ولكن هذه التعريفات لا تشمل كل النازحين الفلسطينيين.

والمثال على ذلك لاجئو 1967 والفلسطينيون الذين نـــزحوا بعد حربـــــي 1948 و1967 إلى الدول والمناطق التي تعمل فيها الأونروا، والنازحون داخليًا. لذلك يجب أن يُستمَدَّ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم من مجموعة من المصادر، بدءًا مـــن أرقام التسجيل المذكورة أعلاه، مُضافًا إليها المعلومات المســـتمدة مـــن المســـوح الإحصائية والدراسات الأكاديمية والسياسية والتوقعات الديموغرافية للمجموعـــات التي لم ترد في أنظمة التسجيل لدى أي من هاتين الوكالتين. ومع أن الرقم العـــالمي يعطي صورة أوسع عن النـــزوح الفلسطيني، إلا أنه ينبغي أن يُنظر إليـــه بوصـــفه مؤشرًا وصفيًا لا رقمًا نهائيًا.

نظرة عامة على المفاوضات حول الحلول الدائمة

يمكن تقسيم عملية البحث عن حل تفاوضي لقضية اللاجئين الفلســـطينيين إلى ما لا يقل عن ثلاث فترات رئيسية: بدأت الجولة الأولى من المفاوضات في ربيع عام 1949 في أعقاب الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1948 واستمرت حتى نهايـــة عـــام 1951. وشهدت الفترة الثانية بعد حرب عام 1967 ثلاث جولات من المحادثـــات، تناولت اثنتان منها قضية اللاجئين. وشملت هذه الفترة محادثاتٍ في كامب ديفيد عام 1978 توصلت إلى اتفاق لوضع إطار على مرحلتين للتوصـــل إلى حـــل تفاوضـــي للصراع واتخاذ إجراءات منفصلة لمعالجة أوضاع لاجئي 1948 و1967. أما الفتـــرة الرئيسية الثالثة من المفاوضات التي بدأت في خريف عام 1991 وانتهت في أوائل عام 2001 فقد توصلت إلى اتفاقاتٍ تحدد عملية مرحلية لتسوية الصـــراع تتـــزامن مـــع إجراءات ثنائية ورباعية ومتعددة الأطراف من أجل وضع حلول للاجئـــي عـــامي 1948 و1967. وقد شهد العقد الأخير، الذي لم تتم تغطيته هنا، جهـــودًا متقطعـــة لاستئناف المفاوضات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

لقد تطورت عملية البحث عن حل تفاوضي لقضية اللاجـــئين الفلســـطينيين على مدى هذه الفترات الثلاث بثلاث طرق رئيسية على الأقل:

1. أولاً: لقد انتقلت وساطة الطرف الثالث من الأمم المتحـــدة إلى الولايـــات المتحدة التي لعبت دور الوسيط الرئيسي لأكثر من ثلاثة عقود، وهـــذا أمـــرٌ ينسحب على كل الفترات.

2. ثانيًا: تَحَوَّل إطار المفاوضات من لغة قرار الجمعية العامة رقم 194 المحددة نسبيًا بشأن اللاجئين إلى الصيغة الغامضة نسبيًا المستخدمة في قرار مجلس الأمن رقم 242.
3. ثالثًا: "حَظِيَ" الفلسطينيون أخيرًا بمقعد على طاولة المفاوضات في تسعينيات القرن العشرين بعد أن استُبْعِدوا في أعقاب حرب عام 1948 لأكثر من أربعة عقود من المفاوضات بشأن مستقبلهم. ومع ذلك طغت على جميع الفترات ثلاثة عناصر رئيسية لم تتغير: أولاً: ركزت المفاوضات بشكل كبير على وضع لاجئي عامي 1948 و1967 وتغاضت عن مجموعات أخرى من اللاجئين والمشردين الفلسطينيين. ثانيًا: ما زال الطرفان مختلفَيْن حول كيفية حل ثلاثة عناصر رئيسية في قضية اللاجئين، وهي العودة والتعويض والمسؤولية. ثالثًا وأخيرًا: استُبعد اللاجئون أنفسهم من المحادثات لتسوية أوضاعهم.

مشاركة اللاجئين

لم تحظَ الجهود التي بذلتها منظمات اللاجئين لتأمين مقعد على طاولة المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة في أعقاب حرب عام 1948 إلا باهتمامٍ قليلٍ نسبيًا فيما كُتب حول الجهود الرسمية من أجل حل قضية اللاجئين. لقد تألَّف ممثلو هذه المنظمات من مِهَنيي الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية في المقام الأول، كالمحامين والأطباء والشخصيات السياسية الذين شُرِّدوا خلال الحرب. من الناحية الإجرائية، أَبلغت هذه المنظمات وسطاء الأمم المتحدة أنها "لم تُفَوِّض أحدًا للتفاوض نيابةً عنها"، وأن "حق تمثيل اللاجئين لها وحدها وليس لأي فردٍ في أي حكومة كانت". والمسألة الأساسية في حِجاج هذه المنظمات هي أنه "يجب أن يكون حق كل لاجئ في العودة إلى بيته مستقلاً عن الجدل السياسي، ويجب ألا يكون هذا الحق موضع مساومة لتحقيق غايات سياسية". كذلك رفضت منظمات اللاجئين التعويضَ بديلاً من العودة. كما طرحت هذه المنظمات اقتراحاتٍ مختلفةً من أجل حل قضية اللاجئين بما في ذلك مقترحات مفصلة بشأن الإسكان واستعادة الأراضي والممتلكات.

جاءت حصيلة جهود اللاجئين مختلطة؛ فوافق وسطاء الأمم المتحدة على تزويد المنظمات بالمعلومات ذات الصلة بصورة غير رسمية، ولكنهم التزموا بعدم الرد خطيًا على أي أسئلة محددة أو عامة تتعلق بالمفاوضات. لكنهم تقبَّلوا مشاركة اللاجئين في لجان مختلطة حول قضايا مثل لم شمل العائلات، بالإضافة إلى مشاركتهم في عملية المطالبات في المستقبل. لكن حين توقفت المحادثات راحت هيئة الأمم المتحدة المكلفة بتسهيل تنفيذ القرار 194 تنأى بنفسها شيئًا فشيئًا عن الشروط المنصوص عليها للتوصل إلى حل لقضية اللاجئين والمطالب الجوهرية للاجئين أنفسهم. التقى مسؤولون عرب وإسرائيليون شاركوا في المحادثات التي رعتها الأمم المتحدة مع منظمات اللاجئين، وكان كل من هؤلاء يسعى لتعزيز مواقفه في المفاوضات، لكنهم لم يؤيدوا أي دور مباشر للاجئين في المحادثات الرسمية التي ستحدد مستقبلهم. وقد أُدْرِج عدد من الأفكار التي طرحتها منظمات اللاجئين خلال هذه الفترة –مثل حارس الأملاك الدولي– في المقترحات العربية لحل قضية اللاجئين في السنوات التي تلت انهيار المحادثات التي رعتها الأمم المتحدة.

تَجَدُّد جهود اللاجئين لتأمين مقعد على طاولة المفاوضات حول وضعهم في تسعينيات القرن العشرين جنبًا إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هي حلقة أخرى مجهولة نسبيًا في تاريخ الجهود الرسمية من أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد تشكّلت الحركة الشعبية للاجئين التي ظهرت في المخيمات وتجمعات الشتات في تسعينيات القرن العشرين من ائتلاف فضفاض من الجمعيات القروية ومنظمات المجتمع المحلي والمخيمات واللجان الشعبية واتحادات اللاجئين الشباب والنساء والمنظمات والشبكات غير الحكومية. في ما يتعلق بالمسائل الجوهرية، طالبت الحركة كذلك بالحل الذي "أكد على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم"، وكررت رفضها أن يكون التعويض بديلاً عن العودة. وكانت المطالب الإجرائية للحركة مماثلةً كذلك، ولكنها أكثر تفصيلاً في تعريفها من تلك التي طرحتها منظمات اللاجئين خلال الفترة الأولى من المفاوضات التي حددت آلية مفصلة لانتخاب قيادة للاجئين لتمثيل حقوقهم ومصالحهم في المفاوضات. إضافةً إلى ذلك، طالب اللاجئون، بخلاف الفترة الأولى، بمقعد جنبًا إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وليس في مكان ممثلي الشعب الفلسطيني.

وجاءت حصيلة جهود اللاجئين مختلطةً مرة أخرى؛ ففي حين عجزت الحركة عن تنفيذ الخطط الرامية إلى انتخاب قيادة خاصة بها أو عن الحصول على مقعد على طاولة المفاوضات في محادثات الوضع النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إلا أنه يمكن القول: إن تعبئة اللاجئين وتنظيمهم لم يسهما في زيادة الوعي حول فائدة مشاركتهم في المحادثات بشأن مستقبلهم فحسب، بل كذلك في إدراك بعض المسؤولين المرتبطين بالمحادثات على الأقل -من فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين- أن أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان أنفسهما لن تكون له صفة الشرعية ولا الديمومة من دون مشاركة اللاجئين. في ما يتعلق بالمسائل الجوهرية، يمكن القول: إن الحركة أسهمت في إحياء الاهتمام بحقوق اللاجئين في السياقات الفلسطينية والعربية والدولية، وفي إدخال هذه المسألة مجددًا في المؤسسات الفلسطينية: الشعبية والرسمية على حد سواء، وكذلك في تطوير المعرفة حول قضية اللاجئين ونشرها. علاوةً على ذلك، فقد شهدت الفترة التي أعقبت انهيار محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة 2000-2001 ظهورًا متزايدًا لمبادرات خلاقة -كخطط العودة، مثلاً - ترمي إلى حل قضية اللاجئين وتضع اللاجئين أنفسهم في المركز.

حق اللاجئين بالمشاركة في مفاوضات الحل الدائم

إن حق المشاركة السياسية تكفله طائفةٌ واسعة من المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛ فغالبًا ما تؤكد معظمُ المعاهدات التي تُكرِّس المشاركة السياسية باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان الأساسية على حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرةً أو بوساطة ممثلين يُختارون اختيارًا حرًا. بَيْدَ أنه تنشأ قضيتان رئيسيتان فيما يتعلق بإقرار حق اللاجئين في المشاركة في التفاوض على حلول دائمة:

1. أولاً: تلتزم معاهدات حقوق الإنسان إلى حد كبير الصمتَ حول السبل والوسائل لممارسة الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة؛ ففي حين تحدد معظم هذه المعاهدات الانتخابات باعتبارها الآلية الأولى التي يشارك من خلالها المواطنون في تسيير شؤونهم العامة من خلال ممثلين يختارونهم اختيارًا

حرًا، إلا أن هذه المعاهدات لا تفصِّل في كيفية تفعيل المشـــاركة السياســـية بأشكال أكثر مباشرة من الانتخابات.

2. ثانيًا: لا تعالج المعاهدات الوضع الخاص للاجئين. إن حصر حـــق المشـــاركة السياسية بالمواطنين والسماح ببعض القيود على ممارسة هذا الحق، ولا سيما شرط الإقامة، يثير مزيدًا من الأسئلة عما إذا كان اللاجئون لديهم الحـــق في المشاركة في الشؤون العامة في بلدانهم الأصلية من خـــلال التفـــاوض علـــى الحلول الدائمة أو غير ذلك. ورغم ذلك، فقد نشأ عن مفاوضات السلام فهْمٌ يُجيز إدارة الشؤون العامة على نحوٍ ينطوي على حقٍّ مصاحبٍ في المشاركة، كما نشأ اعترافٌ بحق اللاجئين في المشاركة في الشـــؤون العامـــة لبلـــدانهم الأصلية.

لا تكشف معاهدات حقوق الإنسان التي تُكرس المشاركة السياسية كحق أساسي إلا القليل عن المحتوى الجوهري للحق في المشاركة في إدارة الشـــؤون العامة مباشرة. ورغم أن سِيَر صياغة المواثيق الكبرى لا تلقي المزيد من الضوء على هذه المسألة، إلا أنها تشير إلى أن إدارة الشؤون العامة تنطوي على أكثـــر من المشاركة في الحكومة، وإلى أن واضعي هذه المواثيق أيدوا تعريفًا واسعًا من شأنه أن يستوعب عددًا من الأنشطة والمجالات التي يتحقق فيها حق المشـــاركة السياسية.

ويمكن إرجاع جزءٍ من الفهم الناشئ عن مفاوضات السلام –الـــتي تُجيـــز المشاركة السياسية التي تنطوي على حق ما يصاحب ذلك من المشاركة– إلى تزايد الإدراك بأن مفاوضات السلام ما هي إلا أشكالٌ هجينة مـــن عمليـــات وضـــع الدساتير والقوانين الدولية؛ ففي حين جرت العادة على أن يُنظـــر إلى العمليـــات الثلاث –صنع السلام ووضع الدساتير والقوانين الدولية– بوصفها تقـــع ضـــمن الاختصاص الحصري للدول، إلا أن هناك اعترافًا متزايدًا في كـــل مـــن القـــانون والممارسة بأن كل واحدة من هذه العمليات الثلاث تنطوي على مجالٍ للمشـــاركة السياسية. كما يمكن إرجاع ذلك أيضًا إلى التكريس التدريجي على مـــدى عـــدة عقود لحق المرأة في المشاركة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وأحـــدث تعبير عن هذا الأمر نجده في التوصية العامة رقم 23 لقرار مجلس الأمن رقـــم 1325

بشأن حق المرأة في المشاركة السياسية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة، كما نجده في بروتوكول سنة 2003 بشأن المرأة في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي يضم أول معاهدة تُقِرُّ بحق المرأة في المشاركة في مفاوضات السلام.

ومعاهدات حقوق الإنسان أيضًا تلتزم الصمت إلى حد كبير حيال حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة لبلدانهم الأصلية عندما يُشرَّدون. كما أن سِيَر صياغة هذه المواثيق بدورها لا تلقي المزيد من الأضواء على هذه المسألة، ويُستثنَى من ذلك عدُّها الإقامةَ، كما ذُكِر من قبل، قيدًا معقولاً على ممارسة الحق في المشاركة السياسية. ويمكن الاستدلال جزئيًا على الفهم الناشئ الذي يُقِر بحق اللاجئين في المشاركة في الشؤون العامة في بلدانهم الأصلية من خلال التوأمة بين معياري عدم التمييز والمساواة. وأوضح تعبيرٍ عن هذا الأمر يمكن العثور عليه في التوصية العامة رقم 22 بشأن المادة 5 من اتفاقية تصفية جميع أشكال التمييز العنصري. كما يمكن الاستدلال على هذا الفهم أيضًا من إقرارٍ أحدث للحق "العابر للقومية" في المشاركة السياسية في اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي أول معاهدة رئيسية تعترف بأن المواطنين لهم الحق في المشاركة في تسيير الشأن العام عندما يكونون خارج بلدهم الأصلي. بيد أن الفهم الناشئ لحق اللاجئين في المشاركة في تسيير الشؤون العامة يشبه إلى حد كبير إقرارَ مفاوضات السلام بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، من حيث أن كليهما له جذور يمكن تتبعها على مدى عدة عقود تعود بدايتها على الأقل إلى فترة التحرر من الاستعمار، وضمان حق اللاجئين في المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات التي تهدف إلى تسهيل الاستقلال وحكم الأغلبية. ويمكن العثور على تعبيرٍ أكثر معاصَرة عن حق اللاجئين في المشاركة في الشؤون العامة في بلدانهم الأصلية في عدد من القرارات واتفاقات السلام وضوابط العودة الطوعية إلى الأوطان التي تؤكد حق اللاجئين في المشاركة في انتخابات بلادهم الأصلية بل، وبخلاف العقود السابقة، في مفاوضات الحل الدائم نفسها.

خاتمة

لقد حاولت هذه الورقة أن ترسم أسس نموذجٍ بديلٍ يضع اللاجئين الفلسطينيين في مركز الجهود الرامية إلى حل وضعهم. والنقطة الجوهرية في تبدُّل النموذج هذا هي الاعتراف الناشئ في مفاوضات السلام الذي يُقِر بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وما يستلزمه ذلك من حق مصاحبٍ في المشاركة. إن الفوائد المهمة المترتبة على مشاركة اللاجئين، ولا سيما المعرفة والموارد المحلية التي غالبًا ما يجلبها هؤلاء إلى طاولة المفاوضات، بالإضافة إلى إضفائهم مزيدًا من الشرعية والديمومة على أية اتفاقات يُتوصَّل إليها، تتضافر جميعًا لصالح إشراكهم. لكن لا بد من التنويه إلى أنه رغم الإدراك المتزايد للقيمة الأساسية والمؤثرة لهذه المشاركة، فإن هناك مجموعةً من القضايا التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الأبحاث وذلك من أجل ضمان فعاليتها. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى، الظروف التي تسهّل المشاركة، وكيف يتم اختيار الممثلين، ومَن يحصل على مقعد على طاولة المفاوضات، وكيف تسهم المشاركة في التوقيع على الاتفاقات الفعّالة، والعلاقة طويلة الأمد بين المشاركة وديمومة الحلول.

تطور الموقف الإسرائيلي
من قضية اللاجئين الفلسطينيين

عدنان أبو عامر
أستاذ القضية الفلسطينية
في جامعة الأمة، غزة

لفقت "إسرائيل" أسطورة فراغ فلسطين من شعبها، بهدف التسهيل والتمهيد لمشروعها الاستيطاني الإجلائي الإحلالي؛ لذلك اجتهد الفكر الصهيوني في استنباط الخطط والمشاريع الهادفة لإفراغ البلاد من أهلها، لطرد غالبية الشعب الفلسطيني، الذي أصبح لاجئًا خارج دياره، ومشتتًا في أربع رياح الأرض وكل ذلك بالطبع في المرحلة السابقة لقيام الدولة. ثم راهن الإسرائيليون على عامل الوقت، متوهمين أن جيل النكبة سيموت، فيما سينسى الجيل الذي يليه فلسطين، وبذلك يتسنى لهم الاستقرار في هذه الأرض، والانتقال لتكريس الأمر الواقع الجديد المتمثل بإفراغها من أهلها، فرفضوا عودة اللاجئين، وعملوا على استصدار القوانين القاضية بمنع عودتهم، بموازاة اتخاذ الإجراءات الهادفة لملء الفراغ الذي خلّفوه، عن طريق جلب المزيد من اليهود وإسكانهم، وجعل إمكانية عودة اللاجئين من الصعوبة بمكان، إن لم تكن مستحيلة، بتدمير بيوتهم وقراهم تدميرًا شاملاً .

كما رفضت الدولة منذ قيامها، الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي بتسوية حل لقضية اللاجئين، برفض عودتهم؛ بل البحث عن حلّ لهم يتجاوز حدود فلسطين المحتلة، فيما بدأت باتخاذ إجراءات اعتقدت أن من شأنها محو ملامح القضية وآثارها.

ولذلك، تناقش الورقة جانبًا سياسيًا مهمًا من قضية اللاجئين، يُعتبر مفصليًا في المآلات المتوقعة لها، وهو الموقف الإسرائيلي، بتناول أبعاده المتعددة، وفق المحاور التالية:

- أولاً: الموقف من القرارات الدولية الخاصة باللاجئين.
- ثانيًا: التعامل مع حق العودة.
- ثالثًا: اللاجئون في الاتفاقات السياسية ومفاوضات التسوية.
- رابعًا: السلوك الميداني لإنهاء قضية اللاجئين.
- خاتمة.

أولاً: الموقف من القرارات الدولية الخاصة باللاجئين

بقيت مواقف الحكومات الإسرائيلية من قضية اللاجئين ثابتة لم تتغير، وقامت على أسس أيديولوجية وسياسية وأمنية، من أهمها:

1. عدم تحمل المسؤولية عن وضع اللاجئين بأي حال من الأحوال، بل توجيه اللوم للعرب الذين شنّوا حرب 1948، وحرضوا الفلسطينيين على الفرار من ديارهم.
2. رفض عودة اللاجئين، باعتبارها مستحيلة، وأن هروبهم جعل فلسطين أرضًا يهودية، لن يكون بوسعهم التعرف عليها، وسيكون السماح بعودتهم خطوة للوراء سياسيًا واجتماعيًا .
3. وجوب توطين اللاجئين في البلاد العربية، لأسباب اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية، باعتبار مسؤوليتها عن مأساتهم.
4. اعتبار أنه لن يكون هناك حل مرض ممكن لمشكلة اللاجئين قبل إحلال السلام في الشرق الأوسط، بحيث لا يمكن فصلها عن التسوية النهائية للنزاع[1].

ويشير ما تقدم من خطوط عامة إلى أن إعادة اللاجئين شكّلت مسألة حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل، لأن شغلها الشاغل يتمثل باستيعاب المهاجرين الجدد من اليهود؛ مما يعني أن عودة أولئك اللاجئين الفلسطينيين ستحبط فرص استيعاب اليهود . وفي الشروح السياسية للموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، انطلقت عملية إدماجهم، اقتصاديًا وسياسيًا، على النحو التالي:

---

1 جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ط1، 1977، ص 78.

أ. أن يجري توطينهم في نقاط بعيدة عن جغرافية إسرائيل من الناحية الإقليمية، فإن لم يكن ممكنًا، فإن الأردن يمثل مكانًا مناسبًا للحل، لأن دفع اللاجئين بعيدًا، داخل العالم العربي، يقطع فكرة التواصل مع الوطن الفلسطيني، والحنين إليه، ويزيل فكرة العودة من رؤوسهم.

ب. إدماج اللاجئين الفلسطينيين في إطار إقليمي عربي يتفق مع مبدأ "أنهم عرب، وسيعيشون بين عرب"، والمنطقة العربية مليئة بالموارد التي ستتمكن من استيعابهم، ولن يعانوا من صدمة لغوية أو قومية أو ثقافية حضارية[1].

كما ذهبت إسرائيل في موقفها من جهود تسوية قضية اللاجئين داخل الأمم المتحدة وخارجها، إلى ربطها بتطورات إقليمية واسعة النطاق، أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، منها:

1. أن تطول هذه الجهود علاقاتها مع الدول العربية من جميع الجوانب، بحيث يمكن النظر في قضية اللاجئين ضمن تسوية سلمية معها، وحسب شروطها.
2. الزعم بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن تقوض الأمن والاستقرار في إسرائيل.
3. إثارة مشكلة الممتلكات اليهودية في الدول العربية، إن أثارت الأخيرة قضية التعويض للاجئين الفلسطينيين.
4. أن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل سيطرح مشاكل اقتصادية عليها، في ضوء أنها دولة محدودة الموارد[2].

وبالتالي، بات من الواضح تمامًا أن الموقف الإسرائيلي يدعو لحل قضية اللاجئين في سياق ترتيبات إقليمية مع الدول العربية تصل حد المساومة، ويبدو ذلك أكثر وضوحًا في الربط بين بحث هذه القضية، وإقرار تسوية سلمية يعترف فيها العرب بإسرائيل، وبين مصير ممتلكات اليهود في الدول العربية ومصير اللاجئين. وينطوي ذلك على إجراء مقايضة كبرى بين طرفي المعادلة: اللاجئين

---

1 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1967-1977، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 1978، ص 52.

2 شحادة، رضا، اللاجئون في المفاوضات متعددة الأطراف، المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص 26.

العرب وممتلكاتهم، واللاجئين اليهود وممتلكاتهم، علمًا بأن المصادر الإسرائيلية حرصت -وما تزال- على تقريب المسافة العددية بين الطرفين، وكذلك التقديرات الخاصة بممتلكاتهما[1].

لكن الموقف الإسرائيلي بدا أكثر مرونة في الشق الخاص بالتعويضات، لأنه ألمح إلى أن التعاطي مع توطين اللاجئين في الدول العربية، سيسهل تعاطيها مع تلك المسألة، عبر استعدادها للمساعدة في تمويل مشاريع إعادة التوطين في الدول العربية المجاورة، من خلال دفع تعويض عن الأراضي التي هجرها العرب، والموجودة في إسرائيل. بيد أنها قرنت هذا الإجراء بشروط أخرى تدل على أن عيونها كانت على ترتيبات إقليمية موازية لحل قضية اللاجئين من خلال التوطين والتعويض، كالتفاوض بشأن تسوية سلمية عامة مع العرب، والتعويض العربي عن الخسائر الإسرائيلية في حرب 1948، وإثبات اللاجئين لحقوق الملكية، ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها، ووضع حد نهائي للمطالب المتصلة بقضية اللاجئين .

وقد اعتقدت إسرائيل أن بوسعها التحايل على تطبيق حق العودة، وتنفيذ القرار 194 بدوافع مختلفة، وقادرة على إجراء تغييرات هيكلية كبرى في البنية الأساسية الفلسطينية بمحو مدن وقرى من الخارطة، وتعويلها الكثير على حل قضية اللاجئين من منظور إقليمي[2].

ثانياً: التعامل مع حق العودة

أظهر الموقف الفلسطيني خلال اللقاءات التفاوضية حول الوضع النهائي بشكل جليّ للمرة الأولى منذ بداية مرحلة أوسلو درجةً عالية من النقاشات والجدل في أوساط السياسيين حول الحلول المطروحة لمعالجة قضية اللاجئين، وبالتحديد قضية حق العودة. وتراوحت النقاشات بين الرفض الكامل والمطلق للموقف الإسرائيلي الداعي لعدم عودة اللاجئين، والاعتراف الخجول بعودة عدد

1 سيدهم، إدوارد، مشكلة اللاجئين العرب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1963، ص 56.

2 ياهاف، دان، مسألة اللاجئين الفلسطينيين، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، يناير 2006، ص 43.

قليل منهم، لا يُذكر مقارنة بعددهم الإجمالي، وهدفت مؤشرات الاعتراف الخجول هذه للحد من فاعليته، وربطه بكثير من القيود والعقبات .

وربما جاء ذلك الموقف الفلسطيني ليمنح الساسة الإسرائيليين فرصة للادعاء بأن القرار الأممي 194 لا يعطي الحق للاجئين الفلسطينيين بالعودة لديارهم، وهو ما يشير إلى أن الموقف من القرارات الدولية الخاصة بحق العودة يعود إلى ثلاثة عوامل:

1. عقيدة الاستيطان الصهيوني، والضم الزاحف والمحموم للأراضي الفلسطينية، القائمة على مرتكزات أيديولوجية استعمارية، وتمثلت باقتلاع شعب، وإحلال آخر مكانه، وإجلاء الفلسطينيين عن أرضهم بمختلف الوسائل.
2. التعامل الخاطئ مع قضية اللاجئين من قبل القيادات الفلسطينية، تخوفًا من فقدان الطابع السياسي للقضية، وتحويلها إلى قضية إنسانية فحسب [1].
3. الجهل الفلسطيني بالنظام الدولي لحماية اللاجئين، وآليات عمله، وسنده القانوني، وكيفية التعامل معه؛ مما أدى لانعدام التقدير السليم لأهمية قضيتهم في إدارة الصراع مع إسرائيل، وأبعاده الدولية، وانعدام القدرة على إدارة المعركة بخصائصها وقوانينها [2].

كما يعود الرفض الإسرائيلي لحق عودة اللاجئين، باعتباره تهديدًا مباشرًا لاستقرار الدولة، وتخوفها من عودة ملايين الفلسطينيين وأبنائهم، لأسباب رئيسة هي:

1. تأثير هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين على التركيبة السكانية والمجتمع الإسرائيلي، الذي أقام مدنه على بقايا مدن وقرى فلسطينية، مما يعرِّض الطابع اليهودي للدولة للخطر.
3. تشكيل بعضهم خطرًا على الأمن الإسرائيلي، بتعاونهم مع من تصفهم بـ "المتطرفين" الفلسطينيين من عرب 48 في ضرب المصالح الإسرائيلية من الداخل.

---

1 صندوقة، زهير، حق العودة.. مشكلة أم حل؟ مجلة البرلمان العربي، السنة 26، العدد 96، ديسمبر/كانون الأول 2005، ص 54.

2 الموعد، مرجع سابق، ص 222.

3. الخشية مما يُسمى "الاختلال السكاني"، خاصة إذا أصر الفلسطينيون على حق العودة للاجئين، لأن عدد الفلسطينيين الذين يسكنون في المناطق الواقعة بين النهر والبحر، سيكونون أكثر من اليهود بحلول عام 2015، وهذه المعطيات تحمل في طياتها معنى واحدًا: اختيار أحد أمرين مؤلمين:

- أن تفقد الدولة الإسرائيلية شخصيتها اليهودية،
- أو أن تتوقف عن الادعاء بأنها دولة ديمقراطية [1].

وبالتالي، فإن فقدان الطبيعة اليهودية للدولة، يعتبر أسوأ السيناريوهات المحتملة، وبداية النهاية لها، وهو ما عززه جملة من الآراء والتصريحات التي أعلنها عدد كبير من الساسة وصنّاع القرار الإسرائيليين.

4. عدم قدرة أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 على استيعاب المزيد من أعداد الفلسطينيين، في ضوء تناقص المساحة الجغرافية منها. علمًا بأن تفنيد السبب الأخير يظهر في التحليل السكاني لإسرائيل، الذي يشير بوضوح إلى عدد من الملاحظات الإحصائية التحليلية:

أ. يتركز اليهود غالبًا داخل الأراضي التي تملكوها قبل عام 1948، وهي المنطقة ذاتها التي أقاموا فيها قبل قيام الدولة في فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

ب. مساحة المنطقة الأخرى 1318 كم^2، يقطنها 10% من اليهود، و20% من الفلسطينيين، وهي مختلطة، تمثل الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون، وبقوا فيها.

ت. ما تبقى من الأراضي مساحتها الإجمالية 17325 كم^2، وهي بالأساس أراضي اللاجئين، ومعظمها مدن فلسطينية يستغل أراضيها 154 ألف يهودي فقط [2].

ونستطيع حصر القواسم المشتركة في الرؤية الإسرائيلية للقرارات الدولية الخاصة بحق العودة، بالنظر إلى أنها جميعًا:

---

1 شاليم، آفي، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط1، 1988، ص 51.

2 أبو ستة، سلمان، سجل النكبة 1948، مركز العودة الفلسطيني، لندن، ط1، 2000، ص 67.

1. ترفض مطلقًا تبعات اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم وتشريدهم، قانونيًا وسياسيًا، وتلقي اللوم على البلاد العربية التي لم تقم بتذويب وجودهم، واستيعابهم فيها.
2. لا تعترف بعودة جميع اللاجئين، وما قيل عن إمكانية إعادة عشرات الآلاف، كان من قِبل التكتيك التفاوضي لا أكثر، لأنها تتحفظ على أعداد المتوقع دخولهم أراضي السلطة الفلسطينية، وتريد الإشراف على عملية إدخالهم.
3. تلمِّح إلى أن موضوع اللاجئين الوارد في قرار 242 لا يتناول الفلسطينيين فقط، بل يشمل اليهود الذين غادروا البلدان العربية، والرغبة بعمل مقايضة في موضوع التعويض، بحيث تساوى بين ممتلكات كلا الطرفين.
4. التمييز بين نوعين من اللاجئين: من غادروا فلسطين عام 1948، ومن خرجوا منها إثر حرب 1967.
5. تسعى لتفكيك المخيمات، وإلغاء المكانة القانونية والمعنوية للاجئين، وتوطينهم في البلاد المقيمين فيها، والمشاركة في تأهيلهم بالخبرة أو المشاركة المادية [1].

وقد دارت تعليلات إسرائيلية للرفض المطلق لحق العودة لاعتبارات عديدة، أهمها:

1. التخوف من تشكيله "كابوسًا ديمغرافيًا" و"غيمة سوداء" تهدد الوجود اليهودي برمته، طالما أنهم لن يتخلوا عن أغلبية يهودية داخل الدولة.
2. المحافظة على دولة يهودية مقتصرة على اليهود، على أساس قرار التقسيم 181.
3. إثارة فكرة تهجير الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية، باسم سياسة "الترانسفير".
4. الاستناد إلى مبادئ عنصرية فئوية تتعارض مع جميع القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية، وتدعيمها بالعديد من الكتابات والآراء البحثية والإعلامية.

---

1 ياهاف، مرجع سابق، ص 47.

ثالثًا: اللاجئون في الاتفاقات السياسية ومفاوضات التسوية

لدى دراسة البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الكبرى، خاصة "الليكود، كاديما، العمل"، التي تحدد سياسات الدولة في حالة فوز أي منها، وتشكيله للحكومة، نرى المواقف التالية من قضية اللاجئين:

1. قدمت الأحزاب رؤية لا تبتعد عن السياسات المعلنة، بل تكرارًا لها، وذكرت برامجها السياسية أن أي اتفاق سلام متوقع مع العرب سيتضمن مشروعًا لتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود الدولة، بحيث ستُدعى الدول العربية جميعًا للمشاركة في تسويتها، وتجنيد رأسمال دولي لهذه الغاية، لأن "إسرائيل" ترفض حق اللاجئين في العودة للأرض الواقعة تحت سيادتها[1].
2. التأكيد على أن يتم تبادل اليهود في البلاد العربية باللاجئين الفلسطينيين، ليتم نقلهم للبلاد التي جاءوا منها، وهذا الاقتراح لا يكلّف "إسرائيل" شيئًا، بل يحمّل البلاد العربية كامل المسؤولية في مهمة توطينهم، لكنه يذهب بعيدًا إلى أهداف استراتيجية وأمنية، لأن الدول التي حضر منها اليهود بعيدة عن حدودها، على خلاف البلاد التي يتواجد فيها اللاجئون والتي تجاور الحدود الإسرائيلية، مما سيوفر أمنًا أكبر للدولة.
3. لم تذهب الأحزاب الإسرائيلية في مراجعتها لجذور الصراع مع الفلسطينيين إلى نهاياته، لأنه سيعني بالضرورة التشكيك بأخلاقية وشرعية الصهيونية، وبمبررات قيام الدولة، ومزاعم الوطن القومي، لذلك فهي تراجع الصراع وكأنه بدأ من لحظة حرب يونيو/حزيران 1967، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه سيعفيها من الدخول في "المحظورات التاريخية" التي قد تشكّك بالرواية الصهيونية[2].

وفي ترجمة لهذه المواقف الحزبية الإسرائيلية، لجأ المفاوض الإسرائيلي في المفاوضات والاتفاقيات مع الفلسطينيين والدول العربية إلى سياسة منهجية تتلخص

---

1 Shlomo Gazits: The Palestinian Refugees Problem, Gaffe Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, 1994, p. 13.

2 موعد، حمد، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط1، 2003، ص 319.

بعدم إغلاق ملف اللاجئين نهائيًا، وإبقاء الباب مفتوحًا على مختلف الاحتمالات مستقبلاً، مما يثير الريبة في نواياه المستقبلية.

وبالعودة إلى نصوص الاتفاقات العربية-الإسرائيلية الموقَّعة، يتضح بأنها أسقطت المعالجة الفورية والجذرية لقضية اللاجئين، وإرجائها لمفاوضات المرحلة النهائية، في الوقت الذي لم تشر فيه للقرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 194[1]. مع العلم بأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين شكّلت إحدى النقاط الجوهرية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي بجانب المستوطنات، والمياه، والقدس، والحدود، والأمن، والدولة؛ مما يؤكد على مدى مركزيتها، وأهميتها وكبر حجمها، وكونها غدت تشكل قضية أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني[2].

وقد تمتع الموقف التفاوضي الإسرائيلي الرسمي إزاء قضية اللاجئين، بتأييد داخلي جماهيري واسع؛ مما يجعل من الصعوبة وضع احتمالات مستقبلية بشأن تغيير جدي فيه. كما أن المتابع لمسيرة التفاوض الإسرائيلية التي بدأت بمؤتمر مدريد 1991، وانتهت بـ "كامب ديفيد" الثانية 2000، وما تخللها من اتفاقيات ثنائية ومباحثات سرية، يخرج بخلاصة مفادها أن العديد من الساسة الإسرائيليين يجادلون بأن حق عودة اللاجئين، يتنافى مع الحل القاضي بوجود دولتين، وينهي الصراع العربي-الإسرائيلي.

وبناءً على هذه الجدلية، فإن عودة اللاجئين ستكون إلى أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية، التي ستسن "قانون العودة" المشابه للقانون الإسرائيلي عام 1950 الخاص بعودة اليهود إلى دولتهم، وبالتالي يمكن التخمين بأن تُحل مشكلتهم في حدود الدولة الفلسطينية، مع إمكانية جمع شمل بعض عائلاتهم في إسرائيل[3]. وهنا يمكن الإشارة إلى ما أفرزته مسيرة المفاوضات على قضية اللاجئين من مكاسب إسرائيلية لم تتمكن من نيلها طوال أكثر من ستين عامًا، على النحو التالي:

---

1 راينهارت، تانيا، إسرائيل-فلسطين وسبل إنهاء حرب 1948، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004، ص 82.

2 مخادمة، ذياب، المواقف الإسرائيلية من حق العودة، مجلة دراسات، مركز الكتاب الأخضر، طرابلس، ع20، 2005، ص 43.

3 تقرير صادر عن حركة (السلام الآن) الإسرائيلية، صادر بتاريخ 2000/8/29.

1. قدرتها على إلزام وثائق التسوية الجارية بإرجاء البحث الفعلي في قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي، ونجاحها بإزاحة المرجعية الأبرز لها، المتمثلة بقرارات الشرعية الدولية، وتضمنها إشارة للقرار 242، الذي ينص على "تسوية عادلة لقضية اللاجئين"، ومن الواضح أن التفسير الإسرائيلي للقرار مغاير لنظيره الفلسطيني.
2. تمكنها من جعل مسار عملية التسوية فرصة لإبراز أمر كان خفيًا فترة طويلة من الزمن، يتمثل بإمكانية تخلي الطرف العربي الفلسطيني الرسمي عن ثوابت كثيرة في خطابه السياسي تجاه أبعاد الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، لتكون مخرجات التسوية في سياقها الفلسطيني أقرب للتصورات الإسرائيلية، فما الذي يحول دون تمرير هذه التصورات على قضية اللاجئين؟
3. وضع "مهندسو" اتفاقية أوسلو 1993 قضية اللاجئين في بند فرعي، فجعلوها غير مرئية ضمن فيض الكلمات في الوثائق التي تصف الجسور والطرق الفرعية و"الكانتونات"، وربما ساهم الشركاء الفلسطينيون بهذه التعمية عن غفلة، لكن النتيجة جلية تمامًا، فقضية اللاجئين هُمشت في الاتفاق، رغم أنها قلب النزاع[1].
4. رغبة إسرائيل في نقل قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف، وربطها بالترتيبات الإقليمية شرق الأوسطية خاصة، من وجهة نظرها.
5. تحويل مسار المفاوضات متعددة الأطراف إلى إطار تباحثي وتنفيذي لتفعيل الأفكار "شرق الأوسطية" التي طالما نادت بها، وبالتالي معالجة قضية اللاجئين ضمن هذا المنطلق، طبقًا للمفهوم الإسرائيلي[2]. ويمكن رصد النجاح الإسرائيلي على طاولة المفاوضات عبر الآليات التفاوضية التالية:

أ. تعدد الأطر التفاوضية الخاصة باللاجئين، وتنوع أطرافها.

---

1 بابيه، إيلان، المدركات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين، مؤتمر العودة، بوسطن، 2000، ص 87.

2 الأزعر، محمد خالد، التسوية السياسية وقضية اللاجئين، صامد الاقتصادي، العدد 105، 1999، ص 52.

ب. غياب المرجعية الدولية الخاصة باللاجئين، وتصر إسرائيل على تغييبها، سواء بإبعاد الأمم المتحدة، أو عدم الاعتراف بالقرار 194.

ت. غياب التنسيق الفلسطيني العربي، وافتقاد رؤية تفاوضية فلسطينية عربية موحدة.

ث. اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، مما يعطيها القول الفصل في هذه القضية.

ج. ممارسة أسلوب الإملاء، وفرض المواعيد والحلول، على قاعدة "هذا رأينا.. خذه أو ارفضه"، والتعامل مع المفاوض الفلسطيني بعيدًا عن علاقة الشريك[1].

ويمكن تقديم رؤية استشرافية للموقف التفاوضي الإسرائيلي بشأن قضية اللاجئين، من خلال المرتكزات التالية:

1. عدم الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن قضية اللاجئين.
2. الدول العربية لم تبذل جهدًا لمعالجة القضية كما فعلت "إسرائيل" مع اليهود القادمين من تلك الدول.
3. عدم انطباق كلمة اللاجئين في قرار 242 على الفلسطينيين فقط، بل على اليهود أيضًا.
4. اعتبار التبادل السكاني ظاهرة سائدة في التاريخ الإنساني، ويمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود عن طريق الهيئات الدولية.
5. عند مناقشة التعويضات، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الأملاك التي خلّفها اليهود الذين تركوا البلاد العربية من العراق حتى المغرب، وفي المحصلة ينبغي أن تحل قضية اللاجئين في أماكن إقامتهم.
6. حل مشكلة المخيمات بمساعدة سخية من العالم، بما في ذلك الدول العربية النفطية[2].

---

1 مخادمة، مرجع سابق، ص 45.

2 زيفيت شبناوم، اللاجئون: الوضع الراهن والحلول الممكنة، صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادي، 2007.

رابعًا: السلوك الميداني لإنهاء قضية اللاجئين

عملت إسرائيل على إيجاد تسوية ما لقضية اللاجئين، ولكن في أماكن تواجدهم، ودفع أموال لهم مقابل الأراضي التي أُجبروا على تركها، والممتلكات التي بقيت في فلسطين، وبهذه الأموال تدفع تعويضات شخصية. ويمكن استعراض أبرز المواقف والسياسات الميدانية الإسرائيلية في التعامل مع قضية اللاجئين من خلال المحاور التالية:

1 - التنصل من المسؤولية التاريخية

تُعتبر المسؤولية التاريخية عن سبب نشوء قضية اللاجئين واستمرارها، أكثر القضايا حساسية، لأن هناك العديد من المسائل التي تترتب عليها، خاصة التعويض وحق العودة، وتتداخل مع عدة جوانب أخرى للصراع، بحيث لا يمكن معالجة الجوانب الأخرى للقضية بنجاح، دون التوجه في المقام الأول لمعالجة موضوع المسؤولية[1]. وقد قامت المقاربة الإسرائيلية الطامحة لتسوية قضية اللاجئين خارج ثوابت الشرعية الدولية والإنسانية، على فلسفة مفادها أن تغيير البيئة الإقليمية لهم سينزع فكرة العودة من رؤوسهم، ويسكِّن عواطفهم تجاهها.

2 - تغيير البيئة الجغرافية للاجئين

تُبرز الوقائع الميدانية أن تنفيذ ذلك السلوك اقتضى اتخاذ خطوتين إسرائيليتين متوازيتين على الصعيد الجغرافي:

- تغيير معالم الوطن الأم: فلسطين التي يعرفها جموع اللاجئين، وعاشوا في كنفها، وارتبطوا بها كابرًا عن كابر.
- إحداث تغييرات نوعية في بيئة اللجوء ذاتها داخل المحيط الإقليمي، بهدف تسهيل استقبالهم، واستقرارهم فيها، كبديل عن الوطن، فقد ثبت تدمير 232 قرية وبلدة فلسطينية بشكل كامل، و134 جزئيًا، و52 بشكل بسيط[2]. لكن

---

1 تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة بكر عباس، بيروت، ط1، 2003، ص 419.

2 كناعنة، شريف، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، رام الله، ط1، 2000، ص 32.

قدرة إسرائيل على تطبيق الشطر الثاني المتعلق بالبيئة الإقليمية، بيئة اللجوء، لم يتم بالمقادير نفسها، بالنسبة للملاجئ التي وقعت تحت سيطرتها عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

وربما كان ذلك لسبب أساسي، وهو أن التغيير الإقليمي المنشود يخضع لقيود ومحددات لا تندرج تحت الإرادة الإسرائيلية، أو حتى الغربية، على خلاف الحال بالنسبة للبيئة الفلسطينية، التي شرعت في إعمال معاولها، وآلات التدمير فيها منذ ما قبل انقشاع العمليات الحربية عامي 1948–1949[2].

3 – الممارسات العسكرية ضد المخيمات

ممثلة بالإجراءات الهادفة إلى تغييب صورة اللجوء العالقة في أذهان العالم، من خلال:

- التحصينات الحدودية والساحلية حولها.
- إدخال وحدات عسكرية جديدة.
- ارتكاب جرائم ضد الأهالي.
- إصدار قوانين وتعميمات خاصة.
- تهجير أعداد كبيرة منهم.
- بدء الاستيطان في الضفة والقطاع، وتعزيزه في المناطق المحيطة.
- العمل على تأهيل المخيمات، وتوسيع الشوارع[3].

4 – إنهاء وكالة الغوث (الأونروا)

يُعتبر موقف إسرائيل الداعي لتصفية الوكالة، وإنهاء وجودها، مقدمة طبيعية للتخلص من قضية اللاجئين التي تؤرقها ليل نهار.

---

1 الزرو، نواف، مشاريع التصفية الإسرائيلية للمخيمات، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 83، ص 56.

2 كوهين، هيلينا، الغائبون الحاضرون: اللاجئون في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 2003، ص 84.

3 مندس، هاني، مشروعات التوطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 78، مايو/أيار 1978، ص 59.

خاتمة

يتبين مما تقدم، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين شكّلت موضوعًا ساخنًا في التحليلات السياسية، والنقاشات الاستراتيجية التي تزخر بها اجتماعات الحكومات الإسرائيلية، ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث وبرامج الأحزاب السياسية، كما مرّ بنا، وأكدت في معظمها على أن حق العودة لا يجب أن يكون موضوعًا قابلاً للتفاوض مع الفلسطينيين، وإن خضع للتفاوض فيجب أن يكون ضمن إضعافه بالقيود، والعقبات التي تحدّ من شموليته وفاعليته.

ومن ذلك، أن يقتصر حق العودة على اللاجئين كبار السن، وهم الجيل الأول الذين أُجبروا على مغادرة فلسطين، وقد لا يقومون بالعودة دون عائلاتهم، وتطبيقه ضمن برنامج سنوي يرتبط بأعداد المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل كل عام. وبالتالي، بالإمكان القول: إنه لم يطرأ على الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين تطور يذكر، منذ نشوئها وحتى كتابة هذه السطور، لا في زمن الحرب ولا التسوية، لسبب واحد بسيط، هو أن إسرائيل تعتقد جازمة، أن وجود الفلسطينيين على أرضهم ينسف من الأساس المشروع الصهيوني، القائم على تلفيق أسطورة فراغ فلسطين من شعبها، بهدف تحقيق دولة يهودية.

الفصل الرابع

اللاجئون الفلسطينيون
في ظل الربيع العربي

الربيع العربي والقضية الفلسطينية:
مستويات التأثير وتفاعلاته المستقبلية

عبد النور بن عنتر
أستاذ محاضر، جامعة باريس

تعيش المنطقة العربية موجة انتفاضات ديمقراطية عارمة، فما هي تداعيات هذه الصحوة الديمقراطية –التي أتت على أطروحة "الاستثناء العربي"– على القضية الفلسطينية؟ منطقيًا فإن أي تطور إيجابي في المنطقة العربية، محليًا وإقليميًا، لا بد وأن ينعكس إيجابًا على القضية الفلسطينية، ولكن الولوج في التفاصيل يُظهر مدى تعقّد الأمور وتداخل العوامل. وعليه فالسؤال لا يخص فقط انعكاسات "الربيع العربي" على الساحة الفلسطينية عمومًا بل أيضًا "تخلف" الشعب الفلسطيني عن ركب قطار الاحتجاجات الشعبية العربية رغم إرثه التاريخي في هذا الإطار، والتأثيرات المحتملة على اللاجئين الفلسطينيين.

تركز هذه الورقة، في معالجة التأثيرات على المشهد الفلسطيني، على جملة من العناصر الأساسية نحصرها في محورين أساسين: يفحص الأول "مكانة" القضية الفلسطينية في "الربيع العربي"، وتأثيرات هذا الأخير عليها وانفراد الساحة الفلسطينية بصمت في الوقت الذي يعم فيه نسبيًا الغليان الشعبي في المنطقة العربية، بل يبدو أن القضية الفلسطينية تسبح عكس التيار (تغيير من أعلى بدل تغيير من أسفل)، فيما يحلل المحور الثاني تأثيرات "الربيع العربي" على قضية اللاجئين بدراسة الحالة السورية، كون سوريا البلد الوحيد المستقبِل للاجئين الفلسطينيين الذي يعرف انتفاضة شعبية، كما يحاول رصد أهم التفاعلات والتطورات المستقبلية لتأثيرات "الثورات" العربية على اللاجئين.

القضية الفلسطينية: الحضور والتوظيف في "الربيع العربي"

من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن القضية الفلسطينية كقضية/شعار تعبوي محدودة الحضور/التوظيف في "الربيع العربي"؛ حيث إن المنتفضين من الشباب العربي لم يرفعوا لافتات وشعارات تخصها. فما سر ذلك؟ هل تراجعت القضية الفلسطينية في سلم أولويات ما يُسمى مجازًا "الشارع العربي" الذي ظل دائمًا ينبض أيضًا على وقع الساعة الفلسطينية؟ لا يبدو أن الأمر ينحصر في تراجع مكانة هذه القضية لدى الحامل الاجتماعي العربي، وإنما يعود إلى أسباب أخرى؛ أولها: أن الانتفاضات الديمقراطية العربية اتخذت منذ بدايتها طابعًا قُطريًا بمعنى أنها تحمل همومًا وطموحات محلية أساسًا، رغم تطورها في بيئة عربية، وهذا ما يفسر غياب الشعارات واللافتات ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، فلا مساندة للقضية الفلسطينية ولا تنديد بالسياسات الإسرائيلية والأميركية. ثانيها: أن الانتفاضات الديمقراطية العربية عفوية وغير منظمة؛ حيث تميزت عمومًا بافتقارها لبنية تنظيمية وقيادة واضحة ومحددة إلى درجة أنها "ثورات" بدون أبطال تقريبًا لأن البطولة جماعية. ومن هنا فالعفوية وغياب البنية التنظيمية جعلا الانتفاضات الديمقراطية تعبِّر أساسًا عن مطالب اجتماعية سياسية محلية. ثالثها: ربما وجود قناعة لدى المنتفضين العرب بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وأنه لا يمكنهم دعم الفلسطينيين وأيديهم مكبلة بغلال الأنظمة التسلطية. ومن هنا فالدمقرطة محليًا هي خير سبيل لدعم القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية. رابعها: أن التضخم في التوظيف السياسي والمزايدات على القضية الفلسطينية من قِبل الأنظمة طوال عقود قد تكون أثّرت، عن وعي أو غير وعي، على المنتفضين العرب على أساس أن هذه القضية كانت مطيَّة لأنظمة تسلطية لتأجيل أمور ولتبرير أخرى...

مستويات التأثير على القضية الفلسطينية

يتعين التفريق هنا بين نوعين أو مستويين من التأثير: الأول شعبي والثاني سياسي. يخص الأول "حدود" انتقال العدوى الاحتجاجية إلى "الشارع الفلسطيني"، فيما يخص الثاني تأثيرات "الربيع العربي" على الإدارة السياسية

للقضية الفلسطينية واستجابة إسرائيل والقوى الكبرى. بالنسبة للأول نلاحظ أن انتقال العدوى إلى الأراضي الفلسطينية بقي محدودًا للغاية إن لم نقل منعدم، وبعض المظاهرات الشعبية التي نادت بالمصالحة الوطنية بقيت في واقع الأمر إصلاحية، بينما جاءت تغييرية في الدول العربية. فعلى عكس المنتفضين التونسيين والمصريين الذين نادوا بسقوط النظام، طالب المنتفضون الفلسطينيون، خلال مظاهرات محدودة جدًا من حيث التعبئة والاستمرارية، بالإصلاح (المصالحة بين فتح وحماس). وهذا يعني أن سقف المطالب الشعبية الفلسطينية منخفض للغاية مقارنة بسقف المطالب الشعبية التونسية، المصرية... طبعًا قد يكون واقع الاحتلال مصدر ذلك، لكن من المفروض أن يكون هذا دافعًا إضافيًا لرفع سقف المطالب الشعبية، خاصة وأن سجل الانتفاضات الشعبية الفلسطينية ثري.

التغيير من أسفل عربيًا و(محاولة) التغيير من أعلى فلسطينيًا

نظرًا للطبيعة التسلطية للأنظمة العربية ولاختراق القوى الخارجية للمنطقة، فإن التغيير يأتي عمومًا من أعلى؛ وذلك وفق ثلاثة طرق: الموت الطبيعي (مع توريث السلطة إن أمكن)؛ الانقلابات غير العنيفة أو الناعمة، الانقلابات (العسكرية) الصلبة أو العنيفة. ويُعد لبنان حالة استثنائية في هذا المجال بسبب بنيته الطائفية. وعرف المشهد السياسي العربي حالة واحدة فقط لاستقالة رئيس (رغم أنه انتخب في انتخابات تعددية): استقالة الرئيس الجزائري اليمين زروال في 1998، لتكون استثناء يؤكد القاعدة؛ ومن ثَمَّ فأنماط التغيير الثلاثة على أعلى هرم السلطة تندرج كلها ضمن التغيير من أعلى، إلى أن جاءت الانتفاضة الديمقراطية التونسية لتحدث ثورة في نمط التغيير في العالم العربي ولتسجل قطيعة سياسية في تاريخ العرب الحديث. إنه نمط جديد في التعامل الشعبي مع الشأن السياسي؛ نمط التغيير من أسفل الذي هو من فعل الشعب المنتفض بعيدًا عن هرم السلطة وموازين القوى فيها. ومع الانتفاضة في مصر وفي ليبيا -وإن كان عامل التدخل العسكري الأجنبي يفسد التحليل في الحالة الليبية- اتضح أن النهج التغييري الذي أتت به الانتفاضة التونسية ليس بحدث عرضي بل يشير إلى اتجاه ثقيل في السياسة العربية، رغم اختلاف السياقات الوطنية. وتُعد هذه النقلة النوعية في التعامل الشعبي مع

السلطة دلالة على نهاية الإذعان الاجتماعي المفروض قسريًا[1]، وإلى انتقال الخوف إلى المعسكر الآخر أي الأنظمة التي أصبحت تتوجس مما تؤول إليه الأمور في الحال والمآل. ومن هنا فإن التغيير من أسفل يُعد من أبرز خصائص "الربيع العربي".

بيد أن المسألة الفلسطينية انتهجت مسلكًا يقوم على التغيير من أعلى على عكس مسار "الربيع العربي". ألم يُضِع الفلسطينيون بهذا فرصة تاريخية بعدم انتفاضهم مستغلين سياق الانتفاضات الديمقراطية العربية؟ ثم لماذا يبقى المشهد الفلسطيني "ساكنًا" فيما يعيش محيطه الإسرائيلي حركة احتجاجية اجتماعية؟ لقد تعوَّد المشهد الفلسطيني على جدلية الداخل والخارج بتأرجح ثقل النضال بين الداخل الفلسطيني والشتات، وبعد اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية انتقلت العملية النضالية إلى جدلية الأعلى والأسفل، وتعد الانتفاضة الثانية التحرك الشعبي الوحيد لاسترجاع زمام المبادرة منذ اتفاقيات أوسلو. لكن مع "تصلّب عود" المؤسسة/النظام السياسي الفلسطيني الناشئ في مواجهة "الشارع الفلسطيني" وتحول الخلاف بين فتح وحماس من صراع حول سبل إنهاء الاحتلال إلى صراع حول السلطة -في ظل الاحتلال- انتكست التقاليد التعبوية الفلسطينية وأصبح التغيير في فلسطين من الأعلى فقط. وعجزت التعبئة الشعبية، بعيدًا عن الفصائل المتناحرة، عن استرجاع المبادرة وحمل المطلبين التغييريين: تغيير النظام الفلسطيني الناشئ وتغيير واقع الاحتلال. ومن هنا يمكن القول بأن عدم انتقال عدوى الاحتجاجات الديمقراطية العربية إلى الأراضي الفلسطينية يعود إلى ضعف القدرة

1 "لا مفر من انتقال الدولة العربية من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية والحرية، وإلا ستكون الكارثة (...) صحيح أن المظاهرات والمسيرات الشعبية لم ترقَ بعدُ إلى عامل تغيير من الأسفل في البلدان العربية، لكن الوضع قد يتغير في السنوات القليلة القادمة مع تراجع -وربما زوال- خطر التطرف المسلح؛ مما سيضع السلطة في أكثر من بلد أمام الاستحقاق الديمقراطي. تزايد مثل هذه المسيرات الاحتجاجية متعددة المطالب يضع الأنظمة في وضع صعب (...) الاضطرابات التي شهدتها دول عربية في السنوات الأخيرة تعبّر عن نقلة نوعية في علاقة المجتمع بالسلطة لأنها تشير إلى نهاية الإذعان الاجتماعي المفروض قهريًا. على السلطة أن تأخذ في الحسبان احتمال انتفاضات وطنية في حالة استمرار الانسداد السياسي...". عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 273، السنة 24، نوفمبر/تشرين الثاني 2001، ص 23.

التعبوية الشعبية في فلسطين بسبب انتكاسة المحاولات التعبوية السابقة وكذلك بسبب تمسك السلطة برأسيها بزمام المبادرة.

عِوَض توظيف الظرف العربي المواتي للغاية والذي جعل موازين القوى لصالح الفلسطينيين، انتهجت القيادة الفلسطينية سبيل التغيير من الأعلى والتخلي عن الدعم الشعبي، فحملت ملف المطالبة بانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة في وقت يشهد جزء من العالم العربي غليانًا شعبيًا من أجل الحرية والديمقراطية. كان من المنتظر أن يُستغل هذا الظرف شعبيًا لوضع إسرائيل والقوى الغربية أمام الاستحقاق الديمقراطي العربي، على أساس أنه يصعب على القوى الغربية الادعاء بدعم المطلب الديمقراطي في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، وتجاهله في فلسطين. ولا نقول شططًا إن اعتبرنا أن الذهاب إلى الأمم المتحدة ووكالاتها (اليونسكو) في هذا التوقيت بالذات ساهم بشكل أو بآخر في إجهاض انخراط "الشارع الفلسطيني" في المخاض الديمقراطي العربي، خاصة وأن حظوظ نجاح هذا المسعى السياسي كانت معدومة بسبب الموقف الأميركي المعادي أصلاً. فما السبب الدافع للمراهنة السياسية على مبادرة محسومة سلفًا على حساب تعبئة شعبية؟

وعليه فتأجيل "الربيع الفلسطيني" يُفسَّر أيضًا بحسابات سياسية تجعل النظام الفلسطيني الناشئ تسلطيًّا شأنه شأن الأنظمة العربية التسلطية، ذلك أنه إذا تحقق هذا "الربيع الفلسطيني" ستكون معركته على جبهتين: أولهما: توحيد الصف الفلسطيني برأب الصدع بين فتح وحماس. وثانيهما: الضغط شعبيًا على إسرائيل لإجبارها في نهاية المطاف على الانسحاب. ويمكن القول هنا بفرضية فحواها أن الانقسام الداخلي أجَّل/عرقل "الربيع الفلسطيني". ويبدو أن هناك اتفاقًا ضمنيًا بين الفرقاء السياسيين على تفادي أي احتجاج شعبي على النمط العربي الراهن لأنه سيأتي لا محالة على السلطة الحالية برأسيها في غزة والضفة، فضلاً عن واقع الاحتلال.

معضلة اللاجئين

إما أن يُوظَّفوا أو يُطرَدوا، هذا هو حال اللاجئين الفلسطينيين عمومًا مع الأنظمة العربية، فهم في غالب الأحيان كبش فداء صراعات لا تعنيهم وهم في غنى

عنها؛ ففي 1991 طردت الكويت 300 ألف فلسطيني بتهمة التواطؤ مع نظام صدام حسين دافعين بذلك ثمن موقف منظمة التحرير الفلسطيني آنذاك. وبعد سقوط نظام صدام حسين في 2003 تعرَّض الفلسطينيون لاعتداءات من ميليشيات عراقية بتهمة تواطؤهم مع النظام السابق، فكان أن فرُّوا نحو سوريا والأردن إلا أن البلدين رفضا دخولهم أراضيهما فمكثوا أشهرًا في مخيمات نُصبت على حدودهما. ومثل هذه السوابق هي التي تجعل اللاجئين الفلسطينيين لا ينخرطون في "الثورات" التي تهز البلدان التي يعيشون فيها خوفًا من انتقام جماعي. والحقيقة أنهم بين مطرقة النظام وسندان المعارضة/"الثوار"، فإن هم ساندوا الثورة يقمعهم النظام، وإن هم التزموا الحياد فسيرى النظام في ذلك دعمًا لـ "الثوار" فيما يرى هؤلاء في ذلك مساندة للنظام.

اللاجئون و"الربيع العربي" من خلال الحالة السورية

لقياس تأثيرات "الربيع العربي" على اللاجئين يجب أن نتوقف عند وضعهم في سوريا في الراهن بحكم أنها بلد "الربيع العربي" الوحيد الذي يُؤوي عددًا هائلاً من اللاجئين الفلسطينيين (467 ألف لاجئ حسب وكالة غوث اللاجئين).

من الواضح أن القيادة الفلسطينية ومعظم الفصائل استوعبت التجارب السابقة، لا سيما (حالة) الكويت في 1991، التي صقلت المخيال الجمعي الفلسطيني، مفضلة موقفًا متزنًا يتفهم مطالب الشعب السوري لكن دون استعداء النظام. وحتى بعض الفصائل التي وجدت في سوريا حليفًا لها تعمل على الإبقاء على شعرة معاوية. بيد أن موقفها يزداد تعقيدًا مع تولد قناعة لدى النظام السوري بصفرية الصراع مع المحتجين، وبالتالي من لا يقف معه فهو ضده؛ ومن ثَمَّ فاستمرار الأزمة سيزيد من الضغوطات على حماس ومن معضلتها السياسية. طبعًا سجل النظام السوري مع الفلسطينيين سلبي في جزئه الكبير (ما حدث في لبنان ومحاولات الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية)، بيد أن العدد الهائل من الفلسطينيين في سوريا يجعل منهم "عقب أخيل" قيادة السلطة الفلسطينية ومختلف الفصائل، وعليه فلن تتحسر المنظمات الفلسطينية لرحيل النظام السوري. أما دول الجوار فتتخوف من خلط وتوريط اللاجئين في المستنقع السوري؛ لأنهم سيكونون

ضحية الاعتداءات مما يجبرهم على النـــزوح نحوها. ومن هنا فبعض مواقفها ليست حبًّا في اللاجئين وإنما خوفًا من تدفقهم. لكن كيف يتعامل اللاجئون مع الوضع في سوريا؟

عندما اندلعت الانتفاضة في مدينة درعا تبنّى النظام السوري استراتيجية تقوم على تحميل الأجانب مسؤولية الاحتجاجات مدرجًا فلسطينيي المخيم القريب مـــن درعا ضمن تلك العناصر الأجنبية ككبش فداء، رغم أنه دأب على تقديم نفســـه كمساند للفلسطينيين. وهكذا لحق بهم من أوصاف ما لحق بإخوانهم في السابق في الأردن وفي لبنان. ولتوريط اللاجئين في حركة الاحتجاجات، تسللت عناصر مـــن "الشبيحة" إلى مخيم اللاذقية خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة السورية لتخويف اللاجئين وإشعال فتيل الصراع الطائفي. فكان أن قام اللاجئون بوضـــع حـــواجز لمراقبة الدخول إلى المخيم. واستعاد الفلسطينيون بهذه المناسبة، حلقات درامية مـــن تاريخ النـــزوح والتهجير (الكويت 1991، العراق 2003...)؛ لذا سعوا للإبقـــاء على مسافة ملائمة من الانتفاضة خوفًا من استهدافهم في أية لحظة. وعليه لم يكن هناك أي انخراط فلسطيني جماعي في الانتفاضة السورية، ولكن هـــذا لا يعـــني أن فلسطينيين لم ينخرطوا فيها فرادى. والحقيقة أن موقف النظام السوري يتأرجح بين الاستهداف والتوظيف. فبعد أن أوحى بتورطهم باعتبارهم عناصر أجنبية، حـــاول توظيفهم بالسماح ولأول مرة لمسيرة فلسطينية نحو الجولان المحتل في إطار "مســـيرة العودة" التي انطلقت في وقت متزامن من الأراضي المحتلة، ولبنـــان والأردن نحـــو الحدود مع إسرائيل. وقد جاءت هذه المسيرة في خضم "الثورات" العربية والمصالحة الفلسطينية. وبمشاركتهم القوية في هذه المسيرة برهن اللاجئون على أنهـــم فاعـــل أساسي في المسألة الفلسطينية رغم تهميشهم منذ إبرام اتفاقات أسلو. ويبدو مـــن هذه المسيرة وضحاياها (سقوط فلسطينيين برصاص الجنود الإسرائيليين) أنها دلالة على تعبئة شعبية في أوساط اللاجئين تهدف إلى تحقيق بعض الأهـــداف: تجنـــب التورط في الأزمة السورية؛ ورفض أي توظيف للاجئين في الصراع من قِبل النظام السوري أو من قِبل بعض الفصائل الفلسطينية (مثـــل الجبهـــة الشـــعبية لتحريـــر فلسطين–القيادة العامة التي حاصر لاجئون ونازحون مقرهـــا تنديـــدًا بموقفهـــا)، وإسماع صوتهم على الساحة الفلسطينية في الداخل المحتل. كما ندد لاجئـــو مخـــيم

اليرموك بمحاولة بعض الفصائل توظيف مسيرهم وضحاياهم. وحلَّ شعار "الشعب يريد إسقاط إسرائيل" محل شعار "الشعب يريد إسقاط الفصائل". ويبدو أن التحركات التي عرفها مخيم اليرموك تشير إلى أن اللاجئين الفلسطينيين الذين استغلوا الوضع الإقليمي لإسماع صوتهم ينخرطون في حركة الاحتجاج ربما لقطع الطريق أمام بعض الفصائل الساعية إلى وقوفهم إلى جانب النظام. وهذا ما يجعلهم مستهدفين من قبل النظام السوري لمجرد رفضهم للفصائل الموالية له[1]. من الواضح أن الحركة التعبوية للاجئين في سوريا تغييرية (باتجاه الداخل الفلسطيني)، بينما بقيت إصلاحية في الأراضي المحتلة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

وعمومًا يعبِّر الفلسطينيون من خلال هذه الحركة الاحتجاجية (في المخيمات) عن مطالبهم الخاصة فيما يخص حق العودة، وتجديد القيادة السياسية الفلسطينية، وإعادة إدماج اللاجئين في النضال الوطني ونهاية توظيف قضيتهم من قبل سوريا. وهي مطالب تتقاطع ومطالب الشعب السوري من حيث الأرضية المشتركة (الحرية)[2]. وقد يزيد هذا المشهد في المخيمات الفلسطينية في سوريا من تعميق الهوة بين شتات اللاجئين والداخل الفلسطيني الذي همَّشهم منذ إبرام اتفاقات أوسلو. وقد اتضح في السنوات الماضية مدى اتساع هذه الهوة خاصة مع اهتمام القيادة الفلسطينية ببناء الدولة مهمِّشة مسألة اللاجئين[3].

تأثيرات على قضية اللاجئين

أيهما أكثر خدمة للقضية الفلسطينية: أنظمة عربية تسلطية أم أنظمة ديمقراطية؟ وماذا لو انتهى تطور الوضع إلى عالم عربي هجين تتعايش فيه أنظمة تسلطية وديمقراطية؟ من الواضح أن وجود أنظمة عربية ديمقراطية سيخدم اللاجئين الفلسطينيين على أكثر من صعيد. ويمكن حصر ذلك في ستة عوامل:

1 Valentina Napolitano, «Les réfugiés palestiniens et la contestation populaire en Syrie», Esprit, juillet 2011: http://esprit.presse.fr/archive/review/article.php?code=36145&folder=3

2 .Ibid

3 Mohamed Kamel Doraï, Les réfugiés palestiniens du Liban: une géographie de l'exil, Paris, CNRS Editions, 2006, p. 238.

أولها: الصعيد الشعبي؛ فالديمقراطية ستفتح المجال للحركات الجمعوية والأهلية لدعم والاعتناء باللاجئين الفلسطينيين؛ مما يجعل قضيتهم تستفيد من حامل اجتماعي حالت الدولة التسلطية العربية دونه. وهذا سيحسِّن وضعية هؤلاء خاصة في الدول العربية ذات الإمكانات المحدودة.

ثانيها: أن تحسن الوضع الداخلي في الدول العربية سينعكس إيجابًا على اللاجئين الفلسطينيين. وبما أن الدول العربية تقمع مواطنيها لا يمكن أن ترحم اللاجئين المقيمين على أراضيها؛ ومن ثَمَّ فإن الانتقال من الدولة التسلطية إلى دولة المواطنة سيفتح مجالاً للحرية ولاحترام حقوق اللاجئين، وإفساح المجال أمامهم في سوق العمل مثلاً دون تمييز. وتُعد هذه المسألة في غاية من الأهمية لأنها تقوم على المساواة (في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) بين المواطنين العرب (في الدول المستقبلة) واللاجئين. وهو هدف عجزت الجامعة العربية عن تحقيقه لرفض الدول المعنية متذرعة بالخصوصية والتوازنات الاجتماعية الطائفية، باستثناء سوريا التي منحتهم حقوقًا واسعة. بيد أن المساواة لا تعني التجنيس أو التوطين النهائي. وعليه قد يسمح "الربيع العربي" بتحقيق هدف الجامعة في هذا المضمار.

ويعود هذا الهدف إلى قرار الجامعة العربية، في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، القاضي بمراعاة المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين ومواطني الدول العربية المستقبلة لهم. وقد تضمن برتوكول الدار البيضاء لعام 1965 هذه التوصيات. لكن لم يُكتب لها التطبيق في جميع الدول المستقبلة للاجئين. بل إن الجامعة العربية أقرت في 1991 بفشلها معترفة بأن التعامل مع هؤلاء يحكمه النظام القانوني لكل بلد. وعليه فرغم الحديث عن التضامن فإن العوامل المحددة هي تلك المتعلقة بالخصوصيات السكانية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية للدول المستقبلة، ووفقها حدّد كل بلد وضع اللاجئ المقيم على أراضيه[1].

ثالثها: أن الديمقراطية ستُخرج اللاجئين من دائرة المعالجة الأمنية؛ ذلك أن الأنظمة التسلطية العربية تعودت على أمننة securitization كل شيء حفاظًا على

1 Jalal Al Husseini, «La gestion de l'immigration des réfugiés palestiniens dans les pays arabes: à la recherche d'un équilibre incertain », http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/34/35/79/PDF/AL_Husseini_Immigration_refugies.pdf - pp. 6-7.

أمنها على حساب أمن الدول. وبالتالي ستقود الديمقراطية إلى رفع الأمننة[1] desecuritisation هذه عن مجمل القضايا غير الأمنية. وهذا يعني تحسن وضع هؤلاء. طبعًا مقاربة الأمن على أساس أمن النظام الحاكم -بل وحتى العائلة الحاكمة في الأنظمة الملكية والأقلية الاستراتيجية الحاكمة في الأنظمة الجمهورية (بنوعيها العادية والتوريثية)- على حساب الأمن الوطني الذي أفسد المقاربة العربية للأمن، وخلق دولاً منكشفة وهشة[2].

رابعها: أن دمقرطة الدول العربية يجعلها قادرة فعلاً على الدفاع عن قضية اللاجئين على الساحة الدولية، لأن دولاً تقهر مواطنيها لا مصداقية لها في الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين.

خامسها: الدمقرطة تعني أيضًا تطبيع العلاقات العربية البينية؛ مما سيحمي اللاجئين من المعاناة التي عاشها بعضهم بسبب الغزو العراقي للكويت أو عقب سقوط نظام صدام حسين. بمعنى أن الديمقراطية ستحول دون تحول اللاجئين الفلسطينيين إلى كبش فداء للصراعات العربية البينية والمحلية.

سادسها: دمقرطة الدول العربية والانتقال من عالم أمن النظام إلى عالم أمن الدول والحريات الأساسية والمواطنة سيفسح المجال أيضًا للاجئين الفلسطينيين للتنظيم والتعبئة، والقيام بمظاهرات ومسيرات شعبية سلمية في عواصم الدول المستقبلة لهم بدعم منها ومن شعوبها ليُسمعوا صوتهم للعالم وليعبروا عن مطالبهم وحقوقهم، خاصة وأن الحركات التعبوية الاجتماعية تلعب اليوم دورًا أساسيًا في العالم لما تسمح به الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت من الاتصال والتواصل والتنظيم وبث الصورة دون الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية. كما أن تحول الدول العربية إلى دول ديمقراطية سيجعل الحكومات العربية القادمة تحت الرقابة

---

1 عن الأمننة ونقيضها راجع:
Ole Waever, "Securitization and Desecuritization" In Lipschutz R. D. On Security (New York: Columbia University Press 1995); Barry Buzan and Ole Waever, "Macrosecrutisation and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitization Theory", Review of International Studies vol.35, n°2, 2009, pp. 253-276.

2 عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، عدد 133، ربيع 2008، ص 78.

الشعبية في علاقتها بإسرائيل، وبالتالي فالتطبيع الرسمي (العلني والسري) لن يكون سهلاً في سياق ترجع فيه الكلمة الفصل للشعب.

بيد أن هذا المشهد "الإيجابي" قد يصبح مشوهًا في حالتين قد تتطوران في الآن نفسه مما يعقِّد أمر اللاجئين ويضع أمنهم على المحك؛ الحالة الأولى: هي قيام أنظمة جديدة على مبادئ ديمقراطية أو مزيج من الديمقراطية والطائفية كما هو حال العراق اليوم، لا تهتم باللاجئين بل تشجع أو على الأقل تتسامح مع من يعتدي عليهم ويجبرهم على النزوح إلى دول أخرى على نمط المشهد العراقي بعد احتلاله. خاصة وأن اللاجئين الفلسطينيين في بعض الدول يُنظر إليهم من قبل أطياف من المعارضة على أنهم محسوبون على النظام؛ ومن ثَمَّ فعملية الاستهداف ثم الانتقام -في حال سقوط النظام- تكون أكيدة. إنها معضلة اللاجئين الفلسطينيين بين مطرقة النظام وسندان المعارضة؛ مما يجعل كل تموقع سياسي يصدر عنهم بل مجرد حياد (يعتبره طرف سلبيًا بينما يراه طرف آخر إيجابيًا) مصدر تهديد لأمنهم. وفي أسوأ الأحوال سيكون اللاجئون من الآثار الجانبية لصراعات لا تعنيهم. أما الحالة الثانية فهي تطور الوضع إلى عالم عربي هجين تتعايش فيه أنظمة تسلطية مع أنظمة ديمقراطية؛ مما يعني أن القضية الفلسطينية ستبقى رهينة التوظيف السياسي والمزايدات التقليدية كما اعتادت الأنظمة العربية على ذلك. وليس من المستبعد أن تستخدم بقايا التسلطية العربية، لا سيما صاحبة النفوذ والمال منها، القضية الفلسطينية في صراعها مع الديمقراطيات الناشئة...

ونافلة القول: إن ميلاد "ربيع فلسطيني" يبقى المشهد الأنسب -إن لم نقل الأمثل- بالنسبة للفلسطينيين في الداخل المحتل وفي الشتات لأنه كفيل بإخراج قضيتهم من معضلاتها. وسيشكل قوة شعبية عارمة وضاغطة على النظام الفلسطيني المفكك المفاصل، وعلى الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدور الفلسطينيين وأيضًا على القوى الغربية المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة. حينها يصعب على هذه القوى أن تقول بالمستلزم الأخلاقي ودعم المطلب الديمقراطي في ليبيا وفي سوريا وتغض البصر عنهما في فلسطين[1].. إن التوقيت استراتيجي بالنسبة

1 Abdennour Benantar, «Arab Democratic Uprisings: Domestic, Regional and Global Implications», New Global Studies, vol.5, n°1,

لـــ "ربيع فلسطيني" لتغليب التغيير من أسفل بعد فشل المحاولات المتكررة للتغـــيير من أعلى. وسيضع أي تحرك شعبـــي فلسطيني، على النمطين التونسي والمصـــري، النقاط على الحروف بشأن هذا الخلل البنيوي بين عالمية المستلزم الأخلاقي (الحرية، وحقوق الإنسان والديمقراطية) وانتقائية تطبيقه ميدانيًا.

April 2011,
p. 8 - http://www.bepress.com/ngs/vol5/iss1/art5.

الشباب الفلسطيني والثورات العربية:
مسيرات العودة نموذجاً

ياسر أحمد علي
المشرف العام على مجلة العودة،
والمسؤول الإعلامي لمسيرة العودة

لقد وجد الشباب في العالم العربي نفسه محكومًا بأنظمة حُكم تبعده عن تحقيق تطلعاته، وكان العنصر الضاغط في هذا الشأن الذي يحول بينهم وبين هذه التطلعات الأنظمة العسكرية والقيادات التاريخية التي أمسكت بزمام الأمور في معظم الدول العربية (وتحديدًا تلك التي شهدت انقلابات بفعل كارثة النكبة وترددها)، لوجدنا أنهم عندما بدأوا "مغامرتهم" كانوا شبابًا. والأمر نفسه ينسحب على المستوى الفلسطيني؛ حيث كان تأسيس التنظيمات الفلسطينية على أيدي شباب، وهي أشبه بانقلابات صغيرة، واستمروا في قيادتها حتى الموت أو الاغتيال أو الانشقاق..

تتناول هذه الورقة انعكاس الثورات العربية على الشباب الفلسطيني حاضرًا، وتعالج مجريات مسيرات العودة في مايو/أيار 2011 وتأثيرها عليه. وسوف نركز على مسيرات العودة التي كانت على تماس مع الحدود وقدمت الشهداء في لبنان وسورية، لكونهما الأبرز من حيث الأداء والنتائج والجدل الدائر.

السمات الشبابية في المجتمع الفلسطيني

أفاضت الإحصاءات في دراسة المجتمع الفلسطيني وعدد سكانه الذي تخطى 11 مليون نسمة في الداخل والشتات مع نهاية عام 2011. وقد فصّلت هذه الإحصاءات في بيانات الأعمار في عام 2010، في الساحات التي يقيم بها

الفلسطينيون (سواء بالإقامة أو اللجوء أو الهجرة). فمن جدول ملخص عن دراسات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشره التقرير الاستراتيجي الفلسطيني[1]، يُظهر نسب الأفراد المصنفين حسب الأعمار ونستخلص منه أن 37.7% من الشعب الفلسطيني ينضوي في النسبة التي تقلّ عن 15سنة؛ ما يعني أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتيّ ومؤهل لاستمرارية التكاثر والثبات في حمل أفكار هذا الجيل إلى أجيال قادمة على الأرض الفلسطينية. في المقابل فإن النسب العمرية في المجتمع الإسرائيلي هي عكس ذلك تمامًا؛ ما يعني أن المجتمع الإسرائيلي تغلب عليه الشيخوخة، ويشكّل المتقاعدون قوة انتخابية وازنة فيه.

الحراك العام للشعب الفلسطيني -والشباب جزء أصيل منه- جعله في ربيع دائم وفي انتفاض مستمر وإن كانت وتيرته تعلو وتنخفض حسب الظروف المحيطة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل مؤثرة كانت وقودًا لنجاح مسيرات العودة في أماكن وجود اللاجئين الفلسطينيين، ومن هذه العوامل:

1. الذاكرة الفلسطينية الحيّة التي لم تخمد طوال ستة عقود، بل كانت تزيد كل عام مع مضي الزمن، من خلال توثيق الذاكرة، وحملات التوعية والتذكير (مثل: "حق يأبى النسيان" على قناة الجزيرة، والحملة الوطنية للحفاظ على الهوية الفلسطينية "انتماء" ذات الأغلبية الشبابية، ودور لجان حق العودة في العالم العربي، والروابط الفلسطينية في أوروبا والغرب، والمؤتمرات المتتالية وفعاليات التضامن مع فلسطين في الغرب وغيرها...).
2. تضمنت تطورات القضية الفلسطينية والقضايا العربية المحيطة بها، عناصر داعمة أحيانًا ومحبطة أحيانًا أخرى، وحين انطلقت الثورات العربية، تلقاها الشباب الفلسطيني الذي يستشعر حالة الربيع الدائم والانتفاض المستمر فأضافت عنصرًا جديدًا كان يحتاجه من أجل استمرار وزيادة زخم الربيع الفلسطيني.
3. إن نسبة التعليم في أوساط الشباب الفلسطيني عالية، وبالتالي كان الاستخدام التكنولوجي وافرًا بشكل مكّنه من القفز على عوامل الضعف

1 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010، تحرير د. محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، ص 312.

والتشرد والشتات الواقعي إلى التجمع والتعاون والقوة الافتراضية؛ مما وفّر للمسيرات التواصل بينها في مختلف الأقطار المشاركة، للعمل وفق إيقاع واحد.

هذه العوامل وتأثيرها على عنصر الشباب، فضلاً عن عناصر الدفع الذاتية، أدّت إلى قيادة الشباب للمجتمع الفلسطيني في فترة الانتفاضات والثورات، ومن مؤشرات هذا التأثير أن ثلثي شهداء انتفاضة الأقصى هم من الشباب، فحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن 72.2% من شهداء الانتفاضة هم من فئة الشباب (15–29 سنة)[1]. وبالتالي فإن الرهان على الربيع الفلسطيني، كالرهان على الربيع العربي، لا يمكن أن يتم من دون الشباب الفلسطيني.

مسيرة العودة والربيع العربي

صحيح أن تصريحات قادة الثورات العربية لم تركز على تحرير فلسطين، من باب تطمين الغرب (إلى حدٍّ مبالغ فيه)، إلا أن مجريات الربيع العربي في الساحات لم تغب عنها الشعارات والأعلام الفلسطينية؛ ما يشير إلى أن الأماكن التي تواجد فيها العنفوان الشبابي وُجدت فيها هذه الشعارات، أما الأماكن التي تطلبت دبلوماسية في عرض المطالب، فإن الحديث عن فلسطين كان نادرًا؛ حيث إن الثورات كانت تطلب العدالة والمساواة على المستوى الداخلي، والحرية قبل التحرير. غير أن مآلات الحرية والديموقراطية في الوطن العربي، ستؤدي تلقائيًا إلى التضامن والدعم الشعبي –على الأقل– للقضية الفلسطينية. وهذا لاحقًا سيعطي اللاجئين والمتضامنين معهم فسحة حرية للتظاهر والاعتصام والتعبير عن الرأي علنًا. "غير أن أعظم ما في ثورة العودة التي انطلقت في 15 مايو/أيار 2011، هو تلك العلاقة العميقة بينها وبين ثورة التغيير في الأمة، فهي بنت تلك الثورة وهي أمها في آن"[2].

---

1 على الرابط التالي:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/YouthWDay_2010E.pdf

2 معن بشور، مقال: ثورة التغيير.. ثورة العودة، جريدة السفير اللبنانية، الجمعة 13 مايو/أيار 2011.

وما من شك أيضًا، في أن الربيع العربي أثّر بتحركات اللاجئين الفلسطينيين التي تمثلت بـ "مسيرات العودة"، وحسمت دور الشباب فيها[1]، وبدأ التفكير بها مع انطلاقة هذا الربيع. وقد شهدت مواقع التواصل الاجتماعي عددًا من الصفحات التي أسسها شبان وفتيان فلسطينيون، بدءًا من صفحة "الانتفاضة الفلسطينية الثالثة" التي ضمت مئات الألوف من الأعضاء في مدة قصيرة؛ ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى المطالبة بوقف هذه الصفحة التي أسسها فتى في السابعة عشرة من عمره، كما ذكرت بعض المصادر، واستجابت إدارة موقع "فيسبوك" للطلب الإسرائيلي.

مسيرات العودة في لبنان[2]

بدأ العمل الجدّي على "مسيرة العودة" من اليوم التالي لتنحي الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، في 11 فبراير/شباط 2012، وذلك من خلال عدد من الصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك تحديدًا). وبدأت اللقاءات الفردية ومؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني بعقد الاجتماعات التحضيرية إلى أن اصطدم الناشطون بعائقيْن: سماح القوى الأمنية بالنفاذ إلى الشريط الحدودي، والدعم المالي لمسيرة ضخمة. هنا دخل العامل السياسي من خلال الأحزاب والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية، وبدأت السمات السياسية تظهر على المسيرة من دون ظهور الحضور الحزبي والفصائلي، وبدأ الحديث عن تشكيل لجان احترافية، وتأسست الصفحة الخاصة بمسيرة لبنان التي ما زالت نشيطة حتى اليوم وتجمع 2500 عضو فيها[3].

ميدانيًا، بقي الحديث عن بضعة آلاف سجلوا أسماءهم إلى أن جرى لقاء القوى الفلسطينية في القاهرة وتم توقيع المصالحة في 27 إبريل/نيسان 2011؛ فاندفع

1 للمزيد، يرجى التفضل بالرجوع إلى أعمال منتدى "الشباب والتغيير في العالم العربي: أسئلة الحاضر ورؤى المستقبل" في مركز الجزيرة للدراسات في 28–29 مايو/أيار 2011، الدوحة، ورقة الناشط الفلسطيني سامي حمود.

2 شهادة الكاتب، ياسر علي.

3 توجد الصفحة على الرابط التالي:
http://www.facebook.com/#!/groups/197515403619072

للتسجيل في المسيرة عشرات آلاف اللاجئين بعد أن كانوا مترددين بسبب تخوّفهم من احتمال حدوث "اشتباك" داخلي فيها، أو تحسّبهم من تجييرها لجهة دون أخرى. فشكّلت المصالحة دافعًا قويًا أدى إلى ضخامة المسيرة، وبلغ عدد المشاركين 55 ألفًا (وصل منهم نحو 45 ألفًا في 1700 باص وحافلة)[1].

وكانت كل اللقاءات التحضيرية يجري فيها التأكيد على عدم اقتحام الحدود، وإبلاغ المشاركين بذلك، وأخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لذلك، مع عدم طمأنة الاحتلال إلى هذا الأمر. وسجّل عدد من المتدخلين الإسرائيليين الذين عرّفوا عن أنفسهم بأنهم صحفيون، في صفحة المسيرة في الفيسبوك يسألون عن مخططات اللجنة، وهل يريدون اقتحام الحدود أم لا؟ قررت اللجنة أن لا تتبرع بمعلومات مجانية، مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني بذلك إذا أراد أو فعل.

على الأرض في منطقة "مارون الراس" على الحدود اللبنانية الفلسطينية، أدّت رخاوة الانضباط إلى اندفاع الشباب نحو الشريط الشائك، وكان المهرجان الخطابي الرسمي يجري بعيدًا عن الشريط بحوالي 1200 متر، والشباب يرشقون جنود الاحتلال بالحجارة عند السياج. وهكذا سيطر الشباب الفلسطيني على المجريات الشعبية للمسيرة، وبقي الاحتفال الشعبي الرسمي على الشاشات فقط؛ فقد حوّل الشبابُ باندفاعهم المسيرةَ إلى شكل غير الذي حضرنا له.

مسيرة العودة في سورية[2]

تفاعلت دعوات الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي لمسيرة العودة في سورية شعبيًا من دون أن تقدم أي جهة رسمية أو فصائلية باتجاه تبنّي الفعالية نظرًا لظروف البلد التي بدأت الاحتجاجات تجتاحه من جنوبه وامتدت إلى مناطق أخرى. وبقي الموضوع محل أخذ ورد بين القوى الفلسطينية إلى أن تشكّلت لجنة تحضيرية من الفصائل الفلسطينية والمنظمات الشعبية لمناقشته، وكان لافتًا حضور

1 جريدة الأخبار اللبنانية، 16 مايو/أيار 2011.

2 يبدو أن لا أحد أفشى أسرار التحضيرات كتابة، ولم نجد أي مصدر يتحدث عن مسيرة العودة في الجولان والمجريات التحضيرية بوضوح؛ لذلك اعتمدنا بدقة رواية أحد مسؤوليها في مقابلة خاصة في 20 مارس/آذار 2012.

ممثلين عن شبيبة الثورة (الذراع الشبابي لحزب البعث الحاكم في سورية) وممثلين عن الاتحاد الوطني لطلبة سورية.

كان حجم التفاعل الشعبي كبيرًا جدًا من كل مخيمات سورية ومن دول أخرى وكان منهم شهيدان من أصل ثلاثة (عبيدة زغموت كان مقيمًا في الإمارات العربية المتحدة وحضر فقط للمشاركة بالمسيرة، وقيس أبو الهيجا الذي حضر من مخيمات الأردن).

في صباح 15 مايو/أيار2011 لم تكن 100 حافلة كافية لنقل آلاف المتحمسين للمشاركة في المسيرة، وكانت المخالفة للتعليمات الصارمة واضحة، مثل: (منع إحضار الجوال الشخصي للمشاركين، منع إحضار أي نوع من السلاح، عدم استخدام السيارات الشخصية، عدم استخدام الكاميرا..)، في ظل غياب الحراسات على الشريط الشائك، وهو الأمر الذي جعل الطريق باتجاه اجتياز الحدود مفتوحًا لآلاف الفلسطينيين الذين لم يتوقفوا للتفكير، وإنما واصلوا سيرهم باتجاه حقل الألغام الفاصل بين الشريطين. وخلال دقائق كان الشباب يقتلعون الشريط الإسرائيلي.. وانتهت المسيرة بثلاثة شهداء وأكثر من 100 جريح، ووصل شباب إلى صفد ويافا والقدس مع غروب ذلك اليوم (حسن حجازي وصل إلى يافا وأجرى عدة مقابلات صحفية تؤكد تمسكه بحق العودة ثم تسلمته الشرطة الإسرائيلية)[1].

عبّر اللاجئون عن الرضا واعتبروا ما حصل "عنوانًا لمرحلة جديدة مفادها أن خيارات اللاجئين التي سطّرها الشهداء لا يمكن أن تكون إلا بالعودة"[2]. إلا أن هذه الصورة سرعان ما تبدّدت في مسيرة 5 يونيو/حزيران التي تمت بدون أي توافق فلسطيني بخلاف مسيرة 15 مايو/أيار، وحدثت المجزرة التي أدّت إلى استشهاد 29 فلسطينيًا وجرح ما يقرب من 300 فلسطيني، ما تسبب بتداعيات سلبية داخل مخيم اليرموك تحديدًا خلال تشييع الشهداء والهتاف الذي رافق التشييع ضد النظام ومؤيديه من القوى الفلسطينية.

---

1 موقع عرب 48، الرابط: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=81447، رصد القناة العاشرة وموقع ynet في 16 مايو/أيار 2011.

2 من "بيان صحفي صادر عن تجمع العودة الفلسطيني (واجب) حول ما جرى في عين التينة الحدودية أثناء مسيرة العودة في سورية"، صدر في دمشق 16 مايو/أيار 2011.

تقاطعات المسيرة واستثمارها

من الطبيعي أن يكون لمنظمي المسيرات والمشاركين فيها أهداف سياسية، ويعلو سقف هذه الأهداف وينخفض بحسب الخلفية السياسية لانتماء هؤلاء المشاركين، وربما تكون هذه الأهداف بلا سقف في مراحل معينة، ومن غير المستبعد أن يكون للتحالفات والولاءات تأثير كبير في هذه الأهداف مما قد يذهب بالفعاليات بعيدًا في عملية التهديف.

في هذا الإطار اتهمت الأجهزةُ الأمنية الإسرائيلية سوريةَ بفتح جبهة توتّر معها بغرض حرف الأنظار عن الاحتجاجات الشعبية في المدن السورية لإسقاط النظام.. وأفادت التقارير الأمنية الإسرائيلية أن "النظام الإيراني وحزب الله والنظام السوري تقف مجتمعة وراء هذه الأحداث"[1]؛ وذلك بحسب التحليلات الاستخبارية التي رجّحت الأمر وبَنَتْه على شاهدين أساسيين، هما: أن الذين ركضوا نحو السياج يعلمون أنهم سيعودون إلى سورية، فسيتحملون العقوبة. بالإضافة إلى التصريحات التي أطلقها رامي مخلوف ابن خال الرئيس الأسد لصحيفة "نيويورك تايمز"[2]. ولم تتردد واشنطن في تأكيد هذا الاتهام أيضًا، وقال غاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض: "يبدو لنا بديهيًا أن الأمر يتعلق بمحاولة لصرف الأنظار عن القمع الشديد الذي تمارسه الحكومة السورية على شعبها"[3].

وفي هذا السياق "اعتبر الكثيرون سماح الحكومة السورية لمسيرات العودة بالاتجاه نحو الحدود مع الجولان المحتل، نقطة تحول مرتبطة بالأوضاع الداخلية الصعبة التي تشهدها سورية، ونوعًا من تحويل الأنظار باتجاه العدو الإسرائيلي.. غير أن اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم لم يكن يعنيهم "التوظيف السياسي" لجهات أخرى للموضوع بقدر ما يعنيهم التعبير السياسي والشرعي والقانوني عن حقهم في العودة.."[4].

---

1 جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 16 مايو/أيار 2011.

2 مجلة "بمحانيه" العسكرية، التقرير المعلوماتي، ملحق خاص 2254، 2011/5/16.

3 جريدة الخليج، الشارقة، 17 مايو/أيار 2011.

4 التقدير الاستراتيجي (32): الفلسطينيون وحق العودة .. 2011/5/15 نموذجًا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

وإذا كان الفلسطينيون تغاضوا عن هذا الأمر، فذلك لأن مساحة الإفادة الفلسطينية منه كانت أكبر بكثير من إفادة مَن أراد استثمار هذا الحدث؛ لذلك "فحتى لو كان هناك استفادة سياسية تحققها هذه الأطراف فإن ذلك لا يعني الاندفاع باتجاه إلغاء المسيرات؛ إذ إن المكاسب التي يحققها اللاجئون أنفسهم هي أكبر بكثير مما يحققه أي طرف آخر"[1].

وعندما لم تكن هناك استفادة للاجئين من مسيرة النكسة في 6 يونيو/حزيران 2011، امتنع عدد كبير منهم عن المشاركة فيها، حيث إن الذين شاركوا فيها لم يكونوا بإشراف اللجان الشبابية في "مسيرة العودة" الأولى[2].

وقد سُجّل تدخلٌ أميركي على خط مسيرات العودة؛ حيث كشف العميد أمين حطيط أن زيارة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان إلى لبنان "خُصص قسم كبير منها للاستيضاح من المسؤولين اللبنانيين عن كيفية السماح بوقوع أمر كهذا، من خلال السماح للاجئين الفلسطينيين بالوصول إلى الحدود"[3].

وقد تحوّلت مسيرات العودة إلى خلاف داخلي لبناني منطلق من نظرة كل فريق إلى القضية الفلسطينية، فألقت القوات اللبنانية مثلاً اللوم على المنظمين[4]، فيما اعتبرت جهات أخرى أن المسيرة تشكّل "بداية طريق العودة إلى فلسطين"[5].

وتعرّض الجيش اللبناني لضغوط كبيرة من عدة جهات أبرزها الإدارة الأميركية، أدّت به إلى منع مسيرة النكسة التي كانت مقررة في 6 يونيو/حزيران

---

1 محسن صالح، مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مقال: حق العودة وحق كسر السياج. على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/8138d7c5-44ca-4a49-bf47-e10cf13c7f8d

2 يذكر أن مسيرة النكسة في لبنان لم تتم، أما في سوريا، فأدت إلى استشهاد 29 فلسطينيًا، وإصابة أكثر من مئة، وأحدثت ردّة فعل سلبية لدى مشيّعي الشهداء في مخيم اليرموك قرب دمشق.

3 حلقة نقاش حول "التحركات الشعبية المطالبة بحق العودة ومستقبلها"، مركز الزيتونة، على الرابط التالي:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4624.html

4 جريدة السفير اللبنانية، بيروت، 18 مايو/أيار 2011.

5 جريدة السفير اللبنانية، بيروت، 18 مايو/أيار 2011.

2011[1]. وهو ما تمّ اتخاذ القرار به رسميًا في دمشق وبالاتفاق بين جميع الفصائل، غير أن جهة ثالثة غير رسمية هي التي قامت بنقل بعض المتظاهرين المندفعين من الشباب الفلسطيني في سورية، فحدث ما حدث من مجزرة كبيرة في الجولان.

أما في الدولة العبرية، فقد شهد الموقف الإسرائيلي ارتباكًا من مسيرات النكبة، وقال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي: "إنه يتوجب على الجيش الاستعداد للتعامل مع أي سيناريو" في ذكرى يوم النكبة[2]. وحذر حاخام يهودي في شريط على اليوتيوب من "زحف مليون عربي لمحو إسرائيل في ذكرى النكبة"[3]. واعتبر الجيش الإسرائيلي ما جرى "عملاً خطيرًا جدًا وعنيفًا يهدد أمن سكان إسرائيل"[4]، ورأى فيه فشلاً استخباريًا ذريعًا[5]. وجرى تبادل الاتهامات بين المخابرات والقيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي بسبب أحداث يوم النكبة[6]. وخصوصًا -بحسب موقع رويتر- أن الحديث لا يدور عن خلل عملياتي في اشتباك مفاجئ مع مسلحين على الحدود، وإنما عن حدث تمّ الاستعداد له شهورًا طويلة[7].

ماذا أضافت المسيرة للاجئين؟

فضلاً عن تغييرها الكبير في بيئة اللاجئين الفلسطينيين في التفاعل مع قضيتهم، أضافت المسيرة الأمور التالية[8]:

1. أظهرت قدرة الجيل الجديد من اللاجئين على التفاعل مع قضيته، وأنهم لم ينسَوا رغم موت الكبار من جيل النكبة.

---

1 جريدة الأخبار اللبنانية، بيروت 3 يونيو/حزيران 2011.
2 نفس المصدر.
3 وكالة سما الإخبارية، 12 مايو/أيار 2011.
4 جريدة الحياة اللندنية، 16 مايو/أيار 2011.
5 موقع عكا الإخباري، 15 مايو/أيار 2011.
6 نشرة رصد البث الإذاعي والتلفزيوني العبري 1783، 16 مايو/أيار 2011.
7 التقرير المعلوماتي، ملحق خاص 2256، 17 مايو/أيار 2011.
8 راجع حلقة "حديث الثورات" مع ناشطين في مسيرات العودة، على قناة الجزيرة مساء يوم الأحد 15 مايو/أيار 2011، وتقرير: مركز الزيتونة يناقش التحركات الشعبية المطالبة بحق العودة ومستقبلها. على الرابط التالي:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4624.html

2. المشاركون في المسيرة كانوا من مختلف المخيمات الفلسطينية.
3. المشاركون ينتمون إلى اللاجئين الفلسطينيين من مناطق 1948 وطرقوا حدودها.
4. شاركت كل الشرائح الفلسطينية (العمرية – العلمية – الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية..)، أي كل الشعب الفلسطيني.
5. أعادت المسيرة الحيوية للقضية من لبنان مجددًا؛ حيث تعمَّد "حق العودة" بالدم للمرة الأولى، بعد أن غابت منهجية المقاومة والتحرير (المعمّدة بالدمّ سابقًا) عن مجتمع اللاجئين.
6. سقوط شهداء فلسطينيين للمرة الأولى على الحدود منذ 1982، في لبنان وسورية، وامتلأت مسيرات التشييع بالهتاف والحماس والعهد على العودة.
7. أثبتت أن اللاجئين الفلسطينيين، إذا ما أتيحت لهم الظروف المشابهة لظروف الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكونون على قدر المسؤولية، وأن روح المقاومة كامنة في نفوس الأجيال الجديدة.
8. أدرك اللاجئون أن دورهم أصبح فاعلاً، ولم يعد يقتصر على المراقبة واحتراف "الحزن والانتظار"، وأن لهم حصة لا يُستهان بها من القرار والدور والنتائج.
9. أثبت فلسطينيو لبنان أنهم غير معنيين بالخلافات الداخلية اللبنانية، رغم الإرث الثقيل الذي أربك العلاقة اللبنانية–الفلسطينية على مدى عقود.

الخلاصة، أضافت "مسيرة العودة" للاجئين بيئة جديدة، وأعادت أجواء انطلاقة الثورة الأولى في الستينيات من القرن الماضي. وبالتالي، أصبحت بيئة الشباب الفلسطيني في لبنان متقبلة لهذا النوع من التضحية[1]. وإذا كان "التيئيس هو القاطرة لقبول التنازل عن التحرير والعودة"[2]، فإن أهم ما فعلته مسيرات العودة في

---

1 كتب عمر وهبة في مجلة العودة، العدد 45، يونيو/حزيران 2011، ص 23 ما يلي: "يقول أحد الشباب: إن الجنود الإسرائيليين كانوا يخاطبون الشباب باللغة العربية، ويقولون لهم: اذهبوا من حيث أتيتم، اذهبوا وعيشوا حياتكم، أنتم شباب وأمامكم مستقبل.. فكان رد الشباب بأن هذه أرضنا، وأنتم مغتصبون لها ونريد أن نسترجعها، إن لم يكن اليوم فغدًا بإذن الله"..

2 عنوان مقال للأستاذ أحمد السعدي في كتاب "أوراق فلسطينية وعربية"، تحرير أنيس صايغ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2008، طبعة أولى، ص 107.

أوساط اللاجئين أنها رفعت حاجزًا عاليًا من أمام قاطرة التيئيس، وأعطت دفعًا معنويًا وخصوصًا الشباب.

احتمالات انفجار الربيع الفلسطيني

يحتاج ربيع الشباب الفلسطيني لكي ينفجر إلى قضية جامعة، فبدلاً من أن يهتف "الشعب يريد إسقاط النظام"؛ فإن مجال حركته سيكون بأحد احتمالين، هما: "إنهاء الانقسام" و"إنهاء الاحتلال".

وبين رؤيةٍ تقول: إن مسيرات العودة هي "تمرين على الانتفاضة"[1]، تغلّب فكرة أن المصالحة لن تسمح بانتفاضة موازية لمسيرة العودة، بل ستؤجلها بالاتفاق بين قيادتي حماس وفتح (مع إصرارٍ على أن التغيير الفلسطيني يأتي من رأس الهرم؛ لا من قاعدته)، وبين رؤية تقول: إنّ الانتفاضة ستترافق مع المسيرات[2]. وبين هاتين الرؤيتين كان ما يشبه "الربيع الفلسطيني" قد تحرّك في مكان آخر.

ففي 15 مارس/آذار 2011، كان موعد شريحة من الشباب الفلسطيني مع تحرك جماهيري لإنهاء الانقسام الداخلي، من خلال تجمُّعين مفترضين في رام الله وفي غزة. وتعاظم القلق في الحكومتين من أن يكون التحرك في أرض أحدهما مرتبطًا بالجهة المنافسة، فكانت الإجراءات حساسة، وخرج يومها رئيس حكومة غزة إسماعيل هنية في خطاب متلفز ومفاجئ يدعو رئيس السلطة محمود عباس لزيارة غزة. وقد اتخذ هنية هذا القرار بعد اجتماعات متواصلة لمواجهة التاريخ المحدد لمسيرات إنهاء الانقسام[3]، ثم تعامل كل فريق بطريقته مع الفعاليات المفترضة لإنهاء الانقسام، ورأى فيها البعض قمعًا غير مبرر لأنشطة شعبية وحدوية.

وكانت هذه المصالحة أحد أهم التأثيرات الإيجابية للثورات العربية؛ حيث تفاعل التحرك باتجاه المصالحة بين 15 مارس/آذار حتى 27 إبريل/نيسان، حين تمّ

1 حسام كنفاني، مقال: 15 أيار الفلسطيني: تمرين على الانتفاضة، جريدة الأخبار اللبنانية، السبت 14 مايو/أيار 2011.

2 رامي خريس، مقال: في ذكرى النكبة.. هل تندلع انتفاضة ثالثة؟، جريدة السفير اللبنانية، الجمعة 13 مايو/أيار 2011.

3 لقاء خاص في بيروت مع مسؤول من وزارة الداخلية في غزة (ع. ع) في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

التوقيع على الورقة المصرية في القاهرة. ولكنها لم تكن خطوة كاملة، وليست أساسية في فعاليات اللاجئين وحراكهم؛ فحراك اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي (وهم محور هذه الندوة)، لا يندرج تحت مظلة تأثيره في إنهاءُ الانقسام. والرأي الأكيد هو أن اتجاه تأثير الانقسام ومفاعيله السلبية كانت من الداخل إلى الخارج؛ لذلك فإن العمل على إنهائه يتم كذلك من الداخل إلى الخارج.

وفي ظل أجواء المصالحة الحالية، فإن إنهاء الانقسام أخذ طريقه إلى الحل، و لم يعد ضرره الحالي يستدعي ثورة أو تظاهرة.. بل إن المصالحة ستكون دافعًا جديدًا لربيع فلسطيني في اتجاه السبب المحتمل الثاني لانفجار الربيع الفلسطيني، وهو "إنهاء الاحتلال". ومن المنتظر أن يكون قريبًا؛ حيث إن الشواهد والإشارات تفيد بأن التعبئة والتحضير قائمان في هذه الفترة.

إذن، في ظل المصالحة، ربيع الشباب الفلسطيني سيكون، مع انسداد أفق التسوية وإقرار المقاومة الشعبية من قِبل القيادتين (فتح وحماس)، مرشحًا للانفجار ضد الاحتلال، وليس ضد السلطة. وينتظر الشرارة التي قد تكون داخلية أو خارجية، محضّرة أو عفوية، سياسية أو ميدانية.. الاحتمالات جميعها واردة، ولكن الأكيد هو أن الاحتمالات ذاهبة باتجاه انتفاضة ثالثة تزهر في الربيع العربي.

الانتفاضة الثالثة باتت شبه حتمية، وعُبّر عن هذه الهواجس بمقالات عديدة في الصحف الإسرائيلية، مثل: "كيف سنوقف زحفهم؟" لأليكس فيشمان[1]. ومقال "الانتفاضة أصبحت على الباب" لآفي يسخروف وعاموس هرئيل[2].

ما هو دور شباب اللاجئين؟

إذا كانت الانتفاضات تحدث في الداخل الفلسطيني، فما هو دور اللاجئين الفلسطينيين في الشتات (دول الطوق والخارج)؟

قدّمت "مسيرة العودة" وشبابها نموذجًا ناجحًا ومهمًا للمشاركة القادمة، ووفّرت –على الأقل– بيئة حاضنة لمجتمع اللاجئين والمخيمات تفتح الاحتمالات بالمشاركة وتدعمها، بحيث استعاد اللاجئون دورهم في معادلة الصراع مع

1 يديعوت أحرنوت، ترجمة جريدة الأيام الفلسطينية، رام الله، 17 مايو/أيار 2011.
2 هآرتس، ترجمة القدس العربي، لندن، 16 مايو/أيار 2011.

الاحتلال. وبات انخراطهم في أية مواجهة قادمة احتمـــالاً واردًا بقـــوة. ولـــيس بالضرورة أن تقتصر هذه المشاركات على المسيرات، رغم ما لها من تأثير كبير، بل يمكن أن تتطور إلى المشاركة المباشرة، كما حدث أثناء انتفاضة الأقصى؛ حيـــث تبيّن أن بعض العمليات العسكرية في شمال فلسطين نفّذها فلسطينيون في لبنان[1].

أمام هذه الاحتمالات، فإن دخول الربيع العربـــــي وترددات ـــه إلى المعادلـــة سيجبر الاحتلال على تغيير خططه وإجراءاته التي كان يعتمدها من قبل، فهذه المرة لن يجد الشعوب العربية والشباب العربـــي والفلسطيني في الشتات ساكنًا ومكبوتًا ومقتصرًا على الفعاليات السلمية.

1 عملية في شمال فلسطين في 3 ديسمبر/كانون الأول 2002، نفذها الشهيدان من حركة الجهاد الإسلامي غسان الجدع ومحمد عبد الوهاب من مخيمي المية ومية (صيدا) وشاتيلا (بيروت)، قفزا بالسلالم فوق الشريط الحدودي.

المبادرة العربية وآفاق الرؤية العربية تجاه حق العودة

منير شفيق
محلل سياسي وباحث في الشؤون الاستراتيجية

ولِدت مبادرة السلام العربية في السنة التالية من أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي اتخذ منها المحافظون الجدد، في ظل الثلاثي: الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش ونائبه ديك تشيني ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد، ذريعة لإعلان "الحرب العالمية على الإرهاب" ابتداء من شنّ حرب على أفغانستان واحتلالها ثم الانتقال إلى دعم الحرب التي شنّها شارون رئيس حكومة "الكيان الصهيوني" على مناطق (أ) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدء حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وكذلك التهيئة لشنّ حرب عدوان ثالثة على العراق.

وإلى جانب إعلان "الحرب العالمية على الإرهاب"، أعلنت إدارة بوش هدفًا استراتيجيًا، محددّ المعالم أكثر، أسمته "إعادة بناء الشرق الأوسط الكبير"، وأسمته أحيانًا "الشرق الأوسط الجديد". وقد تُرجم ذلك بشنّ ضغوط هائلة على الدول العربية الأخرى لا سيما مصر والسعودية للانحناء الكامل لأميركا في تلبية كل ما تتطلبه استراتيجية هذه الحرب، وإعادة صَوْغ الشرق الأوسط الكبير أو الجديد. وكان في مقدمّة ما يُراد تلبيته، في حينه، الدعم السياسي للاحتلال الأميركي لأفغانستان وعزل عرفات، وإيقاف كل النشاطات التي تمارسها الجمعيات الخيرية الإسلامية ووضعها تحت المراقبة الشديدة بحجّة "تجفيف الينابيع" التي تدعم الإرهاب.

كانت السعودية مع بداية العام 2002 قد دخلت مرحلة التحضير لانتقال السلطة من الملك فهد إلى ولي عهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وقد أبدى

المحافظون الجدد تحفظات على هذا الانتقال بسبب ما أُشيعَ أو عُرِفَ من مواقف للأمير عبد الله في أثناء عمله وليًّا للعهد قبل ذلك. الأمر الذي جعل الكثيرين يقرأون ما عُرِفَ باسم "مبادرة السلام السعودية" التي أعلنها الأمير عبد الله وليّ العهد ومن خلال توماس فريدمان الصحفي الأميركي المعروف، باعتبارها المقابل لإزالة التحفظات الأميركية آنفة الذكر.

ويبدو أن المحافظين الذين أعلنوا ترحيبهم بهذه المبادرة أرادوها أيضًا أن تتحوّل إلى مبادرة عربية تتبنّاها القمّة العربية في بيروت للعام 2002. وكان الانتقال بالمبادرة إلى هذه المرحلة يتطلب أول ما يتطلب، تبنّي الرئيس المصري حسني مبارك لها ومن ثم تبنّيها من قِبَل أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى الذي انقلب في هذه المرحلة على السياسات التي تبنّاها لا سيما في الفترة 1995–2000 وهو وزير للخارجية المصرية. وقد أثار في حينه غضب المجموعة بيريز–نتنياهو–كلينتون (الرئيس).

كان الرئيس المصري حسني مبارك قد بدأ يهيّئ جديًّا للتوريث مما دفعه إلى تلبية المطالب الأميركية التي تمثلت بتأييد غزو أفغانستان وعزل عرفات ودعم تحويل مبادرة السلام السعودية إلى مبادرة سلام عربية. ثم وصل الأمر به، ولا سيما في حرب "العدوان" على قطاع غزة 2009/2008، إلى أن يُعتبر "كنزًا استراتيجيًا لإسرائيل".

لقد أصبح الخوف من المحافظين الجدد طاغيًا على عدد كبير من الرؤساء والملوك والأمراء العرب منذ خريف 2001 وإعلان استراتيجية عسكرة العالم من خلال شنّ حروب "العدوان" والتهديد بتغيير الأنظمة التي لا تسلّم القيادة، فما كان ممكنًا من مستوى التبعية في المراحل السابقة لم يعد مقبولاً وكافيًا في هذا العهد الأميركي الجديد، وهذا يفسّر الانحطاط الذي وصلته سياسات الجامعة العربية وعدد من الدول العربية منذ خريف 2001.

في ظل هذه الظروف وهذا المناخ تمّ تمرير "مبادرة السلام العربية" في قمّة بيروت وتحويلها إلى سياسة رسمية للجامعة العربية يطبّقها الأمين العام عمرو موسى بأعلى درجات الحماسة والنشاط.

أما من الناحية الثانية فقد رضيت عنها إدارة بوش ورحّبت بها القيادات الصهيونية، كما أدّت أغراضها الجانبية الأخرى. ثم لتصبح بعد الرضى والترحيب غير كافية ما دام التنازل قد حصل ليفتح باب المطالبة بتنازلات جديدة.

ما الجديد الذي حملته المبادرة وكان مطلوبًا أميركيًا؟

تنقسم المبادرة العربية إلى قسمين رئيسين: الأول: إبداء الاستعداد السعودي-العربي العام للاعتراف "بإسرائيل" وإنشاء علاقات طبيعية معها. وذلك في مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، والتوصّل إلى "حلّ عادل" لمشكلة اللاجئين "يُتفق عليه"، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية والقطاع. وهذا المقابل هو الجزء الثاني من المبادرة، وكان لبنان قد أصرّ على رفض كل أشكال التوطين. وقد لُغّم، عند القبول به، بعبارة "الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة (يعني في لبنان فقط).

إن إبداء الاستعداد للاعتراف "بالكيان الصهيوني" وتطبيع العلاقات معه هو التنازل المجاني الذي قدمته المبادرة العربية، ولا يقلّل من شأنه الاشتراطات المقابلة؛ فمن وجهة نظر القانون الدولي يُعتبَر التزامًا لا يجوز التنصل منه في حالة الوصول إلى تسوية. أما من وجهة النظر المبدئية فقد سلّم بشرعية "الوجود الصهيوني" والاعتراف به وهو ما لم يكن حاصلاً من قبل على مستوى السعودية والجامعة العربية وسائر الدول العربية عدا مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إن الشروط التي وضعتها المبادرة لم تُقابَل حتى باعتراف أوّلي بها لا من قِبَل الإدارة الأميركية ولا حكومة "الكيان الصهيوني"، وإنما أُخِذ من المبادرة الاستعداد العربي للاعتراف "بالكيان الصهيوني"، والتنازل عمليًا عن "حق العودة" من خلال عبارة "إيجاد حل عادل يُتفق عليه"؛ فعبارة "الحل العادل" هي الممر الملغوم للتخلي عن مبدأ "حق العودة"، كما أن عبارة "يُتفق عليه" هي الممر الآخر لربط الحل بموافقة الكيان الصهيوني؛ ومن ثم نكون أمام ذرٍّ للرماد في العيون.

من هنا تكون المبادرة قدّمت تنازلاً خطيرًا وبالمجان في موضوع القضية الفلسطينية، فهي أسوأ من هذه الزاوية من التنازل المشابه الذي مثّلته "المعاهدة المصرية-الإسرائيلية"، أو "اتفاقية وادي عربة"، أو اتفاقية أوسلو. فهذه الاتفاقيات الثلاث بالرغم من خروجها على قرارات قمّة الخرطوم "لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات". وأنها لم يكن لها من تسويغ وكان مسارها كارثيًا، فقد حاولت الحصول على مقابل، وإن كان لا يمكن مقارنته بما تمّ التنازل عنه.

ولهذا تكون "مبادرة السلام العربية" قد أحدثت اختراقًا كارثيًا في ثوابت القضيّة الفلسطينية كما في الموقف العربي العام وفي موقف الجامعة العربية كذلك.

يجب التأكيد مرّة أخرى بأن التنازل من خلال الاستعداد للاعتراف وإسقاط مبدأ حق العودة في مبادرة السلام العربية قُدِّم بالمجان للكيان الصهيوني، ثم تأتي ثالثة الأثافي من خلال الإصرار عليها وعدم سحبها حتى بعد عشر سنوات من التمسّك العبثي بها. ولا بد هنا من الوقوف أمام المسّوغات التي قُدّمت من قِبَل الذين أيّدوا مبادرة السلام العربية، وذلك من خلال الاحتكام لما أكدّته الوقائع في التجربة العملية أو نفته نفيًا قاطعًا.

أول المسّوغات كان تكرار الحجّة نفسها التي قيلت وتُقال مع كل خطوة تنازل عربية عن ثابت من ثوابت القضية الفلسطينية. وهي "أن المبادرة سوف تُحرِج أميركا وتعزل الكيان الصهيوني دوليًا، وهذا هو فن السياسة وإدارة الصراع". فهذه الحجّة قيلت منذ الموافقة على كل قرار من قرارات هيئة الأمم المتحدة أو عند الموافقة على أيّة مبادرة دولية أو مشروع للحل.

والسؤال هنا: هل حقًا أُحرِجت الإدارة الأميركية وأصبحت مضطرّة لاتخاذ موقف ضاغط على الكيان الصهيوني ليستجيب إيجابيًا ويتقدّم نحو الحل؟ هذا لم يحصل، والذي حصل هو المزيد من التماهي السياسي الدولي الأميركي-الأوروبي الذي وصل إلى رهن كل القرارات الدولية ومشاريع الحل على المفاوضات وما يمكن أن يُوافق عليه الكيان الصهيوني.

ثم أين عُزِل "الكيان الصهيوني" من حيث علاقاته الدولية بكل من أميركا وأوروبا وحلفائهما؟ بل كان كل تنازل عربي يُعزّز علاقات هذا "الكيان" بالدول الأخرى، ويكفي أن تراجع الدول التي اعترفت به أو أعادت العلاقات الدبلوماسية معه أو التي سبق وقطعتها، بعد المعاهدة المصرية وصولاً إلى اتفاق أوسلو الذي كان خاتمة المطاف بتوسيع نطاق الاعتراف به ولا سيما بالنسبة إلى الهند والصين وعدد من دول عدم الانحياز.

صحيح أن الكيان الصهيوني يعاني الآن من عزلة متزايدة على مستوى الرأي العام العالمي، وهذا راجع إلى الانتفاضتين الفلسطينيتين، وإلى حربيْ 2006

و2009/2008 وإلى أسطول الحريّة، ولكن بالتأكيد كان أثر التسوية والاتفاقيات ومشاريع الحل والمبادرات في مصلحة الكيان سواء أكان في رفع حرج مؤيّديه وحلفائه أم كان على مستوى زيادة التماهي الأميركي-الأوروبي معه أم كان على مستوى المزيد من اعتراف الدول به.

أما المسوّغ الثاني فقد قيل: إن مبادرة السلام العربية ستعزّز الموقف العربي-الفلسطيني من التسوية، وستؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، واستنقاذ القدس من التهويد والمسجد الأقصى من الهدم.

أما الذي حصل فكان العكس تمامًا فقد ازداد الموقف الصهيوني تشدّدًا في مواقفه من التسوية وفي المفاوضات. والأسوأ أنه ازداد اندفاعًا في الاستيطان وتهويد القدس والحفريات تحت المسجد الأقصى، واعتبار أي حديث عن حق العودة لاغيًا وغير مقبول، كما التشديد على الاعتراف بيهودية الدولة.

بكلمة، فبالإضافة لما قدّمته مبادرة السلام العربية من تنازل مبدئي ومجاني، فقد استمرّت في تقديم الخدمات "للكيان الصهيوني". فمن جهة بقي الموقف الرسمي العربي يعمل ضمن سقفها فيما ركنتها أميركا على الرف، وذلك بالرغم من فقدانه -أي الموقف العربي الرسمي- لمصداقيته حين أعلن أن استمرار المبادرة لا يمكن أن يكون إلى الأبد. فهذا التهديد الذي لم يُنفَّذ أصبح مضحكًا مع مرور السنين وتفاقم حال الاستيطان والتهويد، ومع ما حلّ من فشل لاستراتيجية التسوية والمفاوضات وإقامة دولة فلسطينية.

وبهذا تكون مبادرة السلام العربية قد تحوّلت إلى قيد في عنق مجلس الجامعة العربية الذي يشكِّل لجنة خاصة لمتابعتها. وهذه سرعان ما وجدت نفسها تتابع قضايا أخرى، ولا تجد حتى أذنًا صاغية أميركيًا لسماع شيء حول المبادرة التي استنفدت أغراضها، وأصبحت عبثية بكل معنى الكلمة. الأمر الذي يجعل من العار أن تبقى قيد التداول بدلاً من سحبها والاعتذار عن طرحها وتبنّيها أصلاً؛ ومن ثم البحث عن طريق آخر يعود بالقضيّة الفلسطينية إلى أصولها وثوابتها ويرسم استراتيجية عربية جديدة تليق بانتصارات المقاومة والممانعة والثورات العربية.

الثورة السورية واللاجئون الفلسطينيون: الواقع والمخاطر

ماجدة قنديل

تدرس هذه الورقة تأثير الثورة المستمرة في سوريا على اللاجئين الفلسطينيين المحليين، وتعرِض لاصطفاف شريحةٍ متنامية من الشباب الفلسطيني إلى جانب الثورة وتقارن ذلك مع اصطفاف بعض الفصائل الفلسطينية إلى جانب النظام. كما تدرس تطور نظرة كلٍّ من المعارضة والنظام في سوريا إلى الفلسطينيين. وأخيرًا، تلقي الورقة بعض الضوء على التطورات المحتملة في المستقبل، وترسم سيناريوهات الخطر.

وبما أن هذه الورقة تدرس تطوراتٍ تجري حاليًا وبالتالي غير ثابتة، فإن ذلك يشكّل تحديًا كبيرًا في التوصل إلى فهم واضح للوضع والاتجاه الذي يسير فيه هذا الوضع. وهناك تحدٍ آخر ناجمٌ عن محدودية الوصول إلى مصادر المعلومات نظرًا للوضع في سوريا، فضلاً عن صعوبة التحقق من المعلومات التي حصلنا عليها. لقد جُمعت غالبية التقارير من خلال مقابلات أُجريت مع فلسطينيين من سوريا وسوريين في زيارتين منفصلتين إلى سوريا (أغسطس/آب 2011، نوفمبر/تشرين الثاني 2011)، وزيارتين منفصلتين إلى لبنان (أغسطس/آب 2011 وفبراير/شباط ومارس/آذار 2012)، واستُكملت لاحقًا من خلال التواصل الدائم مع ناشطين فلسطينيين وسوريين على حد سواء. وقد حُجِبت أسماء معظم من أُجريت معهم المقابلات بناءً على طلبهم لأسباب تتعلق بسلامتهم. وقد جرت معاينة كلٍّ من التقارير الإعلامية (على ندرتها) حول هذا الموضوع، والدراسات الأكاديمية بشأن الخلفية التاريخية للعلاقات السورية–الفلسطينية.

خلفية تاريخية

تمتع اللاجئون الفلسطينيون، الذين يشكّلون أكثر بقليلٍ من اثنين في المئة من مجموع سكان سوريا، بحقوقٍ تكاد تكون متساوية مع حقوق المواطنين السوريين. وهناك اعتقادٌ سائدٌ منذ زمنٍ بأن تعامل سوريا مع اللاجئين الفلسطينيين هو الأفضل عربيًا، فلا هي جنَّستهم كما فعلت الأردن، ولا هي حرمتهم حقوقهم الأساسية الاجتماعية والمدنية كما فعل لبنان. ومنذ البداية قدمت سوريا لهم الدعم المادي والمعنوي. ومن الناحية القانونية طُبِّقت على اللاجئين الفلسطينيين نفس الإجراءات العملية التي تُطبَّق عادةً على المواطنين من حيث حقهم في التملك والسفر والمعاشات التقاعدية. "وقد عامل عددٌ من القوانين اللاجئين عمليًا على قدم المساواة مع المواطنين السوريين فيما يتعلق بالتوظيف في القطاع المدني وممارسة بعض المهن مثل كُتّاب العدل والأطباء والمحامين". غير أن هذه المساواة لا تمتد إلى الحقوق السياسية، حيث استُبْعِد الفلسطينيون عمليًا من المجال السياسي السوري. ولأكثر من 60 عامًا، تولّت تقديم الخدمات للاجئين كلٌّ من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والحكومة السورية من خلال الهيئة العامة للاجئين العرب الفلسطينيين التي أنشأتها (عام 1949) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

فرّ معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين يتراوح عددهم ما بين 85,000–100,000 إلى سوريا عام 1948 من شمالي فلسطين. وحين احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان عام 1967، تشرد المزيد من اللاجئين في أنحاء أخرى من سوريا. وفي ثمانينيات القرن العشرين التجأ بضعة آلاف من الفارين من لبنان، خلال الحرب الأهلية في البلاد، إلى سوريا. وحاليًا يوجد في سوريا حوالي نصف مليون فلسطيني (495970 في عام 2010، وفقًا لأحدث إحصاءات الأونروا) يعيشون في عشرة مخيمات رسمية (درعا، حماة، حمص، دمشق [جَرَمانا، قبر الست، سْبينة، خان دنّون، خان الشيح]، حلب [النيرب]، الحسكة) وأربعة مخيمات غير رسمية (دمشق [اليرموك والحسينية]، حلب [عين التل المعروف أيضًا باسم هَنْدَرات]، اللاذقية). وكان مخيم الهول، الكائن خارج الحسكة في شمال شرقي سوريا، المكان الوحيد الذي سُمِح للفلسطينيين بالوصول إليه في سوريا من العراق بعد أن رُفِضَ دخولهم بشكل نظامي على الحدود.

بَيْدَ أن المعاملة العادلة نسبيًا التي لقيها اللاجئون الفلسطينيون داخل سوريا لم تمنع رئيس البلاد السابق حافظ الأسد من استخدام المقاومة الفلسطينية أداةً سياسيةً بصورة منهجية لضمان عدم بروز مركز قوة فلسطيني مستقل في المنطقة، لأن ذلك قد ينطوي على تحدٍّ لهيمنته. فلكي يسيطر الرئيس السوري على القيادة السياسية الفلسطينية "حرّض على الانقسامات" وخلق وكلاء فلسطينيين له، "وساند الاعتداءات" على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في أثناء الحرب الأهلية في البلاد (كما في مجزرة تل الزعتر عام 1976، وهزيمة منظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس 1983، وحرب المخيمات 1985–1989). وما كان لطموحه لأن يكون الشخصية البارزة إقليميًا أن يتوافق مع سعي منظمة التحرير الفلسطينية من أجل استقلال القرار الفلسطيني من التأثير الخارجي. وقد استند وجود الأطراف والفصائل الفلسطينية في سوريا في السنوات الأخيرة على شرط ولائها للنظام السوري واعتمادها عليه بحكم الأمر الواقع.

خلال الثورة السورية التي عُمرها الآن سنة واحدة لم تتعرض المخيمات الفلسطينية لهجوم مباشر، إلا أنها عانت من جرّاء اكتساح المدن التي تقع فيها. فحين قصف النظام السوري حي الرمل في اللاذقية في أغسطس/آب 2011، تعرض مخيم الرمل الفلسطيني هناك للقصف كذلك؛ فقُتل العشرات من الفلسطينيين، وتشرد الآلاف منهم. وبالمثل، عانى سكان مخيم العائدين في حمص في فبراير/شباط 2012 في ظل الاجتياح العنيف للمدينة. وقُتل العديد من سكان المخيم (تذكر بعض التقارير أن سبعة رجال من أسرتين قُتلوا في مجزرة)، وتشرد الكثيرون. وقد بلغ إجمالي الفلسطينيين الذين قُتلوا في الثورة السورية 61 حتى نهاية مارس/آذار 2012.

في الأسابيع والأيام الأخيرة، حدثت تطورات خطرة أخرى، حيث تضرب موجةٌ من الاغتيالات الكوادرَ القيادية العليا في جيش التحرير الفلسطيني الذي يبلغ تعداد أفراده، بحسب بعض التقديرات، 4500 من المجندين الفلسطينيين، وكان قد أُنشئ بدايةً ليكون الجناح المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم انضوى لاحقًا تحت القيادة العسكرية السورية. البيان الرسمي لجيش التحرير الفلسطيني يُلقي بالمسؤولية على "الجماعات المسلحة،" وهو في هذا يستخدم ذات الخطاب الذي يستخدمه النظام السوري تجاه معارضيه، في حين أن جماعات المعارضة المسلحة، أو ما يسمى بالجيش السوري الحر، نأت بنفسها في بيان صادر عن هذه الاغتيالات.

الفلسطينيون والثورة السورية

منذ شرارتها الأولى استطاعت الثورة السورية التي انقضى من عمرها سنة أن تستميل عددًا من الشبان الفلسطينيين الذين انضموا إلى المظاهرات في المدن السورية وساندوها من خلال التوثيق والعمل الإعلامي، فضلاً عن تنظيم أعمال الإسعافات. فقبل الثورة، اقتصر النشاط السياسي والمدني الفلسطيني في سوريا على القضايا المتعلقة مباشرة بتحرير فلسطين والحفاظ على حق الفلسطينيين في العودة. وكانت الأحداث الجارية في فلسطين تستأثر بجُلّ اهتمامهم، كالغزو الإسرائيلي لغزة سنة 2008–2009، وتبادل الأسرى الفلسطينيين، وذكرى وفاة ياسر عرفات، على سبيل المثال. ورغم بُعْد هذه الأحداث وقلة تأثيرها على واقعهم اليومي إلا أنها كانت كفيلة بجعلهم يلتفون حول العلم الفلسطيني وتوقظ وعيهم السياسي. ولم يكن الوضع الداخلي في سوريا، التي حكمتها عائلة الأسد لأكثر من 40 عامًا، لِينزل بهم إلى الشوارع، ولا بالسوريين أنفسهم.

كل هذا تغير في مارس/آذار 2011، عندما راحت التطورات الجديدة في البلاد تُحَوِّل بعض الشباب الفلسطينيين إلى ناشطين من أجل القضية السورية التي صاروا يتماهون معها الآن. فصاروا ينضمون إلى المظاهرات خارج المخيمات، ويوفرون خدمات الإغاثة للجرحى السوريين، وفي بعض الحالات كانوا يقيمون مستشفيات ميدانية سرية و"بيوتًا آمنة" في المخيمات التي ظلت حتى الآن خاليةً من شرطة النظام. كان هذا العمل يتم في الخفاء ومن دون دعاية، مع الحفاظ على ظاهر الحياد، حيث كان النظام يطلب دائمًا من "الوافدين" الفلسطينيين ألا يتدخلوا في الشؤون السورية. غير أن نية الحياد الرسمي، كما أفاد عدد من الناشطين الفلسطينيين، قد تغيرت، ولا سيما في أعقاب أحداث يومي الخامس والسادس من يونيو/حزيران 2011 في مخيم اليرموك.

أحداث الخامس والسادس من يونيو/حزيران: الحياد لم يعد خيارًا

في الفترة التي سبقت الذكرى السنوية لنكسة الخامس من يونيو/حزيران، كانت هناك حملة عامة تحض الشباب الفلسطينيين على المشاركة في الزحف إلى فلسطين، وكانت هذه الحملة صدىً لتطورات مسيرة النكبة في 15 مايو/أيار عندما

عبر بعض الشباب الفلسطينيين إلى هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل. وقد روَّج لمبادرة الخامس من يونيو/حزيران، وفقًا لعدد من الناشطين الفلسطينيين، أنصارُ النظام السوري أمثال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، وياسر قشلق الذي نصَّب نفسه "زعيمًا للشباب الفلسطيني". وردَّ الناشطون المناوئون للنظام على ذلك بمبادرةٍ مضادة، فأقاموا خيمةً بجوار جامع الوسيم، في وسط مخيم اليرموك، وجمعوا سكان المخيم لمناقشة مبادرة الخامس من يونيو/حزيران. تروي تقارير أن كثيرًا لم يثقوا بمشروع الخامس من يونيو/حزيران، ولا سيما بعد تجربتهم في 15 مايو/أيار حين أدركوا أن منطقة الجولان الحدودية كان يمكن الوصول إليها، على عكس ما قيل لهم على مدى سنوات. قال أحد شباب المخيمات شارحًا: "لقد علَّمونا في الكلية العسكرية أن هناك 10 خطوط مختلفة من الألغام الأرضية والتحصينات [بين الأجزاء الخاضعة للسيطرة السورية والإسرائيلية من الجولان]. كما كان شائعًا أن لا أحد يستطيع أن يخطو خطوة هناك، وفجأةً سمح لنا النظام بالسير إلى هناك، فإذا بالخطوط العشرة الشهيرة غير موجودة فعلاً. وهذا يجعلك تدرك أنهم كانوا يغذّوننا أكاذيب كل هذه السنين، وأن هناك العديد من الأكاذيب الأخرى التي عليك أن تفندها".

يُقال: إن معظم الأطراف وسكان المخيم توصلوا إلى إجماعٍ يقضي بإلغاء مبادرة الخامس من يونيو/حزيران؛ حيث إن الهدف الحقيقي لهذه المبادرة غير معلن. ومع ذلك، أزالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة منتدى الخيمة وتعرض المنظمون للاضطهاد واعتُقِل الكثيرون. وفي الخامس من يونيو/حزيران "جيء إلى مخيم اليرموك بالحافلات المتجهة إلى الجولان وحضّوا الشباب على الذهاب"، وكانت النتيجة مأساويةً حقًّا: ووُوجه الشباب الفلسطينيون الذين دُفعوا للزحف نحو فلسطين بنيران الرشاشات الإسرائيلية، فقُتِل اثنان وثلاثون، بينهم فتاة سورية. وفي اليوم التالي، السادس من يونيو/حزيران، أُعيدت الجثث ودُفنت في مخيم اليرموك في مقبرة الشهداء الجديدة. وبعد الجنازات، توجّه سكان المخيم الغاضبون إلى مكتب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة في الخالصة. ألقت الحشود باللائمة على النظام وأدواته الفلسطينية التي باعت دماء أبنائهم بثمن بخس، ثم أضرموا النيران في المبنى. ردت الجبهة بإطلاق النار وقُتِل ما لا يقل عن عشرة

آخرين، وأُصيب العشرات. استمر القتال في الخالصة لعدة ساعات، ومع أن الجبهة استنجدت منذ البداية بالنظام السوري، إلا أن المَدَد لم يصلها إلا بعد ثلاث ساعات. أفاد ناشط سوري كان حاضرًا هناك، "جُنَّ جنون الناس. لم يكونوا مسلحين، ولكنهم لم يهابوا الموت. فكل همهم كان معاقبة أولئك الذين أساؤوا لهم ولأبنائهم. شاركتُ في العديد من المظاهرات في جميع أنحاء سوريا، ولكن لم أر في حياتي مثل هذا الشيء".

قال أحد النشطاء الفلسطينيين: "بعد ما حدث في تلك الأيام، فهمت أنه لم يعد ممكنًا أن تبقى محايدًا في الظاهر وتحاول مساعدة السوريين في الخفاء". وقال ناشط فلسطيني آخر يعيش الآن في المنفى: "لقد اتضح لي أننا كنا نُستخدم من قبل النظام الذي كان يتلاعب بنا، لذلك لم يعد البقاء على الحياد أمرًا ممكنًا. لذلك انخرطتُ في الانتفاضة السورية".

أشكال المشاركة

إذا أراد الفلسطينيون الراغبون في المشاركة في المظاهرات ضد النظام السوري، انضموا إليها في مناطق خارج المخيمات. ولم تنطلق مظاهرات منتظمة في مخيم اليرموك إلا في الآونة الأخيرة، وتحديدًا في فبراير/شباط من هذا العام، لكنها قصيرة الأجل، حيث تستمر ما بين 10 إلى 30 دقيقة في أحسن الأحوال. وتعبّر هذه المظاهرات، وفقًا لبعض التقارير، عن دعمها وتضامنها مع المدن السورية المحاصَرة، وتنادي بالوحدة الفلسطينية-السورية (واحد، واحد، واحد، فلسطيني، سوري، واحد)، لكنها تنأى بنفسها عن معارضة النظام السوري علانيةً. وغالبًا ما يردد المتظاهرون أشهر شعارٍ في الربيع العربي "الشعب يريد إسقاط النظام" أمام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة وغيرها من الفصائل الموالية للنظام.

لقد شارك عددٌ من الناشطين الفلسطينيين، وكلهم في المنفى الآن تقريبًا، في توثيق "فظائع النظام السوري" وفي العمل الإعلامي. يُقال: إنهم صوروا أشرطة فيديو خلال المظاهرات، وسجلوا مقابلات مع السجناء السابقين وأُسَر الشهداء، ووثقوا انتهاكات حقوق الإنسان. ثم سلموا المواد التي جمعوها -إمّا شخصيًا أو

عن طريق الإنترنت- إلى منظمات حقوق الإنسان الدولية، ولا سيما تلك الموجودة في لبنان، فضلاً عن وسائل الإعلام الدولية.

منذ بداية الثورة السورية، وفّرت المخيمات الفلسطينية في بعض الأحيان ملاذاتٍ آمنةً للجرحى والمشردين. فبحسب أحد التقارير، قدم الفلسطينيون في مخيم درعا الإغاثة إلى الجرحى السوريين عندما كانت المدينة تتعرض للاجتياح. وتقول تقارير مماثلة غير مؤكدة من حمص: إن الفلسطينيين كانوا فيما يبدو يقدمون الإغاثة للجرحى السوريين ويخبئونهم في مخيم العائدين الواقع بجانب حي بابا عمرو في حمص. ويوجد حاليًا، وفقًا لتقريرٍ أحد نشطاء الإغاثة المحلية، ما يقرب من 200 عائلة نازحة، سورية وفلسطينية على حد سواء، من مدينة حمص التجأت إلى مخيم اليرموك. ووفقًا للتقرير ذاته، لا يتلقى هؤلاء النازحون أية مساعدات من الهيئات الدولية. ويزعم المصدر نفسه أن الدعم الوحيد الذي يتلقاه النازحون يأتيهم من لجنة إغاثةٍ محلية شكّلها الفلسطينيون الذين يوفرون لهم السكن والغذاء بل والمصروفات النثرية من وسائلهم الخاصة. ويُقال: إن اثنين من اللجنة اعتقلهم الأمن السوري بسبب نشاطهم الإغاثي.

هوية جديدة

وذكر عددٌ من الناشطين الفلسطينيين الشباب أنهم شعروا لأول مرة في حياتهم أنهم ليسوا فلسطينيين فقط، بل سوريين كذلك. فقبل انخراطهم في الثورة السورية تشكلت هويتهم الفلسطينية في أغلب الأحيان بالتعارض مع الهوية السورية. على سبيل المثال، كان شباب اليرموك يقارنون بين أنفسهم (شباب المخيم) وبين الشوام (سكان دمشق الأصليين)، فيقارنون رقة هؤلاء المزعومة مع خشونة مَن نشأ في ظروف المخيم القاسية. يقول أحد النشطاء: "هذه هي المرة الأولى التي نشعر فيها بأننا سوريون" في تناقضٍ صارخ مع ما كان العديد من أقرانه يقولونه قبل عامٍ فقط. "هذه الانتفاضة لكل سوريا، فهذا البلد يضم سوريين وفلسطينيين". لقد ارتبطت كلمة الانتفاضة عادةً بالنضال الفلسطيني، ولكنها في التداول الجديد صارت تشير إلى الثورة السورية "ومن واجبنا أن نرد بعض الجميل لهذا البلد".

الفصائل الفلسطينية في مواجهة النظام

لقد قوبل موقف الناشطين الفلسطينيين المناهض للنظام والموالي للثورة بموقف الفصائل الفلسطينية الموالية للنظام في محاولةٍ لسحقهم. يقال: إن المخيمات الفلسطينية في سوريا الآن واقعة تحت سيطرة الأداة الفلسطينية الرئيسية في يد النظام السوري، أي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة (بزعامة أحمد جبريل). فهي تقوم بأعمال الشرطة في المخيمات، وتقمع الاحتجاجات المعادية للنظام وأي تعبير عن المعارضة. وهناك فصائل فلسطينية أخرى تسعى جاهدة لتبقى على الحياد. والفصيل الوحيد الذي انشق عن النظام هو حركة حماس "التي غادرت قيادتها السياسية سوريا".

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة، فتح الانتفاضة، الصاعقة

تتصرف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة، التي انشقت عام 1968 بدعمٍ من سوريا عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، وكأنها ذراعٌ للنظام السوري داخل المخيمات الفلسطينية. "تظل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة على رأس القوات الموالية للنظام. فقد سخَّرت جميع القدرات المتوافرة لديها لدعم النظام. فهي تُسيِّر دورياتٍ ليليةً، عادةً ما بين الحادية عشرة ليلاً والرابعة صباحًا، تهدف إلى إحباط أية حركة سلمية فلسطينية لدعم الثائرين السوريين". يزعم الذين أُجريت معهم مقابلات أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة، تدعمها صنائع أخرى للنظام تنضوي تحت لوائها، مثل فتح الانتفاضة (التي ظهرت إلى الوجود سنة 1983 بدعم من سوريا وتشكّلت من منشقين عن حركة فتح التابعة لياسر عرفات) والصاعقة (وهي الفرع الفلسطيني لحزب البعث). تقوم هذه الفصائل الثلاثة، بالإضافة إلى الشبِّيحة (البلطجية) الفلسطينية التي أُنشئت مؤخرًا من ضمن سكان المخيم وفقًا لبعض الروايات، بقمع المظاهرات وغيرها من أشكال المعارضة في مخيم اليرموك بشكل أساسي، وفي المخيمات الأخرى كذلك.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فتح

تسعى أطراف فلسطينية أخرى مهمة في أوساط السكان الفلسطينيين في سوريا جاهدة لئلا تنجرَّ إلى هذا الطرف أو ذاك. وفي الوقت ذاته، ووفقًا لروايات لا يمكن التحقق منها بشكل مستقل، يقول ناشطون فلسطينيون مناوئون للنظام إن هذه الأطراف تابعة للنظام، ولكن ليس إلى درجة تبعية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. لم يمنح النظام أيًا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة أو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين سلطةً في المخيمات، لكن ما يُفهَم ضمنًا هو أنهما يتلقيان الأوامر منه، وإلا لن يتمكنوا من العمل على الأراضي السورية. ووفقًا لإحدى الروايات، كرر ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سوريا، دعمه للنظام السوري على وسائل الإعلام السورية في عدة مناسبات خلال العام الماضي. وفي رواية أخرى، يشمل تعاون الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية مع النظام توفير المعلومات له عند الطلب. وبحسب الرواية ذاتها، تتعرض الآن حركة فتح (أبو عمار) للضغط كي تتعاون مع النظام من حيث توفير المعلومات، علمًا بأن الحركة لها وجودٌ مَحدودٌ ومقموعٌ جدًا، ولكن مسموحٌ به إلى حد ما، في سوريا. ليس هناك إمكانية للتحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل، ولكن الظروف الحالية في سوريا تجعل مثل هذه الروايات تبدو معقولة وقابلة للتصديق.

لكن لا بد من التمييز بين الأفراد وقيادات الفصائل؛ فالعديد من الأعضاء، ومعظمهم من فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يشاركون في الانتفاضة السورية، كما اصطلحوا على تسميتها، خلافًا لموقف قيادة فصائلهم، ولكن من دون أن ينشقوا عن فصائلهم. ويُقال: إن الفصائل لا تستطيع السيطرة عليهم. وقد قيل: إن النشاط الثوري لهؤلاء الأفراد لفت انتباه الأمن السوري، وأن هذا هو السبب وراء حملة الاعتقالات التي وقعت في شهر مارس/آذار 2012 في المخيمات. وقد أكد الإعلام الفلسطيني خارج سوريا حصول حملة الاعتقالات هذه، حيث قالت وكالة "معًا" الإخبارية، ومقرها بيت لحم: "اعتقلت قوات الأمن السورية عددًا من أعضاء حركة فتح. وقالت مصادر في دمشق: إن قوات الأمن السورية هددت بمداهمة مخيم اليرموك للاجئين بسبب الدعم المزعوم لحركة فتح في تظاهرات ضد الرئيس السوري بشار الأسد".

حماس

ولكن حماس هي الفصيل الوحيد الذي نأى بنفسه جزئيًا عن النظام؛ إذ غادرت سوريا القيادةُ السياسيةُ لحركة المقاومة الإسلامية بزعامة خالد مشعل في نهاية يناير/كانون الثاني. والذين غادروا هم كبار القادة وقادة الصف الثاني الذين ليسوا أصلاً من سوريا. أما الذين بقوا فهم أعضاء حركة حماس وقادتها المولودون في سوريا. ويُروَى أن حماس تدفع رواتبهم، وهذا أمرٌ ذو أهمية في ظل الوضع الراهن الذي يتميز بقلة العمل وارتفاع تكاليف المعيشة في سوريا.

لكن قيادة الحركة في المنفى لا تقف علنًا ضد النظام السوري، مُفَضِّلةً الحياد العملي. وهي مستعدة للنأي بنفسها عن أي تصريحات معادية للنظام تصدر من قادة الحركة المقيمين في غزة، مثل إسماعيل هنية، رئيس وزراء حماس في غزة، الذي أعلن دعم الحركة للشعب السوري في خطابٍ عام في الرابع والعشرين من فبراير/شباط. وقد بذلت جهود حتى الآن كي تبدو الحركة على الحياد. ووفقًا لياسر عزام، رئيس مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس في بيروت: "حماس ليست ضد [النظام السوري] ولا معه، لأنها لا يمكنها اتخاذ أي موقف بشأن القضايا السورية. ومن سياسة الحركة ألا تعارض [رسميًا] أي حكومة وألا تتدخل في شؤونها (...) فأي موقف تتخذه حركة حماس سيضر بالفلسطينيين في سوريا. لذلك، فإن وقوف الحركة على الحياد هو أفضل ضمانةٍ لهم".

ومع ذلك، لم يكن من الممكن لحماس أن تبقى في سوريا من دون الانحياز عمليًا إلى هذا الطرف أو ذاك. يقول ناشط فلسطيني تحدث إلى أعضاء محليين وقادة سياسيين في حماس: إن الجميع يدعمون الثورة ولكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك علنًا. ويُقال: إن النظام قد طلب من الحركة في الأيام الأولى من الانتفاضة أن تتخذ موقفًا صريحًا ضد الشيخ يوسف القرضاوي، "المقرَّب من جماعة الإخوان المسلمين"، والذي ينتقد نظام الحكم في دمشق علنًا. ولكن حماس، وفقًا للرواية ذاتها، رفضت، فعُوقبت بالمقابل، وأُغلقت بعض مكاتبها وصودرت ممتلكاتها. وهكذا وجدت حماس نفسها تتأرجح بين الانضمام إلى بقية الإخوان المسلمين في دعمهم للنضال الشعبي في سوريا وبين سعيها لضمان مواردها المالية. حتى الآن، قاومت حماس بهدوءٍ ضغطَ النظامِ الظاهرَ عليها، وبدلاً من أن ترضخ لتقديم الدعم العلني له آثرت مغادرة

سوريا. وقد تصرفت الحركة بمنتهى البراغماتية؛ إذ لم تنتقد النظام علنًا لأن ذلك قد يعرِّض أعضاءها وأُسَرَهم، وربما سائر الفلسطينيين الباقين في سوريا، للخطر.

الفلسطينيون في نظر المعارضة والنظام في سوريا

يحاول عموم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا أن يَبقوا رسميًا على الحياد، حتى وإن كانوا يقدمون الإغاثة للسوريين الفارين من المناطق المنكوبة. وهذا مـــردُّه إلى الضعف الطاغي في وضع الفلسطينيين كونهم "وافدين". ومع ذلك، يرى عناصر في شرائح المعارضة السورية الواسعة أن الفلسطينيين "صامتون جدًّا"، بينمـــا يُلقـــي عناصر من النظام السوري عليهم باللائمة لدعمهم للثورة ومشاركتهم فيها.

المعارضة السورية

يدرك النشطاء السوريون عادةً دور الفلسطينيين في الثورة السورية، ويُقدِّرون لهم هذا الدور. يروي ناشط سوري أن موضوع "عدم كفاية ما يفعله الفلسطينيون وعدم وضوح موقفهم" قد أُثير في مجموعة نقاشٍ سريةٍ على شبكة الإنترنت، ولكن سرعان ما تصدى لهم أهل الدراية والخبرة بالموقف الفلسطيني. "يحاول الفلسطينيون عدم التدخل ما دام النظام قائمًا، حتى وإن كان تعاطفهم معنـــا. ولكـــن، حـــين يتهاوى النظام، فهم على استعداد لحمل السلاح ضد الجبهـــة الشـــعبية لتحريـــر فلسطين–القيادة العامة داخل المخيمات". يقول ناشط سوري آخر علـــى صـــلةٍ بالجيش السوري الحر: لم نسمع حتى الآن أن عموم الفلسطينيين قد أُنْحِي علـــيهم باللائمة بسبب المواقف والأفعال التي تتخذها الجبهة الشعبية لتحريـــر فلســـطين–القيادة العامة وغيرها من الفصائل الموالية للنظام. وفي الوقت ذاته، هناك مزاعم أن كلاً من حماس وقيادات حركة فتح العليا على اتصال مع المعارضة السورية الـــتي ينبغي أن يكون لها تأثير يحمي السكان الفلسطينيين.

النظام السوري

أدلى بعض أعضاء النظام بعدة ملاحظات توحي بدعم الفلســـطينيين للثـــورة والمشاركة فيها. وكانت بثينة شعبان المستشارة الإعلاميـــة والسياســـية للـــرئيس

السوري أول من اتَّهم الفلسطينيين بإيصال أسلحة للثائرين منذ الشرارة الأولى للانتفاضة، وفقًا لأحد النشطاء السوريين. وقد راجت تقارير في الآونة الأخيرة عن تهديد الأمن السوري لمخيم اليرموك بسبب الدعم المزعوم لحركة فتح للمظاهرات المناهضة للنظام. وقد نُقِل عن عنصرٍ أمني قوله: إن "مخيم اليرموك ليس أغلى من بابا عمرو، وستتم مداهمته لو استمرت المظاهرات التي تنظمها حركة فتح".

سيناريوهات الخطر

إذا أخذنا في الاعتبار ما ورد أعلاه، فإن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعتمد إلى حد كبير على تطور الوضع في هذا البلد. وهناك على الأقل سيناريوان للخطر يحتاجان إلى نظر: الأول: هجوم مباشر من قبل النظام على المخيمات. والثاني: حالة من العنف المعمَّم تطول المخيمات الفلسطينية. وهناك سيناريو ثالث يمكن تخيله، وهو أن تهاجم المعارضة المسلحة الفصائل الفلسطينية الموالية للنظام، وبالتالي يطول الهجوم سكان المخيم في النطاق الأوسع، ولكن هذا السيناريو لا يبدو في هذه المرحلة ممكنًا إلى درجةٍ تستوجب دراسته.

يستبعد كثيرٌ، حتى ممَن تمت مقابلتهم في الآونة الأخيرة، سيناريو الخطر المتمثل في احتمال تعرض المخيمات الفلسطينية لهجومٍ مباشر من قِبَل النظام. إلا أن بعضهم اعترف أن مثل هذا الهجوم قد يحدث إذا التجأ أي من أعضاء المعارضة السورية، المسلحين أو سواهم، إلى المخيمات، أو إذا اشتدت المظاهرات داخل المخيمات. لم يتم الإبلاغ عن حصول أي شيء من هذا القبيل حاليًا، ولكن من المحتمل أن ينتقل الثوار السوريون الباحثون عن مخابئ إلى المخيمات الآمنة نسبيًا، وكانت من قبلُ قد وفّرت ملاذًا آمنًا للجرحى والمشردين داخليًا. ويرى بعض المراقبين والمشاركين في الأحداث في سوريا خطرًا في إمكانية استخدام النظام لجيش التحرير الفلسطيني في قمع الثورة. هذا لم يحدث حتى الآن، ولكن يُروى أن العديد من سكان المخيمات فسروا الموجة الأخيرة من عمليات الاغتيال التي استهدفت ضباط جيش التحرير الفلسطيني على أنها محاولة من قبل النظام لاستهداف المعارضين لمشاركة جيش التحرير الفلسطيني في قمع السوريين. إن استهداف رجال الجيش الفلسطيني يجعل سكان المخيمات يشعرون أنهم مكشوفون وضعفاء.

إذا عمَّ العنف أرجاء سوريا، قد يُضطر اللاجئون الفلسطينيون، والسوريون كذلك، إلى محاولة الفرار إما داخليًا أو خارجيًا. في الحالة الأخيرة، من غير المتوقَّع أن تقبل البلدانُ المجاورة لسوريا دخولَ الفلسطينيين أراضيها، كما كان الحال في أعقاب الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حين استهدفت عمليات القتل في العراق الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من دخول أي بلد آخر، مما أدى في نهاية المطاف إلى محاصرتهم في المنطقة المحرَّمة بين الحدود السورية–العراقية في مخيم التنف، وفي مخيماتٍ قريبةٍ من الحدود. ولا يُستبعَد تكرار حدوث "سيناريو التنف" الذي تلوح نُذُرُه في الأفق. قد لا يعني هذا السيناريو بالضرورة تكرار تجربة التنف بحذافيرها، بل يعني حالةً من تزايد الضعف وانعدام الحماية، كما هو حال الفلسطينيين الذين حاولوا الفرار من سوريا مؤخرًا وأولئك الذين غادروا البلاد بحثًا عن الأمان. أما مَن حاولوا الفرار، فيروي كثير أنهم رُفِضوا من الدول التي توجهوا إليها. ويقال: إن كثيرًا ممن تمكنوا من مغادرة البلاد وجدوا أنفسهم في فراغ قانوني، أو ما يسمى بـ "فجوة الحماية" في البلدان المجاورة التي وصلوها. لا تزال هذه الحالات فردية؛ إذ لم يحدث نزوحٌ جماعي للفلسطينيين من سوريا حتى الآن، لكنها ذات دلالة تشير إلى نوع المصاعب والعنت الذي قد يواجهه فلسطينيو سوريا إذا صار الفرار الخيار الوحيد الممكن برأيهم.

ومع ذلك، هناك حاجة ملحة ومتزايدة لمزيد من دراسة وضع الفلسطينيين في سوريا وإمكانيات تحسين حماية هذه المجموعة داخل سوريا وخارجها. في الواقع، إذا عمَّ العنف، فهو لن يميز بين السوريين والفلسطينيين، ولكن هؤلاء في موقف أضعف بما لا يقاس عند البحث عن الحماية خارج سوريا.